



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
بُؤَيْيْفِ الْقِزْصَاوِيِّ

المجلد الخامس والستون



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

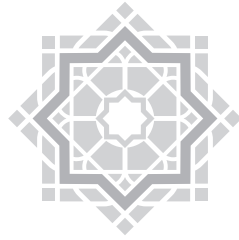
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م



للطباعة والنشر والتوزيع



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
بُيُوتِ الْقُرْآنِ



الْمَجُورُ السَّابِعُ

فَقِيرُ الْأَمْتِ وَكَعْوَ تَهَا وَصَحْوُ تَهَا وَحَرْكَ تَهَا الْإِسْلَامِيَّتْ

١٢٤ بَيِّنَاتُ الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ

١٢٥ أَعْدَاءُ الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ





مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقُرْضَاوِيِّ

المحور السابع

فقه الأمة ودعوتها وصحوتها وحركتها الإسلامية

١٢٤

بَيِّنَاتُ الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ وَشَبَهَاتُ الْعِلْمَانِيِّينَ وَالْمَتَغَرِّبِينَ

الإمام يوسف القرضاوي



من الدستور الإلهي للبشرية

﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾
[المائدة: ٥٠، ٤٩].

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].



من مشكاة النبوة الخاتمة

عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قدم نبي الله صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يأبزون النخل - يقولون: يُلقحون النخل - فقال: «ما تصنعون؟». قالوا: كنا نصنعه. قال: «لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً». فتركوه، فنقضت أو فنقصت، قال: فذكروا ذلك له. فقال: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم، فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر». رواه مسلم.

عن أبي الدرداء رضي الله عنه، رفع الحديث قال: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية، فإن الله لم يكن نسيّاً». ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. رواه الحاكم، وصحح إسناده، ووافقه الذهبي.

عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لي من تَلَفَّظَ بالإسلام من الناس». فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل، فقلنا: نخاف ونحن ألف وخمسمائة. فلقد رأيتنا ابتلينا، حتّى إنَّ الرجل ليُصَلِّي وحده وهو خائف. متَّفَق عليه.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة (١)

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى.

(أما بعد)

فقد شاء القَدَرُ أن يتأخر هذا الجزء عن مواعده سنين طوَالاً، فقد بدأتُ أكتب في سلسلة «حتمية الحل الإسلامي» منذ قدمتُ إلى قطر أوائل ثمانينيات القرن الرابع عشر الهجري وأوائل ستينيات القرن العشرين الميلادي.

وكان دافعي الأوّل في الكتابة في هذا الموضوع، هو الردّ العلمي على التنادي بما سمّوه «حتمية الحل الاشتراكي» الذي أعلنه «الميثاق الوطني» المصري، الذي سمّاه من سمّاه «قرآن الثورة»!

ولم يكن إيماني بالحلّ الإسلامي لمجرّد أنّي مسلم فقط، والمسلم لا يصحّ إسلامه، ولا يتمّ إيمانه، إلّا بالرجوع إلى منهج الإسلام في مختلف جوانب الحياة، والرضا بحكم الله ورسوله فيها: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

(١) كتبتُ هذه المقدمة في الطائرة البريطانية المتّجهة من الدوحة إلى لندن، مساء يوم الخميس

١٢ إبريل ١٤٠٨هـ الموافق ٣ ذو الحجة ١٩٨٧م.

إنّما كان إيماني بالحلّ الإسلامي نتيجة الدراسة والتحليل والموازنة، وقراءة التاريخ، واستقراء الواقع لأمتنا.

فإذا قرأنا التاريخ قراءة الفاحص المدقّق، نجد أنّ النصر والقوّة، والامتداد والرقّيّ، والازدهار والاستقرار، مرتبطاً بمقدار القُرب من تعاليم الإسلام، وحُسن فهمها، وحُسن تطبيقها في الحياة، كما تشهد بذلك مراحل تاريخيّة متعدّدة، تبدأ بمرحلة النبوة، ومرحلة الخلفاء الراشدين، وفترات خلافة عمر بن عبد العزيز، وإمارة نور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي، ومحمد الفاتح، وأمثالهم من أئمة العدل والإحسان.

كما أنّ الهزيمة والضعف، والانكماش والانحطاط، والذبول والاضطراب، مرتبط بمدى البُعد عن تعاليم الإسلام فهماً وتطبيقاً، كما تشهد بذلك أكثر فترات تاريخنا للأسف الشديد.

ومنْ يقرأ بإمعانٍ وتأمّلٍ كيف دخل الصليبيون إلى وطننا، وكيف احتلوا بيت المقدس، وكيف دخل التتار إلى ديارنا، وكيف دمّروا بغداد، وقضوا على دولة بني العباس، وكيف طُرد المسلمون من الأندلس، بعد ثمانية قرون أقاموا فيها حضارة رفيعة العماد، وكيف تحوّلت الدولة العثمانية التي أرهبت أوربا كلّها لعدّة قرون إلى «الرجل المريض». مَنْ يقرأ ذلك كله وغيره: يستيقن أنّ أمتنا لم تُؤتِ إلّا من عند أنفسها قبل كل شيء، حين تتمسّك بقشور من الإسلام وتدع لبابه وجوهره، أو تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، اتباعاً لأهوائها، أو أهواء آخرين حذّرها الله منهم حين قال لرسوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

وإذا تركنا التاريخ لنستقرئ الواقع الملموس أمام أعيننا في بلادنا الإسلامية، فلن نجد إلا واقعا مرًا، يشكو منه الجميع على كُلِّ الأصعدة، وفي كُلِّ المستويات، ومن كل الطبقات.

ومعنى هذا أن نهضتنا - التي اعتمدت على استيراد الحلول من غيرنا - لم تُؤتِ أَكلها، ولم تُحَقِّق أهدافها، ولم تجنِ منها أُمْتُنَا الثمرات المرجوة، في دنيا الاقتصاد، أو الاجتماع، أو السياسة، أو العمران، أو غيرها من الجوانب المادية والمعنوية.

وهذا ما بيّناه في الجزء الأول من هذه السلسلة «الحلول المستوردة وكيف جَنَتْ على أُمْتَنَا»، سواء أكان هذا الحلُّ يمينيًا ليبراليًا، أم يساريًا اشتراكيًا.

كما بيّنا في الجزء الثاني من السلسلة أن «الحل الإسلامي فريضة وضرورة»، فريضة يوجبها الدين، وضرورة يحتمها الواقع. وبيّنا في ذلك الجزء شروط الحل الإسلامي، ومعالمه، ومكاسبنا من ورائه، كما ألقينا الضوء على الطريق إلى الحل الإسلامي، نظرًا لاختلاف وجهات المهتمين بذلك، وتعدّد طرائقهم، وقد ناقشنا هذه الطرق، وانتهينا إلى ضرورة وجود حركة إسلامية شعبية واعية تقوم على التخطيط والتنظيم، وتعمل على مستوى الإسلام، ومستوى العصر، ومستوى ما يعمله خصوم الإسلام.

ولكن جماعة العلمانيين من دعاة اليسار، وأتباع اليمين، يوجّهون اتهامات - أو قُلُوبًا: يثيرون شُبَهَات - حول الحل الإسلامي، وهي في حقيقة الأمر شُبَهَات لا وزن لها، ولا تقوم على ساقين، ولكنهم من طول ما ردّدوها - أو ردّدوها عليهم أساتذتهم ومُوجّهوهم - صدّقوها، أو

أوهموا الناس أنهم مصدقون لها، وإن كانوا في قرارة أنفسهم مؤمنين بتفاهتها وهزالها.

وفي هذا الجزء رددتُ على شبهاتهم الأساسية والكبرى، وقد أجملتها في سبع، هي كما يصورها أصحابها:

١ - كيف تدعوننا إلى حلٍّ يعتمد على الدين في عصر العلم والتكنولوجيا، وقد انتهى عصر الدين وتقوّضت خيامه، ولم يتقدّم الغرب إلا بعد أن طلق الدين، وتحرّر من رِبقة رجاله، واتّجه إلى العلم والعقل؟

٢ - كيف نقبل حلاًّ طابعه «الجمود» والوقوف في وجه «التطوّر» في عالم تغيّر فيه كل شيء، وفي عصر سريع التحوّل، وكيف نجمدُ والدنيا تتحرّك، وكيف نقف مكاننا والعالم يسير، والفلك يدور؟

٣ - كيف نرضى بحلٍّ «رجعيٍّ» يشُدُّنا إلى الوراء، ويعارض «التقدّم» ويتنافى مع «المعاصرة والتحديث»؟

٤ - كيف تدعوننا إلى حلٍّ غايته أن يقيم «دولة دينيّة» ثيوقراطية تتحكّم في رقاب الناس وضمائرهم، عن طريق الكهنة ورجال الدين الذين يفرضون إرادتهم على الخلق باسم الخالق، وفي الأرض باسم السماء!

٥ - وكيف تُسيغ مَعِدَة هذا العصر - في أواخر القرن العشرين - حلاًّ كلُّ همّه أن يقطع الأيدي، ويجلد الظهر، ويقتل الجناة، أو يصلبهم أو يجرّمهم، وهو ما يُلحّ عليه دعاة تطبيق الشريعة، وخصوصاً في مجال «الحدود والعقوبات»؟

٦ - ثمّ كيف نستجيب إلى حلٍّ غامضٍ، لم تُوضّح معالمه، ولم

تُبَيِّنُ حدوده، ولم تُفَصِّلْ برامجه، ولم يُقَدِّم لنا العلاج التفصيلي لمشكلاتنا اليومية؟

٧ - وأخيراً، كيف تَنْسَوْنَ - أيُّها المسلمون - أنكم لستم وحدكم في هذه الأوطان العربيَّة والإسلاميَّة، فمعكم أقليات لا تدين بدينكم، ولا تؤمن بشريعتكم، فكيف تفرضون عليها حلاً يُكرِّهها على غير ما تعتقد، مع أنه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأهم هذه الأقليات هي الأقلية النصرانية، من أرثوذكس أو كاثوليك أو غيرهم؟

وقد رددتُ على هذه الشُّبهات واحدة واحدة بالتفصيل الملائم، معتمداً على منطق العلم والعقل الَّذي علَّمناه الإسلام، والحمد لله، لقد تهاوت شُّبهات العلمانيِّين والمتغَرَّبِينَ أمام بَيِّنَاتِ الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ، وَحُجَجِ الْإِسْلَامِيِّينَ.

ولقد تَبَيَّنَتْ من قراءة ما يكتبه دعاة العلمانيَّة والتغريب في أوطاننا: أَنَّ الْعِلْمَانِيِّينَ يحاولون أَنْ يغالِبُوا الْإِسْلَامِيَّينَ بالتهويل والتضليل، والإرهاب الفكري والنفسي، إِنَّهُمْ يلقون حبالهم وعَصِيَّهم معتمدين على الغرب وقوته، ومساندته لهم، قائلين: ﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤]، يريدون أَنْ يَسْحَرُوا أعين الناس ويسترهبوهم، وربَّما أوجس بعض الإسلاميين خيفة، من كثرة حبالهم وعصيتهم، وربَّما خُيِّلَ إليهم من سحرهم أَنَّها تسعى! حتَّى إذا ما حلَّلوا هذه الشُّبهات في ضوء العلم والبرهان علموا أَنَّها كيد ساحر، ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حيث أتى. وصدق الله العظيم: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴿

[يونس: ٨١، ٨٢].

وصدق الشاعر الذي قال:

إِذَا جَاءَ مُوسَى وَأَلْقَى الْعَصَا فَقَدْ بَطَلَ السَّحَرُ وَالسَّاحِرُ^(١)!

وقد سبق هذا الكتاب كتاب آخر هو أخ له، يردُّ على العلمانيين عامة، وعلى الدكتور فؤاد زكريا خاصة، وهو كتاب «الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه» وكلاهما يتمم الآخر، ويشدُّ عضد أخيه.

وإن كانت مادة هذا الكتاب - في معظم فصوله - قد أعدت من زمن طويل، وبعضها نُشر منذ بضعة عشر عامًا، منه ما نُشر في مجلة «الشهاب» اللبنانية، وما نُشر في مجلة «منار الإسلام» الطيبانية، وفي مجلة «الأزهر» المصرية، وفي مجلة «الدوحة» القطرية، وكان الفصل المتعلق بالدولة الدينية هو الذي لم أكتبه إلا مؤخرًا، كما أضفت الفصل المتعلق بالحدود. وكم من كتب عندي شبه مكتملة لا ينقصها إلا جزء يسير، ربما كان فصلًا أو بعض فصل، أحاول أن أكملها، فتأبى الواجبات الآنية، والمشاغل العارضة، إلا أن تؤخرها إلى حين، حتى يوفق الله لإتمامها، وكلُّ شيء بأجلٍ مسمًى.

وأودُّ أن أوضح نقطة هنا فهمها بعض الناس على غير ما أريد، وهي معنى «الحلّ المستورد» الذي أنكره. إنني لا أعني الحل الجزئي لمشكلة من المشكلات التي تشكو منها مجتمعاتنا، مثل مشكلة المواصلات أو الإسكان، أو غلاء الأسعار، أو انتشار المخدرات، أو ضعف الإنتاج الحيواني أو الزراعي أو السمكي، أو تسبب العاملين في المؤسسات العامة، أو نحو ذلك من الآفات التي ابتلينا بها ولم نفتأ نشكو من ويلاتها.

(١) ذكره الثعالبي ولم ينسبه في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٣١، نشر دار المعارف، القاهرة.

فإذا وجدنا حلاً لمشكلة من هذه المشكلات في دولة من الدول، رأسمالية كانت أو شيوعية، فلا يوجد مانع في شريعتنا أن نستفيد من هذا الحل، وأن نقبس ممّا عند القوم.

وهذا ما ذكرته بوضوح في الجزء الثاني من هذه السلسلة «الحلّ الإسلامي فريضة وضرورة» وبيّنت مشروعية الاقتباس وحدوده، ورددتُ على الذين يرفضون أي فكرة جزئية تقبس من أي نظام آخر، مثل فكرة الانتخاب والاستفتاء، وصولاً إلى أهل الشورى أو أهل الحل والعقد، وفكرة الترجيح بالأكثرية العددية في الأمور المباحة، وغيرها، ممّا يمكن أخذه من الديمقراطية.

كل ما هو مطلوب هنا أن نقبس ما يلائمنا، وأن نصبغه بصبغتنا، ونُضفي عليه من روحنا وحضارتنا ما يجعله جزءاً من كياننا الحضاري، ويفقده جنسيته الأولى، ويكسبه الجنسية الإسلامية^(١).

وقد زدْتُ هذا الأمر بياناً في هذا الجزء في فصل «إسلامٌ متطوّرٌ أم تطوّرٌ مسلمٌ» حتّى ذكرتُ أنّه يجوز لنا أن نأخذ من نظريات أمثال «ماركس» أو «فرويد» أو «دوركايم» ما نرى أنّه لم يَحِدْ فيه عن الصواب، وإن كنّا لا نقبل فلسفته الكلّية.

ومن ثمّ يتبيّن للقارئ المتفحّص أنّ «الحلّ المستورد» الذي نرفضه هو «الحلّ الكامل» الذي يتبنّى منهجاً، أو اتجاهاً معيناً، يمينياً أو يسارياً، بأصوله النظرية، وجذوره الفلسفية، وهذا ما قصدته، وما لا يفهم من كلامي غيره لمن قرأه كلّهُ، ولم يكتفِ بأن يغترف منه غرفة بيده.

(١) انظر كتابنا: الحل الإسلامي فريضة وضرورة ص ٨٦ - ٩٠، تحت عنوان: متى يجوز لنا الاقتباس من غيرنا، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٦، ٢٠٠١م.

على كلِّ حال، لقد أصبح مفهوم «الحلِّ الإسلامي» واضحاً بيننا، وأصبحت كلمة «الحلِّ الإسلامي» مصطلحاً شائعاً، في كتابات كثير من الإسلاميين وغير الإسلاميين، بل نقل بعضهم عنوان السلسلة، وهو «حتمية الحلِّ الإسلامي» وجعلها عنواناً لكتاب، كما أنَّ مصطلح «فريضة وضرورة» قد نقله كثيرون، واتخذت بعض الكتب عنواناً له.

ولا يضيرنا ذلك، وإن كنا نودُّ أن يُنسب الشيء إلى أهله، كما قال سلفنا: «من بركة القول أن يُعزى إلى قائله».

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نحمد الله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وندعوه تعالى أن يهدي أصحابنا المرتابين والمشككين في الحل الإسلامي، من دعاة العلمانية، الليبرالية والماركسيّة، وأن يشرح صدورهم حتّى يسمعوا ما نقول، ويقرؤوا ما نكتب، ولا يقولوا ما قال الأولون: «قلوبنا في أكِنَّة ممّا تدعوننا إليه، وفي آذاننا وقر، ومن بيننا وبينكم حجاب»^(١)! وحتّى يقرؤوا - إذا قرؤوا - بعقلية الباحث عن الحق، ويحكموا بروح من يتحرّى العدل، ويسلكوا سلوك من يرجو الله والآخرة، ولا يريد علوّاً في الأرض ولا فساداً: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

الفقير إلى عفو ربه

يوسف القرضاوي

(١) ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِيْ آذَانِنَا وَقَدْ بَيْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَنَا حُجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّا نَحْمِلُونَ﴾ [فصلت: ٥].

الدين في عصر العلم

ينفر بعض الناس من الحل الإسلامي، لا لشيء إلا لأنه حل يعتمد على الدين، ويستند إلى الوحي، وهذا وحده كافٍ عندهم للإعراض عن هذا الحل، فنحن في عصر العلم، لا في عصر الدين، فقد أدى الدين - في رأيهم - دوره، ولم يعد له في الحياة الحديثة مكان!

حُجَّةٌ هَؤُلَاءِ:

أولاً: أنَّ الحضارة لا قيام لها إلا بالعلم، والدين يعادي العلم، والغرب الحديث لم يبلغ ما بلغ من الرقي إلا حينما رفض منطق الدين، وآمن بمنطق العلم.

فإذا أردنا أن نجاري الغرب في مدنيته وحضارته، فعلينا أن نسير سيره، ونخلع ربقة الدين من أعناقنا، وإلا بقينا في نطاق التخلف والانحطاط.

ثانياً: التسليم بما ذهب إليه فيلسوف المدرسة الوضعية الفرنسية «أوجست كونت» من القول بقانون الأدوار الثلاثة التي بدأت بالدين، وثنت بالفلسفة، وانتهت بالعلم، وهو غاية المطاف.

ثالثاً: تريد ما قاله «ماركس»: إنَّ الدين أفيون الشعب. فيتعيَّن منعه ومقاومته حتَّى يتخلَّص الشعب من الخنوع والتسليم والإذعان، وينهض للمطالبة بحقوقه، ويثور على الأوضاع الظالمة الفاسدة.

الحضارة والعلم:

أمَّا أنَّ الحضارة لا قيام لها إلَّا بالعلم، فهذا صحيح. وأمَّا الربط بين قبول منطق العلم ورفض منطق الدين، واعتقاد أنَّ الدين يعادي العلم، فهذا غير صحيح.

الدين الَّذي عادي العلم، ووقف في وجهه، وحكم على رجاله بالموت أو بالحرمان من ملكوت السماء، هو دين الكنيسة الغربيَّة، الَّتِي حجرت على الفكر، وعارضت العلم، وتبنَّت نظريَّات علميَّة قديمة أضفت عليها القداسة والعصمة، وحاربت كلَّ مَنْ انتهى بحثه إلى مخالفتها، ورمته بالزندقة والإلحاد.

هذا موقف دين الكنيسة، ولا أقول دين المسيح.

موقف الإسلام من العلم:

أمَّا الإسلام، فهو دين قام منذ بزغ فجره على احترام العقل، والدعوة إلى النظر والتفكر في الأنفس والآفاق، في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء، وخصوصاً أنَّ الله سخر للإنسان ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه، كما قام على رفض كل دعوى بغير برهان، والإنكار على التبعية والتقليد، وعلى اتِّباع الظنون والأهواء، وتجريم السحر والكهانة والعرافة وما يلحق بها من الأباطيل، وإلى جوار ذلك الإشادة بالعلم والعلماء، وتفضيل درجة العلم على درجة العبادة،

والترحيب بكلِّ علمٍ نافعٍ دينيًّا كان أو دنيويًّا، بل فرضه فرض كفاية على الأمة بقدر ما يحتاج إليه المسلمون، وأخذ الحكمة من أيِّ وعاءٍ خرجت. وبهذه المبادئ والتوجيهات الرائدة، صنع الإسلام «المناخ» النفسي والاجتماعي لازدهار العلم، وقيام حياة علمية مضيئة الجنبات.

و«العقلانية» في الإسلام أمرٌ اعترف به كلُّ منصفٍ، ولو كان من خصوم الإسلام أنفسهم.

فهذا الكاتب الماركسي «مكسيم رودنسون» يقول في حديثه عن «العقيدة القرآنية»: «القرآن كتاب مقدس تحتل فيه العقلانية مكانًا جدًّا كبير. فالله لا ينفك فيه يناقش ويقيم البراهين. بل إنَّ أكثر ما يلفت النظر هو أنَّ الوحي نفسه - هذه الظاهرة الأقل اتسامًا بالعقلانية في أي دين، الوحي الَّذي أنزله الله على مختلف الرسل عبر العصور، وعلى خاتمهم محمَّد - يعتبره القرآن هو نفسه أداةً للبرهان، فهو في مناسبات عديدة يُكرِّر لنا أنَّ الرسل قد جاؤوا بـ «البينات»... وهو لا يألُو يتحدَّى معارضيه أنْ يأتوا بوحي مثله.

والقرآن ما ينفك يقدِّم البراهين العقلانية على القدرة الإلهية: ففي خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار، وتوالد الحيوان، ودوران الكواكب والأفلاك، وتنوُّع خيرات الحياة الحيوانية والنباتية، تنوعٌ رائعٌ التطابق مع حاجات البشر: ﴿لَا يَتَّبِعُ الْأُولَى الْآلَاءُ﴾ [آل عمران: ١٩٠]^(١).

(١) كان الأولى الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَتَّبِعُ لِقَوْمٍ =

وفعل «عقل» (بمعنى: رَبط الأفكار بعضها ببعض، حاكم، فهم البرهان العقلي) يتكرر في القرآن حوالي خمسين مرة، ويتكرر ثلاث عشرة مرة هذا السؤال الاستنكاري، وكأنه لازمة: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟!﴾، والكفار أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى دعوة محمد، يوصفون بأنهم: ﴿قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ لأنهم قاصرون عن أي جهد عقلي يهزُّ تقاليدهم الموروثة، وهم بهذا كالعجماوات والأنعام، بل أكثر عُجمة.. ولذلك يكره الله هؤلاء الناس الذين لا يريدون أن يعيدوا النظر في أسس تفكيرهم.

ولئن كان - يعني الله سبحانه - يرسل الآيات الدالة على وجوده وإرادته، وأهمها الآيات المنزلة على نبيه محمد، فلكي يفهمها الناس، ويجعلوا منها أساساً لتفكيرهم، ونرى الله يقدم البيئة الفاصلة، ثم يختتم البرهان بقوله: ﴿كَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨].

ويستمر الكاتب في بيان عقلانية الإسلام مقارناً هذه بما جاء في العهدين القديم والجديد، لليهود والمسيحيين، إلى أن يقول: «في مقابلة هذا تبدو «العقلانية القرآنية» صلبة كأنها الصخر»^(١).

ومثل هذا المناخ العقلي الذي صنعه آيات القرآن - كما اعترف به الفكر الماركسي وغيره - يشكّل أخصب بيئة لإنتاج علمي مثمر، قائم على استخدام أقصى الطاقات والمواهب البشرية.

ولكننا نضيف إلى ما ذكر أموراً مهمة في موقف الإسلام من العلم، منها:

= يَعْقِلُونَ ﴿ [البقرة: ١٦٤]. فهي المطابقة لكلام المؤلف هنا، ويبدو من كلام المؤلف: أنه تتبع مادة: (عقل) فقط في القرآن، ولو تتبع كلمات أخرى في الموضوع مثل: (نظر) و(تفكر) و(فقه) و(علم) و(برهان) و(لب) ونحوها لخرج بشيء كثير، وكثير جداً.

(١) انظر: الإسلام والرأسمالية ص ١٣٤ وما بعدها، فصل: العقيدة القرآنية، ترجمة نزيه الحكيم، نشر دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

١ - إشارة القرآن إلى استخدام «التخطيط» في السياسة الاقتصادية والتمويلية للدولة، كما هو واضح في «الخطة الخمس عشرة» من قصّة يوسف الصّديق ﷺ في القرآن الكريم، وكيف كانت هذه الخطة الحكيمة سبباً في إنقاذ مصر وما حولها من الأقطار من مجاعة مهلكة. فليس التخطيط - إذن - منافياً لعقيدة الإيمان بالقدر، كما يفهم بعض السطحيين^(١).

٢ - استخدام النبي ﷺ لأسلوب «الإحصاء» منذ عهد مبكر من حياة المسلمين في المدينة، فقد روى البخاري: أَنَّهُ ﷺ بعد الهجرة إلى المدينة أمر بعض أصحابه أن يُحصوا له عدد الذين يلفظون بالإسلام. فأحصوهم، فكان عددهم خمسمائة وألفاً^(٢).

وبهذا نعلم أَنَّ «الإحصاء» أسلوب إسلامي أصيل، وليس سلعة مستوردة من الغرب.

٣ - إقراره صلوات الله وسلامه عليه، لمبدأ التجربة في الأمور الدنيوية، والأخذ بنتائجها، وإن كانت مخالفة لرأيه ﷺ، كما وقع ذلك في حادثة تأبير النخل، وقوله لهم في ذلك: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(٣).

٤ - تشجيع الاقتباس، وأخذ النافع من الغير، في الأمور «التقنيّة» والدنيويّة، التي لا تتعلّق بالعقائد والقيّم والآداب والشرائع ونحوها، ممّا تتمايز به المجتمعات «الأيديولوجيّة» بعضها عن بعض. ولهذا أخذ الرسول ﷺ برأي سلمان في حفر الخندق حول المدينة، مع أَنَّهُ

(١) انظر: الإسلام والمنهج العلمي للدكتور عبد العزيز كامل ص ١٧ - ٢٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

(٢) رواه البخاري في الجهاد (٣٠٦٠)، عن أبي حذيفة.

(٣) رواه مسلم في الفضائل (٢٣٦٣)، عن عائشة.

من أساليب الفُرس^(١)، وصنع له نجّار رومي منبرًا يخطب عليه^(٢). وقد رُوي عنه قوله ﷺ: «الحكمة ضالة المؤمن، أُنّي وجدها فهو أحقُّ بها»^(٣).

٥ - إشادة القرآن الكريم بقيمة الصناعة ودورها في الحياة، حتّى إنّ رسل الله والمصطفّين الأخيار من عباده كانوا أصحاب حِرَف وصناعات أتقنوها وتفوّقوا فيها. فنوح شيخ المرسلين يصنع السفن، وإبراهيم أبو الأنبياء وابنه إسماعيل بنّاءان يرفعان القواعد من البيت «الكعبة»، وداود يصنع الدروع ويلين له الحديد، وسليمان يسيل الله له عين القطر، ويُسخّر له الجنّ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات، وذو القرنين يقيم السدّ العظيم من الحديد والنحاس المُذاب^(٤).

وهذا كلّهُ يبيّن لنا طبيعة «المناخ» الذي هيّأه الإسلام لظهور «المنهج العلمي» السليم، الذي لم يملك باحثو الغرب أن ينكروه.

يقول العلامة «رينيه ميليه»: «لقد جاء المسلمون بمبدأ في البحث جديد، مبدأ يتفرّع من الدين نفسه، هو مبدأ التأمل والبحث، وقد مالوا

(١) تاريخ الطبري (٥٦٦/٢)، نشر دار التراث، بيروت، ط ٢، ١٣٨٧هـ.

(٢) إشارة إلى الحديث المتفق عليه: أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة من الأنصار: «انظري غلامك النجار، يعمل لي أعوادًا أكلّم الناس عليها». فعمل هذه الثلاث درجات. رواه البخاري في الجمعة (٩١٧)، ومسلم في المساجد (٥٤٤)، عن سهل بن سعد الساعدي.

(٣) رواه الترمذي في العلم (٢٦٨٧)، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه. وابن ماجه في الزهد (٤١٦٩)، وضعّفه الألباني في ضعيف الترمذي (٥٠٦)، عن أبي هريرة. ولكن معناه صحيح بالإجماع.

(٤) انظر كتابنا: الرسول والعلم ص ٤٢ - ٦١، فصل: الرسول والعلم التجريبي، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

إلى العلوم وبرعوا فيها، وهم الذين وضعوا أساس علم الكيمياء، وقد وجد فيهم كبار الأطباء»^(١).

ويقول الدكتور «فرنثو رونثال»: «إن أعظم نشاط فكري قام به العرب يبدو لنا جلياً في حقل المعرفة التجريبية، ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم، فإنهم كانوا يبدون نشاطاً واجتهاداً عجيبين، حين يلاحظون ويمحصون، وحين يجمعون ويرتبون ما تعلموه من التجربة».

ويقول المؤرخ الفيلسوف الاجتماعي الشهير «جوستاف لوبون»: «إن العرب هم الذين علموا العالم كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين»^(٢).

أثر العلم الإسلامي في الحضارة:

ولا عجب أن قامت في هذا المناخ حضارة سامقة الذرا، جمعت بين العلم والإيمان، ومزجت بين الدين والدنيا، حتى إن أوروبا لم تُقم نهضتها العلمية إلا حين مسّها قبسٌ من نور هذه الحضارة، أخرجها من سجن التقليد والدوران حول القديم، من القياس الأرسطي، والمنطق الصوري، إلى باحة الكشف والاستقراء والملاحظة والتجربة، وكل ذلك من أثر المنهج العلمي الإسلامي الذي اكتشفه المسلمون متأثرين بالإسلام قبل أي شيء آخر.

يقول المؤرخ والفيلسوف الاجتماعي الفرنسي الدكتور «غوستاف لوبون» في فصل له عن «مناهج العرب العلمية» من كتابه «حضارة

(١) من خطبة لمسيو رينيه ميليه، ألقاها في مؤتمر إفريقيا الشمالية بباريس، نقلاً عن مجلة المنار للعلامة محمد رشيد رضا (١١/٨١٨).

(٢) نقلاً عن الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للأستاذ الإمام محمد عبده ص ٨٦، نشر دار المنار، ط ٨، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

العرب»: «ليست المكتبات والمختبرات والآلات غير وسائل للدرس والبحث، وتكون قيمتها في معرفة الاستفادة منها، وقد يستطيع المرء أن يكون مطلعاً على علوم الآخرين، وقد يبقى عاجزاً عن التفكير وابتداع أي شيء مع ذلك، فيظل تلميذاً غير قادر على الارتقاء إلى درجة أستاذ، وسيبدو من الاكتشافات التي نذكرها في الفصول الآتية، مقدار ما اكتشفه العرب بما لديهم من وسائل الدرس.

والآن أقصر على ذكر المبادئ الأربعة التي وجهت أبحاثهم:

لم يلبث العرب بعد أن كانوا تلاميذ معتمدين على كتب اليونان أن أدركوا أن التجربة والترصّد خير من أفضل الكتب، وعلى ما يبدو من ابتذال هذه الحقيقة، جدّ علماء القرون الوسطى في أوروبا ألف سنة قبل أن يعلموها.

ويُعزى إلى «بيكون» على العموم أنه أول من أقام «التجربة» و«الترصّد» اللذين هما ركن المناهج العلمية الحديثة مقام الأستاذ، ولكن يجب أن نعرف اليوم بأن ذلك كله من عمل العرب وحدهم. وقد أبدى هذا الرأي جميع العلماء الذين درسوا مؤلفات العرب، ولا سيما «هنبولد» فبعد أن ذكر هذا العالم الشهير أن ما قام على التجربة والترصّد هو أرفع درجة في العلوم قال: «إن العرب ارتقوا في علومهم إلى هذه الدرجة التي كان يجهلها القدماء تقريباً».

وقال «مسيو سيديو»: «إن أهم ما اتصفت به مدرسة بغداد في البداية: هو روحها العلمية الصحيحة التي كانت سائدة لأعمالها، وكان استخراج المجهول من المعلوم، والتدقيق في الحوادث تدقيقاً مؤدياً إلى استنباط العلل من المعلولات، وعدم التسليم بما لا يثبت بغير تجربة، مبادئ قال



بها أساتذة من العرب، وكان العرب في القرن التاسع من الميلاد حائزين لهذا المنهاج المجدي الذي استعان به علماء القرون الحديثة بعد زمن طويل للوصول إلى أروع الاكتشافات».

قام منهاج العرب على التجربة والرصد، وسارت أوربا في القرون الوسطى على درس الكتب، والاقتصار على تكرار رأي العلم، والفرق بين المنهجين أساسى، ولا يمكن تقدير قيمة العرب العلميّة إلا بتحقيق هذا الفرق.

واختبر العرب الأمور وجربوها، وكانوا أوّل مَنْ أدرك أهميّة هذا المنهاج في العالم، وظلّوا عاملين به وحدهم زمناً طويلاً، قال «دولنبر» في كتاب «تاريخ علم الفلك»: «تعدّ راصدين أو ثلاثة بين الأغارقة، وتعدّ عدداً كبيراً من الرّصّاد بين العرب». وأما في الكيمياء فلا تجد مجرّباً يونانيّاً، مع أنّ المجرّبين من العرب فيها يُعدّون بالمئات.

ومنح اعتماد العرب على التجربة مؤلفاتهم دقّة وإبداعاً، لا يُنتظر مثلهما من رجل تعود درس الحوادث في الكتب، ولم يبتعد العرب عن الإبداع إلا في الفلسفة، التي كان يتعذّر قيامها على التجربة.

ونشأ عن منهاج العرب التجريبي وصولهم إلى اكتشافات مهمة، وسنرى من مباحثنا في أعمال العرب العلميّة أنّهم أنجزوا في ثلاثة قرون أو أربعة قرون من الاكتشافات ما يزيد على ما حقّقه الأغارقة في زمن أطول من ذلك كثيراً، وكان تراث اليونان العلمي قد انتقل إلى البيزنطيين الذين عادوا لا يستفيدون منه منذ زمن طويل، ولما آل إلى العرب حوّلوه إلى غير ما كان عليه، فتلّقاه ورثتهم مخلوقاً خلقاً آخر.

ولم يقتصر شأن العرب على ترقية العلوم بما اكتشفوه، فالعرب قد نشروها كذلك بما أقاموا من الجامعات، وما أَلَّفوا من الكتب، فكان لهم الأثر البالغ في أوربا من هذه الناحية، وسترى في الفصل الذي ندرس فيه هذا التأثير أنَّ العرب وحدهم كانوا أساتذة الأمم النصرانية لمدة قرون، وأننا لم نطلع على علوم قدماء اليونان والرومان إلا بفضل العرب، وأنَّ التعليم في جامعاتنا لم يستغنِ عما نُقل إلى لغاتنا من مؤلفات العرب إلا في الأزمنة الحاضرة»^(١).

وممَّا لا يَنَازَع فيه أحد أنَّ العرب قبل الإسلام لم يكن لهم اهتمام كبير بالجانب العلمي، لغلبة الجانب الأدبي، والاهتمام بفنون القول عليهم.

فهذا الاتجاه العلمي الذي نوّه به مؤرخو الحضارة الإسلامية العربيّة، إنّما هو من صنع الإسلام، الذي حثَّهم على البحث والتأمل في آيات الله في الأنفس والآفاق، والنظر في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء، وهياً - قبل ذلك - المناخ النفسي والعقلي الذي ازدهر فيه العلم هذا الازدهار.

فإذا كان مؤرخو العلم الأوروبيون قد أنكروا فضل العرب الفلسفي، فإنَّهم لم يستطيعوا إنكار فضلهم العلمي، وإن كان الكثيرون منهم يعترفون به على أساس أنَّه نتيجة لعلوم اليونان. وليس هنا مجال مناقشة هؤلاء.

ونحن نعلم أنَّ أفكار «الحسن بن الهيثم» في علم «البصريّات» عاشت في أوربا إلى زمان ليس ببعيد عنّا، كما نعلم أنَّ أبحاث «الطوسي» في «الرياضيّات» وتناوله لهندسة «إقليدس» ومعادلاته، بقيت زمناً طويلاً

(١) حضارة العرب ص ٤٣٥ - ٤٥٣، ترجمة عادل زعيتر، نشر عيسى البابي الحلبي، القاهرة،

يتناولها علماء أوربا، وكذلك كتاب «ابن سينا» الطَّبِّي «القانون» بقي المرجع الأساسي لكليات الطب في أوربا حتَّى القرن السابع عشر.

وما زالت عناية الباحثين بالعلم العربي الإسلامي قائمة على أشدها، مهتمين ببيان مكانته في التراث العلمي العالمي، وممَّن وجَّه الأنظار إلى قيمة هذا العلم مؤرخ تاريخ العلم الإنساني الأستاذ «جورج سارتون».

وقد لفت الأستاذ الدكتور «علي سامي النشار» الأنظار إلى أعمال هذا الباحث الكبير، وعلى الأخص في كتابه الممتاز: «تاريخ العلم».

فقد عرض في مواضع متعددة من هذا الكتاب لأهميَّة العلم العربي - الإسلامي - في العصور الوسطى، وقرر: أنَّ أعظم النتائج العلميَّة لمدة أربعة قرون إنَّما كانت صادرة عن العبقريَّة الإسلاميَّة.

كما بيَّن أيضًا: أنَّ معظم الأبحاث العلميَّة الممتازة - خلال هذه القرون الأربعة - إنَّما تمَّت في لغة العلم الكبرى حينئذٍ، وهي اللغة العربيَّة^(١).

ويذكر الدكتور «النَّشَّار» في كتابه القيم «مناهج البحث عند مفكري الإسلام، واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي» نتيجتين هامَّتين لبحثه كله: «الأولى: أنَّ المُفَكِّرِينَ المسلمين الحقيقيين، الممثلين لروح الإسلام لم يقبلوا المنطق الأرسطي الصوري؛ لأنَّه يقوم على المنهج القياسي، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائي أو التجريبي.

(١) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي للدكتور علي سامي النشار ص ٣٢٧ - ٣٤٩، نشر دار النهضة العربيَّة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م، كما نبَّه د. النشار على كتاب: العلم القديم والمدنية الحديثة لجورج سارتون ص ٧٨، ٧٩، ١٢٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ومواضع أخرى متعددة، ترجمة د. عبد الحميد صبرة، نشر المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.

والنتيجة الثانية: أنَّ المسلمين قد وضعوا هذا المنهج العلمي بجميع عناصره، وكانت أسبانيا هي المَعْبَر الَّذِي انتقل خلاله من العالم الإسلامي إلى أوروبا.

وينقل مُفَكِّر الهند الكبير المرحوم الدكتور «محمّد إقبال» عن «دوهرنج» قوله: «إنَّ آراء «روجر بيكون» عن العلم أصدق وأوضح من آراء سالفه. ومن أين استمدَّ «روجر بيكون» دراسته العلميّة؟ من الجامعات الإسلاميّة في الأندلس».

ويقرّر الأستاذ «بريفولت» في كتابه «بناء الإنسانيّة» أنَّ «روجر بيكون» درس العلم العربي دراسة عميقة، وأنّه لا يُنسب له ولا لسميّه الآخر «فرنسيس بيكون» أي فضل في اكتشاف المنهج التجريبي في أوروبا. ولم يكن «روجر بيكون» في الحقيقة إلّا واحدًا من رسل العلم والمنهج الإسلامي إلى أوروبا المسيحيّة.

ولم يكفَّ «روجر بيكون» عن القول بأنَّ معرفة العرب وعلمهم هما الطريق الوحيد للمعرفة الحقّة لمعاصريه.

ثم يذكر أنّه ليست هناك وجهة نظر من وجهات العلم الأوربي لم يكن للثقافة الإسلاميّة تأثير أساسي عليها. ولكنَّ أهمَّ أثر للثقافة الإسلاميّة في العلم الأوربي هو تأثيرها في «العلم الطبيعي» و«الروح العلمي»، وهما القوتان المميّزتان للعلم الحديث، والمصدران الساميان لازدهاره.

ويقرّر «بريفولت» في حسم وإصرار: إنَّ ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس هو ما قدّموه لنا من اكتشافهم لنظريّات مبتكرة غير ساكنة. إنَّ العلم يدين للثقافة العربيّة بأكثر من هذا، إنّه يدين لها بوجوده.

إِنَّ مَا ندعوه بالعلم، ظهر في أوربا نتيجة لروح جديدة في البحث، ولطرق جديدة في الاستقصاء، طرق التجربة والملاحظة والقياس، ولتطور الرياضيات في صورة لم يعرفها اليونان. وهذه الروح، وتلك المناهج إنما أدخلها العرب إلى العالم الأوربي»^(١).

الإسلام يوحد بين الدين والعلم:

وبهذا يتضح لنا أن لا مجال في الإسلام لدعوى التعارض أو العداوة بين الدين والعلم؛ فالدين في الإسلام علم، والعلم فيه دين. كما تشهد بذلك أصول الإسلام وتاريخه جميعاً. فالدين في الإسلام علم؛ لأنه لا يعتمد على الوجدان وحده، بل يقوم على النظر والتفكير ورفض التقليد الأعمى، والاعتماد على البرهان اليقيني، لا على الظنِّ واتباع الهوى.

والعلم في الإسلام دين؛ لأنَّ طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة، وهو فريضة عينية أو كفائية، تبعاً لحاجة الفرد أو حاجة المجتمع. والاشتغال بالعلم النافع - دينياً كان أم دنيوياً - عبادة وجهاد في سبيل الله، وهذه حقيقة شهد بها كثير من الباحثين والمؤرخين الغربيين. ولا بأس أن نذكر هنا بعض هذه الشهادات تأكيداً وتثبيتاً لمن تهمُّهم أقوال الغربيين.

يقول العلامة «هورتن»: «في الإسلام وحده تجد اتحاد الدين والعلم، فهو الدين الوحيد الذي يوحد بينهما، فتجد فيه الدين ماثلاً متمكناً في دائرة العلم، وترى وجهة الفلسفة ووجهة العلم متعانقتين، فهما واحدة لا اثنتان»^(٢).

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) انظر: استعداد الإسلام لقبول الثقافة الروحية للمستشرق الألماني هورتن ص ٩، نقلاً عن مجلة المنار (١٤٠/٣٠) مقال شهادات علماء الغرب المنصفين للسيد محمد رشيد رضا.

ويقول «إتيان دينه»: «إنَّ العقيدة الإسلامية لا تقف عقبةً في سبيل الفكر، فقد يكون المرء صحيح الإسلام، وفي الوقت نفسه حرَّ الفكر، ولا تقتضي حرية الفكر أن يكون المرء منكرًا لله. لقد رفع «محمَّد» قَدْر العلم إلى أعظم الدرجات، وجعله من أوَّل واجبات المسلم.

ويقول: «يوزن يوم القيامة مِدَادُ العلماء بدماء الشهداء»^(١). ورفع فضل العلم على فضل العبادة»^(٢).

مشكلة التعارض بين الدين والعلم وأين نشأت؟

وإذا كان هذا موقف الإسلام من العلم، فمن أين نشأت مشكلة التعارض بين العلم والدين؟

الحقيقة كما يقول الإمام الأكبر الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود: «إنَّ مشكلة التعارض بين الدين والعلم، إنَّما نشأت في أوروبا بعيدة عن الجو الإسلامي. إنَّها تصوّر نزاعًا في بيئة بعيدة كل البُعد عن الروح الإسلامية، التي حثَّت الإنسانية على التعليم والتعلم، والتي نشأ المنهج العلمي - الذي يعتبرونه حديثًا - بين ربوعها، قديمًا بقدمها، والتي أنشأت على أساس من هذا المنهج حضارةً ضخمة، لا تزال تكشف كل يوم الكثير من أنحائها العميقة.

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٥٣)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، نشر دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. وضعف إسناده العراقي في تخريج إحياء علوم الدين ص ١٣، عن أبي الدرداء. والغالب أن يكون هذا من كلام أبي الدرداء، وليس مرفوعًا إلى النبي الكريم.

(٢) كحديث: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدنى رجل من أصحابي». رواه الترمذي في العلم (٢٦٨٥)، وقال: حسن صحيح. وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٤٢١٣)، عن أبي أمامة.

وما من شكٍّ في أنَّ الحضارة الإسلامية هي - كما يقول الأستاذ «بريفولت» - التي قَدَّمت إلى الحضارة الغربيَّة الحديثة المنهج العلمي وأصول العلم نفسه، أي الحقائق المكتشفة في المجالات المختلفة. والأمر العام الَّذي نريد أن ننبِّه عليه، هو: أنَّ مسألة التعارض بين الدين والعلم، إنّما هي مسألة وهمية إذا نظرنا إلى حقيقة الأمر:

ذلك أنَّ العلم وممثليه الحقيقيين: يعترفون في صراحة لا لبس فيها، وفي وضوح لا خفاء فيه: بأن دائرة أبحاثهم، إنّما هي المادَّة، وإنّما هي المُحسُّ، وأنّهم يعتمدون في ذلك على التجربة، وعلى الملاحظة. إنّهم يعتمدون على الاستقراء على وجه العموم، وليس الاستقراء إلَّا تتبع جزئيات محسَّة، تتبعها بالملاحظة، أو بإجراء التجارب عليها. والمنهج العلمي إذن: إنّما هو منهج لمعرفة كيفيَّات المادَّة، وإذا ما خرج الأمر عن دائرة المادَّة، فقد خرج عن دائرة العلم.

وعلى هذا الأساس: فليس للعلم مطلقًا دخل في أمور الدين، إثباتًا وإقرارًا، أو نفيًا وإنكارًا، وإذا ما قال قائل: إنّ العلم يُثبت كذا من الأمور الروحيَّة. فإنَّه يكفيناه هذه الكلمة، لنسحب ثقتنا به كعالم. وإذا ما قال: إنّ العلم ينكر كذا من الأمور الرُّوحيَّة. فإنَّ هذه الكلمة تكفي أيضًا لسحب ثقتنا به كعالم؛ إذ إنّ العلم في المجال الروحي، لا يثبت أو لا ينفي، وهذا واضح ممَّا سبق أن ذكرناه.

ومع ذلك فقد يتيح العلم بأبحاثه في ارتباط الكون وتنسيقه وإبداعه، والتناغم الَّذي يسوده، والدقائق الباهرة التي يبيِّنها «علم التشريح» - مثلاً - في التركيب الحيواني، قد يتيح العلم من كل ذلك لعلماء الدين موادَّ يبنون عليها تذكيرهم وعظاتهم، وبيانهم: أنَّ العالم لم يكن نتيجة

الصدفة العمياء أو الاتفاق الأصم، يبينون من نتائج العلم أَنَّ الآيات في مجال المادّة نفسها تشهد أَنَّها من صنع الله الَّذي أَتقن كلّ شيء: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]»^(١).

العلوم لا تعارض الدين، بل تخدمه من جهتين:

ويزيد أستاذنا المرحوم الدكتور محمّد عبد الله دراز هذا الأمر إيضاحاً حين يتحدّث عن مراتب العلوم من حيث مقوّمات موضوعاتها، فيبيّن أن لا اشتراك بين الدّين والعلم في موضوعٍ ما، ولهذا لا يعقل التعارض بينهما، وإنّما يُتصوّر التفاهم وحُسن الجوار على الأقلّ، إن لم يكن التعاون والتضامن.

يقول رَحِمَهُ اللهُ في كتابه القيم «الدّين»: «ولو أنّنا أخذنا في تصنيف موضوعات العلوم، لا باعتبار شرف غايتها المباشرة، بل بحسب مقوّماتها النوعيّة، وتكامل عناصرها بالازدياد التدريجي، لحصلنا بينها على هذا الترتيب التصاعدي نفسه، إذ نرى كلّ واحدٍ منها يحتوي ما قبله ويزيد عليه عنصراً جديداً: فالحياة النباتية تستلزم وجود الجسم بأجزائه، وجزئياته، وعناصره، وذراته، وطاقاته، وتزيد عليه وظائف أخرى. والحياة الحيوانيّة تحتوي الحياة النباتية بجميع وظائفها، وتزيد عليها، والحياة الإنسانيّة فيها كلّ الحياة الحيوانيّة، وتزيد وظائف أعلى، وهذه الوظائف نفسها طبقات بعضها فوق بعض، وأعلاها الوظيفة الروحيّة التي تتطلع إلى الحقيقة الكبرى.

(١) منهج الإصلاح الإسلامي في المجتمع ص ٩١، ٩٢، نشر دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٢هـ -

هذا البيان يرينا على أيّ وجهٍ يمكن أن نفهم الصلة بين العلم الإلهي (علم الدين) وسائر العلوم (طبيعيّة، أو رياضيّة، أو فلكية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو منطقية، أو اجتماعيّة، أو تاريخيّة، أو لغوية، أو غيرها)، وأنّها ليست صلة وحدة في الموضوع، ولا اشتراك في الأهداف، إذ مهما تعالج هذه العلوم من مشاكل، فليس واحد منها يتصدى لعلاج المشكلة الكبرى التي انتهض الدين لحلّها. إنّها كلها تبحث عن الكائنات، وليس شيء منها يبحث عن مبدئها الأول، وغايتها القصوى. غير أنّها كلها تستطيع أن تُزجي لهذا المطلب خدمة ما، من قريب أو بعيد، ولن يستغني الدين عن العلوم إلّا لو استغنت المقاصد عن وسائلها ومقدماتها، أو الدعاوي عن حججها وبَيِّناتها، فكما أنّ المجهول لا يُتوصل إليه إلّا عن طريق المعلوم، والغائب لا يُدرك إلّا على ضرب من القياس على الشاهد، كذلك الحقائق العليا لا يسهل الصعود إليها إلّا على سلم من حقائق الدنيا.

فإنّ بعدت صلة بعض العلوم بالدين، وعجزت عن أن تقدّم له مددًا إيجابيًا ملموسًا، فإنّها - بما تبدّد من ظلمات الأوهام، وبما تبعث من النور في جوانب النفس - تقوم بوظيفة تطهير وتنقية، لا بدّ منها لتهيئة جو عقلي صالح لاعتناق العقائد السليمة، حتّى إذا ركن القلب إلى شيء كان ركونه إليه على بصيرة وبَيِّنة، لا مدفوعًا بحمية الجهل، ولا منقادًا بسذاجة المحاكاة: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

ومهما يكن من أمر، فالمعقول أنّه إن لم يكن بين العلم والدين تعاون من قريب ولا بعيد، كان بينهما على الأقل من التفاهم وحُسن التجاور ما بين فروع الصناعات المختلفة، إذ ليس يُعقل أن يكون هناك تعارض وتناقض بين أمرين لا اشتراك بينهما في موضوع واحد.

تفسير المصادمات التي وقعت بين العلم والدين:

وهنا يحقُّ لنا السؤال عن تفسير تلك المصادمات العنيفة، التي ظهرت في التاريخ غير مرّة، بين العلوم والأديان. لا نعني ذلك الصراع الصوري الذي يُستغل فيه اسم العلم أو الدين أحياناً، ليكون ستاراً للمقاصد الخفية، والمطامح المختلفة، من الثروة، والنفوذ، والجاه، وسائر المصالح العاجلة، كما لا نعني الصراع الحقيقي الدائم بين النزعات الروحية السامية، التي تدفع إلى التضحية وضبط النفس والاعتدال، وبين النزعات المادية المضادة التي تهدف إلى الفوضى والإباحة والاستئثار. وإنّما نطلب تفسير تلك المعارضة الفكرية التي تقع بحُسن نية بين المعسكرين العلمي والديني، فيقف كل واحد منهما موقف التكذيب والإنكار لما عند الآخر.

والجواب أنّ هذه المعارضة تحدث فيما نعلم على إحدى صورتين:

الصورة الأولى: أن يقف أحد الطرفين موقف المعارضة لما عند الآخر جملةً، لا بناءً على حُجّة تُدحضه، أو شبهة تُضعفه، بل عفواً واعتباطاً، أو لمجرد جهله به، ظناً منه أنّ كل ما لم يدخل في دائرة علمه في الحال فليست له حقيقة. وهذا لعمرى من قصر النظر، بل من الجهل والغرور؛ فإنّ التكذيب بما لم يحط الإنسان بعلمه، ولم يأت به تأويله، خطأ لا يرتكبه الراسخون في العلم والدين، وإنّما يقع فيه المغرورون من العامة أو «أنصاف المتعلّمين»، وهؤلاء أشدّ خطراً من الجهلاء؛ لأنّ علمهم في الحقيقة جهل مرّكب، وإنّما الإنصاف أن يكون كل امرئ عارفاً بقدر نفسه، واقفاً عند حدّه، بناءً غير هدام، والسبيل القاصد في ذلك أن يثبت كل فريق ما وصل إليه، ولا ينكر ما لم يصل إليه.



وقد رأينا العلماء المتخصّصين في فرع من العلوم الطبيعيّة أو العقليّة يعتمدون النتائج التي وصل إليها المتخصصون في فرع آخر منها - كل في نطاق تخصصه - ولا ينتظرون أن يعيدوا كلهم ما جرّبه أو برهنه بعضهم، وهذا هو الوضع السليم الذي تتقدم به المعارف الإنسانيّة، إذ لو وجب أن يعيد كل عالم بحث كل مسألة بنفسه، لما تقدّمت العلوم خطوة واحدة.

وكذلك ينبغي أن يكون الشأن بين حملة العلوم وحملة الأديان.

ألم يُجمِع العلماء الآن على إمكان تحطيم النواة الذريّة، واستخدام طاقتها الجبارة في صنع الأعاجيب، مع أنّه لم يياشر هذه التجربة منهم إلّا نفر قليل؟ فماذا يمنعنا أن نؤمن بالتجارب الروحيّة المتكررة التي شهدناها الأنبياء وأرباب البصائر النيرة في مختلف العصور، وإن لم يشهد الناس منها إلّا نتائجها الخارقة؟

إنّه إذا كان من واجب الأديان أن تهادن العلوم ولا تنابذها، وكان من الخير لها أن تستثمر كافة المعارف البشريّة وتتسلح بنتائجها، فإنّ من الخير للعلوم كذلك أن تدع الأديان تُكمل ما فيها من نقص، وتملأ ما تتركه في النفوس من فراغ، بما يملأه من الحقائق الروحيّة، فإنّ لم تفعل فلا أقل من أن تلتزم شقة حياد، فلا تعادي الأديان ولا تنكرها جملة، فإنّ إنكار الدين جملة إنكارٌ ضمنيٌّ لأمر واقعيّة تحتويها الأديان كلها، ولا يحتويها علم من العلوم، ألا وهي عناصر الإيمان بالحقيقة العليا وتقديسها وعبادتها.. معان هي من مادة الحياة التي قد يفسّرها العلم، ولكنّه لا يخلقها، وقد ينقب عن أطوارها ويتفهّم نشأتها، ولكنّه لا يستطيع أن يتجاهل وجودها، أو يدّعي لنفسه أنّه يحل محلها.

الصورة الثانية: أن تكون هناك مسألة أو مسائل معيّنة تنطق فيها العلوم والأديان بحكمين متناقضين. وإنما يحدث ذلك حينما تتناول الأديان إلى جانب عنصرها الروحي شيئاً من موضوعات العلوم وحقائق المشاهدات، وتذهب في ذلك مذهباً معيّناً، تفرضه على المتدينين بها فرضاً. فهذا الجانب وإن كان عرضياً في الأديان، وكان سبيله في الغالب سبيل الوسائل لا المقاصد، إلا أنه يُعدُّ معياراً لمقدار ما في كل دين من صحة أو فساد، على قدر اتفاه مع مقررات العلم الصحيح، وقضايا العقل السليم، أو اختلافه معها، فإنه إذا كان الدين حقاً والعلم حقاً، وجب أن يتصادقا ويتناصرا. أما إذا تكاذبا وتخاذلا، فإن أحدهما - لا محالة - يكون باطلاً وضلالاً^(١).

ومصادق ذلك أن الكنيسة الغربية في العصور الوسطى عندهم تبنت نظريات وآراء معيّنة في الفلك والفيزياء والجغرافيا وغيرها من العلوم، وأضفت على هذه الآراء لوناً من القداسة الدينية، وأصبحت جزءاً من معتقداتها، التي يشبُّ عليها الصغير، ويهرم عليها الكبير. فلما بزغ فجر النهضة العلمية في أوروبا، على أيدي جماعة من علمائهم ومفكريهم الأحرار - الذين تأثروا بالمنهج العلمي الذي كان معروفاً في العالم الإسلامي - اصطدمت أفكارهم ومكتشفاتهم اصطداماً مباشراً بتلك النظريات المقدسة. وكان النزاع المرير المعروف في الغرب بين العلم والدين^(٢).

(١) الدين للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٧٤ - ٧٨، نشر دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٩٧٠م.

(٢) انظر: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للأستاذ الإمام محمد عبده ص ٣١ وما بعدها، فصل: مقاومة النصرانية للعلم.



دور الدين لم ينتهِ ولن ينتهي:

بقي ما يقال من أنَّ الدين قد انتهى دوره، وأُخلى مكانه للعلم الحديث: ما مدى صحة هذا الزعم؟ وهل يمثل حقيقة علمية أو منطقية أو واقعية؟

والذي نجيب به مطمئنين كل الاطمئنان: أنَّ هذا الزعم غير صحيح على الإطلاق؛ فالدين ليس شيئاً طارئاً على الإنسان، ولا أمراً على هامش الحياة، بحيث يُستطاع اطرأحه والاستغناء عنه في عصر من الأعصار.

مناقشة نظرية (أوجست كونت):

ولقد جاء زمن راجت فيه لدى بعض الناس نظرية «الأدوار الثلاثة» التي ذهب إليها الفيلسوف الفرنسي «أوجست كونت» مؤسس المدرسة الوضعية التقليدية (١٧٩٨ - ١٨٥٧م)، وتتلخص في أنَّ العقل الإنساني قد مرَّ بمراحل أو أدوار ثلاثة، هي: الدور اللاهوتي أو الديني، والدور الميتافيزيقي أو التجريدي، والدور الواقعي أو الوضعي - وهو الدور العلمي - وهذا هو ما يُسمَّى «قانون الدورة الثلاثية».

في الدور الأول كان العقل يبحث في كُنه الموجودات وأصلها ومصيرها، معتمداً على الخيال، فالظواهر تحدث بفعل كائنات غير منظورة تختفي وراء الطبيعة المنظورة، كالآلهة والشياطين.

وفي الدور الميتافيزيقي ارتقى العقل، فتخلَّى عن الكائنات غير المرئية، ليردَّ الظواهر إلى علل مجردة خفية، يتوهمها في باطن الأشياء، وهي معانٍ مجردة، وبذلك أحلَّ «المجرد» محلَّ «المُشَخَّص»، ووضع الاستدلال موضع الخيال. أما الملاحظة والمشاهدة فتحتل فيه مكاناً ثانوياً.

وفي الدور الثالث - الواقعي - يتجنب العقل البحث عن أصل الكون ومصيره، وعلله الخفية رأسًا، ولا يهتم إلا بمعرفة الظواهر واكتشاف قوانينها، والعلاقات المطردة بينها، وقيمها على أساس من الملاحظة والتجربة، لا من الخيال، ولا من الاستدلال، وبهذا يهتم العلم بالإجابة عن السؤال: كيف حدث الشيء؟ وليس عن السؤال: لماذا حدث^(١)؟

وعلى هذا يكون طور التفكير الدينيّ يمثل في نظر «كونت» مرحلة الطفولة للعقلية الإنسانية، على حين يمثل طور الفلسفة الميتافيزيقية مرحلة المراهقة.

أمّا طور العلم التجريبي فيُمثّل مرحلة الكهولة والرشد، إذ ما عدا قضايا العلم الواقعي الحسّي لا يعدو أن يكون خيالًا أو كلامًا في كلام. ويعبر عن ذلك فيلسوف ألماني تأثر بـ «كونت» وهو «لودفيج فويرباخ» (١٨٠٤ - ١٨٧٢) فيقول: «الله كان فكريتي الأولى، والعقل كان فكريتي الثانية، والإنسان - بمحيطة الواقعي - هو فكريتي الثالثة والأخيرة»^(٢).

هذه هي النظرية التي لا زال بعض الكاتبين في ديارنا يردّدونها، ويتشّبثون بها، معلّنين - في تعالّم وغرور - أنّ عهد «الغيبّات» قد طويت أعلامه، بعد أن قامت دولة العلم، وسقطت كلّ قضية لا يمكن اختبارها في المعمل! هذا مع أنّ المفكرين والنقاد - في الغرب ذاته - قد بيّنوا زيف هذه النظرية الوهمية وبطلانها، وأتوا على بنيانها من القواعد.

(١) انظر: أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل ص ١٩٤، ١٩٥، ط ٣، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(٢) انظر: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي للدكتور محمد البهي ص ٢٨١، ط ٢، نشر دار القلم، القاهرة.

ومن أبرز الأدلة على بطلان هذه النظرية ما يلي:

إنَّ «كونت» وأنصاره جعلوا من نظريته قانوناً يستوعب التاريخ كله في شوطٍ واحد، قطعت الإنسانية ثُلثيه بالفعل، ونفضت - أو كادت تنفض - يدها منهما إلى غير رجعة، فلن تعود إليهما إلا أن يعود الكهل إلى شبابه وطفولته.

ولو أنَّهم جعلوا منه سلسلة دورية، كلما ختمت البشرية شوطاً، رجعت عوداً، لكان الخطأ في هذه النظرية أقلَّ شناعة^(١)، وربَّما كان «تاريخ المعرفة» في الغرب يُؤيِّد ذلك.

«فقد كانت معرفة الإنسان قبل تفلسف الإغريق ذات طابع ديني، ثمَّ أصبحت على عهد «سقراط» و«أفلاطون» عقلية، ثمَّ مالت بعد ذلك على عهد «أرسطو» إلى التجربة والواقع.

ثم ابتدأت تجربة أخرى من جديد، فاعتبر الدين في القرون الوسطى مصدراً للمعرفة، ثمَّ جعل للعقل اعتباره - بدلاً من الدين - في عصر التنوير في القرن الثامن عشر، ثمَّ قوي الميل إلى اعتبار المعرفة الحسية أو الوضعية وحدها - دون العقل والدين معاً - في القرن التاسع عشر.

هذه دورة ثلاثية لـ «اعتبار المعرفة» في تاريخ الإنسانية. فإذا كانت هذه الدورة الثلاثية قانوناً لا يتخلف للمعرفة، أو بالأحرى لاعتبار مصدر المعرفة، فالمنتظر - بناءً على سير التاريخ - أن يعود الاعتبار إلى الدين من جديد، بعد أن قويت موجة الواقعية أو الوضعية في القرن التاسع عشر، فتكسر حدتها، فتضعف، فيقل اعتبارها، وعندئذٍ يعود

(١) انظر: الدين للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٨٤، ٨٥.

الاعتبار في المعرفة للدين وحده»، كما قال أستاذنا الدكتور محمد البهي في كتابه القيم «الفكر الإسلامي الحديث»^(١).

هذا هو منطق التاريخ الذي استخدمه «كونت» نفسه، ولكنه لم يستخدمه بإنصاف وتجرد وموضوعية، كما هو منطق «العلمية» الذي ينادي به، بل كان في أكثره - كما يقول الأستاذ «فندلبند» في كتابه «تاريخ الفلسفة» - يقوم على الهوى، وعدم المعرفة، والحكم المغرض^(٢).

وهذا الذي ذكرناه مبني على افتراضنا التسليم بوجود أدوار تاريخية ثلاثة متعاقبة. والحقيقة أن هذه دعوى لم يقم عليها برهان صحيح، بل هي في اعتمادها على التاريخ تحرف التاريخ، وفي ادعائها الاعتماد على الواقع، تصادم الواقع.

وماذا يقول فيلسوف الوضعية في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية، وفيه نرى الدين والعقل والعلم، تنمو وتزدهر وترتقي كلها جنباً إلى جنب، فتجد الفقهاء والمفسرين والمحدثين والمُتصوّفة، وبجوارهم الفلاسفة والمُتكلِّمين، وإلى جانبهم العلماء من الأطباء والكيميائيين والفلكيين والفيزيائيين والرياضيين.

بل ربّما تجد الشخص الواحد يجمع النواحي الثلاثة في شخصه، كما يتّضح ذلك في سيرة ابن رشد الحفيد، صاحب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه الإسلامي المقارن، وأكبر شارح لفلسفة «أرسطو» في تلك العصور، وصاحب كتاب «الكليات» في الطب.

(١) الفكر الإسلامي الحديث للدكتور محمد البهي ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٣.



وكثير من علماء المسلمين التجريبيين كانوا فقهاء ومتصوفة.

وهذا ما وقع ويقع في تاريخ الأمم كافة، إلى اليوم.

فنحن ما زلنا نسمع ونرى في كلِّ عصرٍ فريقًا يُقدِّس الروحانيات، وآخر مشغوفًا بالمعقولات الكلِّية والنظرة التجريدية، وغيرهما لا يُعنى إلا بالحوادث الجزئية ومعرفة ما بينها من ترابط وجودي.

والملاحظ أنَّ الدور الأول - الذي يقولون: إنه يتمثل في عصر ما قبل التاريخ وبدء العصر التاريخي - قد اخترعت فيه صناعات عن طريق المشاهدة ومعرفة طبائع الأشياء.

وفي الدور الفلسفي - الذي يقال: إنه شمل العصور القديمة - قد وُجدت فيه مشاهدات فلكية ومدنيات شرقية، وعُرفت هندسة إقليدس، وطب أبقراط، وطبيعيَّات أرسطو، وكيمياء العرب وفلكهم وطبهم وسائر علومهم التجريبية (كما ذكر لوبون وبريفولت وغيرهما).

وفي الدور الوضعي - الذي هو طابع العصور الحديثة فيما يقولون - توجد كثرة غفيرة من دعاة الدين والقيم الأخلاقية والتأمل الفلسفي^(١).

بل نرى كثيرًا من رجال العلم التجريبي نفسه وأقطابه في القرن العشرين يؤيِّدون بأسلوب علمي حقائق الدين، وينادون في صدقٍ واقتناعٍ بوجوب العودة إلى الإيمان.

ونذكر من هؤلاء الأستاذ (كريسي موريسون) رئيس أكاديمية العلوم في نيويورك وصاحب كتاب «الإنسان لا يقوم وحده» المعرَّب تحت عنوان «العلم يدعو إلى الإيمان».

(١) أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل ص ٢٠٩.

ومنهم عالم النفس التجريبي الدكتور «هنري لنك» صاحب كتاب «العودة إلى الإيمان» الذي طُبِعَ حوالي خمسين مرّة في أمريكا وحدها. ومنهم ثلاثون عالمًا أمريكيًا في مختلف الاختصاصات، كتب كل واحدٍ منهم مقالةً يبيّن بها كيف عرف الله واهتدى إليه بوساطة علمه. ومن هذه المقالات تكوّن كتاب «الله يتجلّى في عصر العلم» الذي نُقِلَ أيضًا إلى العربية.

فالواقع أنّ الحالات الثلاث التي يُصوّرُها «كونت» لا تُمثّل أدوارًا تاريخيّة متعاقبة، بل تُمثّل نزعات وتيّارات متعاصرة في كلّ الشعوب، وليست متناقضة ولا متضادة بحيث إذا وُجِدَت إحداها تنتفي الأخرى.

بل نقول ما قال أستاذنا المرحوم الدكتور دراز: «إنّ هذه النزعات الثلاث متعاصرة متجاوزة في نفس كلّ فرد، وإنّ لها وظائف يكمل بعضها بعضًا في إقامة الحياة الإنسانيّة على وجهها، ولكلّ واحدةٍ منها مجالٌ يوائمها. ففي الوقت الذي تُفسّر فيه الحوادث بأسبابها المباشرة خارجيّة وداخليّة، فنقول: هلك فلان بضربة سيف، أو لشيخوخة أو لمرض، لا يزال كلّ واحدٍ مِنّا يُفسّر الحوادث الشاذّة الخارقة بالقضاء والقدر، أو بسببٍ غيبيٍّ مجهول»^(١)، أي مع إيمانه بالعلم الوضعي الواقعي.

إنّ المعرفة العلميّة الواقعيّة القائمة على تتبع الجزئيات وتسجيل الظواهر والعلاقات بينها، ليست هي قمة المعرفة الإنسانيّة، ولا غاية النضج البشري. فإنّ المعرفة العلميّة التجريبيّة نفسها تحتاج إلى أساس فلسفي، فإنّ الفلسفة - بمعنى النظر في العلل والكليّات، وما وراء

(١) الدين للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٨٥، ٨٦، وانظر: أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل

الظواهر والجزئيات - هي التي تقوم بتفسير الملاحظة والتجربة وغيرها من مقومات العلم، بل إنَّ العلم نفسه ليس إلَّا حقيقة من الحقائق التي تعالجها الفلسفة في نظريّة المعرفة: كيف يكون العلم ممكنًا، وتحت أي ظروف نتصوّر هذا العلم، وما أدوات العلم وما طبيعته؟... أي أننا نحتاج إلى «علم العلم»: إلى تحليل العقل وقوانينه. وهذه كلّها موضوعات تدخل في مجال ما بعد الطبيعة^(١).

ومن هنا يُقرّر المرحوم الدكتور دراز^(٢) أنَّ الأمر على عكس ما ذهب إليه «كونت» تمامًا أنَّ النظرة الواقعيّة تقع في مبدأ الطريق لا في نهايته، وأنَّها تُمثّل مرحلة الطفولة النفسيّة، لا مرحلة النضج والكمال، ذلك بأنَّ مبعثها الحاجة العاجلة وضرورة الحياة اليوميّة، وبأنَّها وظيفة الحسّ لا العقل، وبأنَّها من معدن القابلية والانفعال، لا من معدن الفاعلية والإنشاء.

أمّا نظرة التعليل بالمعاني العامّة فإنَّها تنبثق في النفس على أثر ذلك، متى استيقظت ملكتا التجريد والتعميم في التصورات والأحكام، فلا يكتفي الذهن حينئذٍ بجمع الحوادث المترابطة في سلسلة متعاقبة، كما تُجمع الأعواد في الحزمة، بل يحاول ربطها برباط معنوي تدور في فلكه، ويكون كالسلك الداخلي الذي ينتظم حبات العقد.

ونؤكد أنَّ المعارف الإنسانيّة لا تستحق اسم العلم حتّى تأخذ بنصيب قليل أو كثير من هذا التجريد والتعميم، الذي يضع كل مجموعة في نطاق يضبطها، تحت لقب مشترك يسهل به استحضارها،

(١) انظر: أسس الفلسفة ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٢) الدين ص ٧٦، ٨٧.

ويكون لها بمثابة قانونٍ كُلِّيٍّ تعلل به جزئياتها، بل العلوم الواقعية تسعى الآن جاهدة للاندماج برمتها في منظمة تنسيقها وتخضع جميع ظواهرها لناموس واحد، وهذا هو ما يُسمّى بمبدأ «وحدة الوجود» بمعناه العلمي «Monism Scientifique» وسواء أبلغت العلوم هذا الهدف قريباً أو بعيداً أم لم تبلغه أبداً، فالذي لا شك فيه هو أنّ هذه النزعة إلى استنباط المعاني الكلية لم تفتقر بل تزداد قوّة.

بقيت النظرة الروحية أو الدينية، وواضح أنّها لا تولد في النفس إلاّ حينما يتّسع أفقها، فتتجاوز الكون بظاهره وبباطنه إلى ما وراءه، فهي أوسع النظرات مجالاً، وأبعدها مطلباً.

وهكذا ينقلب الترتيب الذي تخيّل الفيلسوف رأساً على عقب، وتعود الحاجات النفسية الثلاث إلى أوضاعها الطبيعية المعقولة: حاجة الحس، فحاجة العقل، فحاجة الروح، وإن شئت قلت: حاجة الحس، فحاجة العقل القانع، فحاجة العقل المتسامي.

على أنّ الذي يعنينا هنا ليس هو الوضع التقويمي لكل واحدة من هذه النزعات، وإنّما هو دخولها جميعاً في كيان النفس الإنسانية. فكما إنّنا لا نجد أمانة واحدة تدلّ على قرب زوال النزعة الاستقرائية أو النزعة التعليلية، كذلك لا نرى أمانة واحدة تشير إلى أنّ فكرة التدين ستزول عن الأرض قبل أن يزول الإنسان! يقول الفيلسوف الفرنسي (سالمون ريناك): «ليس أمام الديانات مستقبل غير محدود فحسب، بل لنا أن نكون على يقين من أنّه سيبقى شيء منها أبداً؛ ذلك لأنّه سيبقى في الكون دائماً أسرار ومجاهيل، ولأنّ العلم لن يُحقّق مهمّته على وجه الكمال»^(١).

(١) انظر: الدين ص ٨٧.



ويقول الدكتور «ماكس نوردوه» عن الشعور الديني: «هذا الإحساس أصيل يجده الإنسان غير المتمدين، كما يجده أعلى الناس تفكيراً، وأعظمهم حدساً، وستبقى الديانات ما بقيت الإنسانية، وستتطور بتطورها، وستجانب دائماً مع درجة الثقافة العقلية التي تبلغها الجماعة»^(١).

ويقول (أرنست رينان) في تاريخ الأديان: «إنَّ من الممكن أنْ يضمحلَّ كلُّ شيءٍ نحْبُه، وأنْ نبطل استعمال العقل والعلم والصناعة. ولكن يستحيل أنْ ينمحي التدنُّن، بل سيبقى حُجَّة ناطقة على بطلان المذهب المادِّي، الَّذي يريد أنْ يحصر الفكر الإنساني في المضايق الدنيئة للحياة الأرضية»^(٢).

ملاحظة جديرة بالتنبيه:

بقيت هنا ملاحظة جديرة بالتنبيه والتسجيل، وهي: أنَّ إيمان «أوجست كونت» وأنصاره وأمثاله بالعلم وحده، ورفضهم للأفكار التي تأتي عن طريق «الفلسفة» و«الدين» إذا حللنا دوافعه وظروفه التاريخية إنما يعني في الحقيقة أمرين:

رفض تخرُّصات الفلسفة الميتافيزيقية:

الأول: رفض تخرُّصات الفلسفة الميتافيزيقية وتناقضاتها.

الفلسفة التي تطلب لنفسها الثقة والاعتبار العام فيما تذكره من أفكار وآراء عن الوجود، وهي التي شرَّق فلاسفتها وغرَّبوا، وبحثوا في كل

(١) راجع: دائرة معارف القرن العشرين للمرحوم محمد فريد وجدي (١٠٦/٤)، مادة (د. ي. ن)،

نشر دار المعارف، بيروت، ط ٣.

(٢) انظر: الدين ص ٨٧.

شيء ولم يكادوا يتفكرون على شيء. وهذه - في الواقع - هي حدود طاقة العقل البشري، إذا سلك هذه المفازة - ما وراء الطبيعة - وحده، دون دليل من هدي الله ووحيه المعصوم.

وهذا ما جعل الفيلسوف الألماني الكبير «كانت» يُشبهه العبارات «الميتافيزيقيّة» بأنّها «ورق نقد بدون ضمان»؛ وذلك ليبين أنّ صنعة العقل الإنساني فيما بعد الطبيعة لا تأتي بيقين حقيقي؛ لأنّ العقل - إذا اجتاز مرحلة الإنسان ودائرته الحسيّة إلى دائرة فوقها أعلى منها - لم يستطع أن يأتي إلّا بالظنّ والتخمين. فالعقل - بحكم أنّه محدّد بالبيئة والمكان والزمان والثقافة الخاصّة والجوّ الطبيعي والاجتماعي والسياسي - لا يملك أن يأتي بيقين عن الوجود المطلق غير المحدّد بالمكان أو الزمان أو بشيء ممّا يُحدّد به الإنسان^(١). فالموجود المحدود لا يستطيع أن يتصوّر غير المحدود، وكلّ ما يفعله أن يقيس وجوده على وجود نفسه، وذلك ظنّ، وليس بيقين. بل هو في الحقيقة قياس فاسد؛ إذ ليس ثمة جامع مشترك بين المقيس والمقيس عليه.

وما انتهى إليه «كانت» هو نفس ما انتهى إليه - أو إلى ما يشبهه أو يقرب منه - كثير من الفلاسفة والمفكرين قديماً وحديثاً، وهو الجانب الذي أطلق عليه المفكر العربي المعاصر الدكتور زكي نجيب محمود: «خرافة الميتافيزيقا»^(٢)!

(١) انظر: الفكر الإسلامي الحديث للدكتور محمد البهي ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) وقد ردّ عليه شيخنا الدكتور محمد البهي في كتابه القيم: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٢٨٥ - ٢٩٦، ط ٢، ١٩٦٠م.

بل إنَّ هذا يشبه ما انتهى إليه جماعة من أئمة علم الكلام من المسلمين الذين خاضوا لجج العلوم العقلية، فلم يظفروا منها بطائل، حتَّى إنَّ بعضهم تمنَّى في ختام عمره إيماناً كإيمان العجائز^(١)!

ومن أجل هذا قال أحد أساتذة الفلسفة: إنَّ الفلسفة لا رأي لها. وذلك لأنَّها في مسائل ما وراء الطبيعة وما شابهها من القضايا الكبرى، تقول الشيء وضده، وتصدر الحكم ونقيضه^(٢). يعني: أنَّ ما يقوله فيلسوف ينقضه آخر، وما يبيِّنه واحد يأتي آخر في عصره أو بعده فيهدمه من أساسه. وبهذا لا تستطيع الفلسفة البشريَّة أن تعطي رأياً واحداً محدداً في قضية كبرى. فلا غرو أن يكون الوضعيُّون معذورين في موقفهم من الفلسفة الميتافيزيقية. وهذا هو وضعها.

المراد بالدين (دين الكنيسة الغربية):

الأمر الثاني: إنَّ رفض الدين والتنديد به إنما يراد به: دين الكنيسة الغربية حينذاك، وما تتبنَّاه من أفكار يرفضها العقل، وينكرها العلم. وهذا ما جعل عدداً من الفلاسفة يؤمنون بالله وبالدين، وينكرون - في الوقت نفسه - المسيحية، مسيحية البابا والكنيسة والكهنة^(٣).

(١) ذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٨٥/٥)، ترجمة الإمام الجويني، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، نشر دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.

(٢) هو الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود أستاذ الفلسفة بجامعة الأزهر وعميد كلية أصول الدين، ثم وكيل الأزهر فوزير الأوقاف وشؤون الأزهر، فشيخ الأزهر أخيراً. مقال الفلسفة للشيخ عبد الحليم محمود (١٤١/٥)، مجلة البحوث، العدد (٥)، من المحرم إلى جمادى الثانية ١٤٠٠هـ.

(٣) انظر: فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها للدكتور توفيق الطويل ص ٢٤٥، ٢٤٦، ط ٣، نشر دار النهضة العربية، القاهرة. وفيه: أن (كونت) - رغم إعجابه بدعوة المسيحية إلى الإيثار والمحبة ومساعدة الضعفاء - أخذ عليها أنَّها جمدت والعالم يجري في ركاب العلم، إذ =

وليس أدل على هذه الحقيقة من أن زعيم المذهب الوضعي الواقعي - أوجست كونت - نفسه، الذي كان يتنبأ بأن فناء الديانات سيكون هو النهاية الحتمية لتقدم العلوم، قد عاد في آخر أمره متصوفاً عجيباً! وكلل حياته بوضع ديانة جديدة، معبودها الأكبر هو: «الإنسانية». وقد طبع هذه الديانة على غرار النظام الكنسي للكاتوليكية، في عقائدها، وطقوسها، وأعيادها، وطبقات قساوستها. رواية كاملة أعاد فصولها ولم يغيّر إلا أشخاصها^(١)!

ولعل «كونت» وكبار مدرسته لو عرفوا حقيقة دين كالإسلام - الذي اتّسمت تصوّراته وأخلاقه وأنظمته بالشمول والتوازن والإيجابية والواقعية، وفسح المجال للعقل والعلم إلى أبعد مدى - لما وجد نفسه محتاجاً إلى اختراع دين جديد، ولوّجّد في الإسلام ما ينشده وفوق ما ينشده^(٢).

ومهما يكن الأمر، فإنّ موقف «كونت» آخرًا، لشهادة ناطقة على أنّ الدين لم ينته دوره كما زعم، ولن ينتهي دوره ما بقي الإنسان.

فالدين جزء أصيل من فطرة الإنسان، وحاجة بشرية حقيقية لا غنى عنها. وربّما أمكن الإنسان أن يستغني عن العلم، كالبدائيين من البشر، ولكن لم نر جماعة في مكان ما أو زمان ما، استغنت عن الدين.

= ارتبطت بالكاثوليكية التي تعثرت في مسأيرة التقدم العقلي، ومتابعة ما تقتضيه مناهج البحث العلمي. ثم ما لبثت أن جمدت وتصدّت - دفاعاً عن وجودها - لمقاومة التقدم وعرقلة سيره. ومن هنا نشأ النزاع الذي أتى على الأخلاق المسيحية، فراحت هذه ضحية الروح الكاثوليكية وجمودها. ومن أجل هذا انصرف (كونت) عن اتخاذ المسيحية أساساً للأخلاق الجديدة، وتطلع إلى إقامتها على أسس علمية وضعية. اهـ.

(١) انظر: الدين للدكتور دراز ص ٩٤.

(٢) قلت هذا عن (أوجست كونت) ونشرته منذ سنوات، ولم أكن أعلم أنّ الرجل قرأ عن الإسلام بعض الشيء، واعترف له بالعلمية والواقعية، وهذا ما سجله المفكر العربي المسلم الدكتور رشدي فكار في بعض بحوثه.

وقد نجد من الناس مَنْ يتمرّد على الدين، ويثور على التدين، ولكنّه في الواقع إنّما يتمرّد على الزيف والتحرّيف في الدين. إنّما يثور على دين وضعي أو دين محرّف منسوخ، كما وجدنا طبيب النفس الأمريكي الشهير الدكتور «هنري لنك»، مؤلّف كتاب «العودة إلى الإيمان» الذي ثار على الكنيسة الغربيّة، ثمّ رجع إلى الدّين بعد تجارب ومشاهدات ردّته إلى رحابه، ولكنّه في الواقع لم يعد إلى دينه القديم، كما حدّثنا هو عن نفسه، بل عاد إلى دينٍ فطريٍّ هو عند التحليل أقرب ما يكون إلى عقيدة الإسلام^(١).

فمن الخطل البين القول بأنّ الدّين قد ولىّ الأدبار، أو أصبح «في خبر كان». فربّما صحّ هذا القول بالنظر إلى أوروبا في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، أمّا القرن العشرين، فيسوده اتّجاه قويٌّ للعودة إلى الإيمان، والرجوع إلى القيم الروحيّة، والهداية الإلهيّة التي جاء بها رسل الله.

إنّنا نرى رجلاً مثل «توينبي» - أكبر مؤرّخي هذا العصر وأحد أقطاب الفكر العالمي - يقول عن نفسه: إنّ من المؤمنين بأنّ الدّين هو أهمّ ما في الوجود^(٢).

ويقول: «الدّين إحدى الملكات الضروريّة الطبيعيّة البشريّة. وحسبنا القول بأنّ افتقار المرء إلى الدّين يدفعه إلى حالة من اليأس الرّوحي، تضطره إلى التماس العزاء الديني على موائد لا نملك منها شيئاً»^(٣).

(١) انظر كتابنا: الإيمان والحياة ص ٢٩٥ - ٣٣٠، فصل: بين العلم والإيمان. وخصوصاً: الطب

النفسي في موكب الإيمان ص ٣١٩ - ٣٣٠، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١٨، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

(٢) مختصر دراسة التاريخ (١٧٣/٣)، ترجمة فؤاد محمد شبل، نشر لجنة التّأليف والترجمة والنشر، ط ١، ١٩٦٠م.

(٣) المصدر نفسه (١٧٩/٣).

ونجد كاتبًا مطلعًا على الفكر العالمي واتجاهاته المعاصرة مثل
المرحوم عباس محمود العقّاد، يُحدّثنا عن جمٍّ غفيرٍ من أنصار الإيمان،
ودعاة الرُّوح في كتابه «عقائد المُفكِّرين في القرن العشرين».

وفي كتاب «الله يتجلّى في عصر العلم» نجد ثلاثين عالمًا أمريكيًّا في
شَتَّى تخصّصات العلوم الكونيّة والرياضيّة وغيرها، يكتبون - من خلال
علومهم - مؤيِّدين للإيمان.

وينقل أحد هؤلاء عن العالم الطبيعي والكاتب اللامع «أوليفر وندل»
قوله: «كلّما تقدّمت العلوم ضاقت بينها وبين الدّين شُقة الخلاف، فالفهم
الحقيقي للعلوم يدعو إلى زيادة الإيمان بالله»^(١).

حاجة الإنسان إلى الدّين:

إنّ حاجة الإنسان إلى الدّين ليست حاجة ثانويّة ولا هامشيّة، إنّها حاجة
أساسيّة أصيلة، تتّصل بجوهر الحياة، وسرّ الوجود، وأعمق أعماق الإنسان.
وفي أقصى ما يمكن من الإيجاز - غير المخلّ - نبيّن هنا وجه
الحاجة إلى الدّين في حياة الإنسان:

حاجة العقل إلى معرفة الحقائق الكبرى في الوجود:

١ - حاجة الإنسان إلى عقيدة دينيّة تنبثق - أوّل ما تنبثق - من حاجته
إلى معرفة نفسه ومعرفة الوجود الكبير من حوله. أي إلى معرفة الجواب
عن الأسئلة التي شغلت بها فلسفات البشر ولم تقلّ فيها ما يشفي.

(١) الله يتجلّى في عصر العلم لنخبة من العلماء الأمريكيين ص ٥٨، ترجمة د. الدمرداش
عبد المجيد سرحان، نشر دار القلم، بيروت.



فَالْإِنْسَانُ مِنْذُ نَشَأَتْهُ تَلَحُّ عَلَيْهِ أَسْئَلَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهَا: مَنْ أَيْنَ؟ وَإِلَى أَيْنَ؟ وَلِمَ؟! وَمَهْمَا تَشْغَلُهُ مَطَالِبُ الْعَيْشِ عَنْ هَذَا التَّسَاوُلِ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ وَاقِفٍ يَوْمًا لَيْسَالَ نَفْسَهُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ الْخَالِدَةُ:

(أ) يَقُولُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ: مَنْ أَيْنَ جِئْتُ وَجَاءَ هَذَا الْكَوْنُ الْعَرِضُ مِنْ حَوْلِي؟ هَلْ وُجِدْتُ وَحْدِي أَمْ هُنَاكَ خَالِقٌ أَوْجَدَنِي؟ وَمَنْ هُوَ؟ وَمَا صَلَتِي بِهِ؟ وَكَذَلِكَ هَذَا الْعَالَمُ الْكَبِيرُ بِأَرْضِهِ وَسَمَائِهِ، وَحَيَوَانِهِ وَنَبَاتِهِ وَجَمَادِهِ وَأَفْلَاكِهِ. هَلْ وُجِدَ وَحْدَهُ أَمْ أَوْجَدَهُ خَالِقٌ مُدَبِّرٌ؟

(ب) ثُمَّ مَاذَا بَعْدَ هَذِهِ الْحَيَاةِ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ؟ إِلَى أَيْنَ الْمَسِيرُ بَعْدَ هَذِهِ الرِّحْلَةِ الْقَصِيرَةِ عَلَى ظَهْرِ هَذَا الْكَوْكَبِ الْأَرْضِيِّ؟ أَتَكُونُ قِصَّةُ الْحَيَاةِ مَجْرَدَ «أَرْحَامٍ تَدْفَعُ، وَأَرْضٍ تَبْلَعُ» وَلَا شَيْءَ بَعْدَ ذَلِكَ؟ وَكَيْفَ تَسْتَوِي نَهَايَةُ الْأَخْيَارِ الطَّاهِرِينَ الَّذِينَ ضَحَّوْا بِأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ الْحَقِّ وَالْخَيْرِ، وَنَهَايَةُ الْأَشْرَارِ الْمُلَوِّثِينَ الَّذِينَ ضَحَّوْا بِغَيْرِهِمْ فِي سَبِيلِ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ؟ أَتُخْتَمُ الْحَيَاةُ بِالْمَوْتِ؟ أَمْ هُنَاكَ وَرَاءَ الْمَوْتِ حَيَاةٌ يُجْزَى فِيهَا الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمَلُوا وَالَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحَسَنِ؟

(ج) ثُمَّ لِمَاذَا وُجِدَ الْإِنْسَانُ؟ لِمَاذَا أُعْطِيَ الْعَقْلُ وَالْإِرَادَةُ وَتَمَيَّزَ عَنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ؟ لِمَاذَا سُخِّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ؟ أَهُنَاكَ غَايَةٌ مِنْ وَجُودِهِ؟ أَلَهُ مَهْمَةٌ فِي حَيَاتِهِ؟ أَمْ وُجِدَ لِمَجْرَدِ أَنْ يَأْكُلَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ، ثُمَّ يَنْفُقَ كَمَا تَنْفُقُ الدَّوَابُّ؟ وَإِنْ كَانَتْ هُنَاكَ غَايَةٌ مِنْ وَجُودِهِ فَمَا هِيَ؟ وَكَيْفَ يَعْرِفُهَا؟

أَسْئَلَةٌ تُلَحُّ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَتَتَطَلَّبُ الْجَوَابَ الَّذِي يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَيُطْمَئِنُّ بِهِ الْقَلْبُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَوَابِ الشَّافِي إِلَّا بِاللَّجْوَءِ إِلَى الدِّينِ، إِلَى الْعَقِيدَةِ الدِّينِيَّةِ الصَّافِيَةِ. الدِّينُ هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ الْإِنْسَانَ - أَوَّلَ

ما يعرفه - أنه لم يخرج من العدم إلى الوجود صدفة، ولا قام في هذا الكون وحده، وإنما هو مخلوق لخالقٍ عظيم، هو ربُّه الذي خلقه فسوّاه فعدله، ونفخ فيه من رُوحه، وجعل له السمع والبصر والفؤاد، وأمدّه بنعمه الغامرة، منذ كان جنينًا في بطن أمّه: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ * فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ * فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٠ - ٢٣].

وهذا الكون الكبير من حوله ليس غريبًا عنه ولا عدوًّا له. إنه مخلوق مثله لله لا يسير جزافًا ولا يمشي اعتباطًا، كل شيء فيه بقدر، وكل أمر فيه بحساب وميزان. إنه نعمة من الله للإنسان ورحمة، ينعم بخيراته، ويستفيد من بركاته، ويتأمل في آياته، فيستدل به على ربه: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

بهذه العقيدة يرتبط الإنسان بالوجود الكبير، وبربِّ الوجود كله، ولا يعيش منطويًا على نفسه، معزولًا عمّا حوله، أو خائفًا منه.

والدين هو الذي يُعرّف الإنسان: إلى أين يسير بعد الحياة والموت؟ إنه يعرفه أنّ الموت ليس فناءً محضًا، ولا عدمًا صرفًا، إنّما هو انتقال إلى مرحلة أخرى، إلى حياة برزخية بعدها نشأة أخرى تُوفّى فيها كل نفس بما كسبت، وتُخلد فيما عملت، فلا يضيع هناك عمل عامل من ذكر أو أنثى، ولا يُفلى من العدل الإلهي جبار أو مستكبر: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشُنَانًا لِّبُرُؤِ أَعْمَالِهِمْ * فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٦ - ٨] بهذا يعيش الإنسان بوجدانه في الخلود، ويعلم أنه خلق للأبد، وإنّما ينتقل بالموت من دار إلى دار.

والدين هو الَّذِي يُعَرِّفُ الْإِنْسَانَ: لماذا خُلِقَ؟ ولماذا كُرِّمَ وَفُضِّلَ؟ يُعَرِّفُهُ بِغَايَةِ وَجُودِهِ، وَمَهْمَّتِهِ فِيهِ. إِنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ عَبَثًا، وَلَنْ يُتْرَكَ سَدًى، إِنَّهُ خُلِقَ لِيَكُونَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، يَعْمُرُهَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، وَيُسَخِّرُهَا لِمَا يَحِبُّ اللَّهُ، يَكْشِفُ عَنْ مَكْنُونَاتِهَا، وَيَأْكُلُ مِنْ طَيِّبَاتِهَا، غَيْرَ طَاغٍ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ، وَلَا نَاسٍ حَقَّ رَبِّهِ، وَأَوَّلُ حَقُوقِ رَبِّهِ عَلَيْهِ: أَنْ يَعْبُدَهُ وَحْدَهُ، وَلَا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ يَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَ، عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، الَّذِينَ بَعَثَهُمْ إِلَيْهِ هِدَاةً مُعَلِّمِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، فَإِذَا أَدَّى مَهْمَّتَهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ الْمَحْفُوفَةِ بِالتَّكْلِيفِ وَالِابْتِلَاءِ، وَجَدَ جَزَاءَهُ هُنَاكَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُنْجَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

بهذا يدرك الإنسان سرَّ وجوده، ويستبين مهمَّته في الحياة، بيَّنَّا له باريَّ الكون، ووهاب الحياة، وخالق الإنسان.

إِنَّ الَّذِي يَعِيشُ بِغَيْرِ دِينٍ - بِغَيْرِ عَقِيدَةٍ فِي اللَّهِ وَالْآخِرَةِ - إِنْسَانٌ شَقِيٌّ مُحْرَمٌ حَقًّا. إِنَّهُ فِي نَظَرِ نَفْسِهِ مَخْلُوقٌ حَيَوَانِي، وَلَا يَفْتَرِقُ عَنِ الْحَيَوَانَاتِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ حَوْلِهِ، وَالَّتِي تَعِيشُ وَتَتَمَتَّعُ، ثُمَّ تَمُوتُ وَتَتَفَقَّدُ، بَدُونَ أَنْ تَعْرِفَ لَهَا هَدَفًا، أَوْ تَدْرِكَ لِحَيَاتِهَا سِرًّا. إِنَّهُ مَخْلُوقٌ صَغِيرٌ تَافَهُ، لَا وَزْنَ لَهُ وَلَا قِيَمَةَ، وَجِدَ وَلَا يَعْرِفُ: كَيْفَ وَجِدَ، وَلَا مَنْ أَوْجَدَهُ؟ وَيَعِيشُ وَلَا يَدْرِي: لِمَاذَا يَعِيشُ؟ وَيَمُوتُ وَلَا يَعْلَمُ: لِمَاذَا يَمُوتُ؟ إِنَّهُ فِي شَكٍّ - بَلْ فِي عَمَى - مِنْ أَمْرِهِ كُلِّهِ: مَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ، مَبْدِئُهُ وَمُنْتَهَاهُ، كَالَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

وما أَقْسَى حَيَاةَ إِنْسَانٍ يَعِيشُ فِي جَحِيمِ الشَّكِّ وَالْحَيْرَةِ، أَوْ فِي ظُلُمَاتِ الْعَمَى وَالْجَهْلِ، فِي أَخْصَصٍ مَا يَخْصُّهُ: فِي حَقِيقَةِ نَفْسِهِ، وَسِرِّ وَجُودِهِ، وَغَايَةِ

حياته. إنه الشقي التعيس حقًا، وإن غرق في الذهب والحرير وأسباب الرفاهية والنعيم، وحمل أرقى الشهادات، وتسلم أعلى الدرجات.

وفرق كبير بين إنسان كعمر الخيام يقول في حال حيرته وشكّه^(١):

لَبِستُ ثَوْبَ الْعُمْرِ لَمْ أُسْتَشَرْ وَحِزْتُ فِيهِ بَيْنَ شَتَّى الْفِكَرِ!
وَسَوْفَ أَنْصُو الثَّوْبَ عَنِّي، وَلَمْ أَدْرِ: لِمَ أَذَا جِئْتُ، أَيْنَ الْمَفَرِّ؟

وبين آخر يقول في يقين وطمأنينة:

وَمَا الْمَوْتُ إِلَّا رَحْلَةٌ، غَيْرَ أَنَّهَا مِنَ الْمَنْزِلِ الْفَاني إِلَى الْمَنْزِلِ الْبَاقِي^(٢)

ويقول عمر بن عبد العزيز: «إننا خُلِقْنَا لِلأَبَدِ، وإنَّما نُنْقَلُ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ»^(٣).

إنَّ حاجة الإنسان إلى الدين تنبثق - قبل كل شيء - من حاجته إلى معرفة حقيقة نفسه، وإلى معرفة حقائق الوجود الكبرى. وأول هذه الحقائق وأعظمها وجود الله تعالى ووحدانيته وكماله سبحانه، فبمعرفة والإيمان به جلَّ شأنه تنحلُّ عُقَدُ الوجود، ويتَّضح للإنسان الغاية والوجهة، ويتحدَّد المنهج والطريق.

حاجة الفطرة البشريَّة:

٢ - ما ذكرناه من حاجة الإنسان إلى الدين يتَّصل بحاجاته العقلية، ولكن هناك حاجة الوجدان والشعور أيضًا؛ فالإنسان ليس عقلًا فقط،

(١) رباعيات الخيام ص ٣٥، ترجمة أحمد رامي، نشر دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م، ط ١.

(٢) البيت لأبي العتاهية. انظر: الإعجاز والإيجاز للثعالبي ص ١٥١، نشر مكتبة القرآن، القاهرة.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (٢٣٤)، في خطبة طويلة، تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر

مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.



كالأدمغة الإلكترونية، إنّما هو عقل ووجدان وروح. هكذا تكونت فطرته، ونطقت جبلّته، فالإنسان بفطرته لا يقنعه علم ولا ثقافة، ولا يشبع نهْمته فنٌّ ولا أدب، ولا يملأ فراغ نفسه زينة أو متعة، ويظل قلق النفس، جوعان الروح، ظمآن الفطرة، وشاعراً بالفراغ والنقص، حتّى يجد العقيدة في الله، فيطمئن بعد قلق، ويسكن بعد اضطراب، ويأمن بعد خوف، ويحسّ بأنه وجد نفسه.

يقول الفيلسوف «أجوست سياتيه» في كتابه «فلسفة الأديان»: «لماذا أنا متدين؟ إنّني لم أحرك شفتي بهذا السؤال مرّة، إلّا وأراني مسوقاً للإجابة عليه بهذا الجواب، وهو: أنا متدين، لأنّني لا أستطيع خلاف ذلك؛ لأنّ التدين لازم معنوي من لوازم ذاتي. يقولون لي: ذلك له أثر من آثار الوراثة أو التربية أو المزاج، فأقول لهم: قد اعترضتُ على نفسي كثيراً بهذا الاعتراض نفسه، ولكنّي وجدته يقهقر المسألة ولا يحلها»^(١).

ولا عجب أن وجدنا هذه العقيدة عند كلّ الأمم، بدائية ومتحضّرة، وفي كلّ القارات شرقية وغربية، وفي كلّ العصور قديمة وحديثة، وإنّ كان الأكثرون قد انحرفوا بها عن الصراط المستقيم.

يقول المؤرخ الإغريقي «بلوتارك»: «قد وُجدت في التاريخ مدن بلا حصون، ومدن بلا قصور، ومدن بلا مدارس، ولكن لم توجد أبداً مدن بلا معابد»^(٢).

(١) الإسلام دين عام خالد تحليل دقيق لأصول الدين الإسلامي تحت ضوء العلم والفلسفة

ص ١٠، ١١، نشر مطبعة دائرة معارف القرن العشرين، ط ١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

(٢) انظر: الله والإنسان لمصطفى محمود ص ١١٦، نشر دار الجمهورية، القاهرة، سلسلة كتب

للجميع، العدد (١١٣).

ولهذا جعل القرآن الدين - بمعنى العقيدة - هو الفطرة البشريّة نفسها:
﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠].

حاجة الإنسان إلى الصحة النفسيّة والقوّة الروحيّة:

٣ - وثمت حاجة أخرى إلى الدين: حاجة تقتضيها حياة الإنسان وآماله فيها، وآلامه بها، حاجة الإنسان إلى ركن شديد يأوي إليه، وإلى سند متين يعتمد عليه، إذا ألَمَّت به الشدائد، وحلّت بساحته الكوارث، ففقد ما يحب، أو واجه ما يكره، أو خاب ما يرجو، أو وقع به ما يخاف. هنا تأتي العقيدة الدينيّة، فتمنحه القوّة عند الضعف، والأمل في ساعة اليأس، والرجاء في لحظة الخوف، والصبر في البأساء والضرّاء وحين البأس.

إنّ العقيدة في الله وفي عدله ورحمته، وفي العوض والجزاء عنده في دار الخلود، تهب الإنسان الصحة النفسيّة والقوّة الروحيّة، فتشع في كيانه البهجة، ويغمر روحه التفاؤل، وتتسع في عينه دائرة الوجود، وينظر إلى الحياة بمنظار مشرق، ويهون عليه ما يلقي وما يكابد في حياته القصيرة الفانية، ويجد العزاء والرجاء والسكينة ما لا يقوم مقامه، ولا يُغني عنه علم ولا فلسفة ولا مال ولا ولد ولا مُلْك المشرق والمغرب.

ورضي الله عن عمر إذ قال: «ما أصبْتُ بمصيبة إلّا كان لله عليّ فيها أربع نَعَم: أنّها لم تكن في ديني، وأنّها لم تكن أكبر منها، وأنّني لم أُحرم الرضا عند نزولها، وأنّني أرجو ثواب الله عليها»^(١).

(١) فيض القدير للمناوي (١٣٣/٢)، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ. وانظر كتابنا: الإيمان والحياة ص ١٧٠ - ١٧٥، موضوع: الثبات في الشدائد، ص ٢٤٢ - ٢٥٩، موضوع: القوّة.

أما الَّذِي يعيش في دنياه بغير دين، بغير إيمان، يرجع إليه في أموره كلها - وبخاصة إذا ادلهمت الخطوب، وتتابع الكروب، والتبست على الناس المسالك والدروب - يستفتيه فيفتيه، ويسأله فيجيبه، ويستعينه فيعينه، ويمنحه المدد الَّذِي لا يغلب، والعون الَّذِي لا ينقطع - الَّذِي يعيش بغير هذا الإيمان - يعيش مضطرب النفس، متحيّر الفكر، مبلبل الاتجاه، ممزّق الكيان، شبّه بعض فلاسفة الأخلاق بحال «رافايك» التعس، الَّذِي يحكون عنه أنّه اغتال الملك، فكان جزاؤه أن يُربط من يديه ورجليه إلى أربعة من الجياد، ثمّ ألهب ظهر كل منها، لتتجه مسرعة، كل واحد منها إلى جهة من الجهات الأربع، حتّى مُزّق جسمه شرّ مُمزّق!

هذا التمزق الجسمي البشع مثال للتمزق النفسي الَّذِي يعانيه مَنْ يحيا بغير دين، ولعل الثاني أقسى من الأوّل وأنكى في نظر العارفين المتعمّقين؛ لأنّه تمزّق لا ينتهي أثره في لحظات، بل هو عذاب يطول مداه، ويلازم مَنْ نُكب به طول الحياة.

ولهذا نرى الَّذين يعيشون بغير عقيدة راسخة يتعرّضون أكثر من غيرهم للقلق النفسي، والتوتر العصبي، والاضطراب الذهني، وهم ينهارون بسرعة إذا صدمتهم نكبات الحياة، فإمّا انتحروا انتحارًا سريعًا، وإمّا عاشوا مرضى النفوس، أمواتًا كالأحياء! على نحو ما قال الشاعر العربي قديمًا:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ!
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَيِّبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(١)!

(١) من شعر عدي بن الرعلاء الغساني. انظر: الأصمعيات ص ١٥٢، نشر دار المعارف، مصر،

وهذا ما يُقرّره علماء النفس وأطباء العلاج النفسي في العصر الحديث، وهو ما سجّله المُفكّرون والنُقّاد في العالم كله.

يقول المؤرّخ الفيلسوف «أرنولد توينبي»: «الدين إحدى المَلَكات الضرورية الطبيعية البشريّة، وحسبنا القول بأنّ افتقار المرء للدين يدفعه إلى حالة من اليأس الرُّوحي، تضطرّه إلى التماس العزاء الديني على موائد لا تملك منه شيئاً»^(١).

ويقول الدكتور «كارل يانج» في كتابه «الإنسان العصري يبحث عن نفسه»: «إنّ كل المرضى الذين استشاروني خلال الثلاثين سنة الماضية، من كل أنحاء العالم، كان سبب مرضهم هو نقص إيمانهم، وتزعزع عقائدهم، ولم ينالوا الشفاء إلّا بعد أن استعادوا إيمانهم»^(٢).
ويقول «وليم جيمس» فيلسوف المنفعة والذرائع: «إنّ أعظم علاج للقلق - ولا شك - هو الإيمان»^(٣).

ويقول الدكتور «بريال»: «إنّ المرء المتديّن حقّاً لا يعاني قطّ مرضاً نفسياً».

ويقول «ديل كارنيجي» في كتابه «دع القلق وابدأ الحياة»: «إنّ أطباء النفس يدركون أنّ الإيمان القويّ والاستمسك بالدين، كفيلاّن بأنّ يقهرا القلق، والتوتر العصبي، وأنّ يشفيا من هذه الأمراض»^(٤).

(١) مختصر دراسة التاريخ لأرنولد توينبي (١٧٩/٣).

(٢) انظر: الإسلام يتحدّى لوحيدين الدين خان ص ٢٥٩، ترجمة ظفر الإسلام خان، مراجعة د. عبد الصبور شاهين، نشر المختار الإسلامي، القاهرة، ط ٧، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٣) انظر: دع القلق وابدأ الحياة لديل كارنيجي ص ٢٠٩، ترجمة عبد المنعم محمد الزيايدي، نشر مكتبة الخانجي، ط ١٦.

(٤) المصدر السابق ص ٢١١ - ٢١٢ بتصرف.

وقد أفاض الدكتور «هنري لنك» في كتابه «العودة إلى الإيمان» في بيان ذلك والتدليل عليه بما لمسّه وجزّبه من وقائع وفيرة، خلال عمله في العلاج النفسي.

حاجة المجتمع إلى بواعث وضوابط أخلاقيّة:

٤ - وهناك حاجة أخرى إلى الدين: حاجة اجتماعيّة، إنّها حاجة المجتمع إلى بواعث وضوابط: بواعث تدفع أفرادَه إلى عمل الخير، وأداء الواجب وإن لم يوجد من البشر مَنْ يراقبهم، أو يكافئهم، وضوابط تحكم علاقاتهم، وتُلزم كل واحد منهم أن يقف عند حدّه، ولا يعتدي على حقّ غيره، أو يُفَرِّط في خير مجتمعه، من أجل شهوات نفسه، أو منفعتة المادّيّة العاجلة.

ولا يقال: إنّ القوانين واللوائح كافية لإيجاد هذه الضوابط وتلك البواعث، فإنّ القوانين لا تخلق باعثًا، ولا تكفي ضابطًا؛ فإنّ الإفلات منها ممكن، والاحتيال عليها ميسور. ولهذا كان لا بدّ من بواعث وضوابط أخلاقيّة، تعمل من داخل النفس الإنسانيّة لا من خارجها. لا بدّ من هذا الباعث الداخلي، ومن هذا الوازع الذاتي، لا بدّ من الضمير، أو «الوجدان» أو «القلب» - سمّه ما شئت - فهو القوّة التي إذا صلحت صلح عمل الإنسان كله، وإذا فسدت فسد كله.

ولقد عرف الناس بالمشاهدة والتجربة واستقراء التاريخ: أنّ العقيدة الدينيّة لا يغني غناءها شيء في تربية الضمير وتزكية الأخلاق، وتكوين البواعث التي تحفز على الخير، والضوابط التي تردع عن الشر، حتّى قال بعض قضاة العصر في بريطانيا - وقد هاله ما رأى من جرائم موبقة، رغم تقدّم العلم، واتساع الثقافة،

ودين القوانين - : «بدون أخلاق لا يوجد قانون، وبدون إيمان لا توجد أخلاق»^(١).

ولا غرو أن اعترف بعض الملاحدة أنفسهم بأن الحياة لا تستقيم بدون دين، بدون عقيدة في الله وفي الجزاء في الآخرة، حتى قال «فولتير»: «لو لم يكن الله موجوداً لوجب علينا أن نخلقه»! أي نخترع للناس إلهاً يرجون رحمته ويخافون عذابه، ويلتمسون رضاه فيعملون الصالحات، ويتجنبون السيئات. ويقول مرّة أخرى ساخراً: «لِمَ تشككون في وجود الله، ولولاه لخانتني زوجتي، وسرقني خادمي»!

وقال «بلوتارخ»: «إن مدينة بلا أرض تقوم عليها، أسهل من قيام دولة بلا إله»^(٢)!

شهادة التاريخ والواقع:

إن تجارب التاريخ وتجارب الواقع كلّها تنطق بأصالة الإيمان في الحياة، وضرورته للإنسان؛ فهو ضرورة للفرد ليطمئن ويسعد ويزكو، وهو ضرورة للمجتمع ليستقر ويتماسك ويرقى.

يقول الأستاذ العقاد: «إن تجارب التاريخ تقرّر لنا أصالة الدين في جميع حركات التاريخ الكبرى، ولا تسمح لأحد أن يزعم أن العقيدة الدينية شيء تستطيع الجماعة أن تلغيه، ويستطيع الفرد أن يستغني عنه، في علاقته بتلك الجماعة، أو فيما بينه وبين سريره المطوية من حوله، ولو كانوا من أقرب الناس إليه.

(١) انظر كتابنا: الإيمان والحياة ص ١٨١ - ٢٣٣، فصل: الإيمان والأخلاق.

(٢) انظر: الله والإنسان ص ١١٦.



ويكرّر لنا التاريخ أنّه لم يكن قطّ لعامل من عوامل الحركات الإنسانيّة أثر أقوى وأعظم من عامل الدين، وكل ما عداه من العوامل الأخرى في حركات الأمم، فإنّها تتفاوت فيه القوّة بمقدار ما بينه وبين العقيدة الدينيّة من المشابهة في التمكن من أصالة الشعور وبواطن السريرة.

هذه القوّة لا تضارعها قوّة العصبيّة ولا قوّة الوطنيّة ولا قوّة العُرف، ولا قوّة الأخلاق، ولا قوّة الشرائع والقوانين، إذ كانت هذه القوّة إنّما ترتبط بالعلاقة بين المرء ووطنه، أو العلاقة بينه وبين مجتمعه، أو العلاقة بينه وبين نوعه، على تعدّد الأوطان والأقوام.

أما الدين فمرجهه إلى العلاقة بين المرء وبين الوجود بأسره، وميدانه يتّسع لكلّ ما في الوجود من ظاهر وباطن، ومن علانية وسرّ، ومن ماضٍ أو مصير، إلى غير نهاية، بين آزال لا تُحصى في القَدَم، وآباد لا تُحصى فيما ينكشف عنه عالم الغيوب. وهذا على الأقلّ هو ميدان العقيدة الدينيّة في مثلها الأعلى، وغاياتها القصوى، وإن لم تستوعبها ضمائر المتديّنين في جميع العصور.

ومن أدلّة الواقع على أصالة الدين: أنّك تلمس هذه الأصالة عند المقابلة بين الجماعة المتديّنة، والجماعة التي لا دين لها، أو لا تعتصم من الدين بركن مكين.

وكذلك تلمس هذه الأصالة عند المقابلة بين فرد يؤمن بعقيدة من العقائد الشاملة، وفرد معطل الضمير، مضطرب الشعور، يمضي في الحياة بغير محور يلوذ به، وبغير رجاء يسمو إليه.

لهذا، فإنّ الفارق بين الجماعتين وبين الفردَيْن، كالفارق بين شجرة راسخة في منبتها، وشجرة مجتثّة من أصولها!

وَقَلَّ أَنْ تَرَى إِنْسَانًا مَعْطَلًا الضَّمِيرَ، عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْعِظْمَةِ، إِلَّا
أَمَكْنِكَ أَنْ تَتَخِيلَهُ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ وَأَعْظَمَ، إِذَا حَلَّتْ الْعَقِيدَةُ فِي وَجْدَانِهِ
مَحَلَّ التَّعَطُّلِ وَالْحَيْرَةِ»^(١).

لا بديل عن الدين:

ومن الناس مَنْ يتصور إمكان الاستغناء عن الدين بالعلم
الحديث حيناً، أو المذاهب الفكرية (الأيديولوجيات) الحديثة
حيناً آخر.

وكلا التصورين خطأ.

فقد بين الواقع الناطق أنه لا شيء يُغني عن الدين، ويقوم بديلاً عنه
في أداء رسالته الضخمة في حياة الإنسان.

العلم ليس بديلاً عن الدين:

أما العلم فليس بديلاً عن الدين والإيمان بحال، فإن مجال العلم غير
مجال الدين. وأريد بـ «العلم» هنا العلم بمفهومه الغربي المحدود،
لا بمفهومه الإسلامي الشامل، الذي يشمل العلم بالظواهر الجزئية
للكون، والعلم بحقائق الوجود الكبرى. أي: ما يشمل علم الدنيا، وعلم
الدين. فليس هو علم المادّة وخواصها فحسب، بل العلم المتعلق بالكون
والحياة والإنسان، وخالقها سبحانه.

العلم بالمفهوم الغربي لا يصلح بديلاً عن الدين؛ لأنّ مهمّة هذا
العلم أن يُيسّر للإنسان أسباب الحياة، لا أن يُفسّر له ألغازها. العلم يعين

(١) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص ١٥، ١٦، نشر المكتبة العصرية، بيروت.

الإنسان على حلِّ مشكلة العيش، ولكن لا يعينه على حلِّ مشكلة الوجود وقضاياه الكبرى.

ولهذا نرى أعظم البلاد في عصرنا تقدُّماً في العلم، وأخذاً بأسبابه، يشكو أهلها من الفراغ الروحي، والقلق النفسي، والاضطراب الفكري، والشعور الدائم بالتفاهة والاكتئاب والضياع. ونرى شبابها ينقلبون بين شتَّى البدع الفكرية والسلوكية، ثائرين على آلة الحياة، ومادية الحضارة، وإن لم يهتدوا إلى المنهج السليم والصراط المستقيم.

وهذا هو سرُّ العوج والشذوذ والانحرافات، التي لمسها العالم كله في سلوك أولئك الشباب الحائرين، الذين يسمُّونهم «الخنافس» أو «الهيبيين» وأشباههم ممَّن ضاق ذرعهم بتفاهة العيش، وتمردوا على حضارة الغرب وإن نشؤوا بين أحضانها.

إنَّ العلم الحديث محدود الوسع، محدود القدرة، محدود المجال.

في وسع العلم أن يمنح الإنسان الوسائل والآلات، ولكن ليس في وسعه ولا من اختصاصه أن يمنحه الأهداف والغايات، وما أتعس الإنسان إذا تكدَّست لديه الوسائل دون أن يعرف لنفسه هدفاً ولا لحياته قيمة، إلا أهداف السباع في العدوان، أو أهداف البهائم في الأكل والسِّفاد. أما هدف رفيع يليق بمواهب الإنسان، وخصائص الإنسان، وكرامة الإنسان، فلا.

إنَّ الدين وحده هو الذي يمنح الإنسان أهدافاً عُلِّيا للحياة وغايات كبرى للوجود، ويجعل له فيه مهمّة ورسالة، ولحياته قيمةً واعتباراً، كما يمنحه القيم الخلقية والمثل العليا التي تحبسه عن الشرِّ، وتحفزه على الخير، لغير منفعة مادية عاجلة.

لقد أعطى العلم الإنسان جناحي طائر فحلّق في الفضاء، وأعطاه خياشيم حوت فغاص في أعماق الماء، ولكنّه لم يُعْطِه قلب إنسان! وحين يعيش الإنسان في الحياة بغير «قلب الإنسان» تستحيل أدوات العلم في يديه إلى مخالب وأنياب تقتل وتُرهب، وإلى معاول وألغام تنسف وتُدْمِر.

تستحيل أدوات العلم إلى أسلحة نوويّة، وقنابل «نابالم»، وغازات سامّة، وأسلحة كيماويّة وجراثوميّة، تنشر الموت والخراب عند استعمالها، وتشيع الذعر والخوف قبل استعمالها^(١).

أجل، قد استطاع العلم أن يضع قدم الإنسان على سطح القمر، ولكنّه لم يملك أن يضع يده على سرّ وجوده، وغاية حياته!

لقد اكتشف الإنسان بالعلم «أشياء» كثيرة. ولكنّه لم يكتشف حقيقة نفسه! أوصله علم القرن العشرين إلى القمر. ولكن لم يوصله إلى السعادة والطمأنينة على ظهر الأرض! جلب من هناك بعض الصخور والأتربة، ولكنّه لم يجد هناك ما يُخرجه من التعاسة والقلق والضياع في كوكبه!

أصلح العلم ظاهر الإنسان، وعجز عن إصلاح باطنه، لم يستطع أن ينفذ إلى تلك «اللطيفة الربّانيّة» المدركة الواعية، الشاعرة الحسّاسة، التي إذا صلحت صلح الإنسان كلّهُ، وإذا فسدت فسد الإنسان كلّهُ، ألا وهي القلب، أو النفس، أو الروح، سمّها ما شئتَ، فهي حقيقة الإنسان!

(١) راجع: الأسلحة الكيماوية والجراثومية للدكتور نبيل صبحي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، لترى ما يحضّره أعداء الإنسانية لإفناء الأحياء بسلطان العلم ومقدرة العلماء.

أعطى العلم إنسان القرن العشرين سلاحًا انتصر به على بعض قُوى الطبيعة، ولم يعطه ما ينتصر به على نفسه: على شهواته، وشكّه، وقلقه، وخوفه، وتخبُّطه، وصراعه الداخلي والاجتماعي.

لقد تقدّم الطب الحديث والجراحة إلى أقصى حدودهما في هذا القرن، وبدأ الأطباء يقولون: إنَّ العلم يستطيع القضاء على كلِّ مرض غير الموت والشيخوخة! ولكن الأمراض تكثر وتتشعّب وتنتشر بسرعة مذهلة، ومنها «الأمراض العصبيّة والنفسيّة» التي هي نتائج وأعراض «التناقض» الشديد الذي يمرُّ به الفرد والمجتمع.

لقد حاول العلم الحديث أن يُغذّي كلّ الجوانب الماديّة في الجسم الإنساني، ولكنّه فشل في تغذية الشعور والأمني والإرادة، وكانت حصيلة ذلك جسمًا طويل القامة، ممتلئ النواحي، ولكن الجانب الآخر من الجسم - وهو أصل الإنسان - أصبح يعاني من أزمات لا حدّ لها.

لقد أُكِّدت إحصائية: أن ثمانين في المائة (٨٠٪) من مرضى المدن الأمريكيّة الكبرى يعانون أمراضًا ناتجة عن الأعصاب من ناحية أو أخرى. ويقول علم النفس الحديث: إنَّ من أهم جذور هذه الأمراض النفسيّة: الكراهية والحقد والجريمة والإرهاق واليأس والترقُّب والشكُّ والأثرة والانزعاج من البيئة. وكلُّ هذه الأعراض تتعلق مباشرة بالحياة المحرومة من الإيمان بالله.

إنَّ هذا الإيمان بالله يمنح الإنسان يقينًا جبارًا حتّى يستطيع مواجهة أعتى المشكلات والصعاب، فهو يجاهد في سبيل هدفٍ سامٍ أعلى، ويغض بصره عن الأهداف الدنيئة القذرة.

إِنَّ الإِيمَانُ بِاللَّهِ يُعْطِي الْإِنْسَانَ «مَحَرَّكًَا» هُوَ أَسَاسُ سَائِرِ الْأَخْلَاقِ الطَّيِّبَةِ وَمَصْدَرُ قُوَّةِ الْعَقِيدَةِ، الْعَقِيدَةُ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا السَّيْرُ «وَلِيَامُ أَوْسَلِر» بِقَوْلِهِ: إِنَّهَا قُوَّةٌ مُحَرِّكَةٌ عَظِيمَةٌ، لَا تَوَزنُ بِأَيِّ مِيزَانٍ، وَلَا يُمْكِنُ تَجَرُّبُهَا فِي الْمَعَامِلِ.

إِنَّ هَذِهِ الْعَقِيدَةُ هِيَ سِرٌّ مَخْزُونُ الصَّحَّةِ الْمَوْفُورَةِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا أَصْحَابُهَا، وَأَيَّةُ نَفْسِيَّةٍ مَحْرُومَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ لَنْ تَنْتَهِيَ إِلَّا بِالْأَمْرَاضِ أَقْسَاهَا وَأَعْتَاهَا.

وَمِنْ شَقْوَةِ الْإِنْسَانِ أَنَّ عُلَمَاءَ النَّفْسِ يَبْذُلُونَ كُلَّ مَا يُمْكِنُهُمْ مِنَ الْجُحُودِ فِي الْكَشْفِ عَنْ أَمْرَاضِ نَفْسِيَّةٍ وَعَصَبِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، وَلَكِنَّهُمْ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ يَهْمِلُونَ بِذَلِكَ الْجُحُودِ لِلْوَصُولِ إِلَى عِلَاجِ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ تُثِيرُ شَعُورًا كَثِيرًا بِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءَ قَدْ أَخْفَقُوا فِي الْمِيدَانِ الْأَخِيرِ، وَلِذَلِكَ أَكْبُؤُوا عَلَى الْمِيدَانِ الثَّانِي يَسْتَرُونَ خِيْبَتَهُمْ، وَيُظْهِرُونَ بَطُولَتَهُمْ أَمَامَ الْعَالَمِ!

وإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمَسِيحِيِّينَ قَائِلًا: إِنَّ عُلَمَاءَ الطَّبِّ النَّفْسِيِّ يَبْذُلُونَ كُلَّ جُحُودِهِمْ فِي كَشْفِ أَسْرَارِ «الْقِفْلِ» الدَّقِيقَةِ الَّتِي سَوْفَ يَغْلُقُ عَلَيْنَا كُلَّ أَبْوَابِ الصَّحَّةِ!

فَالْمَجْتَمَعُ الْجَدِيدُ يَسِيرُ فِي اتِّجَاهَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ يَحَاوِلُ مِنْ جِهَةِ الْحَصُولِ عَلَى جَمِيعِ الْكَمَالَاتِ الْمَادِّيَّةِ، عَلَى حِينٍ يَتَسَبَّبُ لتركه الدِّينَ فِي خَلْقِ أَحْوَالٍ تَجْعَلُ مِنَ الْحَيَاةِ جَحِيمًا. إِنَّهُ يُعْطِيكَ دَوَاءَ الشِّفَاءِ مِنَ الْفَمِّ، وَيُحَقِّنُكَ السَّمَّ فِي الْعِضْلِ»^(١)!

(١) الإسلام يتحدّى ص ٢٥٥ - ٢٥٧.



الأيديولوجيات الحديثة لا تُغني عن الدين:

وإذا كان العلم لا يصلح قط بديلاً عن الدين، فمثله المذاهب الفكرية الوضعية (الأيديولوجيات) التي أصبح لها في عصرنا دعائها ومُبشّروها. فهي لا تستطيع أبداً أن تقوم مقام الدين. وهذا أحد الخبراء العالميين بالمذاهب والحضارات يُحدّثنا عن ذلك، فلنستمع إليه.

يقول «أرنولد توينبي» في كتابه «العادة والتغيير»: «إنّ من الخصائص الأساسية للإنسان الإدراك، إدراك وجوده، وإدراك العالم المحيط به، سواء من البشر أو العالم المادي وغير المادي. هذا الإدراك هو ما جعل الإنسان مختاراً في تصرّفاتِه، ذا إرادة فيما يتخذ من قرارات، فقد قاده هذا الإدراك إلى اكتشاف أنّه لا يعلم عن العالم الذي يعيش فيه إلا القليل من القشور، وأنّ هذا القليل الذي يعرفه لا يستطيع أن يفسّر له سرّ الحياة والكون. ولقد أدرك أنّ الكلمة الأخيرة في مصيره ليست في متناوله، ولكنّها ملك قوى قاهرة، عليه أن يتعرّف عليها، وأنّ يعيش متوافقاً معها متصلاً بها.

وحيث إنّ التديّن جزء من الطبيعة البشرية، وحيث إنّ الإنسان لا يستطيع أن يعيش دون دين من نوع ما، فلقد ترتّب على تراجع الدين عن موقعه في أوربا أن قامت ديانات بديلة تسمّى: المذاهب الفكرية، أو الأيديولوجيات الفردية أو الرأسمالية، والجماعية أو الشيوعية، والوطنية أو القومية.

إنّ الحرب الباردة التي يستعر أوارها بين الأيديولوجيات المعاصرة من جانب، والأديان العليا (السماوية) من جانب آخر هي أخطر - بالنسبة لمستقبل البشرية - من المشادة بين الشيوعية والرأسمالية، بالرغم ممّا

يلقاه الحوار بينهما من اهتمام عالمي. فهل هذه الأيديولوجيات أديان جديدة أم انتكاسات؟

في الحقّ إنّها ليست أمراً جديداً، إنّها انتكاسة للحُرِّيَّة التي اكتسبها الإنسان عبر العصور، إنّها تأخّر ورجعيّة إلى فجر الحضارة حينما كان الإنسان يعبد ما لا يستطيع أن يسيطر عليه من قُوَى غامضة، وهو حينما تقدّم واستطاع أن يكون له دور مهمّ في البيئة الطبيعيّة، ترك عبادة قُوَى الطبيعة، وعبد قُوّته الجماعيّة كما تتمثل في الحاكم.

إنّ الشيوعيّة قد أخطأت السبيل - لا في إصرارها على العدالة الاجتماعيّة - ولكن في تضحيّتها بالحرية من أجل العدالة.

والرأسماليّة أيضاً قد أخطأت السبيل - لا في إصرارها على احترام فرديّة الإنسان وحرّيته - ولكن في تضحيّتها بالعدالة في سبيل الفرديّة.

إنّ كلاّ منهما يؤيّد جانباً على حساب الآخر، وكلتا النظريّتين مادّيّة، وكما كان الإنسان لا يستطيع أن يحيا بالخبز وحده، فإنّ هذين التفسيرين المادّيّين للعدالة والحُرّيّة تفسيران خاطئان.

على أنّه يبدو أنّ كلتا العقيدتين ستستمر في الحياة، ولن تستطيع إحداهما التغلّب نهائياً على الأخرى، والاثنان في صراع مع الوطنيّة أو القوميّة، ولو أنّ هذا الصراع لا يحظى باهتمام كبير، ولكنّه ما إن تصطدم إحداهما مع الوطنيّة حتّى تنتصر الوطنيّة، وحينئذٍ يصبح الشيوعي والرأسمالي وطنيّاً أولاً وتتبعها صفته الثانية: الشيوعيّة أو الرأسماليّة.

إنّ جميع الأيديولوجيات تشترك في نقطة ضعف واحدة قد تودي بها جميعاً، وذلك في منافستها للأديان العليا على اكتساب ولاء الجماهير.

وهذا معناه العودة إلى عبادة الإنسان، فبعد أن حرّرت الأديان من عبودية المجتمع، وعبودية الفرد، ليتّجه إلى الله وحده، عاد الإنسان إلى سجن المجتمع، وبعد أن كان في علاقة مباشرة مع الحقيقة الخالدة، عاد إلى ديكتاتورية العصور البائدة.

فتضاءل ليصبح مجرد نملة اجتماعيّة في مجتمع النمل!

لقد استطاعت الأديان أن تُعلّم الإنسان أنّه ليس حشرة اجتماعيّة، ولكنّه إنسان ذو كرامة وإدراك واختيار، ولن تستطيع الأيديولوجيّات أن تنسيه هذه الحقيقة؛ لأنّها لا تستطيع أن تحقّق له الانعتاق الروحي الذي منحته له الأديان. صحيح أن بعض الأديان قد أقامت سجوناً من صنعها، حينما خلقت من الأجهزة والنظم ما أصبح حاجزاً بين الإنسان وخالقه، كما كان يصنع المجتمع القديم من قبل، وهذا التحكّم والتسلّط من جانب بعض الأجهزة الدينيّة يتناقض أساساً مع سبب وجودهما؛ فإنّها وُجدت لتحرّر الإنسان من إसार المجتمع، وتضعه مباشرة أمام مسؤولياته في علاقة مباشرة مع الحقيقة السرمديّة الخالدة، ومع ذلك فبالرغم من هذا التسلّط والتحكّم من جانب بعض الأديان، إلّا أنّها استطاعت أن تمنح معتنقيها هديّة لا تستطيع أن تجاريها فيها الأيديولوجيّات الحديثة، لقد منحته الاطمئنان من المساعدة والتوجيه والمثل الأعلى الخلق بالطموح، لقد منحته الراحة الروحيّة وحرّرتّه من سجون المجتمع.

إنّ كلّ إنسان يخطئ ويفشل، ويزلّ ويشقى، وفي النهاية ينتهي إلى الموت، ومن هنا جاءت حاجته العميقة إلى العون الروحي الذي لا يستطيع أن تقدّمه له الأيديولوجيّات.

ومع هذا، فإنَّ الأيديولوجيات ستستمر في اجتذاب الناس إلى حظيرتها ما لم تعمل الأديان على أن تستعيد سلطانها على قلوب البشر، وهي لن تستطيع ذلك إلا إذا صدقت مع نفسها واستطاعت:

١ - أن تتعاون بدلاً من الصراع والعداوة.

٢ - وأن تهتمَّ اهتمامًا جدًّا بحقائق العصر الحديث.

٣ - وأن تنفض عنها الطقوس التي طغت على جوهرها، ممَّا تراكم من الخزعبلات عبر العصور.

فالدين هو قلب الحياة للإنسان، وهو جوهر الحياة للإنسانية، هو النور الذي يغمر القلوب، فلا غنى للإنسان عن الدين، ولن تستطيع الأيديولوجيات أن تحلَّ محلَّ الدين؛ لأنَّها تمنحنا التعصب والتباغض، بدلاً من أن تمنحنا المحبة والتعاون، إنَّها قد تمنحنا لقمة الخبز، ولكنها تسلبنا الطمأنينة النفسية والتحرُّر الروحي»^(١).

الردُّ على دعوى الماركسيين:

أمَّا ما يُردِّده الماركسيُّون من أنَّ الدين «أفيون الشعوب» فهو ادعاءٌ باطلٌ ومردودٌ من وجهين:

الوجه الأوَّل:

أنَّ الدين الصحيح لا يُخدِّر الشعب، ولا يلهيه عن المطالبة بحقِّه في الدنيا، استغراقاً بطلب النعيم في الآخرة! الدين الصحيح لا يقرُّ الظلم،

(١) مقال الأيديولوجيات والدين ترجمة أ. محمد همام الهاشمي الخبير الاجتماعي بمجلس التخطيط بالكويت، مجلة الوعي الإسلامي، السنة (٣)، العدد (٢٧).

ولا يرضى بالفساد والانحراف، فإنَّ صحَّ هذا الادِّعاء في شأن بعض الأديان، فلا يصحُّ بحالٍ في شأن الإسلام.

الإسلام في الحقيقة ثورة إنسانية كبرى. ثورة لتحرير الإنسان - كل إنسان - من العبودية والخضوع لغير خالقه، ثورة في عالم الفكر والضمير والشعور، وثورة في عالم الواقع والتطبيق.

وكان عنوان هذه الثورة هي هذه الكلمة العظيمة، كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله». فكل مدَّعٍ أو متعاطٍ للألوهية في الأرض، بالقول أو بالفعل، هو مزور لا وجود له، ولا يستحقُّ البقاء. وكل الذين زعموا لأنفسهم - أو زعم لهم بعض الناس - أنهم أرباب مع الله، أو من دون الله، يجب أن يسقطوا إلى الأبد، ويتواروا عن مسرح الحياة.

الناس إذن سواسية، لا يجوز أن يستعبد بعضهم بعضاً، أو يطغى بعضهم على بعض، فإذا ظلم بعض الناس وطمغى وأفسد، كان على الناس أن يعترضوا طريقه، ويأخذوا على يديه، وإلا كانوا شركاءه في الإثم واستحقاق العقوبة العادلة من الله.

يقول القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣].

ويقول: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥].

ويقول الرسول ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ وَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْ عِنْدِهِ»^(١).

(١) رواه أحمد (١)، وقال مخرَّجوه: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأبو داود في الملاحم =

ويوجب على كل مَنْ رأى منكراً - أي ظلماً أو فساداً أو انحرافاً - أنْ يعمل على تغييره بكلِّ ما يستطيع من قوته: «مَنْ رأى منكم منكراً فليُغيِّرْه بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان»^(١).

والتغيير بالقلب - الذي هو أدنى الدرجات وأضعف الإيمان - ليس أمراً سلبياً تافهاً. إنها جمرة الغضب والكراهية للفساد والمنكر تتوهج وتتقد في الجوانح، حتّى تجد الفرصة للتغيير بالقول أو الفعل، باللسان أو اليد. وأدنى ثمراته العاجلة: النفور من الظلمة والمفسدين والمقاطعة لهم، فلا يؤاكلهم ولا يشاربهم، ولا يجالسهم ولا يصاحبهم.

وقد عدَّ النبي ﷺ مقاومة الظلم والفساد الداخلي، كمقاومة الغزو والعدوان الخارجي، كلاهما جهاد في سبيل الله. بل حين سُئِلَ: أيُّ الجهاد أفضل؟ قال: «كلمة حق عند سلطانٍ جائر»^(٢)، فاعتبر ذلك أفضل الجهاد وأعلاه.

فهذا دين يحرض على مقاومة الظلم حتّى الموت. ويعدُّ الميت في سبيل ذلك شهيداً في سبيل الله، بل في طليعة الشهداء المرموقين، بجوار حمزة بن عبد المطلب، سيد الشهداء، كما قال ﷺ: «سيد الشهداء حمزة، ورجلٌ قام إلى إمامٍ جائر، فأمره ونهاه، فقتله»^(٣).

= (٤٣٣٨)، والترمذي في الفتن (٣٠٥٧)، وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في الفتن (٤٠٠٥)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٥٦٤)، عن أبي بكر الصديق.

(١) رواه مسلم في الإيمان (٤٩)، عن أبي سعيد الخدري.

(٢) رواه أحمد (١٨٨٢٨)، وقال مخرّجوه: إسناده صحيح. والنسائي في البيعة (٤٢٠٩)، عن طارق بن شهاب.

(٣) رواه الحاكم في معرفة الصحابة (١٩٥/٣)، وصحّح إسناده، وقال الذهبي: الصغار - أحد =

إِنَّ الْإِسْلَامَ يُرَبِّي الْمُسْلِمَ عَلَى الشُّعُورِ بِالْكَرَامَةِ وَعِزَّةِ النَّفْسِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْإِيمَانِ وَآثَارِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، بَلْ مِنْ خَصَائِصِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَلَوْازِمِهَا: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

ولهذا يبرأ الإسلام مِنْ كُلِّ مَنْ يَرْضَى لِنَفْسِهِ بِالذُّلِّ وَالْمِهَانَةِ، وَيَصْبِرُ عَلَى الْقَيْدِ يُوضَعُ فِي رِجْلِهِ، أَوْ الْغُلِّ يُوضَعُ فِي عُنُقِهِ دُونَ أَنْ يَقَاوِمَ الظُّلْمَ، أَوْ يَحَاوِلَ التَّخَلُّصَ مِنْهُ، وَلَوْ بِالْهَجْرَةِ إِلَى أَرْضِ اللَّهِ الْفَسِيحَةِ، يَقُولُ الْقُرْآنُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧].

وَيُرَدُّ الرِّسُولُ ﷺ مِنْطَقَ الْإِسْتِسْلَامِ الْجَبْرِيِّ أَوْ السَّلْبِيِّ لِأَحْدَاثِ الْحَيَاةِ وَوُقُوعِ الدَّهْرِ بِاسْمِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ، وَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ ضَرْبًا مِنَ الْعَجْزِ الْمَذْمُومِ فِي دِينِ اللَّهِ.

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ لَمَّا أَدْبَرَ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَئِيسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ، فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»^(١).

كَرِهَ النَّبِيُّ الْعَظِيمُ مِنَ الرَّجُلِ أَنْ يُوَارِيَ عَجْزَهُ بِالْحَسْبِ وَالْحَوْقَلَةِ، بَدَلَ أَنْ يُوَاجِهَ الْأَمْرَ بِمَا يَنْبَغِي لَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالتَّفَطُّنِ. فَذَكَرَ اللَّهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ عَجْزَ وَاسْتِسْلَامَ.

= الرواة - لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ. وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ (٥٣/٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الصَّحِيحَةِ (٣٧٤)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٩٨٣)، وَقَالَ مَخْرَجُوه: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَفْضِيَّةِ (٣٦٢٧)، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ.

ومن هنا جاء في وصاياه ﷺ: «المؤمن القوي خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف... احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز»^(١).

وجاء في أدعيته التي علّمها لبعض أصحابه: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من الجبن والبخل، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال»^(٢).

ففي هذا الدعاء استعاذة بالله تعالى من كل مظاهر الضعف التي تعترى الإنسان فتغلبه وتقهره وتذلّه.

ومثل ذلك ما جاء في دعاء القنوت: «اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرُك ونتوبُ إليك، ونؤمن بك ونتوكلُ عليك، ونُثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرُك، ونخلع ونترك من يفجرُك»^(٣). فانظر ما تحمله هذه العبارة: «ونخلع ونترك من يفجرُك» من تحريض سافر على خلع ومقاومة كل ظالم فاجر، مهما تكن مكانته ومنصبه في الناس.

فهل يقال في مثل هذا الدين الذي يدعو إلى الثورة على الباطل والضعف والعجز والعبودية، ويحرّض على نُصرة الحق والقوّة والحرية: إنّه أفيون الشعب، يُخدره ويمنيه بنعيم الجنة، ليسكت على مظالم حياته الدنيا؟!!

(١) رواه مسلم في القدر (٢٦٦٤)، وأحمد (٨٧٩١)، عن أبي هريرة.

والعجز: ترك ما يجب فعله بالتسويق، والكيس: العقل وحسن التصرف.

(٢) رواه أبو داود في الصلاة (١٥٥٥)، عن أبي سعيد الخدري، وفي سنده راوٍ لَيْن الحديث، ولكن المفردات المستعاذ منها ثبتت في الصحاح.

(٣) رواه عبد الرزاق (٤٩٦٨)، وابن أبي شيبة (٧١٠٠)، والبيهقي (٢١٠/٢)، ثلاثتهم في الصلاة، وصحّحه الألباني في الإرواء (٤٢٥)، عن عمر موقوفًا.

لعلَّ «ماركس» كان معذورًا حين قال ما قال، لأنَّه لم يعرف الإسلام، ولم يعرف موقفه من الظلم والبغي والفساد، مع أنَّ المنهج العلمي كان يُلزمه ألا يصدر حكمه عامًّا شاملًا إلا بعد استقراء كامل، ودراسة تامّة لكل الأديان - أو للأديان الكبرى على الأقل - وأثرها في الأمم على مدار التاريخ، فإن لم يستطع كان عليه أن يحكم على الدين الذي عرفه لا على غيره. هذا هو مقتضى الأمانة العلميّة، والمنهج العلمي.

قلتُ هذا عن «ماركس» منذ سنوات ونشرته مجلة «منار الإسلام» في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة. ثمّ أتيح لي أن أقرأ أخيرًا ما كتبه الأستاذ الدكتور «رشدي فكار» - المُتَخَصِّص في دراسة الماركسيّة وفلسفتها وأصولها ومدارسها - عن رجوع «ماركس» في أخريات حياته إلى الاعتراف بالدين بعد الرفض له، وأنّ رفضه في المراحل الأولى كان سياسيًا ولم يكن فلسفيًا، وأنّ بعض مفكري الماركسيّة الكبار من المعاصرين أمثال «روجيه جارودي»^(١) أكّدوا ذلك، واعتبروه «مرونة» من ماركس. واعتبره «فكار»: «ارتدادًا»، والأولى تسميته «رجوعًا».

ينقل الدكتور «فكار» عن «ماركس» قوله بصريح العبارة: «الإلحاد لا معنى له؛ لأنَّه إنكار للإله بلا مبرّرات، اللهمّ إلا إذا كان الهدف أن يحلَّ الإنسان محلَّ الإله»!

ويكرّر «ماركس» نصًّا: «الاشتراكيّة ليست في حاجة إلى مثل هذه الشطحات التجريديّة الجوفاء، والمضاربة على الإله».

ومن الأدلّة على تغيّر موقف «ماركس»: الرسالة التي وجهها إلى «البابا» يُهنّئه فيها على موقفه من «الحلف المقدّس» ورفضه الدخول فيه،

(١) كُتِبَ هذا الكلام قبل أن يهتدي (جارودي) إلى الإسلام.

والانضواء تحت لوائه: حلف أولئك الذين شوّهوا جوهر الدين، حين اتّخذوا منه «شُرطة روحية» في خدمتهم، والذين منهم براء!

ومن ذلك مهاجمته للفيلسوف الملحد المشهور «فيورباخ» حيث وصفه «بأنّه جعل من الوجدان والروح الدينيّة شيئاً راكداً جامداً، لا قدرة فيه، أو له على التغيير».

و«فيورباخ» هو صاحب الكلمة الجاحدة الجاهلة: «ليس صواباً أنّ الله خلق الإنسان، بل الصواب: أنّ الإنسان هو الذي خلق الله». وكبرت كلمة خرجت من فيه، ما قال إلّا كذباً.

وأكثر من ذلك وأصرح وأوضح: هذا النص الذي يقول فيه «ماركس» حرفياً، كما يقول الدكتور فكّار: «إنّ الإلحاد قد عاش وقته، إنّّه تعبير سلبي، لا يعني شيئاً بالنسبة للاشتراكيين الأصلاء، إنّ المعنى لديهم ليس هو إنكار الإله، وإنّما هو تحرير الإنسان»^(١).

ولكن مهما يكن عذر «ماركس» فما عذر الذين نشؤوا في ديار الإسلام، ولم يكلّفوا أنفسهم أن يدرسوه من مصادره، ومن كتابات المحققين من علمائه ودعاته؟

إنّ الذي يقرأ الكتب الإسلامية يراها طافحة بإنكار علماء الدين وأئمتهم على الظلم والظلمة، والمناداة بإنصاف المظلومين من طبقات الشعب الكادحة^(٢).

(١) انظر: تأملات إسلامية في قضايا الإنسان والمجتمع ص ٥٥ - ٦٨، فصل: في الماركسية والدين، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.

(٢) انظر: مواقف حاسمة للعلماء في الإسلام للأستاذين علي شحاتة وأحمد رجب ص ٣٣ - ١٢٤، ففيه أمثلة عديدة على ذلك وخاصة فصل: حماة الشعب، نشر دار الفكر، بيروت.



أثر الإسلام في حركات المقاومة والتحرُّر من الاستعمار:

إنَّ الَّذِي يقرأ التاريخ الحديث يجد أنَّ التَّيار الإسلامي كان وراء كلِّ حركات المقاومة المستميتة للاستعمار في كلِّ صقع من ديار الإسلام.

يقول الأستاذ «برنارد لويس» في كتابه «الغرب والشرق الأوسط»: «ومنذ بدء التغلغل الغربي في العالم الإسلامي، حتَّى يومنا هذا، كانت أهم الحركات الفِكرية المتميزة المهمة الأصيلة التي قامت في وجهه: حركات إسلامية.

ولقد كان اهتمام هذه الحركات بمشاكل الإيمان والعقيدة، وبمشاكل الجماعة المسلمة التي سيطر عليها غير المسلمين، أكثر من اهتمامها بأرض أو بلد احتله الأجنبي.

وأقوى الحركات الثورية التي قامت، والتي كسبت أقوى التأييد، وأثارت حماس أغلب الجماهير كانت دينية شعبية في أصولها، وفي شعاراتها، وفي الأسلوب الذي عبّرت به عن غايتها وسبيلها.

ولقد مرَّ العالم الإسلامي في تاريخ مواجهته الطويلة للمدنية الغربية بمراحل متعددة من اليقظة والمقاومة، من المسايرة والرفض، وحتَّى الأُمس القريب كان للمشاكل التي تظهر دراسة، وقياس، وحلول في إطار الإسلام. ونستطيع القول في أيامنا هذه: إنَّ من التهور التأكيد على أنَّ «علمنة» المشاعر الإسلامية بلغت حدًّا لا رجوع بعده»^(١).

وفي موضع آخر يقول صاحب كتاب «الغرب والشرق الأوسط»: «وأهم حركات المقاومة للغربيين المنتصرين المحتلين، وأكثرها نجاحًا،

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٤٨، ١٤٩، ترجمة د. نبيل صبحي، لاجوس، ١٩٦٣م.

كانت في الأناضول، حيث قام جمع من الثوار بقيادة مصطفى كمال، وتحذوا الحلفاء واليونان والحكومة العثمانية التي كانت قائمة في ظلهم. ولقد حجت علمانية وقومية الكمالين التي أعلنوها أخيراً، الطابع الإسلامي القوي لحركة المقاومة في أول مراحلها، ولقد كان شعار الحركة: تحرير أرض الإسلام، وشعوب الإسلام، وتحرير الخليفة (السلطان) وطرد الغزاة المشركين.

ولقد كان الزعماء الدينيون من العلماء ومن حركة الإخوان الدراويش، أبرز المؤسسين، وأقوى المساندين لحركة المقاومة، التي قادها بعد ذلك مصطفى كمال^(١).

أي: إن حركة المقاومة كانت في أساسها إسلامية، غذتها الروح الإسلامية والمشاعر الإسلامية، ثم سرقها وقادها العلمانيون القوميون: مصطفى كمال وأشباعه، ونسبوا فخرها لأنفسهم، وقطفوا ثمارها لعلمانياتهم.

والوجه الثاني في الردّ على الماركسيين:

أنّ الذي عابوه على الدين وقعوا هم فيه! عابوا على الدين ما فيه من غيبات وتنبؤات مستقبلية مجهولة! ومذهبهم مليء بالاحتمالات والتنبؤات التي يَكُنُّها صدر الغيب!

عابوا على الدين ما فيه من تعظيم للأنبياء والقديسين، وما فيه من رسوم وشعائر تعبدية. ومع هذا نجدهم قد اتخذوا الأسلوب نفسه، فإنّ الماركسيّة - كما هو معلوم لدى دارسيها ونقّادها - ليست مجرد فلسفة باردة، إنّها ديانة، لها عقائدها وإنجيلها ورسالتها وقديسوها وطقوسها

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ١٦٨.

وشعائرها. «وإنَّ حشود المتعبدين يمرُّون يوميًّا في «موسكو» أمام جثمان «لينين» في لحدِّه الرخامي الأسود، وعلى وجوههم أمارات الخشوع والإجلال، مرور المؤمنين من قبل أمام رفات الشهداء»^(١). يعني: في المسيحيَّة، فالإسلام يعتبر هذه المظاهر من الشُّرك والوثنية.

يقول الباحث الباكستاني الأستاذ ميرزا محمد حسين في كتابه عن «الإسلام وتوازن المجتمع»: «إنَّ البلشفيَّة (الشيوعيَّة) تسميت في عدااء الدين، من أجل مظاهره الغامضة، وعُدَّتْه من الطقوس والشعائر، ومع ذلك لم تحرز البلشفية تفوقها إلَّا بانتحال أساليب الدين ووسائله. ومن هنا تُدعى الآن «دينًا».

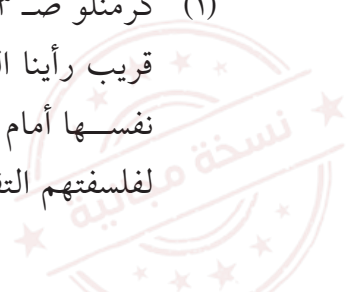
أما كُتُبها المقدسة فهي تعاليم «كارل ماركس» الَّتِي يُنظر إليها بكل إجلال، باعتبارها كشفًا وإلهامًا، كما يُنظر إليها باعتبارها معصومة من أي خطأ!

وللشيوعيَّة شُرَّاحها، ومريدوها، ودعاتها، حتَّى شهداؤها!

ولها عقائدها وأصولها، وبدعها الزائفة المرفوضة!

وهي تأخذ في مطاردة الهرطقة، وفي تصفية الزنادقة، وفي إقامة محاكم التفتيش، وفي عمل المذابح ضدَّ المُتشكِّكين والمُنكرين والمرتدين!

ولها طرائقها في «الإلهام» و«الحرمان»!

(١) كرمينو ص ١٥٣ وما بعدها. نقلًا عن: المذاهب الأخلاقية للدكتور عادل العوا (٢٠٣/٢). ومن قريب رأينا الجماهير الغفيرة بالملايين في الصين الشيوعية تقف وقفة التقديس والخشوع نفسها أمام جثمان الزعيم الصيني (ماو)، فكيف يفُسِّرون هذا الموقف تفسيرًا ماديًّا وفقًا لفلسفتهم التقليدية؟! 

ولها معبد أوثانها، وأيقوناتها. الفاتيكان لديها هو «الكرملين»،
والوثائق البابوية هي كتابات «ستالين»!

ولها طقوسها ورموزها المعقدة مثل أي دين^(١)!
وإنَّها لتشغل قلوب أتباعها بوعود الخلاص، وآمال المستقبل،
والجزاء المنتظر في نعيم الدنيا!

وهي تتظاهر بأنَّها لا تعرض للدين في معانيه الموروثة التي تلقى
احترام الناس، كما أنَّها لا تحاول إصلاح مفاهيمه إصلاحًا سليمًا
يعتد به.

ولكنَّها تعمل على أن تطوي الدين تمامًا، وتحلَّ محلَّ شعارات
معادية للألوهية، ولكنَّها «دين» من طراز غريب!^(٢) اهـ.

والواقع أنَّ الذي ينبغي أن يُطلق عليه بحقَّ أنه أفيون الشعب هو:
الإيمان بالشيوعية؛ فهي التي تُمنِّي الناس بجنة موهومة على الأرض، جنة
تختفي فيها الفوارق، وينعم الناس بالرخاء والأمن والمساواة والحرية.

(١) الخطيئة في نظر هذه الديانة هي الرأسمالية، وإبليس وجنوده هو: القُوَى البرجوازية
والرجعية، والمُخلَّص هو الحزب، ومملكة السماء هي الشيوعية، والكهنة هم المحترفون
الثوريون، الذين يستشفُّون أعماق الطبقة الكادحة، ويتلقَّون الأسرار الحقيقية من خلال
رؤاهم، ويذيعونها على المؤمنين. وأخرويات هذه العقيدة الجديدة ليست ميتافيزيقية، بل
هي أخرويات علمية، فهي اشتراكية علمية. أما الطقوس والابتهالات، فيلتبسها هؤلاء في
نظرية وتكتيك الحزب عند لينين، إلخ. انظر: حلقة البحث الإسلامية ما بعد النكبتين
ص ٢٢، ٢٣. يصدرها اتحاد الطلبة المسلمين بأوروبا، الطبعة العربية، ١٩٦٨م.

(٢) انظر: الإسلام وتوازن المجتمع ص ٧٨، ترجمة فتحي عثمان، نُشر ضمن سلسلة الثقافة
الإسلامية، المجموعة الرابعة، العدد (٣٥)، ١٩٦٢م.

وقد مضى على قيام أوّل دولة ماركسيّة نحو ستّين سنة، وهم في ظلّ ديكتاتوريّة متسلّطة مُستبدّة، لم ير التاريخ أشدّ منها ظلماً وطغياناً وتجبّراً. وأصدق شاهد على ذلك حملات التطهير وحمّامات الدم، التي تُقام بين حين وآخر.

ومن الغريب أن تجد في أبناء المسلمين من ينادي بإبعاد دينهم عن قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة فيه، على حين نجد من مفكري الغرب من يترقّب أو يتمنّى أن يكون للإسلام دور في هداية المجتمع العالمي، والأخذ بيديه إلى الصراط المستقيم، أو المنهج المتوازن الذي هو طابع هذا الدين.

يقول الدكتور «جرمانوس»: «إنّ مستقبل العالم وخلاصه من خطر الاصطدام الاجتماعي الذي يُهدّده، لن يكون إلّا في المزاوجة بين الحضارة الأوروبيّة بدرسها وعلمها، وبين الرّوح العالية التي تنطوي عليها عقائد الدين الإسلامي. وإنّي أوّمل أن يكون الإسلام قادراً مرّة أخرى على تحقيق هذه المعجزة في سبيل وحدة الجماعة الإنسانيّة».

* * *



إِسْلَامٌ مُتَطَوِّرٌ.. أَمْ تَطَوُّرٌ مُسْلِمٌ؟!

كلّما نادى دعاة «الحلّ الإسلامي» أُمّتهم المسلمة، بوجوب تطبيق شريعة ربها، وأحكام دينها، والعودة إلى الإسلام - عقيدة وعبادة ومنهاج حياة - ارتفعت في وجوههم أصوات العلمانيين، تخوّف من هذه العودة الواجبة، وذلك التطبيق المفروض في مجتمع يدين بالإسلام.

ولهؤلاء المخوّفين والمثبّطين شبهات يسردونها، كأنّها حُجَج لا تُدحض، أو بيّنات لا تُنقض، وهي في حقيقة الأمر أوهى من بيت العنكبوت: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

وفي مقدّمة هذه الشبهات: ما يُصوّر لهم - أو ما يتصوّرونه هم إنّ أحسنّا الظنّ بهم، وأنّهم يفكرون بأنفسهم لأنفسهم - أنّ الشريعة الإسلامية شريعة جامدة لا تقبل التطوّر، وأنّ أحكامها لا تلين لتغيّر الزمان، وتبدّل المكان وتقلّب الإنسان. وأنّ الحياة التي تُبنى عليها، محكوم عليها بالتوقف والجمود، والسير في موضعها، وهذا معناه التخلف والركود والوقوف في وجه كلّ تطور. وهذا نتيجة طبيعّة ومنطقية - في نظرهم - ما دام الدين من شأنه الثبات والجمود، والحياة من شأنها التغيّر والتطوّر.

فالواجب عند هؤلاء أن يُحصِر الدِّينَ في أقفاص الصدور، فلا يتجاوز أن يكون علاقة خاصّة بين المرء وربّه، وإذا خرج من هذا القفص - تجوُّزًا - لم يجر له بحال أن يتعدّى دائرة المسجد، الَّذِي تُوجَّه الدولة ولا يوجَّهها! وذلك للحفاظ على الحياة المتحركة المتغيرة، أن يقتلها «الجمود» الَّذِي هو من طبيعة الدين. وبهذا يبرِّرون التشريعات الوضعيّة، والتوجهات اللادينيّة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والتعليم، وشؤون الحياة العامّة جمعاء.

وهنا تستخدم المعركة بين دعاة «الحل الإسلامي» الَّذين يُتهمون بالمحافظة أو «الجمود»، وبين دعاة «العلمانيّة» الَّذين يزعمون بدعوى مسايرة «التطوُّر».

ويحسن بي أن أذكر نموذجًا واضحًا لدعاوي هؤلاء الَّذين يبرِّرون الاتجاه إلى العلمانيّة، والتبعية العمياء للحياة الغربيّة، والقيّم الغربيّة، والقوانين الغربيّة، والتقاليد الغربيّة. فبالمثال يتضح المقال.

نموذج لتبرير العلمانيّة بتهمة جمود الشريعة:

«في سنة ١٩٢٥م كان جوُّ الإرهاب والتنكيل خانقًا في تركيا، عندما أصدر مصطفى كمال «القانون المدني» الَّذِي حلَّ محلَّ القوانين الإسلاميّة الّتي كانت تصوّرها «مجلة الأحكام العدلية»، ويُعتبر هذا القانون من أخطر القوانين اللادينيّة الّتي مسّت المجتمع التركي في الصميم، وغيّرت الأسس الّتي كانت تقوم عليها حياته، وصدر مع القانون تقرير يشرح الأسباب الموجبة له.

وكان من بين هذه الأسباب ما يلي: إنَّ أساس «مجلة الأحكام» وخطوطها الرئيسيّة هو الدين، في حين أنَّ الأديان تحتوي أحكامًا لا تتغيّر،

والحياة معرّضة لتحوّلات مستمرة، وإذا كان عدم تغيير الدين ضرورة من ضروراته، فليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة، وهذا ما يوجب أن يبقى الدين وجدانيًا، وأن تكون نُظُم الحياة مستلهمة من مقتضياتها في التحول والتطوّر، وما يقوم على الأسس الدينيّة منها من شأنه أن يحول دون ترقّي الأمة التي يطبّق عليها؛ لأنّه يربطها بروابط بدائية من وجهة نُظُم الحياة.

وليس من شكّ في أنّ وقوف الأمة التركية في مستوى دون مستوى غيرها، وحياتها حياة القرون الوسطى في العصر الحاضر، يرجع إلى كونها تعيش تحت تأثير قواعد مستمدة من أحكام دينيّة ومقدّسة لا تتغيّر، ولا يجوز أن يظل الأمر كذلك في حال، وأن تبقى الجمهورية التركية محرومة من قانون مدني مستلهم من مقتضيات الحياة والعصر الحديث، كما أنّ هذا غير متّسق مع الثورة الاجتماعية التركية أيضًا.

وهذا عدا ما يقع فيه الحكّام (القضاة) من مشاكل وتناقض وبلبلّة، سواء في استنباط الأحكام من كتب فقهية متنوعة، أم في كونهم غير مقيدين بمواد ثابتة معيّنة، بحيث كثيرًا ما يصدر حكمان مختلفان في بلدين مختلفين مع وحدة الحادث، وهكذا تكون مصاير الناس وأمورهم غير قائمة على أسس عدل معيّنة ومستقرة، بل على الصدفة والطالع، ومنوطة بقواعد فقهية متناقضة تمتّ إلى القرون الوسطى.

وهذا ما أوجب على الحكومة الجمهورية أن تُخلّص الأمة من موقف بدائي بائس، وأن تضع قانونًا مدنيًا متسقًا مع الثورة التركية، ومع مقتضيات المدنيّة الحاضرة بكل سرعة ممكنة^(١).

(١) المغرب المسلم ضد اللادينية للأستاذ إدريس الكتاني ص ٨٢ - ٨٣، نشر مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، ١٩٥٨م.

هذه الفقرات من التقرير الرسمي الذي أعدته حكومة أتاتورك، تبريراً لإلغاء الشريعة الإسلامية، وطردها من حياة المجتمع التركي - الذي ظل يُحكم بها، ويحتكم إليها عدة قرون، أي: منذ دخل في دين الإسلام - واستيراد قوانين جديدة من أوروبا، يُقهر على التحاكم إليها قهراً، بدعوى أنها تتسق مع مقتضيات المدنيّة الحاضرة، وإنْ خالفت عقيدة الأمة وتقاليدها، وأفكارها، ومشاعرها، وموارثها الثقافية والنفسية والاجتماعية.

ادّعاء مردود:

وما الحُجّة التي برّر بها أتاتورك وحكومته إلغاء الأحكام الشرعية حتّى في الزواج والطلاق والميراث؟

إنّها تركّز حول محور أساسي هو أنّ القوانين الشرعية أساسها الدين، والدين ثابت لا يتغيّر، وعدم التغير فيه ضرورة من ضروراته. وليس الأمر كذلك بالنسبة للحياة، فهي معرّضة لتحوّلات مستمرة، ولهذا يجب أن يبقى الدين «وجدانيّاً» أي علاقة بين ضمير الإنسان وربّه، ولا صلة له بالحياة والمجتمع والدولة، وأنْ تكون نُظُم الحياة مستلهمة من مقتضياتها في التحوّل والتطوّر، وليست قائمة على أسس دينيّة جامدة تحول دون ترقّي الأمة وتطورها، وتمشّيها مع مقتضيات المدنيّة الحاضرة.

فهل هذا التعليل أو التبرير أو التفسير صحيح من وجهة نظر العقل والعلم المحض؟

نستطيع أن نقول: لا، بملء أفواهنا، ومنطق العقل والعلم والتاريخ والواقع يؤيّدنا.

لقد افترض التقرير أنّ أحكام الدين كلّها ثابتة، لا مجال فيها لتغيُّر أو تطوُّر بحال من الأحوال.

كما افترض أنّ الحياة كلّها متغيّرة متحوّلة، لا مجال فيها للثبات بوجه من الوجوه.

والحقُّ أنّ كلا الافتراضين مردود.

* * *

الثابت والمتغير من أحكام الدين

أما الأول: فليس صحيحاً أنَّ كلَّ أحكام الدين ثابتة دائمة وغير قابلة لدخول الاجتهاد فيها، وطروء التغير عليها.

فمن أحكام الدين ما يتعلق بالعقائد، التي تُحدّد نظرة الدين إلى المبدأ والمصير إلى الله، والكون والحياة والإنسان، أو ما يُسمّيه علماء العقائد عندنا: الإلهيّات والنبوّات والسمعيات. وهذه حقائق ثابتة لا تتغيّر.

ومنها: ما يتعلق بشعائر العبادات الرئيسية التي تُحدّد صلة الإنسان العملية بربه، وهي التي تعتبر أركان الإسلام، ومبانيه العظام، وهذه في أسسها العامة ثابتة، وإن كان الاجتهاد يدخل عليها في كثير من التفاصيل.

ومنها: ما يتعلق بالقيّم الخلقية، ترغيباً في الفضائل، وترهيباً من الرذائل، وهذه تتميز بالثبات أيضاً في مجموعها.

وهذه الثلاثة لا يحتاج الناس إلى تغييرها، بل إلى ثباتها واستقرارها، لتستقرّ معها الحياة، وتطمئن العقول والقلوب.

بقي أمر نُظَم الحياة المختلفة، مثل نظام الأسرة والمواريث ونحوها، ونظام المعاملات والمبادلات المالية، ونظام الجرائم، والعقوبات،

والأنظمة الدستورية والإدارية والدولية، ونحوها، وهي التي يُفصل أحكامها الفقه الإسلامي بمختلف مدارس ومذاهبه.

وهذه ذات مستويين:

- مستوى يُمثل الثبات والدوام، وهو ما يتعلّق بالأسس والمبادئ والأحكام التي لها صفة العموم، وهو ما جاءت به النصوص القطعية الثبوت، القطعية الدلالة، التي لا تختلف فيها الأفهام، ولا تتعدّد الاجتهادات، ولا يُؤثر فيها تغيّر الزمان والمكان والحال.

- ومستوى يمثل المرونة والتغيّر، وهو ما يتعلق بتفصيل الأحكام في شؤون الحياة المختلفة، وخصوصًا ما يتصل بالكيفيات والإجراءات ونحوها، وهذه قلّما تأتي فيها نصوص قطعية، بل إما أن يكون فيها نصوص محتملة، أو تكون متروكة للاجتهاد، رحمةً من الله تعالى، غير نسيان، وقد عرضتُ لهذه القضية في بحث لي عن «الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد»^(١)، يحسن بي أن أنقل منه هذه الفقرات: «من الناس من يرتاب أو يتوجّس خيفةً من المناداة بالرجوع إلى الفقه الإسلامي واتّخاذهِ أساسًا تشريعيًا وقضائيًا.

ومصدر هذا الارتياب والتوجّس هو: الأساس الربّاني والصفة الدينية للفقه الإسلامي، فمن المتفق عليه أن المصدرين الأساسيين لهذا الفقه هما: كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

وهذا يقتضي في نظرهم أن يتّسم هذا الفقه بالثبات أو الجمود، وأن تقف العقول البشرية أمامه وقفة التسليم والاتباع، لا وقفة الابتكار

(١) ألقى في المؤتمر التاريخي عن الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد، الذي أقيم في بيروت سنة ١٩٧٤م.

والإبداع؛ إذ لا مكان للعقل أمام الوحي، ولا مجال للاجتهاد في مورد النص، وهذا ما يجعل أسباب المرونة وقابلية التطور معدومة أو ضعيفة داخل هذا الفقه.

مجال الثبات والتطور في الفقه:

والعارفون يعلمون تمام العلم أنَّ مَنْ يقول هذا الكلام لا علم له بالفقه الإسلامي وخصائصه ومميزاته، التي هي ثمرة لخصائص الإسلام نفسه، فإنَّ من أبرز هذه الخصائص: أنَّه يجمع بين الثبات والمرونة معًا في تناسق محكم، وتوازن فريد. فلم يملَّ مع القائلين بالثبات المطلق، الذين جمّدوا الحياة والإنسان. ولم ينجح إلى القائلين بالتغيُّر المطلق كذلك، الذين لم يجعلوا لقيمة ولا لمبدأ ولا شيء ما ثباتًا أو خلودًا، بل كان وسطًا عدلًا بين هؤلاء وهؤلاء^(١).

فالأصول الكلّية ثابتة خالدة، شأنها شأن القوانين الكونية، التي تمسك السماوات والأرض أن تزولا، أو تضطربا، أو تصطدم أجرامها.

والفروع الجزئية مرنة متغيّرة، فيها قابليّة التطور، شأن ما في الكون والحياة من متغيرات جزئية، لازمة لحركة الإنسان وحركة الحياة.

وهكذا كان في الفقه الإسلامي منطقة مغلقة لا يدخلها التغير أو التطوير، وهي منطقة «الأحكام القطعية» وهذه هي التي تحفظ على الأمة وحدتها الفكرية والسلوكية.

(١) انظر كتابنا: الخصائص العامة للإسلام ص ٢١٤ وما بعدها، فصل: الثبات والتطور في الحياة والكون، نشر مكتبة وهبة، ط ٧، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

ومنطقة مفتوحة هي منطقة «الأحكام الظنيّة» ثبوتًا أو دلالة، وهي معظم أحكام الفقه، وهي مجال الاجتهاد، ومعتك الأفهام، ومنها ينطلق الفقه إلى الحركة والتطور والتجديد.

أسباب المرونة في الشريعة الإسلامية:

وقد كتبتُ بحثًا مستقلًا عن خصيصة المرونة أو قابلية التطور في الشريعة الإسلامية^(١)، وحسبي هنا أن أشير إلى عناوينه، أو خطوطه البارزة.

أولاً: أن الشارع الحكيم لم ينصّ على كل شيء، بل ترك منطقة واسعة خالية من أي نص ملزم، وقد تركها قصدًا للتوسعة والتيسير والرحمة بالخلق، وهي التي سمّيناها «منطقة العفو»، وفيها جاء الحديث: «ما أحلّ الله في كتابه فهو حلالٌ، وما حرّم فهو حرامٌ، وما سكت عنه فهو عفوٌ، فاقبلوا من الله عافيته، فإنّ الله لم يكن لينسى شيئاً»، ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]^(٢).

وأشار إليها الحديث الآخر: «وترك أشياء رحمةً بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها»^(٣).

(١) نشر في العدد الثاني من حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر تحت عنوان: عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية، فليُرجع إليه.

(٢) رواه البزار (٤٠٨٧)، وقال: إسناده صالح. والحاكم في التفسير (٣٧٥/٢)، وصحّح إسناده، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الضحايا (١٢/١٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٩٤): رواه البزار والطبراني في الكبير وإسناده حسن ورجاله موثقون. عن أبي الدرداء.

(٣) رواه الدارقطني في الرضاع (٤٣٩٦)، والطبراني (٢٢١/٢٢)، والبيهقي في الضحايا (١٢/١٠)، وحسنه النووي في الأربعين النووية، الحديث الثلاثون، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٥٠/٢): حسنه أبو بكر السمعاني في أماليه. عن أبي ثعلبة الخشني.

ثانيًا: أَنَّ معظم النصوص جاءت بمبادئ عامّة، وأحكام كلية، ولم تتعرّض للتفصيلات والجزئيات، إلّا فيما لا يتغيّر كثيرًا بتغيّر المكان والزمان مثل شؤون العبادات وشؤون الزواج والطلاق والميراث ونحوها. وفيما عداها اكتفت الشريعة بالتعميم والإجمال، مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، «لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

ثالثًا: أَنَّ النصوص التي جاءت في أحكام جزئية قد صيغت صياغة معجزة. بحيث تتسع لتعدد الأفهام والتفسيرات، ما بين متشدد ومترخّص، وما بين أخذ بحرفية النص، وأخذ بروحه وفحواه، وقلّمًا يوجد نصّ لم يختلف أهل العلم في تحديد دلالاته وما يُستنبط منه، وهذا راجع إلى طبيعة اللغة، وطبيعة البشر، وطبيعة التكليف.

رابعًا: أَنَّ مَلَأَ منطقة الفراغ التشريعي - أو العفو - يمكن أَنْ يتمّ بوسائل متعددة يختلف المجتهدون في اعتمادها، وتقدير مدى الأخذ بها، ما بين

(١) رواه أحمد (٢٨٦٥)، وقال مخرّجوه: حسن. وابن ماجه في الأحكام (٢٣٨١)، عن ابن عباس. ورواه الدارقطني في البيوع (٧٧/٣)، عن أبي سعيد الخدري، وقال النووي في الأربعين (الحديث الثاني والثلاثون): حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندًا، ورواه مالك في الموطأ مرسلاً، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ، فأسقط أبا سعيد. وله طرق يقوي بعضها بعضًا. وقال ابن الملقن: وصحّحه إمامنا - أي الشافعي - في حرملة. خلاصة البدر المنير (٤٣٨/٢)، نشر مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وقال ابن رجب: وقد استدلل الإمام أحمد بهذا الحديث. وقال أبو عمرو بن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوّي الحديث ويُحسّنه، وقد تقبّله جماهير أهل العلم، واحتجوا به، وقول أبي داود: إنّه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها يشعر بكونه غير ضعيف، والله أعلم. جامع العلوم والحكم (٢١٠/٢، ٢١١). وهو صحيح بمجموع طرقه. ومعناه مقطوع به من استقراء أحكام الشريعة النافية للضرر والضرار، الثابتة بالقرآن والسنة. ولهذا عُدّ من القواعد الشرعية المسلّمة عند الجميع.

مضيّق وموسّع، فهنا يأتي دور القياس، أو الاستحسان، أو الاستصلاح، ومراعاة العرف، أو الاستصحاب، أو غيرها، من أدلة ما لا نصّ فيه^(١).

خامساً: تقرير مبدأ تغيير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعرف، وهو مبدأ تقرّر منذ عهد الصحابة، الذين كانوا أكثر الناس رعاية له، وبخاصّة عمر، كما في موقفه من المؤلّفة قلوبهم، ومن قسمة الأرض المفتوحة، ومن طلاق الثلاث وغيرها.

بل بدأ تقرير هذا المبدأ حقيقة منذ عهد النبي ﷺ كما في منع ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، لطروء بعض الوافدين على المدينة في أحد الأعياد، وإباحته بعد ذلك في الظروف العادية^(٢)، وما روى من ترخيصه لرجل في القبلة وهو صائم، ومنعه آخر منها، حيث كان الأوّل شيخاً، والثاني شاباً^(٣).

سادساً: تقرير مبدأ رعاية الضرورات والأعذار، والظروف الاستثنائية، بإسقاط الحكم أو تخفيفه، تسهياً على البشر، ومراعاة لضعفهم، أمام الضرورات القاهرة، والظروف الضاغطة، ولهذا قرّر الفقهاء أنّ الضرورات تبيح المحظورات، وأنّ الحاجة تنزل منزلة الضرورة مع قيد أنّ «ما أبيع للضرورة يُقدّر بقدرها»^(٤).

(١) راجع: مصادر التشريع فيما لا نص فيه للمرحوم عبد الوهاب خلاف ص ١٥٥ - ١٧٦، فصل:

مصادر التشريع الإسلامي مرنة، نشر دار القلم، الكويت، ط ٥، ١٩٨٢م.

(٢) إشارة إلى الحديث: «... ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم». رواه مسلم في الجنائز (٩٧٧)، عن بريدة بن الحصيب.

(٣) رواه البيهقي في الصوم (٢٣٢/٤)، عن عائشة: أنّ النبي ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ونهى عنها الشاب، وقال: «الشيخ يملك إربه، والشاب يفسد صومه». وقال ابن الملقّن في تحفة المحتاج (٩٦٩): إسناد رجاله ثقات.

(٤) انظر كتابنا: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد ص ٨٣ - ٨٦، عنوان: رد شبهات حول الفقه الإسلامي، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

تُهْمَةُ «الجمود» ومعارضة «التطور»:

ونعود هنا لנناقش تهمة «الجمود» الَّتِي يُرْمَى بِهَا الدِّعَاةُ إِلَى الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ أَوْ إِلَى تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

كما لَا بَدَّ لَنَا أَنْ نَنَاقِشَ فِكْرَةَ «التَّطَوُّر» الَّتِي يَفَاخِرُ بِهَا دَعَاةُ الْعِلْمَانِيَّةِ وَالتَّبَعِيَّةِ الْغَرَبِيَّةِ.

تَحْدِيدُ الْمَفَاهِيمِ أَوَّلًا:

ونقول فِي مَنَاقِشَةٍ هَؤُلَاءِ: إِنَّا نَطَالِبُكُمْ بِتَحْدِيدِ مَفَاهِيمِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْهَلَامِيَّةِ الْمَطَّاطَةِ «الجمود» و«التَّطَوُّر»: مَاذَا تَرِيدُونَ بِهَا؟ حَتَّى نَبَيِّنَ بِجَلَاءٍ مَوْقِفَنَا مِنْهَا.

الجمود الَّذِي نَرَفُضُهُ:

فَإِنْ كُنْتُمْ تَرِيدُونَ بِالْجَمُودِ: الْوُقُوفُ فِي وَجْهِ التَّطَوُّرِ الْعِلْمِيِّ وَالصَّنَاعِيِّ، وَالرُّقْيِ الْمَادِيِّ، وَإِغْلَاقِ بَابِ الْاجْتِهَادِ فِي الْفَقْهِ، وَالْجَمُودِ عَلَى أَقْوَالِ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِمَّنْ لَمْ يَدْرِكُوا مَا أَدْرَكْنَا، وَلَمْ يَرَوْا مَا رَأَيْنَا، فَدَعَاةُ الْحَلِّ الْإِسْلَامِيِّ بَرِيئُونَ مِنْ هَذَا الْجَمُودِ، وَهُمْ أَوَّلُ الدَّاعِينَ إِلَى اسْتِخْدَامِ الْعِلْمِ بِكُلِّ أَسَالِيْبِهِ وَإِمْكَانَاتِهِ فِي تَيْسِيرِ وَسَائِلِ الْحَيَاةِ، وَتَنْمِيَةِ الْإِنْتِاجِ، وَتَرْقِيَةِ الْعِمْرَانِ، وَإِعْدَادِ الْقُوَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ وَمَا يَرْفَعُ شَأْنَهَا، بَلْ يُوجِبُونَ عَلَى الْأُمَّةِ شَرْعًا أَنْ تَكْتَفِيَ اكْتِفَاءً ذَاتِيًّا فِي كُلِّ مَجَالٍ مِنْ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ، وَالتَّفَوُّقِ فِيهِ. وَهَذَا مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ اسْمُ «فَرْضِ الْكِفَايَةِ».

صَحِيحٌ أَنَّ بَعْضَ مَشَايِخِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ فِي الْعَصْرِ الْأَخِيرِ، قَدْ وَقَفُوا يَوْمًا مَا فِي وَجْهِ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ، كَمَا شَاعَ فِي بَعْضِ الْعَصُورِ

القول بإغلاق باب الاجتهاد، ولكن هؤلاء العلماء ربّما كان لهم عذرهم، وربّما كانت لمواقفهم أسبابها ومسوغاتها في وقتها، وقد انتهت هذه الأسباب، وزالت هذه الملابسات والمبررات.

لقد جاءت العلوم الطبيعّية والرياضيّة ونحوها في «زِيٍّ أُرَبِّي» ولهذا سمّوها «العلوم الحديثة» مع أنّ أصولها مأخوذة عن المسلمين في الأندلس وفي صقلية وفي غيرها، وظنّ بعض الشيوخ أنّ هذه العلوم تحمل في ثناياها عقائد أصحابها وفلسفتهم ونظرتهم إلى الحياة، والوجود، وربّ الوجود، فلا بدّ من رفضها؛ لأنّها محشّوة بالكفريات في نظرهم، أو على الأقلّ بأفكار تخالف وجهة الإسلام، وهذا صحيح بالنظر إلى العلوم الاجتماعيّة والآداب والفنون، وليس صحيحًا على إطلاقه بالنظر إلى العلوم المحضة أو العلوم التطبيقية، التي ينتفع بآثارها المؤمن والكافر، والبَرُّ والفاجر، فعلم الطبّ والكيمياء والأحياء والرياضيّات ونحوها علوم عالميّة لا دين لها ولا جنسيّة^(١).

الدعوة إلى العلم:

إنّ دعاة الحل الإسلامي يريدون العودة بالمسلمين إلى أيام حضارتهم الزاهرة، حيث جمع أسلافهم بين العلم والإيمان، ومزجوا بين الروح والمادّة، ووفّقوا بين عمل الدنيا وعمل الآخرة، وأقاموا حضارة

(١) وإن لم تخل من رشحات المادية الجاحدة، التي سادت أوربا إلى حدّ كبير في عصر النهضة، وهكذا توضع «الطبيعة» في العلوم موضع «الله» وتتحدّث عن الكون وظواهره بمعزل عن الإيمان بالله؛ فلا شك أنّ لها إيحاءات خطيرة، يجب على من ألّف فيها من علماء المسلمين تنقيتها منها، وإعطاء مرشحات إيمانية بدلها.

راجع: بحث ضرورة إعادة كتابة العلوم من وجهة النظر الإسلامية للأستاذ الدكتور زغلول النجار ص ١٥ وما بعدها، مجلة المسلم المعاصر، العدد (٦)، ١٩٧٦م.

دينيّة دنيويّة، ربّانيّة إنسانيّة، علميّة أخلاقيّة، أُسّس بنيانها من أوّل يوم على تقوى من الله ورضوان.

كان للعلم في هذه الحضارة الربّانيّة مكانٌ مرموق، ومجالٌ رحيب، كما اعترف بذلك الكتّاب الغربيّون أنفسهم.

قال «بريفولت» في كتابه «بناة الإنسانيّة»: «لقد كان العلم أهم ما جادت به الحضارة العربيّة على العالم الحديث... وإنّ ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس فيما قدّموه إلينا من كشوف مذهشة لنظريّات مبتكرة، بل يدين هذا العلم للثقافة العربيّة (يعني الإسلاميّة) بأكثر من هذا؛ إذ يدين لها بوجوده نفسه».

إلى أن يقول: «ليس لـ «روجر بيكون» ولا لتلميذه «فرنسيس بيكون» الحقُّ في أن يُنسب إليهما الفضل في ابتكار المنهج التجريبيّ، فلم يكن «روجر بيكون» إلّا رسولاً من رسل العلم والمنهج الإسلاميين إلى أوربا المسيحيّة»^(١).

وقول «درّير» الأستاذ بجامعة نيويورك في كتابه «المنازعة بين العلم والدين»: «تحقّق علماء المسلمين من أنّ الأسلوب العقلي لا يؤدي إلى التقدم، وأنّ الأمل في وجدان الحقيقة يجب أن يكون معقوداً بمشاهدة الحوادث ذاتها، ومن هنا كان شعارهم في بحوثهم: الأسلوب التجريبيّ، والدستور العملي الحسّي»^(٢).

(١) تجديد التفكير الديني في الإسلام للدكتور محمد إقبال ص ١٥٤ - ١٥٦، ترجمة عباس محمود، نشر دار الهداية للطباعة والنشر، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م.

(٢) انظر: الإسلام دين عام خالد للأستاذ محمد فريد وجدي ص ٥٧.

الدعوة إلى الاجتهاد:

ودعاة الحل الإسلامي ينادون بوجوب الاجتهاد في الفقه، وضرورة فتح بابه في هذا العصر للقادرين عليه من أهل العلم والورع، الذين يُخضعون الحوادث والمشكلات المعاصرة لمقتضيات الإسلام، ولا يُخضعون الإسلام ونصوصه وقواعده لمقتضيات العصر، أو على الصحيح لانحرافات العصر وتطرّفاته.

وإن كان الواجب أن يكون هذا الاجتهاد جماعياً في صورة مجمع علمي حي، لا يخضع لسيطرة الحكومات، وأهواء الحاكمين. يجتمع فيه أفذاذ العلماء من كل بلد، فإذا اجتمعوا على رأي واحد، كان أشبه شيء بالإجماع الذي احتج به جمهور العلماء، بل جعلوه حجة قطعية، وإذا اختلفوا أمكن ترجيح ما تذهب إليه الأكثرية.

إنّ باب الاجتهاد في الإسلام مفتوح لكل من هو أهل له، ولا يملك أحد إغلاقه؛ لأنّ الذي فتحه هو رسول الله ﷺ بقوله وفعله وإقراره، ومن ذا الذي يرفض ما شرعه، أو يخلق ما فتحه؟!

ولكن الخطر هو فتح هذا الباب للأدعياء الذين يُفَرِّخُونَ «فتاوى» لكل ما يشتهي الحكّام، أو للدخلاء الذين لم يملكوا مؤهلات الاجتهاد وشروطه، ولكنهم يُقحمون أنفسهم فيما لا يُحسنون، فيحلّون ما حرّم الله، أو يحرمون ما أحلّ الله، أو يُسقطون ما فرض الله، أو يوجبون على الناس ما لم يفرضه الله، أو يشرعون ما لم يأذن به الله، وبذلك يضلّون ويضلّون.

ووجود هؤلاء المدّعين هو الذي دعا بعض العلماء في بعض العصور إلى القول بسدّ باب الاجتهاد، حتّى لا يدخل منه المتطفّلون الجاهلون، أو الأدعياء الدجّالون.

وإنَّ في تشريع الإسلام من السعة والمرونة والغنى بالقواعد والمبادئ ما يستطيع به أن يواجه تطورات الحياة وتقلُّبات الأزمان، من غير حيف على أصوله، أو انتقاص من قيمه الخالدة.

ولقد واجه الإسلام في فجره، وفي عصر فتوحاته الأولى حضارتين كبيرتين، لم يكن للعرب بهما عهد من قبل، وهما حضارة الفرس في العراق وخراسان وما حولهما، وحضارة الروم في الشام ومصر وما جاورهما، فلم يقف مغلول الفكر ولا اليد أمام المشكلات الجديدة في الحياة الجديدة، بل وجد لكل مشكلة حلاً، ولكل داء دواءً، ولكل ضائقة مخرجاً، وذلك بفضل فقه الصحابة العميق للإسلام، وشجاعتهم في مواجهة الأحداث بما يعرفون من نصٍّ، أو ما يهتدون إليه من رأي.

ورأينا من الفقهاء الكبار، مثل عمر وعليّ وابن مسعود ومعاذ وزيد وأبيّ وابن عباس وابن عمر وعائشة وغيرهم من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان مثل: عمر بن عبد العزيز، وابن المسيّب، والزُّهري، والحسن، وإبراهيم، وغيرهم من التابعين.

وهؤلاء الأعلام قد خلفوا لنا سوابق تشريعية تُعدُّ مفخرةً في تاريخ الاجتهاد والتشريع. لقد رأينا فقيهاً كعمر بن الخطاب يؤخّر الزكاة في عام الجذب إلى العام الذي بعده، تخفيفاً على الممولين، وتوسعةً على مَنْ حولهم. ورأيناه كذلك في المجاعة يوقف حدّ السرقة لوجود الشبهة بوجود المجاعة، وقد أمر المسلمون أن يدرؤوا الحدود بالشبهات.

كما رأيناه يتوقف في توزيع الأرض المفتوحة على الفاتحين، معتقداً أنه لا يشملها ظاهر العموم في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

ويستشير الصحابة في ذلك، فيشير عليه معاذ وغيره من فقهاء الصحابة بعدم توزيعها، وإبقائها في أيدي أصحابها على أن تكون ملكيتها للدولة الإسلامية، ولهم حق الانتفاع بها في مقابل خراج يدفعونه للخزانة العامة، أي لبيت مال المسلمين.

ورأينا عمر الثاني - ابن عبد العزيز خامس الراشدين - يقول: «تحدث للناس أقضية - أي أحكام - بقدر ما أحدثوا من أمور»^(١).

ورأينا الأئمة بعد ذلك يجعلون القياس، واعتبار المصلحة، ورفع الضرر، والاستحسان قواعد شرعية، يجب رعايتها عند الإفتاء أو القضاء أو التقنين.

ورأينا في الفقه الإسلامي متسعاً لمختلف الآراء والنزعات والاجتهادات في إطار الشريعة السمحة.

وجدناه يتسع للمتشدّد كابن عمر، وللميسّر كابن عباس، وللقياسي كأبي حنيفة، والأثري كابن حنبل، ومُعْتَبِر المصلحة كمالك.

ووجدنا فيه مذاهب أقرب إلى اتباع النص، وأخرى أقرب إلى إعمال الرأي، وثالثة تُعَدُّ وسطاً بينهما، ورابعة تتمسّك بحرفيّة النصوص والأخذ بظواهرها، كداود وابن حزم وغيرهما من فقهاء المدرسة الظاهريّة.

ورأينا الإمام الواحد من هؤلاء يرى الرأي في القضية ويفتي به، ثمّ يبدو له من الأدلة والاعتبارات، فيرى غيره ويفتي به، وقد يرجع عن هذا الثاني ويفتي بغيره، ولهذا قد يروى عن الواحد منهم في المسألة الواحدة روايتان أو أكثر. وهذا كثير في مذهبي مالك وأحمد، وأما

(١) الفروق للقرافي (١٧٩/٤)، نشر عالم الكتب.

الشافعي فمعروف أنَّ له مذهباً في العراق يُسمَّى «القديم» ومذهباً في مصر يُسمَّى «الجديد».

وبين هؤلاء الأئمة وأصحابهم خلاف كثير في عديد من المسائل، وأوضح ما يكون ذلك في مذهب أبي حنيفة، وكل من له إمام بالفقه يعرف ما امتلأت به كُتُب الحنفية من خلاف بين الإمام الأعظم وصاحبيه: أبي يوسف ومحمد، أحدهما أو كليهما، وكذلك زُفر والحسن بن زياد وغيرهما، وكثيراً ما نقرأ في تعليل الخلاف بين الإمام وصاحبيه هذه العبارة: «هذا اختلاف عصر وزمان، لا اختلاف حُجَّة وبرهان»^(١).

ودعاة الحل الإسلامي ينادون بوجوب الاستفادة من هذه الثروة الفقهية كلّها، على اختلاف مدارسها ونزعاتها، دون تعصُّب ولا تقليد أعمى، ولا تقيد إلا بأصول الشرع ومقاصده.

مشروعية الاقتباس ممّا عند غيرنا وحدوده:

بل أحبُّ أن أقول بصراحة: إنَّ الدعاة الراسخين الأصلاء للحل الإسلامي لا يقفون موقف المتشجج من المذاهب العصرية في السياسة أو الاقتصاد أو الفلسفة أو العلم أو الأدب، بل يقتبسون منها - بإذن من شريعتهم نفسها - ما وجدوا فيه خيراً لأمتهم ومصلحةً لدينهم أو دنياهم، وشعارهم في ذلك: «الحكمة ضالة المؤمن، أُنّي وجدها فهو أحقُّ الناس بها»^(٢).

(١) انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي (٢٧٢/٣)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، والعناية شرح الهداية (٢٣٣/٩)، نشر دار الفكر. وغيرها من كتب الفقه الحنفي.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠.

فإذا كان في تجربة الديمقراطية وممارستها مثلاً جوانب إيجابية في مجال السياسة، وتقوية سُلطة الشعب، وتثبيت دعائم الشورى، وحقوق الإنسان، والحيلولة دون استبداد الحكّام، فلا يوجد أيُّ مانع شرعي من اقتباس هذا الجزء، والاستفادة منه، بل قد يستحبُّه أو يوجبه، بحسب الحاجة إليه.

وإذا كان فيها جانب فيه نفع، ولكنّه يحتاج إلى تعديل وتحوير، حتّى يوافق أحكام الإسلام، فلا بدّ من تعديله وتحويره.

مثال ذلك: نظام الاستفتاء في الأمور العامّة، مثل اختيار رئيس الدولة إذا انتخبه أغلبية الشعب.

فهذا النظام إذا أعطى فرصة للمفاضلة بين شخصين أو عدة أشخاص، يختار المنتخب أحدهما أو أحدهم، فهو نظام حسن. بشرط أن تُحدّد صفات المنتخب بأن يكون عدلاً مرضياً في إدراكه وأمانته، وذلك لأنّه شاهد، فيُشترط فيه ما يُشترط في الشاهد. وهو ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أمّا إذا كان الاستفتاء على شخص واحد، لا شريك له، يُطلب من الناس أن يجيبوا عنه بـ «نعم» أو «لا»، فقد أثبتت التجارب المتكررة في الشرق والغرب أنّ هذه الطريقة لا تُحقّق اختيار الناس لمن يريدون، وإنّما تنتهي بالشخص الذي يُراد فرضه، أو بالقانون الذي يُراد إيجابه، ولم يحدث قط أن استُفتي على شخص، أو دستور، أو بيان، أو قرار، أو إجراءات، وحصلت السُّلطة المستفتية على نسبة دون الأغلبية، بل

الَّذِي تَعَوَّدَهُ النَّاسُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ هُوَ رَقْمُ (٩) الدَّائِرِ، أَوْ
بِالتَّعْبِيرِ الشَّعْبِيِّ «الْخَمْسُ تِسْعَاتٍ» يَعْنُونَ (٩٩,٩٩٩٪).

وَلَا غَرْوَ أَنْ قَالَ أَحَدُ النُّقَّادِ السِّيَاسِيِّينَ فِي الْغَرْبِ عَنْ هَذَا النُّوعِ مِنَ
الِاسْتِفْتَاءِ: إِنَّهُ سَبَاقٌ يَعْدُو فِيهِ حِصَانٌ وَاحِدًا!

وَفِكْرَةٌ مِثْلُ فِكْرَةِ التَّرْجِيحِ بِأَغْلَبِيَّةِ الْأَصْوَاتِ فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ، الَّتِي
تَتَكَافَأُ فِيهَا وَجْهَاتُ النَّظَرِ أَوْ تَتَقَارَبُ. وَحِينَئِذٍ يُحْتَكَمُ إِلَى التَّصْوِيتِ
لِتَغْلِبَ أَحَدُ الرَّأْيَيْنِ أَوْ الْآرَاءِ تَبَعًا لِاتِّجَاهِ الْأَكْثَرِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ، أَوْ الْمَحْدَدَةِ
بِالثَّلَاثِينَ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَجَالَاتِ، أَوْ تَبَعًا لِاتِّجَاهِ الْكَثْرَةِ النَّسْبِيَّةِ
إِذَا تَعَدَّدَتِ الْوُجْهَاتُ وَلَمْ يُمْكِنْ حَصْرُهَا فِي وَجْهَتَيْنِ.

فَهَذَا لَا حَرْجَ فِي الْأَخْذِ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي فَقْهِنَا وَتَرَاثِنَا،
فَكَيْفَ إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ وَهُوَ مَا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَزَلَ عَلَى رَغْبَةِ
الْأَكْثَرِيَّةِ فِي خُرُوجِهِمْ لِمَلَأَقَاةِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ «أَحَدٍ» وَكَانَ رَأْيُهُ وَرَأْيُ كِبَارِ
أَصْحَابِهِ الْبَقَاءَ فِي الْمَدِينَةِ، وَالْقِتَالُ مِنْ دَاخِلِهَا إِذَا دَخَلُوهَا بِالْفِعْلِ^(١).

صَحِيحٌ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُبْ عَدَّ أَصْوَاتِ الْمَوَافِقِينَ وَالْمُعَارِضِينَ؛ فَقَدْ كَانَتْ
الْحَيَاةُ سَهْلَةً، وَلَا تَتَطَلَّبُ مِثْلُ هَذَا التَّحْدِيدِ الصَّارِمِ.

وَقَبْلَ هَذَا نَجَدَهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ «بَدْرٍ» يَحْرُصُ قَبْلَ أَنْ يَقَرَّرَ الدَّخُولَ فِي
الْمَعْرَكَةِ أَنْ يَعْرِفَ رَأْيَ النَّاسِ وَيَسْمَعَ مِنْهُمْ مُوَافَقَتَهُمْ، وَبِخَاصَّةِ الْأَنْصَارِ
فَهُمْ يُمَثِّلُونَ الْأَغْلَبِيَّةَ. وَلَمْ يَكْتَفِ ﷺ، بِمَا سَمِعَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ
مُوَافَقَةٍ، وَحُسْنِ اسْتِعْدَادٍ لِبَذْلِ النَّفْسِ وَالنَّفِيسِ فِي نُصْرَتِهِ، فَظَلَّ يَقُولُ:

(١) رَاجِعْ سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ (٦٣/٢)، تَحْقِيقُ مُصْطَفَى السَّقَا وَآخَرِينَ، نَشْرُ مَكْتَبَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي
الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ، ط ٢، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

«أشيروا عليَّ أيُّها الناس» حتَّى وقف سيِّدُ قومه (سعد بن معاذ) يقول مُمثِّلاً للأنصار: «كَأَنَّكَ تريدُنَا يَا رَسولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ... فامضِ بنا على بركة اللَّهِ»^(١).

وفي عصر الراشدين نجد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يوصي باتباع سياسة التصويت والترجيح بالأكثرية في أعظم الأمور خطراً، وأبعدها أثراً، وهو اختيار خليفة للمسلمين.. في قضية الستة أصحاب الشورى. حتَّى إنَّه في حالة التساوي أوصى بأن يجعلوا عبد الله بن عمر مرجَّحاً من خارجهم إن رضوا به، وإن لم يرضوا به يرجَّح الجانب الَّذي فيه عبد الرحمن بن عوف.

ونجد فقهاءنا يقولون في قواعدهم: للأكثر حكم الكلِّ. ويقولون: الأكثرية مدار الحكم عند فقدان دليل آخر. بل نجد الإمام الغزالي يقول في مسألة ما إذا بويع لإمامين في وقت واحد - وهو ما يرفضه الإسلام بنصوصه الصريحة - أنَّهم لو اختلفوا في مبدأ الأمور وجب الترجيح بالكثرة. ثمَّ بيَّن السبب في ذلك فقال: «والكثرة في الأتباع والأشياء أقوى مسلك من مسالك الترجيح»^(٢).

كما نجد اتجاهاً عاماً لدى الخاصَّة والعامة إلى ترجيح رأي الجمهور في المسائل الخلافية التي لم يَقم فيها الدليل على ترجيح رأي بعينه^(٣).

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٦/٢)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) راجع: فضائح الباطنية للغزالي ص ١٧٣، ١٧٤، تحقيق عبد الرحمن بدوي، نشر مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

(٣) انظر: الشورى وأثرها في الديمقراطية للدكتور عبد الحميد الأنصاري ص ١٧٢ وما بعدها، نشر المطبعة السلفية، ١٩٨٠م.

ومِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ هُنَا الْحَدِيثُ الَّذِي يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»،
وإن كَانَ فِي ثَبُوتِهِ كَلَامٌ^(١).

وفكرة مثل تقييد مدّة الرئاسة للإمام أو رئيس الدولة بعدد من السنوات، بعد تجارب القرون التي منيت فيها الأمم باستبداد المستبدين، ولم تستطع التحرُّر منهم إلَّا بالموت، أو الاغتيال أو الانقلاب. وكثيرًا ما لا يحلُّ الموت المشكلة، فغالبًا ما يعهد المستبد إلى مستبدٍّ مثله من صلبه أو من طائفته أو من نوعه.

لهذا كان التقييد هو العلاج، فإن كان فاسدًا أو ضعيفًا فقد وقع الخلاص منه بلا فتنة ولا حَرَج، وإن كان صالحًا أمكن إعادة انتخابه مرّة أخرى.

وقد تفرض الظروف رجلًا معيّنًا لمرحلة معيّنة، أو لعدم وجود آخر مناسب في ذلك الوقت، فالتوقيت هنا يتيح الفرصة للاختيار من جديد، بعد تجاوز مرحلة الضرورة، وظهور عناصر جديدة، أبرزها الميدان، وأبرزها العمل، سُنّة الله في خلقه.

والذين يرفضون هذا لمجرّد أنّه مخالف لما جرى عليه المسلمون في عهد الراشدين يحجّرون ما وسّع الله، ويُعسّرون ما يَسّر الشرع، ويجعلون من السوابق التاريخية دينًا يُتَّبَع إلى يوم القيامة^(٢).

(١) رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٨٤٥٠)، وقال مخرّجوه: إسناده ضعيف. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٠٩٧): رواه عبد الله بن أحمد، والبخاري والطبراني، ورجالهما ثقات. عن النعمان بن بشير.

(٢) انظر: مقال قضايا الدستور والديمقراطية في التفكير الإسلامي المعاصر للدكتور محمد فتحي عثمان في مجلة المسلم المعاصر ص ١٠٦ وما بعدها، العدد (٦)، ١٩٧٦م.

كلُّ ما في الأمر أنَّ الصحابة فعلوا ذلك، لأنَّه كان الأصلح لهم، وفعلهم إذا أجمعوا عليه يدلُّ ولا شكَّ على أنَّ الأمر مشروع ومأذون به، ولكن لا يدل على أنَّه أمر لازم، وفرض واجب الاتباع.

بل إنَّ فعل النبي ﷺ - وهو جزء من سُنَّته - لا يدلُّ على أكثر من المشروعية، كما هو مقرَّر في الأصول.

وقد رأينا كيف قَسَم النبي ﷺ أرض خيبر، ولم يُقسَّم عمر أرض سواد العراق، وأبقاها في أيدي أربابها، وفرض عليها خراجاً يعود نفعه إلى أجيال المسلمين المتعاقبة، ووافقه كبار الصحابة وفقهاؤهم على ذلك^(١)، ولم يعتبروا ذلك تركاً لأمر واجب، ولا مخالفة للنبي ﷺ. بل فعل النبي ﷺ ما فيه المصلحة في وقته، وفعل عمر ما فيه المصلحة في وقته.

وما قلناه بالنسبة للديمقراطية، وجواز الاقتباس من تجربتها ما يُحقِّق مصالحنا، ولا يعارض شريعتنا.. نقوله بالنسبة للاشتراكية وغيرها من المذاهب، بل بالنسبة للماركسيَّة ذاتها، على ما فيها من باطل كثير.

فإذا كان فيها جوانب ذات نفع في نظريتها في التحليل أو التفسير، أو في تجاربها التطبيقية في مجال التنمية، وتطوير الإنتاج، وتحسين الإدارة ونحو ذلك، فلا بأس علينا في الاستفادة منه.

وليس معنى خطأ مثل «ماركس» أو «فرويد» أو «دوركايم» أو «دارون» في نظريَّاتهم الأساسيّة التي اشتهروا بها، أنَّهم لم يقولوا حقًّا قط، وأنَّ كل ما قالوه باطلاً من ألفه إلى يائه، فهذا مخالف لطبيعة

(١) انظر كتابنا: السياسة الشرعية بين نصوص الشريعة ومقاصدها ص ١٨٨ - ٢٠١، موقف عمر من قضية عدم قسمة الأرض بين الفاتحين، نشر مكتبة وهبة، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

الأشياء، ولواقع الأمور، بل الأمر كما قال معاذ بن جبل رضي الله عنه : إِنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ مَا فِيهِ زِيغٌ، وَإِنَّ الْمَنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ^(١).

الْجُمُودُ الَّذِي نُصِرُ عَلَيْهِ:

وإن كنتم تريدون بالجمود مجرد الثبات أو الاستمساك بقيم وأهداف وعقائد وأصول، لا يجوز المروق منها، ولا الخروج عليها، لأنها ثابتة لا تحول، خالدة لا تزول، باقية ما بقيت الحياة والأحياء، فهذا حق، ودعاة الحل الإسلامي يصرون على هذا الثبات الذي تسمونه «الجمود» ولا يحيدون عنه قيد شعرة، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٤٣].

وتسميتكم لهذا الثبات أو الاستمساك «جموداً» لا يخيفهم، فلا عبرة بالأسماء إذا وضحت المُسمَّيات.

وكلُّ أنبياء الله ورسله من لدن آدم أبي البشر إلى خاتمهم محمد - صلوات الله عليهم - من دعاة هذا «الجمود»؛ لأنهم جميعاً يدعون إلى الإيمان بخالق أزلي أبدي، لا يفنى ولا يتغير ولا يتطور: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤].

وكلُّهم على اختلاف أقوامهم وأوطانهم وأزمانهم يدعون بدعوة واحدة لم تتغير ولم تتطور: ﴿ أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].

(١) رواه أبو داود في السُّنَّة (٤٦١١)، والحاكم في الفتن والملاحم (٤٦٠/٤)، وصحَّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وقال الألباني في صحيح أبي داود (٣٨٥٥): صحيح الإسناد موقوف.

وكلُّهم يُحذَّرُ قومه من عذاب يوم عظيم: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦].

وكلُّهم يدعو الناس إلى مكارم الأخلاق، واجتناب الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وينذرون قومهم إذا أضعوا الصلاة واتَّبَعُوا الشهوات.

وكلُّهم يدعو إلى اتِّباع ما أنزل الله من الهدى، ويحذَّر من اتباع الهوى، ويأمر بتقوى الله وطاعة رسله، وينهى عن طاعة المفسدين من شياطين الإنس والجن: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٥٠ - ١٥٢].

فدعوة الأنبياء - على ما بينهم من فوارق العصور، وامتداد القرون - لم تتطوَّر ولم تتغيَّر في جوهرها.

إِنَّ نوحًا يقول لقومه: ﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿[الشعراء: ١٤٣، ١٤٤].

ومثل ذلك يقوله هود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم عليهم السلام.

الرسال المصطفون الأخيار بهذا المنطق كلُّهم إذن «جامدون» غير متطوِّرين، وعلى رأس هؤلاء «الجامدين» محمَّد صلى الله عليه وسلم؛ فقد جاءنا بنفس الأصول والقيَم والأهداف والعقائد التي نادى بها نوح والنبِيُّون من بعده منذ قرون سحيقة لا يعلمها إلا الله، جاءنا بكتاب يقول: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

جاءنا بعقيدة «جامدة» لا تقبل التطوُّر؛ لأنَّها إيمان بحقائق ثابتة لا يعترئها تغير، فالله هو الله في كل عصر وفي كل مكان، واليوم الآخر

وما فيه من حساب وجزاء هو اليوم الآخر، وعالم الغيب هو عالم الغيب، لا تتطوّر هذه الحقائق ولا تبدّل، سواء أكان الناس يركبون الجمال، أم يركبون الطائرات أو الصواريخ ومراكب الفضاء، وسواء أكانوا يسكنون في الأكواخ، أم في ناطحات السحاب، وسواء أكانوا يطهون طعامهم بالوقود من الحطب، أم بمواقد الكهرباء أم لا يطهون طعامهم أصلاً، بل يأكلونه نيئاً كما تفعل السباع والأنعام.

وجاءنا محمد ﷺ بقيم وأخلاق «جامدة» لا تلين لمطارق الحضارة وضرباتها العنيفة المتكررة، فالزنى حرام، والتبرّج حرام، والخمر حرام، والقمار حرام، والربا حرام، والشذوذ الجنسي حرام، والقتل حرام، والظلم حرام، وغير ذلك من الرذائل حرام، حرّمها الله ورسوله، فهي حرام إلى يوم القيامة، كما أنّ الحياء فضيلة، والعفاف فضيلة، والصبر فضيلة، والرحمة فضيلة، والسخاء فضيلة، والشجاعة فضيلة، والأمانة فضيلة، وخشية الله فضيلة، والتوكل عليه فضيلة، وغير ذلك ممّا جاء به الرسول ﷺ من شُعب الإيمان، وأخلاق الإسلام.

وستظلّ هذه الفضائل فضائل، كما ستظلّ تلك المحرّمات محرّمات، سواء أكان الإنسان في القرن السابع للميلاد، أم في القرن العشرين أو القرن الثلاثين أو المائة.

وجاءنا محمد ﷺ بدستور مكتوب لتعاليمه تلك - من عقيدة وشريعة وأخلاق - دستور هو أيضاً «جامد» لا يملك ملك، ولا رئيس، ولا برلمان، ولا شعب أن ينقص منه، أو يزيد عليه، أو يغيّر فيه، حتّى يلائم الأوضاع، ويساير الركب، وإنّما الواجب أن تُغيّر الأوضاع حتّى تلائمها، ويوجّه الركب حتّى يسايره.

وجاء هذا الدستور يعلن أن للناس - كل الناس، في كل الأمصار - فطرة «جامدة» لا تبدل، ولا ينبغي أن تبدل: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّيْلَ لِمَخْلَقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]. أي: لا تبديل للفطرة الإنسانية التي هي خلق الله سبحانه. كما أعلن أن كل سعي لتغيير هذه الفطرة إنما هو من عمل الشيطان عدو الإنسان المبين، الذي توعد بني آدم من قديم فقال: ﴿فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]، ومما يؤسف له أن كثيرين من الناس قد استجابوا لأمر إبليس، فحاولوا مسح فطرة الله، وتغيير ما خلق الله.

وجاء هذا الدستور كذلك يعلن أن لهذا الوجود قوانين خالدة، وسُنَنًا ثابتة هي الأخرى، لا تتطور ولا تبدل، جرت على المستقدمين، وجرت على المستأخرين، وستجري على اللاحقين: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدَ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٧]، ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

إن تفسير الجمود بهذا المدلول الأخير قد جعل الشُّقَّةَ بعيدة، والهوة سحيقة بين دعاة الإسلام، ودعاة التجدد والتطور المطلق. والخلاف بين الفريقين حينئذٍ خلاف جذري عميق، لا يتصور معه لقاء في منتصف الطريق، إنه خلاف في الأسس والكليات، لا في التطبيق والجزئيات، خلاف في الأصول والغايات، لا في الفروع والآلات.

إن كل شيء في الوجود - ماديًا كان أو معنويًا - ليس له ثبات ولا خلود عند دعاة التطور المطلق؛ فالشرائع غير ثابتة، والفضائل غير ثابتة، بل العقائد والقيم الأساسية كلها غير ثابتة.

يقول أحد هؤلاء «المتطوّرين»: «إنَّ الفضائل الاجتماعية، والقيم العليا، التي تُنظم حياة المجتمع وتُناط بها وجهته، ليست التي يرتضيها فرد أو جماعة من الناس، وتلائم تفكيرهم وإحساسهم، بل هي التي تنسجم مع القاعدة، وتسمو عن الشذوذ. والقاعدة هنا هي التطور، والشذوذ هو الرجعية والانتكاس، فكلُّ زحف إلى الوراء مهما يتسم بحُسن النية، وسذاجة القصد، ليس سوى رذيلة في ثوب تنكري خدّاع. وليس هناك إثم أشدُّ، ولا خطيئة أفحش من مقاومة التطور، وإخضاع مستقبل الأمم لجهلها القديم»^(١).

ويقول «متطور» آخر صراحة وجرأة: «الخير والشرُّ خضعا لناموس التطور، فتغيّرت معاني الرذيلة ومعاني الفضيلة: كانت المرأة رمزاً للشيطان، وكانت الغريزة الجنسية خطيئة تحمل أوزارها المرأة وحدها، فأصبحت المرأة نصفاً مكّماً للرجل، وأصبحت الغريزة الجنسية حالة تُنظّم لصالح المجتمع ومسرة أفراد»^(٢).

وفي موضع آخر يقول: «كلُّ ما هو خير، وكلُّ ما هو شرٌّ، موضوعات تتغيّر مع المواسم والأعياد، وتخرج من حاجات الناس وضروراتهم. كل هذه المُثُل والكلمات الطنانة الرنانة تخرج من الأرض، وتمرُّ على المعدة أولاً، فإذا هضمتها صعدت إلى العقل وعشّشت فيه»^(٣).

(١) من هنا نبداً لخالد محمد خالد ص ١٩٨، نشر دار النيل للطباعة، ط ٢، ١٩٥٠م.

وقد أعلن الأستاذ خالد رجوعه عن كثير من الأفكار التي تضمنها كتابه القديم في كتابه الجديد: الدولة في الإسلام. ولكننا نناقش الفكرة من حيث هي، وبخاصة أن الكتاب لا يزال يُنشر. ثم إنَّ فصول هذا الكتاب كُتِب أكثرها منذ أكثر من عشرين عاماً.

(٢) الله والإنسان لمصطفى محمود ص ٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٣، ٢٤.

«الحق المطلق، والخير الصرف، والفضيلة المجردة توجد في عقول المتصوّفين والمجاذيب والحالمين، ولكنها لا توجد في مجتمعنا الذي يأكل ويشرب، ويمرض ويموت.

والطريقة العصرية في بلوغ الفضيلة ليست الصلاة، وإنما هي الطعام الجيد، والمسكن الجيّد»^(١).

إنَّ مبدأ التطوُّر والتغيير لا يقف عند حدٍّ، ولا يقنع بشيء، حتَّى يشمل جميع الأشياء، حتَّى الدين، والإيمان بالله، والحياة الآخرة.

يقول أحدهم: «إن فكرة «الله» في تطوُّر مستمر، كما تدلُّ على ذلك قصّة الأديان. الله في العقل الحديث معناه: الطاقة الخام في داخلنا، الله هو الحركة التي كشفها في الذرّة»^(٢).

«إنَّ الله ليس فوق الجدل، وليس فوق العقل، وليس فوق الواقع. إنَّ الله هو العقل، وهو الواقع، وهو مجموع القوى الكونيّة التي تعمل لخيرنا في كل وقت، وهي قوى تقبل المراجعة والبحث والتطوُّر»^(٣).

«إنَّ نشأة الروحيّة من الضرورة الماديّة، وإنَّ العالم الآخر أرضي ناشئ من الأرض، ومن الحاجات الأرضيّة، ولا دخل للسماء فيه»^(٤).

(١) الله والإنسان لمصطفى محمود ص ٢٤.

(٢) الله والإنسان ص ١١١.

(٣) المصدر نفسه ص ١٣١.

(٤) المصدر نفسه ص ١١٦. وممّا يُذكر أنَّ الكاتب الدكتور مصطفى محمود رجع عن هذه الآراء الجاحدة، كما أعلن ذلك في كتابه: رحلتي من الشك إلى الإيمان، وبدأ يتجه للكتابة عن القرآن محاولاً فهمه فهماً عصريّاً كما قال. وإنَّ لم تخل محاولته من شطط كثير.

إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَحَرِّرِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَطَوِّرُوا كُلَّ شَيْءٍ وَلَوْ كَانَ هُوَ الدِّينَ بِأَخْلَاقِهِ وَشَرَائِعِهِ وَعَقَائِدِهِ وَمَفَاهِيمِهِ، وَلَا يَرُونَ فِي الْوُجُودِ شَيْئًا لَهُ صِفَةُ الثَّبَاتِ وَالْبَقَاءِ، وَلَوْ كَانَ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ.

وَدَعَاةُ الْإِسْلَامِ يَرُونَ فِي الْإِنْسَانِ فِطْرَةً ثَابِتَةً، وَفِي الْكُونِ سُنَنًا ثَابِتَةً، وَفِي الْوُجُودِ حَقَائِقَ ثَابِتَةً، وَفِي الْحَيَاةِ قِيَمًا ثَابِتَةً، وَمَصْدَرُ هَذَا الثَّبَاتِ كُلِّهِ هُوَ اللَّهُ، الَّذِي لَا يَتَطَوَّرُ وَلَا يَتَغَيَّرُ سُبْحَانَهُ.

إِنَّ الْأَدْيَانَ كُلَّهَا تُمَثِّلُ الثَّبَاتَ فِي الْحَيَاةِ؛ فَهِيَ لِلْحَيَاةِ كَالْجِبَالِ لِلْأَرْضِ، جَعَلَهَا اللَّهُ أَوْتَادًا رَوَاسِي حَتَّى لَا تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، وَالْإِسْلَامُ خَاتَمُ هَذِهِ الْأَدْيَانِ يُمَثِّلُ بِمَصَادِرِهِ وَأَصُولِهِ الثَّبَاتَ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كِتَابَهُ مُحْفُوظٌ لَمْ يَتَبَدَّلْ، وَأَصُولُهُ مَصُونَةٌ مَرْعِيَّةٌ لَمْ تَتَحَوَّرْ وَلَمْ تُشَوَّهْ، كَمَا حُوِّرَتْ وَشُوِّهَتْ أَصُولُ دِيَانَاتٍ أُخْرَى، وَالْمُسْلِمُونَ - عَلَى مَا فِيهِمْ مِنْ عَيُوبٍ، وَمَا طَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ انْحِرَافَاتٍ - يُمَثِّلُونَ الثَّبَاتَ عَلَى تَرْكَةِ النَّبِيِّينَ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْعَقَائِدِ وَالْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ.

وَلِهَذَا كَانَ أَكْبَرُ هَمِّ الْأَسْتَعْمَارِ أَنْ يَطَوِّرَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَقْبَلُوا حَضَارَتَهُ الْغَازِيَّةَ، وَمَفَاهِيمَهُ الْمَادِّيَّةَ. فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَطْوِيرِ الْمُسْلِمِينَ حَاوَلَ أَنْ يَطَوِّرَ الْإِسْلَامَ نَفْسَهُ، حَتَّى يُرْحَبَ بِكُلِّ جَدِيدٍ، وَيُبَارِكَ كُلُّ تَغْيِيرٍ، وَيُيَرَّرَ كُلُّ مُحْظُورٍ. وَهَذَا أخطر وأدهى.

لَا بَدَّ مِنْ تَطْوِيرِ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَكُونَ دِينُ سَلامٍ لَا دِينَ جِهَادٍ، وَتَفْسِيرُ السَّلامِ بِحَيْثُ يَقْبَلُ الْمَعَايِشَةُ مَعَ الْغَاصِبِينَ لِأَرْضِهِ، الْمُعْتَدِينَ عَلَى حُرْمَاتِهِ، وَبِذَلِكَ يَطْمِئِنُّ السَّادَةُ الصَّهْيُونِيُّونَ وَالْمُسْتَعْمَرُونَ وَالْمُلْحَدُونَ عَلَى مَصَالِحِهِمْ وَسَرَقَاتِهِمْ وَمَكَاسِبِهِمُ الْعَدَوَانِيَّةَ!

ولا بدّ من تطوير الإسلام حتّى يصبح دين تسامح وسعة، يسمح بأن تُهدم المساجد، وتُبنى الكنائس، وأن تطغى دقّات الأجراس في هذه على صيحات المؤذنين في تلك، وأن تدع الأكثرية المسلمة شريعة ربّها من أجل خواطر الأقلية غير المسلمة!

ولا بدّ من تطوير الإسلام في المجال الاقتصادي، حتّى يقبل «الربا» الذي لا يدور دولاب الاقتصاد الاستعماري إلّا به.

ولا بدّ من تطوير الإسلام في المجال الاجتماعي حتّى يقبل مساواة المرأة بالرجل في كلّ شيء، وتسقط - كما قالوا - بقية الأغلال القديمة من عنقها، فلم يعد اليوم مبرّر لقيام الرجال على النساء، بعد أن تعلّمت المرأة كما تعلّم الرجل، وأصبحت تعمل في ميادين الحياة، كما يعمل، بل لا داعي لأن يرث الذكر مثل حظّ الأنثيين، فقد كان هذا التفاوت لأنّ المرأة لم يكن لها استقلال اقتصادي كما في عصرنا!

ولا بدّ للإسلام المتطوّر أن يُحرّم الطلاق وتعدّد الزوجات، ويبيح التبرّج والاختلاط بين الجنسين، ويسمح للخاطب أن يصحب مخطوبته في المتنزهات و«السينمات» والخلوات! ويُجيز للمرأة أن تعمل في كلّ المجالات، ولو في حانة أو ملهى أو مرقص، أو مضيعة في طائرة، أو غير ذلك ممّا يحرمه الإسلام.

ولا بدّ لإسلام القرن العشرين أن يبيح الخمر والرقص واللهو والسهر الأحمر، ويبارك فتح الخمّارات والمراقص والملاهي؛ من أجل تشجيع السياحة، واجتذاب ذوي العيون الخضراء، والوجوه الشُّقر، من السياح الأجانب، وتثبيت معنى الحرية الشخصية، التي لا تقوم حياة ديمقراطية إلّا بها، حرية الفسوق لا حرية الحقوق!

إِنَّ هَذَا الَّذِي يَسْمِيهِ هَؤُلَاءِ تَطَوُّرًا، إِنَّمَا هُوَ انْحِرَافٌ عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ، وَسَقُوطٌ فِي مَهَاوِي الرَّدَى، وَهَبُوطٌ بِالْإِنْسَانِ يَحَارِبُهُ الْإِسْلَامُ. وَنَحْنُ نَعْجَبُ لَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَطَوِّرُوا الْإِسْلَامَ، وَيَطَوِّعُوهُ لِمَقْتَضِيَّاتِ الْعَصْرِ، وَنَقُولُ لَهُمْ: لِمَاذَا تَطَالِبُونَ الْإِسْلَامَ أَنْ يَتَطَوَّرَ، وَلَا تَطَالِبُونَ التَّطَوُّرَ أَنْ يُسَلِّمَ؟! لِمَاذَا تَرِيدُونَ أَنْ تَطَوِّعُوا الْإِسْلَامَ لِمَقْتَضِيَّاتِ الْعَصْرِ، وَلَا تَطَوِّعُوا الْعَصْرَ لِمَقْتَضِيَّاتِ الْإِسْلَامِ؟

إِلَّا أَنْ فَكْرَةَ تَطْوِيرِ الدِّينِ نَفْسَهُ فَكْرَةٌ خَطَرَةٌ عَلَى الْحَيَاةِ وَعَلَى الْإِنْسَانِ، مَهْمَا نُحَسِّنَ الظَّنَّ بِدُعَائِهَا؛ لِأَنَّ الدِّينَ هُوَ الْمَقْيَاسُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ حِينَ يَخْتَلِفُونَ، وَيَفِيئُونَ إِلَيْهِ عِنْدَمَا يَضْطَرُّبُونَ، وَالْمَقْيَاسُ لَا بَدَّ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى حَالِهِ، وَإِلَّا اضْطَرَبَتِ الْأَحْكَامُ وَاخْتَلَفَتِ التَّقْدِيرَاتُ.

إِنَّ هَذِهِ الْفِكْرَةَ - كَمَا يَقُولُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ حَسِينٌ - «فِكْرَةٌ فَاسِدَةٌ ضَالَّةٌ».

«أَمَّا أَنَّهَا فَاسِدَةٌ، فَذَلِكَ لِأَنَّ وَظِيفَةَ الدِّينِ هِيَ إِصْلَاحُ الْمَجْتَمَعِ، وَرُدُّهُ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، كُلَّمَا زَاغَ عَنِ الْقَصْدِ وَانْحَرَفَتْ بِهِ الشَّهَوَاتُ. فَإِذَا زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَطَوَّرَ لِيَلَائِمَ كُلَّ عَصْرٍ وَكُلَّ بَيْئَةٍ، فَقَدْ أَفْقَدَهُ وَظِيفَتَهُ؛ لِأَنَّهُ سَيَصْبِحُ تَبَعًا لِلْحَيَاةِ، يَسْتَقِيمُ بِاسْتِقَامَتِهَا، وَيَعْوِجُ بِاعْوِجَاجِهَا، فَيُنْقَادُ لَهَا بَدَلُ أَنْ يَقُودَهَا.

وَأَمَّا أَنَّهَا فَكْرَةٌ ضَالَّةٌ، فَلِأَنَّ اعْتِقَادَهَا وَالتَّسْلِيمَ بِهَا يَنْتَهِي إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَنْزَلَةٌ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ، ﷻ - وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ الَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ شَيْءٌ - لَا يَعْتَرِيهِ شَكٌّ فِي صِلَاحِيَّةِ مَا شَرَعَ لِخَيْرِ الْإِنْسَانِ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِ - فِي كُلِّ زَمَانٍ وَفِي كُلِّ مَكَانٍ.

ثم إنَّ الَّذِي يُؤْمِن بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وفيه قول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، لا يشقُّ عصا المجتمعين على الدين، بدعوة كلٍّ منهم إلى أن يتأوله بحسب ما يناسبه»^(١).

وهذا الملحظ الأخير الَّذِي نَبَّه عليه الأستاذ، هو ما يريده الاستعمار القديم والجديد، الغربي والشرقي. إنَّه يريد أن يكون لكلِّ شعب مسلم تفسيره «الوطني» أو «القومي» للإسلام. وبذلك توجد «إسلامات» متفرقة ضعيفة، يسهل هدمها أو ابتلاعها، بدل إسلام واحد قويٍّ تعسر مقاومته، فيوجد إسلام عربي، وإسلام إفريقي، وإسلام هندي، وإسلام إندونيسي، إلخ. وهكذا يفقد الإسلام وحدته، وتفقد أُمَّته وحدتها الفكرية والتشريعية والاجتماعية، وتصبح أُمَمًا شتَّى كما أراد الاستعمار، لا أُمَّة واحدة كما أمر الله.

مفهوم التطور:

ليس معنى ما ذكرناه أنَّ الإسلام يعادي التطور كُلَّهُ، أو يقف في وجهه، أيًّا كانت غايته ووسائله. بل يعادي التطور الَّذِي يجافي الحقَّ، أو يناقض القيم العُليا، أو يرفض الدين الصحيح، ولهذا كان لا بدَّ لنا أن نُحدِّد مفهوم «التطور»، حتَّى نُحدِّد موقفنا منه.

«التطور» كلمة حديثة الاستعمال في العربية، أقرَّها المجمع اللغوي، ومعناها: التحوُّل من طور إلى طور، أي من حالة إلى حالة، وفي القرآن الكريم: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

(١) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ص ٣٠٩، ٣١٠، نشر دار النهضة العربية، بيروت،

وقد ارتبطت هذه الكلمة أوّل ما ظهرت بنظرية النشوء والارتقاء، التي قال بها «دارون» ومعاصره «والاس» في «عالم الأحياء»، والتي لاقت رواجاً هائلاً في العالم الغربي عند ظهورها؛ نظراً لما تحمله من تحدٍّ للكنيسة ورجالها ومقدّساتها، ونظراً لما كان وراءها من أيدٍ خفيّة تعمل على إبرازها وانتشارها، كما اعترف بذلك حكماء صهيون في «بروتوكولاتهم» الشهيرة، برغم ما في النظرية من فجوات ونقاط ضعف، ونقص في الأدلة.

ثم انتقل استعمال هذه الكلمة من ميدان الأحياء والعالم المادي، إلى ميدان الأخلاق والأفكار وعالم المعاني، كما نرى ذلك عند «سبنسر» ومن وافقه من دعاة التطوُّر في «فلسفة الأخلاق».

والمدرسة الماركسيّة تتبنّى «التطور المطلق» لكلّ جوانب الحياة، وتربطه بفلسفتها «المادّيّة الجدليّة» وبمبدأ «النيّض»، وتتخذهُ توكّأً لتفسيرها المادّيّ للتاريخ، وترى أنّ التطوُّر دائماً يكون إلى الأفضل، فالوضع اللاحق أفضل من الوضع السابق. كأنّ مجرد وجود الشيء في زمنٍ تالٍ يجعله أمثلاً ممّا كان في زمنٍ سابق، وهذا أمر غير منطقي ولا علمي، فإنّما تقوم الأشياء بذاتها ولذاتها منفصلة عن الزمان والمكان. على أنّ التطوُّر عندهم يتوقّف عندما يصل إلى مرحلة الشيوعيّة، على خلاف قانون التطوُّر، وبذلك يناقضون أنفسهم بأنفسهم.

وعند الماركسيّين لا ثبات لشيء قط؛ فالعقائد والقيّم والأخلاق والشرائع والتقاليد، كلّها قابلة للتغيُّر والتطوُّر، فما كان حقّاً بالأمس قد يصبح باطلاً اليوم، وما كان باطلاً اليوم قد يصبح حقّاً في الغد، وما كان فضيلةً بالأمس يمكن أن يصير رذيلةً اليوم، أو غداً، أو العكس. وبهذا تسير حياة الفرد والمجتمع بغير خطام ولا زمام.

والتطوُّر في عالم الأحياء بالمعنى «الدارويني» لا نتحدث عنه هنا ولا نناقشه، وقد كفانا ذلك علماء الحياة أنفسهم من خصوم النظرية، بل من أتباع «دارون» ذاته، الذين استدرکوا عليها وعدّلوا فيها بما عُرف باسم «الداروينية الحديثة» والتي انتهوا فيها إلى حقيقة تفرّد الإنسان، وتميُّزه عن سائر الحيوانات الأخرى.

وإنّما الذي نتحدّث عنه هنا ونبين موقف الإسلام منه هو التطوُّر المعنوي، وبخاصّة التطوُّر في الحياة الاجتماعية.

حقيقتان يجب أن نتفق عليهما:

وهنا حقيقتان تتصلان بطبيعة التطوُّر ومفهومه، يجب أن نتفق عليهما قبل الحديث عن المجتمع المسلم وموقفه من الثبات والتطوُّر.

جوهر الإنسان والحياة لا يتطوّر:

الأولى: أنّ التطوُّر الذي قامت عليه الأدلة القطعية، لا يمسّ جوهر الأشياء وماهيتها، إنّما يمسّ شكلها وإطارها؛ فحقائق الأشياء ثابتة، كما قال علماؤنا من قبل، وسنن الله في الكون وفي الحياة الإنسانية ثابتة كذلك: ﴿فَلَنَجْجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنَجْجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

وثبات هذه السنن وتلك الحقائق، هي التي جعلتنا نتعامل مع الكون والإنسان والأشياء بأمان واطمئنان، محلّلين لظواهرها، رابطين بين المسببات وأسبابها، وصولاً إلى قوانين عامّة، كونية واجتماعية، ينتفع الإنسان باكتشافها، ويتقدّم عمرانها وحضارتها برعايتها واستخدامها.

والذين يحسبون التطوُّر يعني التبدّل المطلق تكذبهم حقائق الوجود الماثلة للعيان. فالكون لم يزل - بأرضه وسماؤه، وبحاره وجباله، وشمسه

وقمره، ونجومه المسخَّرات بأمر ربه - كما كان. قد تنشأ جُزُر في البحر، وقد تجف أو تُجفَّف بحيرات في البر، وقد يزحف الماء على اليابسة، أو تزحف اليابسة على الماء، وقد تعمر مدن وتخرِب أخرى. ولكن الكون في مجموعه كما هو، لم يتغيَّر جوهره، ولم تبدَّل سنَّه. لا زالت الكواكب تسبح في أفلاكها، ولا زال القمر يستمدُّ نوره من الشمس، ولا زال الماء مركَّبًا من عنصريه: الأوكسجين والهيدروجين. ولا زالت القوانين الكونيَّة تعمل كما وضعها الله. ولولا ثبات هذه القوانين ما تقدَّمت العلوم إلى الحدِّ الهائل الذي نراه اليوم ولنلمس أثره في الحياة. والإنسان رغم تعرُّضه للتغيُّر ومؤثراته أكثر من الكون المادي من حوله، هو الإنسان منذ كان. قد تتَّسع معارفه، وقد تتغيَّر أفكاره، وقد تنمو قدراته على استخدام الطبيعة وما فيها من أحياء وجمادات، وتسخير ما خلق الله من الأشياء في محيطه. ولكن جوهره هو هو: يأكل ويشرب، ويشتهي ويغضب، ويفرح ويحزن، وتتنازعه بواعث الخير، وعوامل الشر فيُحسن أو يُسيء، ويعدل أو يظلم، ويُقاتِل ويُقتل. كان كذلك منذ كان يركب الدابة، أو يمشي على قدميه، وهو كذلك اليوم حين يركب الطائرة أو سفينة الفضاء!

منذ كانت البشريَّة تتمثَّل في عائلة واحدة، حسد الإنسان أخاه، وبلغ الحسد به مداه، فطوَّعت له نفسه قتل أخيه، في وقتٍ لم يكن يعرف الإنسان فيه كيف يوارى سوء أخيه، وما زال الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان قائمًا، وما زال القتال والقتل مستمرًّا، وإنْ تغيَّرت وسائله وأدواته، وأصبح في مقدور الإنسان أنْ يتخلَّص من جثة القتل بوساطة العلم، فيحلِّلها ويذيبها عن طريق بعض المواد الكيميائية، فلا يبقى لجريمته أثر!

التطوُّر ليس دائماً إلى الأفضل:

هذه حقيقة أولى، والثانية: أنَّ «التطور» هو الانتقال من طوَرٍ إلى طوَرٍ، وليس بالضرورة أن يكون الطَّوَر الثاني أفضل من الطَّوَر الأول. ومجرد حدوث الشيء في زمن تالٍ لا يعطيه أولوية أو أفضلية على سابقه؛ فالخيرة والأفضلية بين الأشياء والأحداث والمواقف إنَّما تحكمها معايير موضوعيَّة، بغضِّ النظر عن الزمن الذي حدثت فيه.

وفي حياة الفرد الإنساني نراه ينتقل من الطفولة إلى الشباب، ومن الشباب إلى الشيخوخة، ويتحوَّل من الصَّحَّة إلى السقم، ومن السقم إلى الصَّحَّة.

وفي حياة الأمم تمرُّ بمثل هذه الأدوار من ضعف إلى قوَّة، ومن قوَّة إلى ضعف.

ومن يظنُّ أنَّ التطوُّر لا يكون إلَّا انتقالاً من سيِّئٍ إلى حسن، ومن حسن إلى أحسن، فقد أخطأ، وكذب على الواقع والتاريخ. فقد أثبتنا أنَّ التطوُّر قد يكون تغيُّراً من حسن إلى سيِّئ، أو من سيِّئ إلى أسوأ، أو من أسوأ إلى ما هو أشدَّ سوءاً.

ومن ثمَّ يكون من التطوُّر ما هو محمود، يُسعى إليه ويُحرَّص عليه، وهو الَّذي تنتقل به الأمم من جهل إلى علم، ومن كفر إلى إيمان، ومن هدم إلى بناء، ومن تحلُّل إلى تماسك، ومن فوضى إلى نظام، ومن شرٍّ إلى خير، كالذي حدث لأُمَّة العرب حين نقلها الإسلام من جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، إلى الهدى ودين الحقِّ.

ومن التطوُّر ما يكون مذموماً يجب رفضه ومقاومته، وهو الَّذي تنتقل به الأمم من الهدى إلى الضلال، ومن اليقين إلى الشكِّ، ومن الفضيلة إلى

الرديلة، ومن الأصالة إلى التبعية، ومن الوحدة إلى التمزُّق، ومن الإيجابية إلى السلبية، ومن البناء إلى الهدم، ككثير من ألوان التطوُّر والتغيُّر الذي حدث لأُمَّتِنا الإسلامية في عصور التخلُّف والركود، ثمَّ في عصر الاستعمار والحكم الأجنبي، ثمَّ في عصر التقليد والتبعية الفكرية والتشريعية للاستعمار بعد رحيله وقيام حكم وطني يُفترض فيه التحرُّر والاستقلال!

الإسلام والتطوُّر:

والإسلام باعتباره شريعة الفطرة والعدل لم ينكر وجود التطور في الكون والحياة، ولم يعطه أيضًا أكبر من حجمه، ولم يفتح الباب لأيِّ تطوُّر خيِّرًا كان أو شرًّا، إنَّه لم يكبِّل الإنسان بأغلال تشلُّ حركته، ولم يدعُه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وكأنَّه إله لا يُسأل عما يفعل، بل وضع له قيماً وأحكاماً ينطلق في إطارها، ويتصرف بحرية على ضوئها، شاعراً بأنَّه مكلفٌ مختارٌ مسؤول، جامعاً بين الثبات والتطوُّر معاً، ولكنَّه ثبات في الغايات والأصول، تطوُّر في الوسائل والفروع.

فهناك عقائد وعبادات، وفضائل وأحكام قطعية الثبوت والدلالة، تقوم عليها الوحدة الفكرية والشعورية والسلوكية للأُمَّة، ولا مجال فيها لتطوُّر أو تبديل. وبجوارها أحكام اجتهادية، ودلالات ظنيَّة، وشؤون دنيويَّة، تجد الأُمَّة إزاءها مجالاً رحباً لحرية الفكر، وحرية الحركة، ومرونة المواجهة، ولن تجد من القواعد والنصوص إلَّا منارات تهدي، لا قيوداً تعوق.

المجتمع الثابت المتحرِّك:

وعلى ضوء ما ذكرنا، يمكننا أن نعرف حقيقة المجتمع المسلم، وموقفه من الثبات والتطوُّر.

المجتمع المسلم مجتمع متطور متوازن، ولهذا اجتمعت فيه المتقابلات، وأخذ كلٌّ منها مكانه بالعدل. وهذا هو وضعه بين الثبات والتطور.

المجتمع المسلم مجتمع ثابت متحرك في آنٍ واحدٍ.

إنَّه أشبه بالنهر الجاري المتدفق، الذي لا يقف عن الحركة والتجدد والجريان، ولكن في مجرى مرسوم، واتجاه معلوم، ولغاية معروفة. وإذا كانت طبيعة هذا المجتمع قد اتضحت وتجلت في هذا التوازن المعجز، فإنَّ الحكمة في ذلك قد بدت ماثلة للعيان أيضًا.

وذلك أنَّه إذا اتخذ الثبات المطلق ديدنه في كلِّ الأمور، الدينية والدنيوية، المعنوية والمادية، الكلِّية والجزئية، الأصلية والفرعية، وثبت على الوسائل ثباته على الأهداف، تجمدت الحياة وتحجرت، ولم يستفد الناس من الملاحظة والتجربة التي هي أساس العلم الكوني، وهي أمر واقع حتمي في حياتهم، وهذا ضد قوانين الكون، وضد قوانين الفطرة، فطرة الإنسان وفطرة الأشياء.

كما أنَّه لو اتخذ المرونة المطلقة مبدأً له وشعارًا بحياته، لتطور على طول الزمن إلى مجتمع بلا قيم ولا ضوابط، وأفلت زمامه من يد الدين، أو يصبح الدين خاضعًا لظروفه، وتابعًا لحياته، يستقيم إذا استقامت، وينحرف إذا انحرفت. والمفروض في الدين أنَّ يحكم الحياة، لا أنَّ تحكمه، وأنَّ يخضعها لمثله وهُدهاء، لا أنَّ تخضعه لواقعها وهبوطها. ولو لأنَّ المجتمع المسلم في أفكاره ومفاهيمه، وأخلاقه وتقاليده وشرائعه، للتطور المطلق حسب البيئة والعصر والأحوال الطارئة، لفقد هذا المجتمع هُويَّته وشخصيته المتميزة، كما فقد أيضًا وحدته، وأصبح في كلِّ قطر مجتمع مغاير للمجتمعات المنتسبة إلى الإسلام في أقطار

أخرى. فلا توجد الأمة الواحدة التي أرادها الله، وإنَّما توجد أمم ومجتمعات متناقضة متباينة، كما يريد أعداء الإسلام.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَى الْمَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، الَّذِي حَفِظَ لَهُ الْإِسْلَامُ تَوَازُنَهُ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالتَّطَوُّرِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَجْتَمَعَاتٍ أُخْرَى - كَالْمَجْتَمَعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ الْيَوْمَ - كَمَا فَتَحَتْ الْبَابَ عَلَى مَصْرَاعِيهِ لِلتَّطَوُّرِ الْمَطْلُوقِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَلَمْ يَبْقَ فِي حَيَاتِهَا شَيْءٌ ثَابِتٌ تَسْتَدُّ إِلَيْهِ، وَتَرْتَكِزُ عَلَيْهِ، فَلَا عَقِيدَةٌ وَلَا فَضِيلَةٌ، وَلَا تَقْلِيدٌ، وَلَا تَشْرِيعٌ، وَلَا آيَةٌ قِيَمَةٌ مِنَ الْقِيَمِ الْعَالِيَا الَّتِي وَرَثَتِهَا الْإِنْسَانِيَّةُ مِنْ كُتُبِ السَّمَاءِ، وَتَعَلَّمَتِهَا عَلَى أَيْدِي الْهُدَاةِ مِنْ رِسْلِ اللَّهِ وَوَرَثَتِهِمْ بِحَقٍّ.

وكانت ثمرة هذا التطُّرف اضطراب الحياة كُلِّهَا: من قلق نفسي، إلى تخبُّط فكري، إلى تحلُّل خُلُقِي، إلى تفسُّخ أُسْرِي، إلى تفكُّك اجتماعي. وقد قابل هذا التطُّرف، تطُّرف مضاد، يتمثَّل في أولئك الشباب الذين رفضوا تطوُّر مجتمعاتهم إلى ما صار إليه من مادِّيَّة وآليَّة، فاختراروا لأنفسهم حياة غريبة شاذَّة، تلك حياة «الهيبيين» وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِمْ. والتطُّرف لا ينتج إِلَّا تطُّرفًا مثله.

متى يتعرَّض مجتمعا للخطر؟

وإنَّما يتعرَّض المجتمع الإسلامي للخطر نتيجةً لأحد أمرين، يجب أن نحذر منهما أشدَّ الحذر، ونحذِّر منهما كلَّ التحذير.

الأول: أَنْ يَجْمَدَ مَا مِنْ شَأْنِهِ التَّغْيِيرُ وَالتَّطَوُّرُ وَالْحَرَكَةُ، فَتَصَابَ الْحَيَاةُ بِالْعَقْمِ وَالْجُمُودِ، وَتَصْبَحَ كَالْمَاءِ الرَّاكِدِ الْآسَنِ، الَّذِي يَجْعَلُهُ الرُّكُودَ مَرْتَعًا لِلْجَرَائِمِ وَالْمَيْكُرُوبَاتِ.

وهذا ما حدث في عصور الانحطاط والشرود عن هدى الإسلام الصحيح، فرأينا كيف توقّف الاجتهاد في الفقه، وتوقّف الإبداع في العلم، والأصالة في الأدب، والابتكار في الصناعة، والافتتان في الحرب، وغيرها.. وضربت الحياة بالجمود والتقليد في كل شيء، وأصبح المثل السائر الذي يعبر عن وجهة النظر السائدة: «ما ترك الأول للآخر شيئاً».

على حين أخذت المجتمعات الأخرى الراكدة تستيقظ وتنهض وتتطوّر، ثم تنمو وتتقدّم، ثم تزحف غازيةً مستعمرة، والمسلمون في غمرة ساهون.

الثاني: أن يخضع للتطوّر والتغيّر ما من شأنه الثبات والدوام والاستقرار، كما نرى ونسمع في عصرنا الحديث: أن فئة من أبناء المسلمين يريدون خلع الأمة من دينها، وعزلها عن تراثها كلّ باسم التطوّر. يريدون أن يفتحوا الباب للإلحاد في العقيدة، والانسلاخ من الشريعة، والتحلّل من الفضيلة. كل ذلك باسم هذا الصنم الجديد «التطور».

إنّهم يريدون أن يطوّروا الدين نفسه لكي يلائم ما يريدون استيراده من الشرق والغرب، من عقائد وأفكار، وقيم وموازن، وأنظمة وتقاليد، ومثُل وأخلاق.

وما جعل الله الدين إلّا ليمسك البشريّة أن تتدحرج وتنقلب على عقبها. لهذا أوجب أن يكون الدين هو الميزان الثابت الذي يحتكم إليه الناس إذا اختلفوا، ويرجعون إليه إذا انحرفوا.

أما أن يصبح الدين خاضعاً لتقلّبات الحياة وظروفها، يستقيم إذا استقامت، ويعوج إذا اعوجّت، فإنّه لذلك يفقد وظيفته في حياة الإنسان.



مجتمع متميز عن المجتمعات الأخرى:

بهذا كله، يظهر لنا وجه المجتمع المسلم، بَيِّن الملامح، واضح القسَمات، متميزًا بهذه الفضيلة البارزة في حياته، وهي: الجمع بين الثبات - الذي يمنحه الاستقرار، فلا يتزحزح عن مبادئه، ولا يتحوّل عن أصوله - وبين المرونة التي يواجه بها سير الزمن، وسُنّة التطوُّر.

فهو يجمد في بعض الأمور كالصخر، ويلين في بعض الأمور كالعجين، أو كما قال شاعر الإسلام في الهند «محمد إقبال» في وصف المسلم: «يجمع بين نعومة الحرير، وصلابة الحديد»!

ومن هنا نستطيع أن نتبيّن موقف هذا المجتمع من المجتمعات الأخرى المخالفة له في العقيدة والوجهة والمبدأ.

إنّه لا يذوب فيها، ولا يتبع أهواءها، ولا يقلّدها ويتشبه بها فيما هو من خصائصها، فيفقد بذلك أصالته وشخصيته المتميزة، ويسير وراءها شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، وهذه هي التبعية التي يرفضها الإسلام لأُمّته، التي بوّأها الله مكان الأستاذية للبشريّة كلّها.

ومع هذا، لا يعزل المجتمع المسلم عن غيره من المجتمعات، بل يستطيع أن يقتبس منها، وينتفع بما لديها من معارف وخبرات ومهارات، لا تضرُّ بكيانه المادي والمعنوي، لأنَّ «العلم المحض» وما يتفرع عنه من مكتشفات وأجهزة وأدوات ومخترعات، لا جنسية له، ولا لون له. إنّه كالماء، يأخذ لون الإناء الذي يوضع فيه.

فعنصر الثبات يتجلّى هنا في رفض المجتمع المسلم للعقائد والمبادئ والأفكار والقيَم، والشعارات، التي تقوم عليها المجتمعات

الأخرى غير المسلمة وتميُّزها؛ لأنَّ مصدرها غير مصدره، ووجهتها غير وجهته، وسبلها غير صراطه، فهو مجتمع متميِّز في المصدر والوجهة والمنهج، بل في السمة والشعار أيضًا.

ولهذا حرص رسول الله ﷺ على تميُّز المسلمين في كل شؤونهم عن مخالفيهم من المشركين واليهود والنصارى، فرفض البوق والناقوس للإعلام بالصلاة، واختار الأذان^(١).

ووردت عبارة: «خالفوهم» في أمور كثيرة، ممَّا يدلُّ على أنَّ تميُّز المجتمع المسلم أمر مقصود للشارع.

ولهذا جاء القرآن يحذّر الرسول ﷺ من اتِّباع أهواء الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، أو التأثر بدسائسهم ووساوسهم، فيفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الباقية: ١٨، ١٩].

هذا في مكة، وفي المدينة قال: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٤٩، ٥٠].

(١) كما في الحديث المتفق عليه: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة ليس ينادى لها، فتكلّموا يومًا في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوسًا مثل ناقوس النصارى. وقال بعضهم: بل بوقًا مثل قُرْن اليهود. فقال عمر: أَوَلَا تبعثون رجلًا ينادي بالصلاة، فقال رسول الله ﷺ: «يا بلال، قم فناد بالصلاة». رواه البخاري في الأذان (٦٠٤)، ومسلم في الصلاة (٣٧٧)، عن ابن عمر.

فانظر إلى هذا التحذير من الفتنة عن بعض ما أنزل الله، لأنَّ الذي يرضى بالتنازل عن البعض، يوشك أن يفرض في الباقي.

وفي مقابل هذا الثبات نجد مرونة وسماحة من الناحية العملية والتطبيقية في الحياة، ممَّا يتَّصل بالطرائق والأساليب لا بالمبادئ والأهداف.

فإذا كان لدى مجتمع غير مسلم نظام حسن في تعبئة الجيوش، أو في تنظيم المواصلات، أو في توزيع البريد، أو في تحسين الإنتاج، أو في ترقية الصناعة أو الزراعة، أو في تخطيط المدن والقرى، أو في حفظ الصحة العامة، ومقاومة الأوبئة، أو في تسخير القوى الكونية بسلطان العلم لمصلحة الإنسان، أو نحو ذلك من كلِّ ما يتعلق بالجانب العلمي «التقني» والإبداع المادي، والتنظيم العملي، فالإسلام يُرحَّب به، ويحثُّ على اقتباسه في مجتمعه، بشرط ألا يصطدم بأحكام الإسلام، وقد جاء في الحديث: «الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحقُّ بها»^(١).

لقد رأينا النبي ﷺ، يخطب على جذع نخلة في أوَّل أمره بالمدينة، فلمَّا كثر المسلمون، واستقرَّ له الأمر، استدعى له نجَّار رومي فصنع له منبرًا من ثلاث درجات، فكان يخطب عليه في الجمعة والمناسبات^(٢).

وفي غزوة الأحزاب أشار عليه سلمان الفارسي بحفر خندق حول المدينة يحميها من الغزاة المشركين، وهذا من أساليب الفرس الدفاعية، فأعجب به ونفَّذه^(٣)، ولم يقل: هذا من أساليب المجوس لا نأخذ به.

(١) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠.

بل رأينا الصحابة رضي الله عنهم، يقتبسون بعض التنظيمات الإدارية والمالية الصالحة من الفرس أو الرومان أو غيرهم، ولم يجدوا بذلك بأسًا، ما دام يُحقّق لهم مصلحة، ولا يصادم نصًّا ولا قاعدة، كما في نظام الخراج، وهو نظام فارسي الأصل، ونظام الديوان وهو نظام روماني الأصل.

العصور الذهبية:

لقد استطاع المسلمون في العصور الذهبية أن يحتفظوا بشخصيتهم الإسلامية ثابتين على عقائدهم وشعائهم وأخلاقهم وشريعتهم، وأن يقتبسوا مع هذا من مدنيّات الفرس والروم والهنود وغيرهم من القدماء ما ينفعهم ويلائم أوضاعهم، وأن ينتفعوا بتراث الإغريق «العلمي» بعد أن عربّوه وهذبوه وأضافوا إليه. وأيّ ذلك فقهاؤهم وأئمّة دينهم - بل ساهموا وشاركوا فيه - ولم يتوقّفوا إلّا فيما رأوه معارضًا لعقيدتهم وفكرتهم عن الله والوجود، أو لمنهجهم الفكري، وذلك يتمثّل في الجانب «الميتافيزيقي» من الفلسفة الإغريقية كما تمثّل في «منطق أرسطو» الذي عارضه جماعة من أكابر العلماء مثل ابن الصلاح والنووي وابن تيمية، الذي ألّف في نقضه كتابين: صغيرًا وكبيرًا، وسبق بهذا النقض العصر الحديث، الذي أقام نهضته على الاستقراء لا على القياس الذي هو محور المنطق الأرسطي.

على أنّ من فقهاء المسلمين من نصر هذا المنطق وتبنّاه، واجتهد أن يستدلّ على صحته من آيات القرآن مثل أبي حامد الغزالي الذي سمّاه «معيّار العلوم».

والمهم أنّ المسلمين كانوا في غاية من المرونة أمام الجانب العلمي والعملي - التقني بتعبير عصرنا - وكذلك الجانب الإداري والتنظيمي

والعمراني والصناعي، ولم يجدوا أيَّ حَرَجٍ دينيٍّ في اقتباس ذلك من غيرهم، والزيادة عليهم، والتفوق فيه ما استطاعوا.

بخلاف الأمور الأخرى المتصلة بالفكرة والعقيدة، فقد رفضوا هذا الجانب من فلسفة الإغريق وخطَّوْا مَنْ اعتنقه أو أيَّده من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، بل كَفَرَهُمُ الغزالي وغيره في مسائل معروفة خالفوا فيها المعلوم من الدين بالضرورة، كما يتضح ذلك من كتابه «تهافت الفلاسفة» وإن رَدَّ عليه العالم الفيلسوف القاضي ابن رشد في كتابه «تهافت التهافت».

ولقد ذكرنا في الفصل الأوَّل «الدين في عصر العلم» كيف أثبت مؤرخو الحضارة الإسلاميَّة: أنَّ المنهج العلمي الحديث الَّذي يتميَّز به العرب قد اقتُبِسَ من المسلمين، الَّذين سبقوا إلى اكتشاف هذا المنهج كاملاً قبل نهضة أوروبا بعدة قرون. وقد شهد بذلك جورج سارتون، وجوستاف لوبون، وبريفولت وغيرهم من الغربيِّين المنصفين.

وما زال تاريخ العلم يحتفظ بأسماء لامعة لعلماء مسلمين في الطبِّ والكيمياء والفيزياء والفلك وغيرها. كما يحتفظ بأسماء كُتِبَ علميَّة، ظلَّت مراجع عالميَّة فذة في موضوعها لعدة قرون^(١).

كلمة أخيرة:

إنَّ دعاة الحلِّ الإسلامي لا يعادون التطوُّر، ولا يقفون في سبيله، بل يباركونه ويدعون إليه بكلِّ قوَّة، ويعملون على أن تأخذ مجتمعاتهم مكانها في موكبه السائر إلى الأمام.

(١) انظر كتابنا: الخصائص العامة للإسلام ص ٢١٧ وما بعدها، فصل: دلائل الثبات والمرونة في مصادر الإسلام وأحكامه.



ولكنهم يريدونه تطوُّراً محكوماً بقيم الإسلام ومبادئه وأحكامه الثابتة، ومن هنا يقولون دائماً للذين يطالبون الإسلام أن يتطوّر: لماذا لا تطالبون أنتم التطوُّر أن يُسلم؟! فالإسلام حاكم، والتطور محكوم عليه، والمتبوع لا ينقلب تابِعاً، والميزان لا يصبح موزوناً، فهذا قلب للأوضاع والحقائق.

فليس من اللائق أن ننادي بـ «إسلام متطور»، إنّما اللائق - بل الواجب - أن ننادي بملء أفواهنا بـ «تطوُّر مسلم».

غير مرخصة للطباعة

أصالة لا رجعية.. وتحديث لا تغريب

كما اتَّهم بعضُ الناس الحلَّ الإسلامي بالجمود الذي ينافي التطوُّر، نجد هؤلاء أنفسهم يصمون هذا الحل بتهمة أخرى تُذكر عادة مع الجمود، وهي «الرجعية».

وهي كلمة حديثة العهد يستخدمونها بدل كلمة «السلفية» التي لا تعطي انطباعاً منفراً لدى الجمهور المسلم كما تعطيه كلمة «الرجعية».

ومن عادة هؤلاء - بل من مكرهم - أن يدَّعوا هذه الألفاظ والمفاهيم مائعةً غير محدودة، كما رأينا في مفهوم «الجمود» و«التطوُّر» ليُفسَّروها كما يحلو لهم.

ولهذا كان من واجبنا أن نبدأ هنا كما بدأنا هناك بتحديد المفاهيم أولاً.

ما مفهوم الرجعية؟

نريد أن نسألهم: ما مفهوم «الرجعية» و«التقدمية» عندكم؟

إن كنتم تريدون بالرجعية ما شاع في عصور الضعف والانحطاط من أفكار وقيم دخيلة على الحياة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، من جبرية قاتلة تحمل كل شيء على القضاء والقدر، ومن سلبية تدع الأمور تجري

في أَعْنَتِهَا، ومن احتقار للحياة، ورضا بالدون، والعيش الهون، ومن صبر على الظلم، وانصراف عن الجهاد، ومن تعظيم للفئات الغنيّة المترفة، وتحقير للطبقات الفقيرة العاملة، ومن إيمان بالخرافة، وتصديق بالعرافة والكهانة، والسحر، واتباع للدجاجة المحتالين من أدعياء التقوى، الذين يُعَلِّمون أتباعهم: أنّ المرید بین یدی الشیخ کالمیت بین یدی الغاسل، ويقولون لكلّ ثائر على الباطل: «دع المُلْك للمالك»، «أقام العباد فيما أراد»! إن كنتم تريدون بالرجعيّة هذا ومثله، فنحن معكم في معارضتها، بل أسبق منكم إلى حربها. ولكن الذي نُؤكِّده لكم: أنّ هذه الأفكار والمفاهيم إن هي إلّا جرائيم غريبة تسلّلت إلى جسم الإسلام، أدخلتها المذاهب المبتدعة، والفِرَق الضالّة، والصوفيّة المنحرفة، التي تأثرت - قصداً أو عن غير قصد - بأديان ونحل وفلسفات غير إسلاميّة، كالرهبانيّة المسيحيّة، والمانويّة الفارسيّة، والبرهميّة الهنديّة وغيرها.

وقد ساعد على انتشار بعض هذه الأفكار فجور بعض الحكام أو جهلهم أو ضعفهم، وممالة بعض العلماء أو سكوتهم، خوفاً أو طمعاً، أو ضعفاً أو غفلة، وفي الأثر: «صنفان من أمتي إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس: الأمراء والفقهاء»^(١).

ويوم كان الإسلام إسلاماً، وكان المسلمون مسلمين حقاً، برئ مجتمعهم من هذه الأفكار المنحرفة، وعاش المسلمون سادة يغلبون ولا يُغلبون، ويقودون ولا يقادون، وتفتّحت عليهم بركات من السماء والأرض، وأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ووطئت سنانك خيولهم ممالك الأكاسرة والقيصرة، وورثوا كنوزهم فأنفقوها في سبيل الله.

(١) رواه تمام في الفوائد (١٥١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٠٨)، عن ابن عباس.



الرجعية والتراث:

سيقول بعضهم: «الرجعية هي الرجوع إلى الخلف، إلى الماضي، إلى الأموات»!

والحلُّ الإسلامي ينادينا في أواخر القرن العشرين أن نعود أربعة عشر قرناً إلى الوراء، إلى القرن السابع، إلى عصر أبي بكر وعمر وعثمان وعليٍّ، إلى عصور الأمويين والعباسيين والمماليك والعثمانيين.

الحلُّ الإسلامي يشدُّنا بقوة إلى التراث، إلى الماضي، بما فيه من تعصُّب ديني، وانغلاق فكري، واستبداد سياسي، وتظالم اجتماعي، وتأخر اقتصادي.

الحلُّ الإسلامي بصراحة، يقف في وجه «تحديث» المجتمع، ونقله إلى عالم اليوم، أواخر القرن العشرين!

ونحن نريد أن نعيش يومنا، ونحيا في عصرنا: عصر العلم والتكنولوجيا، عصر الذرة والعقول الإلكترونية وغزو الفضاء، لا في عصر الجمال وقناديل الزيت! نريد أن نعيش مع الأحياء لا في مقابر الموتى! نريد أن نحيا مع الجديد المتحرِّك، لا في القديم المتحجّر، نريد أن ننظر إلى الأمام، أن نتطلع إلى المستقبل، لا أن نمشي ونحن نتلفّت دائماً إلى الوراء! وهذه هي «التقدمية» التي ندعو إليها ونحرص عليها: تقدُّمية العلم والقوّة والرخاء والحرّيّة والمعاصرة!

أهمية التراث لأمتنا:

هذا هو كلام هذه الفئة التي تخلع على نفسها رداء «التقدمية»، وباسمها تريد أن تنسلخ من تراثها، وتبرأ من ماضيها، كأنما هي مبتوتة

الجدور، ليس لها تاريخ. كل حديثها عن اليوم والغد. كأنَّ الزمن ليس فيه «أمس»! وكأنَّ اللغة ليس فيها «فعلٌ ماضٍ»! وكأنَّ الله لم يخلق الإنسان مزوَّدًا بذاكرة تستوعب أحداث الماضي، كما خلق له مخيلة تستشف المستقبل!

هؤلاء الذين قال فيهم شوقي:

مَثَلُ الْقَوْمِ نَسُوا تَارِيخَهُمْ كَلْقِطٍ عَيٍّ فِي الْقَوْمِ انْتِسَابًا
أَوْ كَمَغْلُوبٍ عَلَى ذَاكِرَةٍ يَشْتَكِي مِنْ صِلَةِ الْمَاضِي انْقِضَابًا^(١)

وعيب هؤلاء «التقذمين» - فيما يزعمون - أنهم يجهلون تراثهم ولا يعرفون عنه إلا قشورًا، أو أجزاء متناثرة مشوشة، كثيرًا ما أخذوها عن مراجع استشراقية، أو عن مراجع غير موثقة، أو عن مراجع لا يفهمون لغتها، ولا يميزون بين المقبول فيها والمردود.

وكان الأولى بهؤلاء - وهم ينتمون إلى فئة المثقفين - أن يبذلوا بعض الجهد في دراسة تراثهم، ومعرفة هذا الدين الذي ورثوه عن أهلهم. كما تورث العقارات! والذي أدخل هذه الأمة التاريخ من أوسع أبوابه، وصنع لها حضارة بزّت الحضارات، ومن أوليات الثقافة أن يدرس المرء المكونات الأساسية لشخصية أمته، وأولها الدين المؤثر الأول في تفكيرها ووجدانها وسلوكها. على أن يعرف ذلك من منابعه الصافية، ومن مصادره الصحيحة لا من مراجع خصومه أو المتحاملين عليه، أو الجاهلين به.

لقد جهل هؤلاء تراثهم - والدين جزء منه - فخافوه وعادوه. وقديمًا قالوا: من جهل شيئًا عاداه. وهذا ما ذكره القرآن عن موقف

(١) أحمد شوقي الأعمال الشعرية الكاملة (١٩/٢)، نشر دار العودة، بيروت، ١٩٨٨م.

المشركين من الإسلام فقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

كما أَنَّهُمْ قرؤوا عن الغربيين أَنَّهُمْ لم ينهضوا إِلَّا بعد أن تحرروا من تراثهم، وفكُّوا عن رقابهم رِبْقَةَ الماضي بما فيه من عوائق وأغلال. ومن ذلك تحرُّرهم من رِبْقَةِ الدين، وسيطرة رجاله الذين باركوا ظلم الملوكة، وتسَلُّط الإقطاع، وأقاموا محاكم التفتيش لتعذيب العلماء والمفكرين.

وحسب هؤلاء أَنَّ ماضينا كماضيهم، وتراثنا كتراثهم، وأنَّ لدينا كنيسة مثل كنيستهم وكهنوتًا مثل كهنوتهم، وأنَّ عندنا مَنْ يصدر قرارات الحرمان، أو مَنْ يبيع صكوك الغفران!

وإنَّ من أظلم الظلم أن يؤخذ الإسلام في الشرق، بجرائم الكنيسة في الغرب، وأنَّ يُقاس تاريخنا على تاريخ القوم هناك، وأنَّ يُحكم بالإعدام على تراثنا من أجل جنائية تراث آخر لقوم آخرين.

ثم إنَّ هؤلاء يتوهَّمون أنَّ الرجوع إلى التراث يجعلنا سجناء الماضي، يضع قيدًا على حركتنا وانطلاقنا إلى الأمام.

والواقع أنَّ تراثنا ليس - كما تصوِّره هؤلاء - قيدًا في الأرجل، أو غِلا في الأعناق، إنَّما هو منارة تهدي، ونور يُضيء.

خصائص تراثنا:

إنَّ التراث الذي ندعو إليه ليس تراث أُمَّة بدائية أو جماعة خرافية، وليس تراثًا مغلقًا ولا متعصبًا، بل هو تراث رسالة خالدة، وحضارة ضخمة، وأمة كبرى. تراث أُمَّة عالمية، جمعت بين العلم والإيمان،

ووصلت الأرض بالسماء. تراث يتَّسم بهذه الخصائص، التي لا تخفى على دارس متعمّق منصف، مسلمًا كان أم غير مسلم:

(أ) الإنسانية: فهو - وإن كُتِب بالعربيّة، وانطلق من المفاهيم والقيم الإسلامية - تراث إنساني، يهدف إلى تحرير الإنسان، ويعمل على كرامة الإنسان، كلّ إنسان، ويطالب له بالحقوق، كما يطالبه بالواجبات. يحفظ له حريته المدنيّة، كما يحفظ له حريته الدينيّة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، شعاره: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

(ب) الأخلاقيّة: فهو تراث يؤمن بالقيم، في كلّ جوانبه، فقهاً كان أو أدباً أو علماً أو فناً، أو عمارة وحضارة، ولا يؤمن بفصل الأخلاق عن العلم، ولا عن الفن، ولا عن السياسة، ولا عن الاقتصاد، ولا عن الحرب، فهو تراث يُعبّر عن رسالة هدفها أن تُتمم مكارم الأخلاق.

(ج) التكامل: فهو يجمع بين أحكام الوحي الإلهي ونتاج العقل البشري، وفي ظلّه التقى العلم والإيمان، وامتزجت الدنيا بالدين، واتّصلت الشريعة بالحكمة، ولم ينقسم قلب عن فكر، ولا روح عن مادة، ولا دين عن دولة، ولا أدب عن علم، ولا عقل عن نقل.

(د) التوازن: فهو تراثٌ وَسَطٌ لأُمَّة وَسَطٌ، لا يقف في طرف ضدّ طرف، فهو ليس تراث المثاليين ضدّ الواقعيين، ولا الواقعيين ضدّ المثاليين، وليس تراث الروحيين وحدهم، ولا الماديين وحدهم، إنّهُ تراث التوازن بين المثاليّة والواقعيّة، بين الرُّوحية والماديّة، بين الفرديّة والجماعيّة، فهو في أُسسه وأصوله يُمثّل وَسْطِيّة الإسلام.

(هـ) **التنوع:** فهو تراثٌ ديني ودنيوي، فقهي وصوفي، علمي وأدبي، فلسفي وتطبيقي، وفنّي وعمراني، نجد فيه فقه الشافعي، ورواية البخاري، وتفسير الطبري، وكلام الأشعري، ومعجم الخليل، ونحو سيبويه، وأدب الجاحظ، وشعر المتنبي، وفلسفة ابن رشد، وتصوّف الغزالي، وطبّ ابن سينا، وفيزياء ابن الهيثم، وألحان الموصلي، وخطّ ابن مقلّة، وتحليل ابن خلدون، جنبًا إلى جنب.

(و) **التسامح:** فهو وإن كان تراثًا إسلاميًا - أنتجته العقول الإسلامية بدوافع إسلامية، على أرض إسلامية - يتّسع لكلّ الأديان، ويؤمن بكلّ الكتب التي أنزلها الله، وبكلّ الرسل الذين بعثهم الله. كما يؤمن بأنّ اختلاف الناس واقع بإرادة الله، وسيحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون، ولا غرو أن شاركت فيه فئات من غير المسلمين، وسعتهم دار الإسلام، وحضارة الإسلام.

(ز) **المرونة:** فهو - برغم أصوله الدينيّة، وجذوره الأخلاقيّة - قادر على مواجهة التطوُّر، وفيه من الثراء والخصوبة الداخليّة ما يجعله صالحًا للنماء والتجدّد الذاتي، جامعًا بين الثبات على الأصول والغايات، والمرونة في الفروع والوسائل.

نحن والتراث:

وأحبُّ أن أبين هنا أنّنا - نحن دُعاة الحل الإسلامي - لا ندعو إلى تقديس التراث كلّ، وأخذُه بُعْجَرَه وبُجَرَه، وصوابه وخطئه. ولهذا كان لا بدّ لنا من تحديد معنى «التراث».

فكلمة «التراث» تشمل مجالين أو مستويين يختلف أحدهما عن الآخر اختلافًا كليًا وجذريًا.

المستوى المعصوم من التراث:

المستوى الأول: ما كان مصدره الوحي الإلهي متمثلاً في القرآن الكريم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، وفيما ثبتت صحته من سنة النبي ﷺ التي هي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن.

ونعني بهذا المجال، ما كان قطعي الثبوت والدلالة من كتاب الله وسنة رسوله، ولا مجال فيه لاجتهاد أو تفسير. ولذا يعتبر رفضه رفضاً للدين نفسه، وكان التمرد عليه تمرداً على شرع الله جلّ شأنه.

فهذا لا يسعنا إلا أن نذعن له، وننقاد إلى حكمه، راضين مسلمين، بمقتضى عقد الإيمان، وحكم الإسلام، وليس لنا أمامه خيار، إلا إذا راجعنا أصل الإيمان ذاته.

وهذا ما يؤكد القرآن بصراحة وقوة في الكثير من آياته. لنقرأ هذه الآيات: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وهذا الجانب من التراث هو الذي يمثل فلسفة النظام، وأساس مشروعيته العليا، ويحدد إطاره وأساسه العامة، واتجاهاته الأساسية في مختلف جوانب الحياة.

وتسمية هذا الجانب «تراثاً» من باب التساهل والاتساع في التعبير. وإلا، فإنَّ الإسلام ليس تراثاً ولا ماضياً، إنَّه الماضي والحاضر والمستقبل. وهو رسالة الله العامَّة الخالدة، الَّتِي تخاطب الإنسان وتهديه في كلِّ زمان ومكان.

المستوى البشري من التراث:

والمستوى الآخر من التراث: هو المستوى البشري، وهو يمثل عمل العقل الإنساني في فهم الجانب الإلهي المعصوم من التراث، وفي شرحه وتفسيره، والاستنباط منه، وفي تطبيقه وتنفيذه، وفي شتَّى جوانب الحياة العقلية والأدبية والحضارية، وهذا المستوى يضمُّ كلَّ علوم الدين من التفسير وعلوم القرآن وعلوم الحديث والفقه وأصوله، وعلم التوحيد، والتصوف.. فهذا الجانب من التراث له أهميته ومكانته الخاصَّة لاتصاله بعقيدة الأمة، وسرِّ وجودها، ووحى الله إليها. كما يشمل علوم العربية وآدابها وهي خادمة لعلوم الدين ووسيلة لفهمها.

ويشمل أيضاً العلوم العقلية وما يتعلق بها، والعلوم الكونية من الطبِّ والكيمياء والفيزياء والرياضيات ونحوها، والعلوم المتعلقة بالفنِّ والجمال والتعبير عنه.

فهذه كلها - على تفاوت مراتبها - تراث إسلامي، وهي - على كلِّ حالٍ - إنتاجُ عقول لم تُضْمَنْ لها العصمة من خالقها، ففيها الصواب والخطأ، وفيها الحقُّ والباطل، وفيها الجدُّ والهزل، وفيها الثمين والغثُّ.

ضرورة الانتقاء:

وموقفنا هنا هو موقف الانتقاء والاختيار. وهذا يعني قبول التراث - وبخاصَّة ما يتعلَّق بالدين والعربية منه - في جملته لا في تفصيلاته، في

مجموعه لا في جميعه، وبعد هذا القبول والتسليم العامّ تبدأ عملية الانتقاء والاختيار.

والانتقاء هنا ليس عملاً عشوائياً تأتي به المصادفات، والاختيار ليس اختيار تشبه أو هووى، تحكمه الانفعالات العاطفية، أو المواقف الشخصية، بل هو عمل عقلي يستند إلى موازين علمية وإلى أدلة من أصول الشرع، ومصالح الأمة، وحاجات العصر.

وليس من حقّ أحدٍ ولا فئةٍ ولا مدرسةٍ أن تفرض علينا فكرةً أو رأياً أو حكماً معيَّناً ممّا حفل به التراث الغني، وأن تضرب بغيره عرض الحائط.

فموقف كلّ عالمٍ أو مفكرٍ هنا، هو موقف أبي حنيفة رحمته الله حين قال في شأن مَنْ سبقه ومَنْ عاصره من علماء التابعين: هم رجالٌ ونحن رجالٌ^(١)!

وهو موقف ابن القيم رحمته الله حين شرح رسالة شيخ الإسلام إسماعيل الهروي الأنصاري في التصوف «منازل السائرين إلى مقامات إياك نعبد وإياك نستعين»، وكان الهروي حنبلياً موافقاً لابن القيم في مشربه السلفي في الأسماء والصفات، ولكنّه خالفه وانتقده في جملة مواضع من كتابه «مدارج السالكين»، فلمّا سُئِلَ في ذلك قال: شيخ الإسلام حبيب إلينا، ولكن الحقّ أحبُّ إلينا منه^(٢)!

(١) رواه ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص ١٤٤، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) انظر: مدارج السالكين (٣٨/٢)، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.



قد يكون هذا الرأي الَّذِي نَبَّأَهُ لِإِمَامٍ مشهور، أو لعالم مغمور، فلن تزيده شهرة الأول، ولا ينقصه خمول الآخر، وقد قال الإمام عليٌّ عليه السلام: لا تعرف الحقَّ بالرجال، اعرف الحقَّ تعرف أهله^(١).

وقد يكون هذا الرأي الَّذِي ننتقي ونختار من الآراء المهجورة، ممَّا طوته بطون الكتب، وممَّا اعتُبر في عصره شاذًّا أو متروكًا، فلا جناح علينا أن ننشر المهجور، ونُحيي المقبور.

فُرِّبَ ملابسات جدَّت، ووقائع نزلت، وأعراف تغيَّرت، جعلت الضعيف يقوى، والمتروك يظهر، والشاذَّ يصبح هو الموافق والملائم.

وها هو شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه: ابن القيم، وابن عبد الهادي، وغيرهما يحيون آراء في فقه الشريعة - وخصوصًا في الطلاق وشؤون الأسرة - كانت تُعدُّ قبلهم شاذة، وقد هُجرت حتَّى ماتت، فما زالوا يجادلون عنها باللسان والقلم في دروسهم وفي كتبهم ورسائلهم، وفتاويهم، حتَّى حيت بعد موات، واستعلنت بعد اختفاء.

وقد اتهم العلماء المقلِّدون والجامدون الشيخ في زمنه بأنَّه خرج عن المذاهب الأربعة، وخرق الإجماع السابق، وكادوا له عند ذوي السُّلطة حتَّى أدخل السجن أكثر من مرَّة من أجل رأيه، ومات عليه السلام في سجنه.

وها نحن اليوم في كثير من أنحاء العالم الإسلامي نختار ما اختاره، ونرجِّح ما رجَّحه في عدم وقوع طلاق الغضبان، والطلاق الَّذِي يُراد به الحمل على شيء، أو المنع منه، وفي وقوع طلاق الثلاث بلفظٍ واحدٍ أو في مجلس واحد طلقة واحدة، وغير ذلك من الاجتهادات والاختيارات.

(١) تلبس إبليس لابن الجوزي ص ٧٤، نشر دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

ومن ثمَّ ينبغي أنْ نبحث عن أجود الآراء، وأقوم الأفكار، وأصح المعلومات، وأجمل التعبيرات، حيثما وجدناها في تراثنا العريض.

عبريات في عصور التخلف:

قد نجد الرأي الجيد، والفكرة الصالحة، والتعبير الجميل، في خير قرون هذه الأمة، في فجر الإسلام، في عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، في العصر الأموي أو العباسي، في العصور الذهبية للحضارة الإسلامية أو في عصور التخلف والركود ذاتها، على ما بها من علل وأوصاب. فما من عصرٍ من هذه العصور إلَّا طلعت في سمائه كواكب تضيء وتسطع وتبهر الأبصار. وصدق الحديث النبوي القائل: «مثل أمتي كالمطر، لا يُدرى أوله خير أو آخره»^(١).

ومن ذا الذي يجهل مثل أبي إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) وتجديده في أصول الفقه؟ وابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ) وتجديده في فلسفة التاريخ والاجتماع، وابن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) وتجديده في علوم العقيدة والسُّنة، وابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) وخدمته لعلوم الحديث والرجال، ووقوفه حكمًا بين المذاهب، والشُّيوطي (ت: ٩١١هـ) وخدمته لعلوم الدين واللغة والتاريخ ودعوته للاجتهاد المطلق، والدهلوي (ت: ١١٧٦هـ) وتجديده في الحديث والفقه وبيان أسرار الشريعة، والصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) صاحب «سبل السلام» واجتهاداته واستقلاله في الفقه واتباع الدليل والتفقه على القرآن والحديث، والشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ) وتجديده في الفقه والأصول وبناء فقه قائم على الدليل لا على التقليد،

(١) رواه أحمد (١٢٣٢٧)، وقال مخرّجوه: حديث قويٌّ بطرقه وشواهده. والترمذي في الأمثال (٢٨٦٩)، وقال: حسن غريب. وصحّحه الألباني في الصحيحة (٢٢٨٦)، عن أنس بن مالك.

وصديق حسن خان (ت: ١٣٠٧هـ) تلميذ كتب الشوكاني، والسائر على دربه في الاجتهاد والترجيح؟

الحكمة ضالة المؤمن:

بل أقول: قد تكون الفكرة أو الحكمة أو الكلمة من شعر امرئ القيس، أو زهير بن أبي سلمى، أو عنتره العبسي، فلا يمنعنا أَنْ نتمثل بها أَنَّهُمْ من أهل الجاهلية، فالجاهلي قد يوفق فينطق بالحكمة، كما أَنَّ المسلم قد يزيغ فيتكلم بالباطل. والنبِيُّ ﷺ قال: «أصدق كلمة قالها شاعرٌ، كلمةٌ لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(١)

وقد قالها في جاهليته قبل أن يسلم.

وَمَنْ مَنَا لَا يَتَمَثَّلُ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبْعٌ وَرِيٌّ^(٢)!

أو بقول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ^(٣)

(١) متفق عليه: رواه البخاري في المناقب (٣٨٤١)، ومسلم في الشعر (٢٢٥٦)، عن أبي هريرة. وانظر: ديوان لبيد ص ١٣٢، نشر دار صادر، بيروت.

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام الجمحي ص ١٦٧، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، نشر دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. وديوان امرئ القيس ص ١٩٥، عناية عبد الرحمن المصطاوي، نشر دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٣) قاله في معلقته، انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٨٩، تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٣٥)، ط ٥، وديوان زهير ص ٧٠، شرح حمدو طماس، نشر دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥م.

أو بقول السمّوع، وهو يهودي جاهلي:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عَرِضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ^(١)
وأبو نُوَاسٍ على مجونه كم استشهد العلماء والمربون والمتصوّفة
بأبياتٍ له مثل قوله:

إِذَا امْتَحَنَ الدُّنْيَا لَيْبٌ تَكْشَفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فِي ثِيَابِ صَدِيقٍ
وَمَا النَّاسُ إِلَّا هَالِكٌ، وَابْنُ هَالِكٍ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقٌ^(٢)
ومثل ذلك بشّار بن بُرْدٍ، على ما اتُّهم به من الزندقة، مَنْ ذَا الَّذِي
لا يروي قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى الْقَذَى ظَمِئْتَ، وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهُ؟
وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ^(٣)!

الاستفادة من كل المدارس الفكرية:

كما أحبُّ أن أُؤكِّد هنا: أنَّ اختلاف المذاهب، أو المدارس الفقهية،
أو الكلامية لا يمنع من الاستفادة ممّا عند الآخرين، فالحقُّ لا يشتمل
عليه مذهب واحد، ولا مدرسة واحدة.

وخطأ إنسان في ناحية، لا يعني إلغاء نواحيه الإيجابية الأخرى.
وقد رأينا علماء أهل السُّنَّة جميعاً يستفيدون من «تفسير الكشاف»

(١) انظر: ديوان السمّوع ص ٦٧، تحقيق د. واضح الصمد، نشر دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٢) ديوان أبي نواس برواية الصولي ص ٧١٤، تحقيق الدكتور بهجت عبد الغفور الحديشي، نشر
هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط ١، ٢٠١٠م.

(٣) ديوان بشّار (٣٢٦/١)، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، نشر وزارة الثقافة الجزائرية.

للمزخشري، وينقلون عنه وهو معتزلي صريح في اعتزاله، ولا يدع مناسبة يؤيد فيها مذهبه إلا فعل. ومع هذا أخذ منه كل من بعده من المفسرين: الرازي والبيضاوي والنسفي وغيرهم.

ولم يمنعهم ذلك أن يردوا عليه، أو يتعقبوه في مؤلفاتهم «التفسيرية» أو غيرها، أو في مؤلف خاص كما فعل ابن المنير في كتابه «الانتصاف من الكشاف» وهو مطبوع على هامش الكشاف.

وابن حجر خرّج أحاديثه، وبيّن مقبولها من مردودها في كتاب سمّاه «الكافي الشاف في تخريج الكشاف» وقد سبقه إلى ذلك العلامة جمال الدين الزيلعي صاحب «نصب الراية لأحاديث الهداية».

وابن تيمية وابن القيم استفادا من بعض ما كتبه المعتزلة في الحُسن والقُبْح وأفعال العباد ونحوها. وأخذوا ببعضه، ولم يُسلّمَا بكل ما قاله الأشاعرة هنا، بل أخذوا منهم وردّوا عليهم.

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم: «وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب. وبعضهم أقرب إلى الصواب، وبعضهم أقرب إلى الخطأ، وأدلة كل منهم وحججه إنمّا تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه...»

وأهل السُّنَّة وحزب الرسول وعسكر الإيمان، لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع أولئك فيما أصابوا فيه. فكل حق مع طائفة من الطوائف، فهم يوافقونهم فيه وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض، والقول به ونصره.. ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره...»^(١) اهـ.

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص ٥١ - ٥٢، نشر دار المعرفة،

بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

إحياء التراث:

وهذا يقتضي منا أنْ نعمل على إحياء التراث. ونشر كنوزه نشرًا علميًا عصريًا محققًا يقرب الانتفاع به، والاقتباس منه، وألا ندعه مطموسًا مبعثرًا في مكتبات الغرب والشرق، على حين نفتش على فلسفات وآداب عند هؤلاء وأولئك ممّا نبت في أرض غير أرضنا لقوم غير قومنا.

والأولى لمن يملك رصيدًا في مصرف أنْ ينفق منه أولًا قبل أنْ يمدّ يده إلى غيره يسأله صدقة أو هبة أو قرضًا!

ولا يكفي أنْ نقف عند نشره وتحقيقه ثمّ التغني به، والمباهاة بأصالته، بل لا بدّ أنْ نحلّله وندرسه دراسة الفاحص الناقد، حتّى نكشف عن جواهره، ونستخرج روائعه، ونستفيد من إيجابياته، ونتفادى سلبياته. ولا بدّ لنا أنْ نبني عليه، ونضيف إليه، ونضيف عليه من روحنا، ممّا صنعته عقولنا، ممّا عملته أيدينا، حتّى يعبر عنا، ويلبس ثوب عصرنا، ويتجاوب مع حياتنا، مع زماننا ومكاننا وحالنا.

وبهذا نجتمع بين الأصالة والمعاصرة حقًا. فلا نبخس الماضي، ولا نجور على الحاضر. فهل ينقم علينا منصف هذا الموقف من تراثنا؟ أم يراد منا لكي نكون عصريين أنْ نُهيل التراب على الماضي بكل ما فيه، ونبدأ من جديد، من الصفر، بحجة أنّنا نعيش مع الأحياء لا مع الأموات؟

فليت شعري هل تموت الأفكار بموت أصحابها؟ إنّ الأشخاص يموتون، ولكن أفكارهم لا تموت، ورُبّ فكرة مضت عليها آلاف السنين يأتي من يحييها ويحيي بها أُمَّة بأسرها. ولولا أنْ اللاحق يكمل ما بدأه

السابق، ويبنى على ما أسَّسه، ما تقدّمت العلوم، ولا ارتقى العمران، ولا علا صرح الحضارة.

والذين يقولون: دعونا من الأموات، لا يفتؤون يتحدثون عن أموات آخرين مثل ماركس وإنجلز، أو فولتير وروسو، أو ديكارت وكانت، أو شكسبير وهوجو، بل عن سقراط وأفلاطون وأرسطو، ويعتبرون أنفسهم مع هذا معاصرين ومجددين!

بين القديم والحديث:

ولا بدّ لنا من كلمة هنا حول ما سمّي «القديم» و«الحديث» وموقف الناس منهما.

ما القديم؟ وما الحديث؟ وما القَدَم؟ وما الحداثة؟ ولماذا يرفض بعض الناس القديم لمجرّد قَدَمه؟ ولماذا يتعلّق آخرون بالحديث ويدعون إليه لمجرّد حداثته؟

والواقع أنّ قضية القديم والحديث والمفاضلة بينهما قضية شغلت الناس منذ زمن بعيد. فمن الناس مَنْ يستمسك بالقديم، ويعتزُّ به، ولا يحيد عنه، ولا يفرّط فيه، كأنه يرى فيه أصوله وجذوره الممتدة، ومنهم مَنْ يعشق الحديث - أي حديث - ويباهي به ولا يرضى به بديلاً، كأنما يرى فيه فرعه وثماره.

تعظيم السابقين للقديم:

ولقد كان الناس منذ عدة قرون يمجّدون القديم، ويباهون به، فالقديم في نظرهم يعني الأصالة والعراقة والمجد، والقدماء هم السابقون إلى

كلّ خير، المتفوّقون في كل فنّ، والمتأخرون عالة عليهم، سواء في العلم أو الأدب أو الفن. وفي الشعر قرأنا قولهم:

مَا أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا مُعَارًا أَوْ مُعَادًا مِنْ قَوْلِنَا مَكْرُورًا^(١)!

أمّا الحديث فكان في حاجة إلى أن يثبت وجوده حتّى يُعترف له بمجارية القديم، وكان النوابع والعباقرة يحاولون - بشتّى الوسائل - بأن يبرّروا نبوغهم، كما كان الأوائل قبلهم، وإن تأخر بهم الزمن عنهم. وخصوصًا بعد ما شاع قول بعضهم: ما ترك الأوّل للآخر شيئًا! وأنشد بعضهم^(٢):

أَوْ مَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا فَاقَ الْبَرِّيَّةَ وَهُوَ آخِرُ مُرْسَلٍ؟!

وأبو العلاء حينما قال في «لاميته» بيته المشهور:

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَا تِ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ^(٣)!

كان ينفي وهماً شائعاً، بل اعتقاداً راسخاً، بأنّ الأواخر لا يمكنهم أن يفوقوا الأوائل، وأنّ الجديد عالة دائماً على القديم. بل كلامه يدلّ بوضوح على أنّ الشاعر الفيلسوف نفسه يؤمن بأنّ هذا هو الأصل والقاعدة، فهو يرى أنّ المتأخر في الزمان لا يستطيع أن يجاري الأوائل أو يتفوّق عليهم، إلّا إذا كان ذلك من باب الفلتات والخوارق، فهو نفسه جاء شاذّاً عن القواعد، خارقاً للعوائد، وهذا ما توحى به الجملة

(١) انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه (١٨٦/٦)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

وهو بلفظ مشابه ديوان كعب بن زهير صنعة أبي سعيد السكري ص ٦٦، تحقيق د. مفيد قميحة، نشر دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض، ط ١، ١٩٨٩م.

(٢) بلفظ مشابه في ديوان صفى الدين الحلبي ص ٤٣٩، نشر دار صادر، بيروت.

(٣) وأولها: ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل

انظر: سقط الزند ص ١٩٣، نشر دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٧م.

الاعتراضية في البيت: «وإن كنت الأخير زمانه»، ولعلَّ ذلك لارتباط القديم حينئذٍ بعصر النبوة وعهد الراشدين، وامتداد الإسلام، وازدهار حضارته، وظهور الأئمة الكبار، ونبوغ العباقرة الأفذاذ في كلِّ علم وفنٍّ، وتفرُّد الأمة الإسلامية بالتربُّع على القمة لعدة قرون.

على حين كان المتأخرون الذين برز نبوغهم، وظهر تفوقهم، في مجالاتهم العلميَّة والدينيَّة والأدبية ينتسبون إلى عصور التخلف والانحطاط، تلك العصور التي فقدت الاجتهاد في الشريعة، والإبداع في العلم، والأصالة في الأدب، والابتكار في شتَّى نواحي الحياة!

وهذا ما جعل نوابغ المتأخرين في العصور الإسلامية يحاولون أن يقيموا الأدلة لقرائهم من معاصريهم ومَن بعدهم على أنَّ تأخر زمانهم لا يعني حرمانهم من الفضل الذي أحرزه السابقون من قبلهم!

نقرأ في خطبة «القاموس» للعلامة الفيروز آبادي هذا المعنى في قوله: «ولكنِّي أقول كما قال أبو العباس المبرد في «الكامل» وهو القائل المحق: ليس لقدم العهد يفضل الفائل (أي المخطئ) ولا لحدثانه يهتضم المصيب، ولكن يُعطى كلُّ ما يستحقُّ»^(١).

قال العلامة الزبيدي شارحه: «ومثل هذا الكلام في خطبة «التسهيل» ما نصُّه: وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يُدَّخَر لبعض المتأخرين ما عُسِرَ على كثير من المتقدمين». قال الزبيدي: «والمعنى: أنَّ تقدُّم الزمان وتأخُّره ليست له فضيلة في نفسه؛ لأنَّ الأزمان كلُّها متساوية، وإنَّما المعتبر الرجال الموجودون في تلك الأزمان، فالمصيب في رأيه ونقله ونقده، لا يضُرُّه تأخر زمانه الذي أظهره الله فيه، والمخطئ

(١) انظر: مقدمة القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٢٨، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥ م.

الفاسد الرأي، الفاسد الفهم، لا ينفعه تقدُّم زمانه. وإنَّما المعاصرة - كما قيل - حجاب، والتقليد المحض وبال على صاحبه وعذاب.

أنشدنا شيخنا الأديب (عبد الله بن عبد الله بن سلامة المؤذن):

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى الْمُعَاصِرَ شَيْئًا وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا
إِنَّ ذَاكَ الْقَدِيمَ كَانَ حَدِيثًا وَسَيُمْسِي هَذَا الْحَدِيثُ قَدِيمًا!

وأنشدني أيضًا لابن رَشِيق:

أُولِعَ النَّاسُ بِامْتِدَاحِ الْقَدِيمِ وَبِذَمِّ الْجَدِيدِ غَيْرِ الذَّمِّ
لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ حَسَدُوا الْحَيَّ وَرَقُّوا عَلَى الْعِظَامِ الرَّمِيمِ!

وأنشدني أيضًا:

تَرَى الْفَتَى يُنْكِرُ فَضْلَ الْفَتَى خُبْنًا وَلُؤْمًا، فَإِذَا مَا ذَهَبَ
لَجَّ بِهِ الْحِرْصُ عَلَى نُكْتَةٍ يَكْتُبُهَا عَنْهُ بِمَاءِ الذَّهَبِ!

والمراد من ذلك كله النظر بعين الإنصاف من المعاصرين وغيرهم، فإنَّ الإخلاص والإنصاف هو المقصود من العلم^(١) اهـ.

وهكذا كان «القديم» هو المنظور إليه بعين الإكبار والتعظيم، وكان «الحديث» أو «الجديد» أو «المتأخر» أو «المعاصر» يجهد كل الجهد كي يقدم المبررات لإثبات وجوده.

ظاهرة التعظيم للحديث:

أما ظاهرة التعظيم للحديث والتشبُّث به، واعتقاد صلاحه ونفعه، والنفور من القديم، والدعوة إلى الإعراض عنه، فهي ظاهرة جديدة في

(١) مقدمة تاج العروس في شرح خطبة صاحب القاموس ص ٩٣ - ٩٤، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، نشر وزارة الإعلام الكويتية، سلسلة التراث العربي، ط ٣، ١٩٩٣م.

الأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَهِيَ ثَمَرَةٌ مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِسْتِعْمَارِ وَالتَّأَثُّرِ بِالفكرِ الْغَرْبِيِّ، وَبِالحضارةِ الْغَرْبِيَّةِ.

وَمِمَّا أَيْدَ هَذِهِ النِّزْعَةُ إِلَى تَعْظِيمِ الْحَدِيثِ، وَاحْتِقَارِ الْقَدِيمِ، عِدَّةُ أَشْيَاءَ:

١ - أَنَّ الحضارةَ الْغَرْبِيَّةَ الْوَافِدَةَ كَانَتْ فِي أَوْجِ مَجْدِهَا، وَقِمَّةِ انْتِصَارَاتِهَا، عَسْكَرِيًّا وَسِيَاسِيًّا وَعِلْمِيًّا، وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَى الْعَالَمِ كُلِّهِ تَقْرِيْبًا، وَمِنْهُ الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيُّ، وَهِيَ تَرْفَعُ شَعَارَاتَ بَرَّاقَةٍ جَذَابَةٍ مِثْلَ: الْحُرِّيَّةِ وَالْإِخَاءِ وَالْمَسَاوَاةِ.

فَكَانَتْ هِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي فُتِنَ بِهِ مَنْ فُتِنَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَوَلَعُوا بِمَحَاكَاتِهِ، وَلَعِ الْمَغْلُوبُ بِتَقْلِيدِ الْغَالِبِ، كَمَا قَالَ ابْنُ خُلْدُون^(١).

٢ - أَنَّ حَضَارَتَنَا كَانَتْ فِي عَصْرِ أَفْوَلِهَا وَإِدْبَارِهَا، وَكَانَ قَدِيمُنَا عِنْدَ صَدْمَةِ الْإِقْلَاقِ بِالحضارةِ الْغَرْبِيَّةِ الْمُنْتَصِرَةِ مُوسُومًا فِي أَذْهَانِ الْكَثِيرِينَ بِالتَّخَلُّفِ وَالْجَهْلِ وَالضَّعْفِ وَالتَّمَرُّقِ، وَفَقْدَانِ الْإِبْدَاعِ فِي كُلِّ الْمَجَالَاتِ.

٣ - أَنَّ كُنُوزَ الْقَدِيمِ وَجَوَاهِرَهُ النَفِيسَةَ كَانَتْ مَطْمُورَةً مَجْهُولَةً لِأَهْلِهِ أَنْفُسَهُمْ. عَلَى حِينِ كَانِ الْحَدِيثُ ظَاهِرًا، بَيِّنَ الْمَعَالِمِ، وَاضِحَ الْحُدُودِ. وَمَا عَرَضَ مِنْ هَذَا الْقَدِيمِ فَقَدْ كَانَ عَرَضُهُ فِي صُورَةٍ مُنْفَرَّةٍ، وَفِي أَوْعِيَةٍ تَنْكُرُهَا الْأَنْفُسُ وَالْعُقُولُ.

٤ - أَنَّ نُظْمَ التَّعْلِيمِ الْجَدِيدَةِ بِفِلْسَفَتِهَا، وَمَنَاهَجِهَا، وَكُتُبِهَا، وَرُوحِهَا، كَانَتْ تَغْرُسُ فِي الْأَجْيَالِ الْمُتَعَلِّمَةِ حُبَّ الْجَدِيدِ، وَهُوَ يَعْنِي الْحَضَارَةَ الْغَرْبِيَّةَ. وَالنَّفُورَ مِنَ الْقَدِيمِ، وَهُوَ يَعْنِي تَرَاثَ الْإِسْلَامِ. هَذَا إِلَى مَنْ يُبْعَثُونَ إِلَى الْغَرْبِ لِيُنْهَوُا دِرَاسَتَهُمْ هُنَاكَ. وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: لِيُصْنَعُوا عَلَى أَعْيُنِ السَّادَةِ الْمَخْطُطِينَ وَالْمَوْجَّهِينَ!

(١) انظر: تاريخ ابن خلدون (١/١٨٤)، تحقيق خليل شحادة، نشر دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.

القديم والحداثة لا علاقة لهما بقيمة الأشياء:

وأودُّ أن أقرّر هنا أنّ الزمن لا صلة له في ذاته بقيمة الأشياء، أعني أنّه سواء تقدّم أو تأخّر، لا علاقة له بصواب الأشياء أو خطئها، ولا بحقيقتها أو بطلانها. فكم من جديد كله صواب وحقّ، وكم من قديم كله خطأ وباطل، والعكس صحيح أيضاً.

المسلم لا يتبنّى القديم لمجرد قِدَمه، كما لا يرفض الجديد أو الحديث لمجرد جدّته وحداثته، ولا العكس.

وقد ظهر الإسلام في وقت كان عُشّاق القديم ودُعّاته هم أوّل المناوئين للإسلام: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ ءَابَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

بل كان هذا هو موقف الملاء والمترفين في كل زمان من أنبيائهم، فهم يرفضون دعوة التوحيد والعدل والإصلاح بحُجّة مخالفة ما كان عليه الآباء.

ولهذا يجب أن تُقوّم الأمور تقويمًا موضوعيًا بغضّ النظر عن قِدَمها أو جدّتها.

فإذا قال بعض الناس: كيف يجوز للإنسان في القرن العشرين - القرن الذي صنع «الكمبيوتر» والذي حطّم الذرّة، وغزا الفضاء، ونجح في الصعود إلى الكواكب - أن يُحكّم في حياته منهجاً مضى عليه أربعة عشر قرناً من الزمان؟ كيف يجوز لنا أن نرجع القهقري هذه القرون كلها، نتلّمذ على محمّد ﷺ، أو نقتبس من أبي بكر وعمر، أو نأخذ عن مالك وأبي حنيفة وغيرهما؟

إِنَّ الْإِلْتِزَامَ بِمِثْلِ هَذَا الْمَنْهَجِ الْعَتِيقِ هُوَ «الرَّجْعِيَّةُ» الَّتِي تَعَارِضُ التَّقَدُّمَ، وَتُؤَخِّرُنَا إِلَى الْوَرَاءِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَرْنًا مِنَ الزَّمَانِ.

إِنَّ الْإِنْسَانَ الرَّاقِيَ هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى الْأَمَامِ، وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى الْوَرَاءِ.

إِنَّ التَّطَوُّرَ هُوَ سُنَّةُ الْحَيَاةِ كُلِّهَا، وَالْأَحْيَاءُ جَمِيعًا. وَقَانُونُ التَّطَوُّرِ يَسْرِي عَلَى الْأُمَمِ وَالْجَمَاعَاتِ كَمَا يَسْرِي عَلَى الْأَفْرَادِ، وَهُوَ حَتْمٌ لَا زَمَ شَاءَ الْمَرْءُ أَوْ أَبِي.

فَلَا بَدَّ أَنْ نَسَايِرَ التَّطَوُّرَ وَنَجَارِيهِ حَتَّى لَا يَغْلِبَنَا، وَتَسَحِّقُنَا عَجَلَاتِهِ الْجَبَّارَةِ.

إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ، فَنَحْنُ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِمَنْطِقِ أَقْوَى مِنْ مَنْطِقِهِمْ، وَنَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الرُّجُوعَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَرْنًا إِلَى الْوَرَاءِ لِلَاَهْتِدَاءِ بِوَحْيِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَالتَّتَلُّمُذِّ عَلَى رَسُولِهِ الْعَظِيمِ، وَالسَّيْرَ عَلَى سُنَّةِ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَقَدُّمٌ إِنْسَانِي رَائِعٌ، تَقَدُّمٌ فِي الْأَفْكَارِ وَالْمَشَاعِرِ، وَتَقَدُّمٌ فِي الْقِيَمِ وَالْأَخْلَاقِ، وَتَقَدُّمٌ فِي الْأَدَابِ وَالتَّقَالِيدِ، تَقَدُّمٌ تَحْلُمُ بِهِ الْإِنْسَانِيَّةُ الرَّاشِدَةُ، وَإِنْ لَمْ يُتَحَ لَهَا الْيَوْمَ فُرْصَةٌ تَحْقِيقُهُ وَالْوَصُولَ إِلَيْهِ.

وَإِنَّ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِالْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ: أَنْ يَرْفُضَ الشَّيْءَ، لَا لَعِيبٍ إِلَّا أَنَّهُ قَدِيمٌ، وَأَنْ يَرْحَبَ بِشَيْءٍ لَا لِمَزِيَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُ جَدِيدٌ.

وَلَقَدْ عَرَفْنَا وَعَرَفَ النَّاسُ قَبْلَنَا - بِالْمَنْطِقِ وَالتَّجَرُّبَةِ - أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَدِيمٍ سَيِّئًا، وَلَا كُلُّ جَدِيدٍ حَسَنًا. فَكَمْ مِنْ قَدِيمٍ فِيهِ أَكْبَرُ الْمَنَافِعِ، وَكَمْ مِنْ جَدِيدٍ يَحْمِلُ أَكْبَرَ الْمَضَارِّ، وَهَلْ عَابَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ، وَالْجِبَالُ وَالْبَحَارُ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَأَنْ عَمَرَهَا يُقَدَّرُ بِالْمَلَايِينِ مِنَ السِّنِينَ؟!!

القَدَم والحداثة نَسَبِيَّان:

على أَنَّ القَدَم والحداثة أمران نَسَبِيَّان، فُربَّ حديثٍ عند قوم، يُعَدُّ قديمًا كل القَدَم عند آخرين، وكم من شيء يُعَدُّه الناس في عصرٍ ما، جديدًا كلَّ الجِدَّة، فإذا تعمَّقوا في الدراسة وجدوه أمرًا قديمًا عتيقًا، عرفته الأمم البدائية منذ أقدم العصور، كالإباحية التي يحسبها بعض الناس من ثمرات هذا العصر، عصر الحرية والنور كما يزعمون، وهي لا تزال من سمات القبائل البدائية، والشعوب الهمجية إلى اليوم.

هذا إلى أَنَّ الحديث لا يبقى أبدًا حديثًا، والقديم لم يكن من قبل قديمًا، فقديم اليوم كان حديث الأمس، وحديث اليوم سيصبح قديمًا غدًا، فإذا كان القَدَم يسلب الأشياء الحسنة حُسْنَهَا، وكانت الجدة أو الحداثة هي وحدها مصدر الحُسْن والنفع والخير، فمعنى ذلك أَنَّنا عدنا «سوفسطائيين» نرى أَنَّ الأشياء ليس لها حقائق ثابتة، وَأَنَّ القِيم ليس لها ثبات ولا خلود، ومعنى ذلك: أَنَّ مرور الزمن وحده هو الحَكَم على الأشياء، فهو الَّذي يجعل الحق باطلاً، والمعروف منكراً. وهذا ما يرفضه العقل والعلم والدين جميعاً.

الغلوُّ في التحديث مرفوض:

لهذا وقف أولو الألباب في العالم الإسلامي كله ضدَّ الغلاة من دعاة التحديث أو التجديد - الثائرين على كل قديم، المنسلخين من كل تراث - موقف المنكر الناقد، والساخط المعارض، وسخر منهم أديب العربيَّة والإسلام مصطفى صادق الرافعي بأنَّهم يريدون أن يُجدِّدوا الدين واللغة والشمس والقمر!

وقال أمير الشعراء شوقي في قصيدته عن الأزهر:

لَا تَحْذُ حَذُوَ عَصَابَةِ مَفْثُونَةٍ يَجِدُونَ كُلَّ قَدِيمٍ أَمْرٍ مُنْكَرًا
وَلَوْ اسْتَطَاعُوا فِي الْمَجَامِعِ أَنْكَرُوا مَنْ مَاتَ مِنْ آبَائِهِمْ أَوْ عُمَرَا!
مِنْ كُلِّ سَاعٍ فِي الْقَدِيمِ وَهَدَمِهِ وَإِذَا تَقَدَّمَ لِلْبَنَاءِ قَصْرًا^(١)!

وسخر الفيلسوف الشاعر محمد إقبال من دعوة «كمال أتاتورك» للتجديد، ورماه بالانصياع والتقليد للغرب، واعتبره محروماً من كل أصالة وإبداع، فقال على لسان بعض الشخصيات: «إنَّ «كمال» تغنى بالتجديد في تركيا، ودعا إلى محو كل أثر قديم، وتراث قديم، ولكنه جهل أنَّ الكعبة لا تُجدد، ولا تعود إلى الحياة والنشاط إذا جُلبت لها من أوربا أصنامٌ جديدة! إنَّ زعيم تركيا لا يملك اليوم أغنية جديدة، إنما هي كلها أغانٍ مُرددة مُعادة، تتغنى بها أوربا من زمان! إنَّ الجديد عنده هو القديم الأوربي الذي أكل عليه الدهر وشرب! ليس في صدره نفس جديد، وليس في نفسه عالمٌ حديث، فاضطر إلى أن يتجاوب مع العالم الأوربي المعاصر. إنَّه لم يستطع أن يقاوم وهج العالم الحديث، فذاب مثل الشمعة وفقد شخصيته»^(٢).

إنَّ «التقدميين» قومٌ يزعمون أنَّهم ينظرون أيضاً إلى الأمام، ولا ينظرون ساعة إلى الوراء، ينظرون إلى المستقبل، ولا ينظرون إلى الماضي، كأنَّ النظر إلى الماضي سُبَّةٌ يُبرأ منها، وما الماضي؟ إنَّه كان بالأمس حاضراً حياً ماثلاً، وكان من قبل أمس مستقبلاً مرجوًّا، وغداً مرتقبًا.

(١) انظر: أحمد شوقي الأعمال الشعرية الكاملة (١٥١/١).

(٢) نقلاً عن: الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية لأبي الحسن الندوي ص ٩٨، نشر الدار الكويتية للطباعة، ط ٢، ١٩٦٨م.

إِنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ، ومنحه خيالاً يُحَلِّقُ به في استشفاف غده، جعل له ذاكرةً يستوعب فيها أمسه، فلماذا نطلب من الإنسان أن يتطلع إلى غده فقط، وننكر عليه أن يتصل بأمسه؟ لماذا نريد من المجتمع أن يفقد ذاكرته. مع أننا نعدُّ الفرد المصاب بفقد الذاكرة مريضاً مبتلى محتاجاً إلى العلاج؟!!

إِنَّ الْإِنْسَانَ يُولَدُ وهو يحمل في دمه خصائص أسرته وفصيلته، فضلاً عن خصائص نوعه؛ بحكم قوانين الوراثة. ومعنى هذا أنه منذ يُولد يحمل في إهابه شيئاً غير قليل من الماضي: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، ولولا هذا الماضي لكان مادةً غفلاً، لا ترتقي إلى مستوى الكائن الحيِّ العاقل المفكّر.

فلماذا نريد من الإنسان أن ينسلخ من ماضيه وتراثه، إذا أراد أن يرسم لنفسه حدود سلوكه، ويحدّد منهج حياته.

يقول الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد رَحِمَهُ اللَّهُ، في الفرق بين الاتجاه الطبيعي في الأدب، الذي يحافظ على الماضي، وبينه عليه، والاتجاه المصطنع الذي ينفصل عن الماضي كل الانفصال: «إِنَّ الْفَرْقَ بينهما - أي الطبيعي والصناعي - لا يخفى على ناظر يريد أن ينظر، لأنَّ الكائنات الطبيعيّة التي تنمو أماناً نموّاً طبيعياً، أكثر من أن تحصى.

إِنَّ الْبُنْيَةَ الْحَيَّةَ تقوم على كيانٍ مستمرٍّ لا ينقطع عن ماضيه، ولا ينفصل عن أصوله وموروثاته، ولا تزال كلُّ خلية فيه حافظة لسجل الحياة في عصوره الماضية آلافاً من السنين يظهر منها ما يظهر، ويستر منها ما يستر.

ومن علامات البنية الحية أيضًا: أَنْ تتغيَّر على حسب الظروف، وأن تشمل على قُدرة متجددة، تتمكَّن بها من التوفيق بينها وبين ما حولها، ولا تستقر فيه استقرار الجماد، ولكنها تتغيَّر لتبقى، ولا تبقى لتمحو وجودها في هذا التغير.

ولنضرب لذلك شجرة القطن مثلاً، ونضرب لها ما شئنا من الأشجار مثلاً بالقياس عليها:

فإنَّ شجرة القطن تتغيَّر حسب المنبت، وعلى حسب الوسائل الزراعية، وعلى حسب العناية بتطبيق هذه الوسائل، ولكنها تبقى «قطنًا» بعد هذا التغير، ولا تزول منها هذه الصفة الأصلية إلا إذا آذنت كلها بالزوال.

وعلى هذا المثل يُقاس الاتجاه الطبيعي في كل بنية حيَّة^(١).

والمسلم مثل شجرة القطن هذه، إنَّه قد يتحوَّل من حياة زراعية إلى حياة صناعية، وقد ينتقل من البداوة إلى الحضارة، وقد يمتطي الطائرة بعد أن كان يركب البعير، ولكنه - مع هذا التغير - يبقى مسلمًا، يؤمن بالله وباليوم الآخر، ويتمسك بمكارم الأخلاق، ويقيم شعائر الله، ويحتكم إلى ما شرع الله، وينتفع بتراث السابقين من الأئمة المهدين.

ويقول الدكتور محمَّد إقبال في بحث له: «لا تنس أن الحياة ليست ثقلًا وتطورًا فحسب، فإنَّما توجد فيها عوامل البقاء والدوام كذلك، وذلك هو السرُّ في أن الإنسان - رغم عمله المنتج المبتكر المستمر، وعكوفه الطويل على كشف طاقات الكون المبعثرة، والاطلاع على آفاقه

(١) نقلًا عن: الاستعمار أحقاد وأطماع للشيخ محمد الغزالي ص ٢٢٢، نشر دار نهضة مصر، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٥ م.

الجديدة، وأجوائه الفسيحة - لا يزال يشعر باضطراب دفين، وقلق يساوره في كل حين. إنَّه يضطرُّ إلى النظر فيما يراه خلال تقدُّمه، أو خلال رحلته، كأنَّه خائف يترقَّب، ويخجل من مواجهة عالمه الفسيح المترامي الأطراف. ويمكن أنْ نقول في عبارة أخرى: إنَّ الحياة تحمل عبء الماضي دائماً على أكتافها، ولا تستطيع أنْ تتخلَّى عنه في أيِّ حالٍ من أحوالها، ولذلك لا ينبغي لأيِّ نظريَّة من نظريَّات الاجتماع والعمران أنْ تزدرى قيمة القديم، وطاقاته وإنتاجه وتأثيره، كما يجب على العقليَّة الحديثة أنْ تنظر إلى تعاليم القرآن الأصيل في ضوء هذه البصيرة النافذة والفراسة البعيدة، ثمَّ تحاول فهم مؤسساتنا وجهودنا على هذا الأساس.

إنَّه لا يمكن لأيِّ شعب أنْ يرفض ماضيه رفضاً باتاً؛ لأنَّ الماضي هو الذي يعرف به شخصيته وذاتيته.

إنَّ استعراض المؤسسات القديمة وكشفها من جديد في المجتمع الإسلامي عمليَّة دقيقة خطيرة أكثر ممَّا هي في المجتمعات الأخرى، ولذلك تتضاعف في هذه الناحية مسؤوليَّة المصلحين، ورجال الفكر. إنَّ الإسلام بالنظر إلى خصائصه وسماته «غير محلي»، وهو يهدف إلى إيجاد نموذج كريم للوحدة والانسجام، تلتقي فيه سائر الأجناس والألوان ويختلط بعضها ببعض، ثمَّ تطوير هذه الدَّرات المبعثرة في الآفاق إلى «مِلَّة» تدرك ذاتها وتعي شخصيتها. إنَّ هذا العمل كان عسيراً شاقاً، ولكن الإسلام نجح في تكوين إرادة اجتماعيَّة وضمير اجتماعي خاص بين هذه الأكوام من الشعارات والألوان. إنَّ آداب الأكل والشرب، وشؤون النجاسة والطهارة، وما ماثلها من القوانين الاجتماعية المدنيَّة، التي لا تبدل ولا تتغيَّر في مجتمع الإسلام، لها قيمة حياتية

«حيوية» خاصّة، وذلك لأنّ هذه القوانين والآداب تمنح المجتمع «داخليّة» أو «ذاتيّة» من نوع خاصّ، وتوفّق بين جوهره وملامحه، وداخله وخارجه، توفيقاً رائعاً جميلاً.

ولذلك فيجب على هؤلاء الذين ينتقدون هذه المؤسسات أن يحاولوا إدراك كُنْه الجهاز الاجتماعي للإسلام وأسراره، قبل أن يرتجلوا في الكلام عنه. إنّه يجب عليهم أن يفكروا في صنع تلك المؤسسات وهيئتها في إطار هدف أوسع، لا في إطار مصلحة اجتماعيّة محدودة لشعب خاصّ محدود»^(١).

حقيقتان لا بدّ من التنبيه عليهما:

وهناك حقيقتان أوْدُ أن أنبّه عليهما:

الحقيقة الأولى: أنّ الغربيّين معذرون حين ينكرون ماضيهم، ويشنّون الغارة على قديمهم، وينفرون من كل دعوة تتضمن الرجعة إليه؛ ذلك لأنّ الماضي الذي سبق حاضرهم وتقدّم نهضتهم: ماضٍ عفنٌ خربٌ، ليس فيه إلّا المناوأة للعلم، والحجر على الفكر، وتحريق العلماء والمفكرين، ليس فيه عدالة ولا تكافل، ليس فيه للإنسان حقوق تُرعى، ولا أخوة يُعترف بها، وليس فيه إلّا طبقيّة صارخة، وأرستقراطية مُستكبرة، وإقطاعٌ متسلّط، وحكم ظالم، وكنيسة تبارك كلّ هذا الظلم والظلام، وتؤيّد به باسم الدين، باسم الله والمسيح. فمَنْ دعا إلى تحكيم الدّين عندهم في شؤون الحياة، فمعناه أنّه يعود بالناس إلى الوراء، إلى

(١) مقال الصراع بين القديم والجديد في مجال القانون الإسلامي، معرّب عن الأوردية، للأستاذ خورشيد أحمد، العدد (٢)، المجلد (١٢)، مجلة البعث الإسلامي، أكتوبر ١٩٦٧م. ولاستبانة جوانب هذا الموضوع، راجع: التطور والثبات في حياة البشريّة للأستاذ محمد قطب.

الجهل، إلى التخلف، إلى التعصب المغلق، إلى التقليد الأعمى، إلى الإقطاع، إلى الطبقيّة، إلى حكم الفرد المطلق، إلى تسليم الزمام لرجال الكهنوت، إلى محاكم التفتيش، والوقوف في وجه العلم والفكر والحرية.

أما نحن، فالأمر عكس ذلك تمامًا، إنّ ديننا غير دينهم، ومجتمعنا غير مجتمعهم، وماضينا غير ماضيهم: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ينقل لنا الأستاذ فريد وجدي عن «دراير» الأستاذ بجامعة نيويورك من كتابه «المنازعة بين العلم والدين» صفحات يقارن فيها بين تقدّم المجتمع الإسلامي وتخلّف المجتمع الأوربي حتّى عصورهم الوسطى فيقول: «ولو أردنا أن نستقصي كل نتائج هذه الحركة العلميّة العظمى، لخرجنا عن حدود هذا الكتاب، فإنّهم قد رَقَّوا العلوم القديمة ترقية كثيرة جدًّا. وأوجدوا علومًا جديدة لم تكن معروفة قبلهم. والفلكيون من العرب قد اهتموا أيضًا بتحسين آلات الأرصاد وتهذيبها، وبحساب الأزمنة بالساعات المختلفة الأشكال، والساعات المائية، والسطوح المدرّجة الشمسية. وهم أوّل من استعمل البندول (الرقّاص) لهذا الغرض.

أمّا في العلوم التجريبيّة فقد اكتشفوا الكيمياء، وبعضًا من محللاتها الشهيرة بـ «حمض الكبريتيك» و«حمض النتريك» و«الكحول». وقد استخدم العرب علم الكيمياء في الطب؛ لأنّهم أوّل من نشر علم تحضير العلاجات و«الأقرباذينات»^(١) واستخراج الجواهر المعدنيّة.

أمّا في علم «الميكانيكا» فإنّهم عرفوا وحدّدوا قوانين سقوط الأجسام، وكانوا عارفين كل المعرفة بعلم الحركة.

(١) أي الأدوية المرغّبة.

أَمَّا فِي «الْإِيدُرُوسْتَاتِيك» فَإِنَّهُمْ أَوَّلَ مَنْ عَمِلَ الْجَدَاوِلَ الْمُبَيِّنَةَ لَضُرُوبِ الْأَوْزَانِ النُّوعِيَّةِ، وَكَتَبُوا أَبْحَاثًا فِي الْأَجْسَامِ السَّابِحَةِ، وَالْغَائِصَةِ تَحْتَ الْمَاءِ. أَمَّا فِي نَظَرِيَّاتِ «الضُّوْءِ وَالْإِبْصَارِ» فَقَدْ غَيَّرُوا الرَّأْيَ الْيُونَانِي الَّذِي بِمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْإِبْصَارَ يَحْصُلُ بِوُصُولِ شُعَاعٍ مِنَ الْبَصَرِ إِلَى الْجِسْمِ الْمَرْتِيِّ، وَقَالُوا بِعَكْسِ ذَلِكَ؛ أَيَّ إِنَّ الْإِبْصَارَ يَحْصُلُ بِوُصُولِ شُعَاعٍ مِنَ الْمَرْتِيِّ إِلَى الْعَيْنِ.

وَكَانُوا يَعْرِفُونَ نَظَرِيَّاتِ انْعِكَاسِ الْأَشْعَةِ وَانْكَسَارِهَا. وَقَدْ اكْتَشَفَ الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ الشَّكْلَ الْمُنْحَنِي الَّذِي يَأْخُذُهُ الشُّعَاعُ فِي سِيرِهِ فِي الْجَوِّ. وَأَثَبَتْ بِذَلِكَ أَنَّ نَرَى الْقَمَرَ وَالشَّمْسَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ حَقِيقَةُ فِي الْأَفْقِ. وَكَذَلِكَ نَرَاهُمَا فِي الْغُرُوبِ بَعْدَ أَنْ يَغِيْبَا بِقَلِيلٍ. إِنَّ نَتَائِجَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ تَظْهَرُ جَلِيًّا فِي التَّقَدُّمِ الْبَاهِرِ الَّذِي نَالَتْهُ الصَّنَائِعُ فِي عَصْرِهِمْ. فَقَدْ اسْتَفَادَتْ مِنْهَا فُنُونُ الزَّرَاعَةِ فِي أُسَالِيْبِ الرِّيِّ وَالتَّسْمِيدِ، وَتَرْبِيَةِ الْحَيَوَانَاتِ، وَمِنْ النِّظَامَاتِ الزَّرَاعِيَةِ الْحَكِيمَةِ، وَإِدْخَالِ زُرَاعَةِ الْأَرْزِ وَالسُّكَّرِ وَالْبَنِّ. وَقَدْ انْتَشَرَتْ الْمَعَامِلُ وَالصَّنَائِعُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَنْسُوجَاتِ كَالصُّوفِ وَالْحَرِيرِ وَالْقَطَنِ. وَكَانُوا يَذَيَّبُونَ الْمَعَادِنَ، وَيَجْرُونَ فِي عَمَلِهَا عَلَى مَا حَسَّنُوهُ وَهَذَّبُوهُ مِنْ صَنْعِهَا وَسَبْكِهَا.

وَإِنَّا لَنُدْهَشُ حِينَ نَرَى فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ مِنَ الْأَرَاءِ الْعِلْمِيَّةِ مَا كُنَّا نَظُنُّهُ مِنْ نَتَائِجِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ. مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ النُّشُوءِ وَالْإِرْتِقَاءِ لِلْكَائِنَاتِ الْعَضْوِيَّةِ الَّذِي يَعْتَبَرُ مَذْهَبًا حَدِيثًا كَانَ يُدْرَسُ فِي مَدَارِسِهِمْ. وَقَدْ كَانُوا ذَهَبُوا مِنْهُ إِلَى مَدَى أَبْعَدَ مِمَّا وَصَلْنَا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ بِتَطْبِيقِهِ عَلَى الْجَامِدَاتِ وَالْمَعَادِنِ أَيْضًا^(١).

(١) انظر: الإسلام دين عام خالد للأستاذ محمد فريد وجدي ص ١٥٦ - ١٥٨.

ثمَّ ينتقل «دراير» إلى أوربا مقارنًا بين النور والظلام: «إنَّ أوربا في ذلك العهد كانت غاصة بالغابات الكثيفة من إهمال الناس للزراعة، وكانت المستنقعات قد كثرت حوالَي المدائن، فكانت تنتشر منها روائح قَتَّالة اجتاحت الناس وأكلتهم، ولا مغيث لهم، وكانت البيوت في «باريس» و«لندن» تبنى من الخشب والطين المعجون بالقش والقصب. ولم يكن فيها نوافذ ولا أرضيات خشبية. أما الأبسطة فكانت مجهولة لديهم، وكان يقوم مقامها القش ينشرونه على الأرض نشرًا. ولم يكونوا يعرفون المداخن، فكان الدخان يطوف البيت ثمَّ يتسرب من ثقب صنعوه له في السقف. فكان الناس في هذه البيوت معرَّضين لكل أنواع الإصابات الخطيرة. وكان الناس لا يعرفون معنى النظافة، فيلقون بأحشاء الحيوانات وأقذار المطابخ أمام بيوتهم أكوامًا أكوامًا، تتصاعد منها روائح قاتلة. ولا رقيب ولا حسيب. وكانت الأسرة الواحدة تنام في حجرة واحدة من رجال ونساء وأطفال، وكثيرًا ما كانوا يؤوون معهم الحيوانات المنزلية. وكان السرير عندهم عبارة عن كيس من الصوف كمخدة. وكانت النظافة معدومة لديهم لا يعرفون لها رسمًا. وكان الغني منهم لا يأكل اللحم إلَّا كل أسبوع مرَّة. ولم يكن في الشوارع مجار ولا بلاط ولا مصابيح.

هذه الجهالة كان من أثرها على أوربا أن عمَّتْها الخرافات والأوهام. فانحصر التداوي في زيارة الأماكن المقدسة، ومات الطب، وأحييت أحابيل الدجَّالين. وقد كانوا إذا دهم البلاد وباء فزع رجال الدين إلى الصلاة، ولم يلتفتوا لأمر النظافة، فكانت تفتك بهم الأوبئة فتكًا ذريعًا. حتَّى إنَّها زارت أوربا عدة مرات، فاجتاحت الملايين من أهلها في أيام معدودة. وقد كان الموت في أوربا في هذه العصور بنسبة واحد إلى ثلاثة وعشرين، فصار اليوم الواحد إلى أربعين».

ثم قال: «لم تكن أوروبا العصرية بأعلى ذوقًا، ولا أرقى مدنية، ولا ألطف رونقًا من عواصم الأندلس على عهد العرب»^(١).

الحقيقة الثانية: أنَّ الزعم القائل بأن المادِّيَّة في التفكير، والشهوانية في السلوك، هي تقدم للإنسان وتطور به إلى الأمام، وأنَّ القيم الروحيَّة والخُلُقِيَّة رجوع به إلى الخلف: زعم يناقضه التفكير السليم، والمنطق العلمي القويم.

فالواقع أنَّ التفكير المادي الَّذي يرفض الإيمان بالغيب، ولا يؤمن إِلَّا بِالْمُحَسَّاتِ إِنَّمَا هو تفكير بدائي مناسب لمرحلة الطفولة الإنسانيَّة، فالطفل لا يعرف شيئًا، ولا يعترف بشيء غير ما يقع عليه سمعه وبصره وحواسه من الطعام والشراب والملبس واللعبة، وما يتصل بذلك، فإذا بلغ مرحلة المراهقة، اتسعت دائرة إدراكه فعرف بعض المعنويات والقيم. فإذا بلغ الرُّشد استطاع أن يدرك المعنويات الرفيعة من العلم والحب والرحمة والأخوة والإيثار، ونحوها من القيم والمثل العليا. والإيمان بالله تعالى هو أرقى مراتب الرُّشد الإنساني؛ لأنَّه يمثل اتصال الإنسان بالكائن الأعلى، الَّذي: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وشهوانية السلوك ليست تقدُّمًا بالإنسان أيضًا، إِنَّمَا هي هبوط به إلى درك الحيوانيَّة، فالإنسان مخلوق مرَّكَّب من عقل وشهوة، فإذا غلب فيه عقله على شهوته ارتفع إلى أفق الملائكة، وإذا غلبت شهوته على عقله نزل إلى حضيض البهيمية، فالبهيمة لا يحكم سلوكها غير شهوتها

(١) الإنسان دين عام خالد ص ١٠٧ - ١٠٩.

الغريزية. فإذا لم يتميز الإنسان عنها. مع ما أوتيته من العقل. كان أدنى درجة منها، وفي مثل هؤلاء يقول القرآن: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ أُتْخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ أم تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿ [الفرقان: ٤٣، ٤٤].

يقول أستاذنا الدكتور محمد البهي في محاضرة له عن مفهومي «التقدم» و«الرجعية»: «اتجاهان متقابلان: اتجاه إلى الأمام، واتجاه إلى الوراء، والإنسان يبتدىء في تطوره من نقطة الطفولة الإنسانية التي تشبه حيوانية الحيوان، وينتهي في هذا التطور إلى نقطة الرشد الإنساني، وهو مستوى الإنسانية المذهب في السلوك، والدقيق في الحكم والتفكير، فما يدفعه إلى الرشد الإنساني فهو من عوامل التقدم، وما يشده إلى الطفولة الإنسانية فهو من عوامل الرجعية، وما يقف به عن الحركة نحو الأمام، أو إلى الوراء، فهو عامل الجمود.

وإذن ليس من مفهوم التقدمية أو التطور شد الإنسان إلى الحيوانية والتصرف الحيواني، وليس من مفهوم الرجعية مساعدة الإنسان على الرشد الإنساني بالسلوك المذهب، والتفكير الدقيق.

وهنا نجد دعوة الروحية (يعني الدين، فهو ذروة الروحية) ليست دعوة إلى الانتكاس، وليست دفعا بالإنسان إلى الوراء - وهو مرحلة الطفولة الإنسانية - بل هي دفع إلى الأمام، إلى رُشد الإنسان وكماله وتمايز تطوره. كما نجد دعوة المادية ليست دعوة إلى التقدم والتطور، بل على العكس هي دعوة إلى الطفولة الإنسانية، دعوة إلى الحيوانية في الإنسان، دعوة إلى إهمال الخصيصة التي تميزه عن الحيوانية، وهي مستوى الإنسانية.

وإذن ما توصف به الروحية من أنها رجعية، وما توصف به المادية من أنها تقدمية، أغفل فيها تاريخ كل من الروحية والمادية، وحدد مفهوم كليهما من رغبات خاصة^(١).

المفاضلة بين القديم والحديث:

والخلاصة أن المفاضلة بين القديم والحديث غير علمية، ولا معنى لها. **أولاً:** لأنَّ القَدَمَ والحدوث من الأمور الاعتبارية غير الحقيقية، فربَّ حديث عند قوم يُعتبر قديماً عند غيرهم، والعكس كذلك.

ثانياً: لأنَّ القَدَمَ والحدوث من الأمور غير الثابتة، فقديم اليوم كان حديثاً، وحديث اليوم سيغدو قديماً.

ثالثاً: لأنَّ القَدَمَ أو الحدث لا يحمل في ذاته حقاً ولا باطلاً، ولا خيراً ولا شراً، وولع بعض الناس بالحديث، يقابله شغف آخريين بالقديم.

فليكن بحثنا عن الحق، قديماً كان أو حديثاً، فلن ينفع الباطل أن يكون وليد اليوم، ولن يضر الحق أن تمضي عليه ألوف السنين. والعكس صحيح أيضاً.

بين التغريب والتحديث:

بقي ما يقال من أنَّ الاهتداء بالتراث الإسلامي، وبعبارة أصرح: الرجوع إلى المنهج الإسلامي، سيحول بيننا وبين تحديث مجتمعتنا، وتحديث حياتنا، بحيث نتحوّل إلى مجتمع معاصر، يحيا حياةً معاصرة.

(١) محاضرة تحديد المفاهيم أولاً ص ١٢ - ١٦ بتصرف، نشر مطبعة الأزهر، القاهرة.

وهنا نعود إلى النقطة التي لا مفرّ من التنبيه عليها، والتذكير بها دائماً، وهي «تحديد المفاهيم».

فما المراد من «التحديث» أو «المعاصرة»؟

إن كان المراد «بالتحديث» هو «التغريب» فهو مرفوض قطعاً لدى دعاة الحلّ الإسلامي.

فالغرب له دينه ولنا ديننا، له قيمه ولنا قيمنا، له مفاهيمه، ولنا مفاهيمنا، له تقاليده، ولنا تقاليدنا، له موارثه، ولنا موارثنا، له حضارته، ولنا حضارتنا.

ومن الخطأ البين التوهّم أو الإيهام بأن الحضارة القائمة في عصرنا ليست غربيّة، بل هي عالميّة، فهذا غير صحيح.

فهذه الحضارة غير حضارة المسلمين، وغير حضارة الهنود، وغير حضارة الصينيين، وغير حضارة اليابانيين، ولكلّ حضارة خصائصها.

صحيح أنّ حضارة الغرب هي الحضارة الغالبة والسائدة، بحكم ظروف كثيرة، وعوامل شتى، ولكن الغرب هو صاحبها، وبصماته عليها، في كل جوانبها، وتحمل فلسفته في الحياة، ونظرته إلى الدين والدنيا، وإلى الكون والإنسان والتاريخ، وتصوّره عن الألوهيّة، وعن الآخرة، وعن القيم والأخلاق.

ولهذا لا نرضى أن يكون مجتمعنا نسخة من المجتمع الغربي المعاصر، ولا حياتنا صورةً للحياة الغربيّة المعاصرة، ولا إنساننا تقليدًا للإنسان الغربي المعاصر. ولا أن نتبع سنن الغرب شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع.

فإن كان هذا هو المقصود بالتحديث، فلا، ثم لا، فما يرضى مجتمع أصيل ولا فرد أصيل، أن يذوب في غيره، ويمحو شخصيته، ولا أن يكون ذنبًا وقد خلقه الله رأسًا، أو عبدًا وقد جعله الله حرًا.

وإن كان المراد بـ «التحديث» و«المعاصرة»: الاستفادة - إلى أقصى حدٍّ ممكن - من منجزات العلم المعاصر، وتطبيقاته التكنولوجية، ونقل أفضل ما عند القوم من مبدعات التنظيم والإدارة، وإتقان العمل، فإنَّ الإسلام بقرآنه وسُنَّته وتراثه كلّ، يُرحّب بذلك أبلغ الترحيب، ويعين عليه أعظم المعونة، بل إنَّه ليعتبر ذلك فريضةً دينيةً واجبةً على الأمة، إذ لا يتمُّ لها استقلالها الحقيقي وسيادتها في أرضها، وقيامها برسالتها محليًا وعالميًا، إلَّا ببلوغ ما بلغه الغرب من تقدم علمي وتقني وإداري وتنظيمي، وما لا يتم الواجب إلَّا به فهو واجب، كما قرَّره علماؤنا.

بل إنَّ المطلوب في الأصل من الأمة الإسلامية أن تتفوق على غيرها في هذه المجالات حتَّى تكون كما أراد الله لها شهيدة على الناس.

على أنَّ الأهم من منجزات العلم واستخداماته التكنولوجية هو «الرُّوح العلميَّة» و«العقلية العلميَّة» و«المنهجية العلميَّة» التي هي العِلَّة الأولى وراء هذا كله.

وهذه الرُّوح والعقلية والمنهجية نحن أولى الناس بها، فالإسلام بكتابه وسُنَّته نبيّه، بقيمه وتعاليمه، أقدر من أي فلسفة أو نظام على تكوين تلك الرُّوح العلميَّة، والعقلية العلميَّة، والمنهجية العلميَّة.

فبدل أن نتسوّل ذلك من موائد غيرنا، نعود إلى أصولنا وحضارتنا فنستمد منها. وسنجد عند ذلك من الحوافز والمعاني ما لا نجده عندما نستورد ذلك من الغرب أو الشرق.

وقد عرضتُ لهذا الأمر في أكثر من كتاب من كتبي، وعرضتُ له في هذا الكتاب نفسه في أكثر من موضع، ولا بأس من التكرار حتَّى يتعلَّم الجاهل، ويتنبَّه الغافل، ويصمت المكابر، وحسبنا الرجوع إلى الفصلين الأوَّل والثاني، ففيهما غناء^(١).

كما أنَّ الأهم من الاعتناء بأشكال الإدارة وصور التنظيم: الروح التي تُسير ذلك وتُنشِّطه وتدفعه إلى الأمام، روح الإيجابية والجدية، والحرص على النظام والإتقان، والتعاون مع الآخرين.

والإسلام أقدر من غيره على إيجاد هذه الروح وتغذيتها، وإمدادها بالوقود الدائم واللازم، حتَّى تُحقِّق هدفها.

فهذه الأمور كُلُّها (من الجِدِّيَّة والنظام والإتقان والتعاون، إلخ) قيم إسلامية أصيلة، يتقرَّب بها المسلم إلى ربِّه، ويتمِّم بها دينه، فهي من فضائل الإسلام وشُعَب الإيمان.

ولو أحسنَّا تربية أبنائنا في الصغر، وتوعيتهم في الكبر، بمعاني الإسلام والإيمان والإحسان، لاستطعنا أنْ نعوض ما فاتنا في زمن البُعد عن الإسلام الصحيح.

لنضرب مثلاً يُقرِّب المفهوم المراد من الحداثة ويوضحه: إذا أردنا أنْ ننشئ بناية حديثة، وبعبارة أخرى: أنْ «نحدث» بناء المنازل والأحياء والمدن في مجتمعنا، فما الذي يجب أنْ نصنعه لنخرج من القِدَم إلى الحداثة، أو من تخلف العصور القديمة إلى تقدُّم العصر الحديث في فن الإنشاء والتعمير؟

(١) راجع على سبيل المثال كتابنا: الإسلام والعلمانية ص ٥٧ - ٦٥، فصل: العلمية والعلمانية، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٧، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

هنا يقتضي التحديث أن نرجع إلى أهل الاختصاص في هذا الأمر، لتقديم الدراسة اللازمة عن الموقع الذي يُشاد فيه البناء ومدى صلاحيته للغرض المنشود وموافقة الجهات الصحية والبلدية عليه، ومدى إمكان البناء فيه، بدون معارضة من الجيران أو من بعض الدوائر الحكومية كالزراعة أو الري أو الآثار ونحوها، وعن مبلغ إمكان توصيل المرافق الضرورية إليه من الماء والكهرباء وغيرها، وعن نوعية التربة وعلاقتها بالأساس وعمقه وحجمه، إلى آخر هذه السلسلة من المعلومات التي لا يقوم بناء حديث إلا بعد توافرها.

ولا بدّ بعد ذلك من تصميم هندسي متكامل، يُشاد البناء على أساسه، ومراعاة الخامات المطلوبة بأنواعها ومقاديرها، من المسلح وغيره، حسب الامتداد سعة وعمقًا وارتفاعًا، وتأمين القدر الكافي من الإضاءة والتهوية، ومراعاة التوصيلات اللازمة للكهرباء والماء، والتليفونات، والتلفاز وما شابهها، بالموصفات والشروط العصرية، والتنبيه للحاجات المتنوعة حسب تنوع المناطق والمناخات، مثل التدفئة في الشتاء، والتبريد في الصيف، وحسب علو المبنى بحيث يحتاج إلى «مصعد» أم لا، وتوفير الأجهزة الحديثة لإطفاء الحريق، والأماكن اللازمة لتصريف القمامة، وتهيئة مكان لمواقف السيّارات، إلى آخر هذه السلسلة من الإجراءات التي يقوم عليها الهيكل المادي للبناء.

ولكن هذا البناء الحديث الذي يتابع مقيموه أحدث ما انتهى إليه العصر من علم وتكنولوجيا، لا يؤدي غرضه بالنسبة للإنسان المسلم ما لم يتضمن شروطًا ومواصفات أخرى، تتعلق في غالبها بجوانب غير ماديّة، جوانب تمتاز فيها الحضارات والمجتمعات بعضها عن بعض.

إنَّ المسلم لا يبني في أرضٍ مغتصبة، فإنَّ بقاءه فيها حرام، وصلاته فيها لا تُقبل.

كما أنَّ المسلم يهتُّه في الدرجة الأولى ألاَّ يجرح أحدًا من جيرانه، وألاَّ يجرحه أحد كذلك، فلا بدَّ من المحافظة على استقلالية البيوت، بحيث يبقى لكلِّ منها خصوصيته.

وفي داخل البيت لا بدَّ من الفصل بين مكان الاستقبال وسائر البيت، حتَّى لا يطلع أجنبي على عورات من في الداخل.

وينبغي أن يُراعى في ترتيب حجرات البيت - بقدر الإمكان - بحيث يُفرَّق بين البنين والبنات بعد سنِّ العاشرة، كما جاء في الحديث: «وفَرَّقُوا بينهم في المضاجع»^(١).

كما يجب الاهتمام في دورات المياه بأنَّ المسلم مطالب بالطهارة اليومية من الاستنجاء والوضوء والغسل، فيراعى ذلك في تصميمها. وكذلك لا يعرف المسلم «البار» في منزله، فالخمر أم الخبائث، وهو لا يشربها، ولا يسقيها لغيره.

وينبغي أن يتسم البناء الإسلامي عامَّة بالبساطة والاعتدال مع المتانة والأناقة والجمال، فإنَّ الله جميل يحب الجمال، ويتعد عن مظاهر السرف والترف المدمِّرة للأمم، مثل استخدام الذهب والفضة في الأبواب والحمامات ونحوها، والابتعاد عن التماثيل، فإنَّ الملائكة لا تدخل بيتًا فيه تماثيل.

(١) رواه أحمد (٦٦٨٩)، وقال مخرَّجوه: إسناده حسن. وأبو داود في الصلاة (٤٩٥)، وحسن إسناده النووي في خلاصة الأحكام (٢٥٢/١)، وصحَّحه ابن الملقن في البدر المنير (٢٣٨/٣)، عن عبد الله بن عمرو.

هذا مع الحرص على السعة المناسبة للسكان وحاجاتهم، فقد كان من دعائه ﷺ: «اللَّهُمَّ وَسِّعْ لِي فِي دَارِي»^(١).

ومن ذلك: أَنْ يَكُونَ لِلضَّيْفِ مَكَانٌ، فَإِنَّ إِكْرَامَ الضَّيْفِ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «فَرَّاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفَرَّاشٌ لِلْمَرْأَةِ، وَفَرَّاشٌ لِلضَّيْفِ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ»^(٢)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِظَنَّةُ الدُّخُولِ فِي الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ.

وَقَبْلَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ يَكُونَ لِلْمَنْطَقَةِ السَّكْنِيَّةِ مُرَافِقٌ أَسَاسِيَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي مَقْدَمَتِهَا الْمَسْجِدَ، الَّذِي يُلْزَمُ مُرَاعَاتُهُ فِي التَّخْطِيطِ مِثْلَ الْمَدْرَسَةِ وَالْمُسْتَشْفَى وَالسُّوقِ وَالْبَرِيدِ وَغَيْرِهَا.

بَلْ إِنَّ أَوَّلَ مَشْرُوعِ أَسَّسِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ كَانَ الْمَسْجِدَ، إِذْ هُوَ مَحْوَرُ نَشَاطِ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمَةِ، دِينِيَّةٌ وَثَقَافِيَّةٌ وَاجْتِمَاعِيَّةٌ وَصَحِيَّةٌ وَرِیَاضِيَّةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى فِي بِنَائِهِ أَدَاءُ هَذِهِ الْخِدْمَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَإِعْطَاؤُهُ مِنَ الْمَسَاحَةِ مَا يَكْفِي، وَوَضْعُهُ فِي وَسْطِ الْمَنْطَقَةِ السَّكْنِيَّةِ بِحَيْثُ يَسِّرُ لِأَهْلِهَا أَدَاءَ الصَّلَوَاتِ وَالْمُشَارَكَةَ فِي النِّشَاطِ.

وَبِهَذَا كُلُّهُ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ التَّحْدِيثَ لَيْسَ مَعْنَاهُ نَقْلُ مَبْنَى أَوْ رَبِي أَوْ أَمْرِيكِ حَدِيثَ بَعْجَرِهِ وَبُجْرِهِ إِلَى بَيْتِنَا الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَلْ مَعْنَاهُ نَقْلُ تَكْنُولُوجِيَا الْبِنَاءِ الْعَصْرِيِّ، وَمُسْتَلْزِمَاتِهَا فَقَطْ، أَمَّا أَهْدَافُ الْمَبْنَى وَمَا يُوَدِّيهِ مِنْ خِدْمَاتٍ وَمَا يَحْكُمُهُ مِنْ قِيَمٍ، وَمَا يَلَابِسُهُ مِنْ اعْتِبَارَاتٍ مَعْنَوِيَّةٍ، فَمَرْدُّهُ إِلَى الْأَصُولِ وَالْمَوَارِيثِ الَّتِي يَتَعَايَشُ بِهَا كُلُّ مَجْتَمَعٍ، وَيَحْتَكِمُ إِلَيْهَا. وَالْخَلْطُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يُفْضِي إِلَى فُسَادٍ كَبِيرٍ، وَضَلَالٍ مُبِينٍ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥٩٩)، وَقَالَ مَخْرَجُوه: حَسَنٌ لَغَيْرِهِ. عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَلَّاسِ وَالزَّيْنَةِ (٢٠٨٤)، وَأَحْمَدُ (١٤٤٧٥)، عَنْ جَابِرٍ.

ومن غرائب المصادفات أنني يوم كتبتُ هذا الكلام، فتحتُ صحيفة «الأهرام» الصادرة بالقاهرة، في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٧م فإذا بي أجد حديثاً للمهندس الكبير حسن فتحي الذي فاز بلقب أحسن مهندس إنشاءات في العالم، وإذا هو يؤكد في حديثه ما قلته هنا، ولا بأس أن أنقل بعض فقراته لما فيها من عبرة.

يقول: «التطور والتغير في العالم يفرض لونين من التأثير للحضارات. فهناك ما يمكن تسميته «المتبادلات في الحضارة» أي ما تنقله حضارة عن حضارة أخرى.

وهناك ما يمكن تسميته «غير المتبادلات في الحضارة» أي ما لا يصلح للنقل من مجتمع إلى مجتمع آخر. ونحن - بكل أسف - ننقل غير المتبادلات التي أفرزتها الحضارة الغربية.

ونسلمع فينا من يقول بأخذ كل شيء من الغرب. بينما إفراز الحضارة الغربية فيه أشياء يمكن أن تنفعنا، وفيه - أيضاً - أشياء ضدنا وضد تكويننا الحضاري.

صحيح أن التغير من طبيعة الحياة الإنسانية، وأنه من المستحيل أن يمكث كل شيء كما هو بحالته إلى الأبد.

ولكن لا بد أن نعلم جميعاً أن عناصر الحضارة بعضها ثابت ولا يمكن لأي مستجدات أن تغيره، وبعضها هو الذي يخضع لقانون التغير، والتأثر بالمتغيرات التي تحدث في الدنيا من حولنا» اهـ.

الإسلام يفي بكل حاجات المجتمع التقدمي:

ونودُّ أن نوجّه سؤالاً صريحاً إلى هؤلاء الذين يهاجمون التراث الإسلامي، أو على الأقل يتوجّسون منه خيفة: أي شيء يريده المجتمع الحديث المتقدّم حقّاً، ولا يدعو إليه الإسلام؟ العلم؟ الحرّية؟ المال؟ القوّة؟ الصحّة؟ الحياة الطيّبة؟ الزراعة؟ الصناعة؟ التجارة؟

إنّ الإسلام يدعو إلى هذا كلّهُ، ويُقيم عليه مجتمعه، فلنقل كلمة في كلّ منها:

العلم:

إنّ العلم النافع في الإسلام ليس مجرد حقّ للإنسان، إن شاء حصّله، وإن شاء تركه. بل هو فرض عَيْن أو فرض كفاية، على حسب احتياج الفرد أو احتياج المجتمع إليه، سواء أكان علم دين أم علم دنيا. والإسلام أعظم دين يكون العقلية العلمية الواعية، فهو يدعو إلى البرهان، ويرفض التقليد واتباع الظنّ والهوى، ويحثُّ على التفكير في الأمور بحياد وإنصاف: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بَوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ ثَمَرٍ مُّثْقَلٍ وَفِرْدَوْى ثُمَّ نَنْفَكُوا﴾ [سبأ: ٤٦]، ويأمر بالنظر في خلق السماوات والأرض: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ويُعدُّ اتباع الأوهام - مثل تصديق الكهنة والعرفان وأشباههم - كفراً بما أنزل الله على محمّد ﷺ. وهو يدعو إلى الاستفادة من العلم النافع أيّاً كان أهله، والتماس الحكمة من أيّ وعاء خرجت، فهي ضالّة المؤمن أنّى وجدها فهو أحقُّ بها. كما يقرُّ الإحصاء والتخطيط للمستقبل، كما تدلُّ على ذلك سنة النبي ﷺ. ويعتبر التجربة في الشؤون الدنيوية كالزراعة ونحوها هي المقياس الذي يجب الرجوع إليه^(١).

(١) راجع كتابنا: الرسول والعلم ص ٤٧ - ٥٢.

وقد قامت في ظل الإسلام أعظم حضارة جمعت بين العلم والإيمان، كانت كتب علمائها - وهي مكتوبة بالعربية أساسًا - مراجع للعالم لعدة قرون، وكانت جامعاتها منارات للعلم يؤمُّها الطلاب من أنحاء الدنيا. ومن أساتذتها ومناهجها وكتبها اقتبست الحضارة الغربية، وعلى أساسها قامت نهضتها، وهذا ما وضَّحناه في الفصلين السابقين.

الفن:

لعلَّ الفنَّ هو أكثر ما يُشغَب به على دعاة الحلِّ الإسلامي، فهم يقولون: إنَّكم تدعون إلى حياة تحرم فيها البسمة على أيِّ فم، والبهجة على أيِّ قلب، والزينة في أيِّ موقع، والإحساس بالجمال في أيِّ صورة.

وأحبُّ أن أقول: إنَّ هذا الكلام لا أساس له من دين الله، وإذا كان رُوح الفن هو الشعور بالجمال، والتعبير عنه، فالإسلام أعظم دينٍ أو مذهبٍ غرس حبَّ الجمال والشعور به في أعماق نفس كل مسلم.

وقارئ القرآن الكريم يلمس هذه الحقيقة بوضوح وجلاء وتوكيد. فهو يريد من المؤمن أن ينظر إلى الجمال مبثوثًا في الكون كله، في لوحات ربَّانية رائعة الحُسن، أبدعتها يد الخالق البارئ المصوِّر الذي أحسن خلق كلِّ شيء، وأتقن تصوير كلِّ شيء: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]، ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

ثم نرى القرآن الكريم بعد ذلك يلفت الأنظار، ويُنبِّه العقول والقلوب، إلى الجمال الخاص لأجزاء الكون ومفرداته.

فهو يلفت النظر إلى جمال السماء من فوقنا: ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴾ [ق: ٦].

﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [الحجر: ١٦].

﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ ثم ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ ﴾ [الملك: ٣ - ٥].

ويلفت النظر إلى جمال الأرض، وما أخرجت من نبات بهيج، يسُرُّ الناظرين: ﴿ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ [الحج: ٥]، ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿ أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وكذلك إلى جمال الحيوان في غدواته وروحاته، في مشهد طبيعي خلّاب، يقول القرآن بعد ذكر منافع الأنعام: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [النحل: ٦].

كما يُنبّه على الجمال في الإنسان الذي خلقه الله ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤]، ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٤]، ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الأنفطار: ٧، ٨].

إنَّ القرآن بهذا كله، وبغيره، يريد أن يوقظ الحسَّ الإنساني، حتّى يشعر بالجمال الذي أودعه الله فينا وفي الطبيعة من فوقنا، ومن تحتنا، ومن حولنا، وأنَّ نملاً عيوننا وقلوبنا من هذه البهجة، وهذا الحُسن المبتوث في الكون كله.

وبعض الحضارات تغفل هذا الجانب وتوجّه أكبر همّها إلى محاولات الإنسان إلى نقل جمال الطبيعة على حجر أو ورق، أو غير

ذلك. فهو يرى السماء أو البحر أو الجبل، أو الأنعام، ولا يلتفت إلى ما فيها من سرّ الجمال الإلهي، وإنما يلتفت إليها حين تُنقل إلى لوحة، أو صورة مشكّلة، فليت شعري أيهما أهم وأقوى تأثيراً في النفس البشريّة: الأصل الطبيعي أم الصورة المقلّدة؟

إنّ الإسلام يُحيي الشعور بالجمال، ويؤيّد الفنّ الجميل، ولكن بشروط معيّنة، بحيث يصلح ولا يفسد، ويبني ولا يهدم.

وقد أحيا الإسلام ألواناً من الفنون، ازدهرت في حضارته وتميّزت بها عن الحضارات الأخرى، مثل فن الخط والزخرفة والنقوش: في المساجد، والمنازل، والسيوف، والأواني النحاسية والخشبية والخزفية وغيرها.

كما اهتم بالفنون الأدبية التي نبغ فيها العرب من قديم، وأضافوا إليها ما تعلّموه من الأمم الأخرى. وجاء القرآن يمثّل قمة الفن الأدبي، وقراءة القرآن وسماعه عند مَنْ عقل وتأمّل، إنّما هما غذاء للوجدان والروح لا يعدله ولا يدانيه غذاء، وليس هذا لمضمونه ومحتواه فقط، بل لطريقة أدائه أيضاً، وما يصحبها من ترتيل وتجويد وتحبير تستمتع به الأذان، وتطرب له القلوب، وخصوصاً إذا تلاه قارئٌ حسن الصوت، ولهذا قال النبي ﷺ لأبي موسى: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»^(١).

الحُرِّيَّة:

أمّا الحُرِّيَّة، فقد أقرّها الإسلام بل أوجبها وفرضها بكل أنواعها، ما لم تتضمن عدواناً على مصلحة الإنسان، وخصائص الإنسان.

(١) متفق عليه: رواه البخاري في فضائل القرآن (٥٠٤٨)، ومسلم في صلاة المسافرين (٧٩٣)، عن أبي موسى.

الْحُرِّيَّةُ الدِّينِيَّةُ: وحسبنا فيها قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ
الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

والْحُرِّيَّةُ الْفِكْرِيَّةُ: حُرِّيَّةُ الْعَقْلِ فِي أَنْ يَنْظُرَ وَيَفَكِّرَ، وَيَرَى وَيَرْجَحَ،
وَلَا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ، فَقَدْ خُلِقَ الْعَقْلُ لَذَلِكَ، وَقَبِيحٌ بِمَنْ أُعْطِيَ شَمْعَةً أَنْ يَطْفِئَهَا
وَيَمْشِيَ فِي الظُّلْمَةِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(١).

الْحُرِّيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ: حُرِّيَّةُ الْاجْتِهَادِ الْعِلْمِيِّ، وَافِقُ اجْتِهَادِ الْغَيْرِ أَمْ خَالِفُهُ،
حَتَّى إِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلَنُ أَنَّ الْمَجْتَهِدَ مَا جُورَ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِيهِ،
وَلَوْ لَا الْخُطَأُ مَا تَعَلَّمَ الْإِنْسَانُ الصَّوَابَ. وَمِنْ هُنَا رَأَيْنَا الْمَذَاهِبَ
وَالْمَدَارِسَ الْفَقْهِيَّةَ وَالْكَلَامِيَّةَ وَالصُّوفِيَّةَ وَنَحْوَهَا، تَتَعَاشَى فِي الْحَضَارَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيَسِعُ بَعْضُهَا بَعْضًا.

الْحُرِّيَّةُ السِّيَاسِيَّةُ: حُرِّيَّةُ الشَّعْبِ فِي اخْتِيَارِ حَاكِمِهِ، وَحَقُّهُ فِي الشُّورَى
وَالْإِزَامَةِ بِنَتِيجَتِهَا، وَحَقُّهُ فِي نَصِيحَتِهِ وَمِرَاقَبَةِ أَعْمَالِهِ، وَنَقْدُ مَا يَرَاهُ
مُخَالَفًا لِلشَّرْعِ أَوْ لِلْمَصْلَحَةِ مِنْهَا، وَفَقًّا لِقَاعِدَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
عَنِ الْمُنْكَرِ، وَحَقُّهُ فِي رَفْضِ أَيِّ أَمْرٍ فِيهِ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، إِذْ لَا طَاعَةَ
لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، بَلْ حَقُّهُ فِي خَلْعِهِ إِذَا انْحَرَفَ عَنِ الشَّرْعِ، أَوْ
عَطَّلَ حُكْمَ اللَّهِ، أَوْ أَظْهَرَ كُفْرًا بَوَاحًا فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانًا.

الْحُرِّيَّةُ الْمَدْنِيَّةُ: حُرِّيَّةُ الْإِنْسَانِ فِي الْحَرَكَةِ وَالتَّنَقُّلِ وَاخْتِيَارِ الْعَمَلِ
الَّذِي يَنَاسِبُهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَلَائِمُهُ، وَحَرِيَّتِهِ الشَّخْصِيَّةِ دَاخِلَ مَسْكَنِهِ
الْخَاصِّ فَلَا يُتَجَسَّسُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقْتَحَمُ عَلَيْهِ حُرْمَةُ مَنْزِلِهِ.

وَفِي كُلِّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ نَصُوصٌ صَرِيحَةٌ لَا مَطْعَنَ فِيهَا.

(١) انظر: تلبیس إبلیس ص ٧٤.

المال:

إنَّ الإسلام: قد حثَّ على تحصيله من وجوهه المشروعة، وحسَّن تنميته بالطرق السليمة، وتوزيعه على أهله بالمعروف، وإنفاقه في الحق، وإمساكه عن الباطل، ووصف القرآن المال بأنَّ الله جعله للناس «قيامًا»، وأمر بالحجر على السفهاء الذين لا يحسنون التصرف فيه، وجعل الإسلام «الغنيَّ الشاكر» أفضلَ من «الفقير الصابر»، ووضع لذلك أفضل نظام اقتصادي عرفه البشر، جمع خير ما في المذهبين المتنازعين: الرأسمالية والشيوعية، وتنزَّه عن مساوئهما، أقرَّ الملكية الخاصة المقيَّدة بالحق، والحرية المقيَّدة بالعدل، والغنى المقيَّد بحدود الشرع في التملُّك والتنمية والإنفاق والاستهلاك.

القوة العسكرية:

إنَّ إعدادها في الإسلام فريضة أمر بها الله ورسوله، يقول القرآن: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]، ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢]. ويقول الرسول ﷺ: «من مات ولم يغز، ولم يحدث به نفسه، مات على شُعبةٍ من النفاق»^(١)، «من علِمَ الرمي، ثم تركه، فليس منّا»^(٢). وهذه النصوص تقتضي فرضية التدريب العسكري على الأمة كلها، استعدادًا للطوارئ التي تقتضيها أن تنفر جميعًا، ثم استمرار هذا التدريب حتَّى لا يُنسى، وبهذا تكون أمة مجاهدة قادرة على الدفاع عن نفسها، تغزو ولا تُغزى، فما غزى قوم في عقر دارهم إلَّا ذُلُّوا.

(١) رواه مسلم في الإمارة (١٩١٠)، وأحمد (٨٨٦٥)، عن أبي هريرة.

(٢) رواه مسلم في الإمارة (١٩١٩)، عن عقبة بن عامر.



الصحة العامة:

لقد جاء الإسلام يدعو إلى النظافة حتّى جعلها شرطاً لصحة الصلاة، وأوصى بالاغتسال مرّة في كل أسبوع، وجعل ذلك حقّاً على كلّ مسلم، وحثّ على نظافة الشّعر والفم والأطراف بصفة خاصّة، وأمر بنظافة البيوت والطرق، وجعل إماطة الأذى عنها عبادة، ونهى عن التبوّل والتبرّز في الماء أو الظل أو الطريق، وحذّر من العدوى وقال: «فِرّ من المجذوم فرارك من الأسد»^(١)، وفرض العزل الصحي على المصابين بالأوبئة كالطاعون، وحرّم المسكرات والمخدّرات وكلّ ما يضرّ بالصحة: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وأمر بالتداوي: «فما أنزل الله داءً إلّا أنزل له دواء»^(٢)، ونهى عن الإسراف في أيّ عمل يؤذي البدن، ولو كان هو العبادة: «إنّ لبدنك عليك حقّاً»^(٣).

الحياة الطيّبة:

إنّ الإسلام يُرحّب بها، ويدعو إليها، بل جعلها مثوبةً للمؤمنين الصالحين في الدنيا. قال الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧].

وقال للرسول ﷺ وأصحابه: ﴿فَتَأْوِكُمُ وَيَدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦].

(١) رواه أحمد (٩٧٢٢)، وقال مخرّجوه: صحيح وهذا إسناد ضعيف. والبخاري تعليّقاً (٥٧٠٧) مجزوماً

به، والبيهقي في النكاح (١٣٥/٧)، وصحّحه الألباني في الصحيحة (٧٨٣)، عن أبي هريرة.

(٢) رواه أحمد (٣٩٢٢)، وقال مخرّجوه: صحيح لغيره. وابن ماجه في الطب (٣٤٣٨)، وصحّحه

الألباني في الصحيحة (٤٥١)، عن ابن مسعود.

(٣) متّفق عليه: رواه البخاري (١٩٧٥)، ومسلم (١١٥٩)، كلاهما في الصيام، عن عبد الله بن

عمرو بن العاص.

وأنكر القرآن بشدة على الذين يُحرّمون على أنفسهم وعلى الناس زينة الله وطيبات الحياة: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

الإسلام يبيح اللهو البريء، والألعاب المسلية، وألوان الرياضة والفروسيّة في غير إسراف ولا دخول في قمار.

الإسلام يريد حياة جادة عاملة يتخلّلها اللهو، ولا يريد حياة لاهية عابثة يتخلّلها العمل.

إنّما حرّم الإسلام ما يضرّ بالفرد أو الأسرة أو المجتمع، مثل أواني الذهب والفضة التي هي أحد مظاهر الترف الذي يدمّر المجتمعات، ومثل ثياب الحرير، وحليّ الذهب، على الرجال، حفظاً لجانب الرجولة فيهم. وما حرّم الإسلام إلاّ خبيثاً، ولا أحلّ إلاّ طيباً، وما حرّم إلاّ عوض الناس خيراً منه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

الزراعة:

إنّ الإسلام قد حثّ عليها، ورغب فيها أعظم الترغيب حتّى جعل كلّ ما يؤكل من الزرع أو الغرس، لصاحبه صدقة، ولو أكل منه طير أو بهيمة. والرسول أوّل من دعا إلى «التشجير». ووعد على ذلك بأوفى المثوبة عند الله: «مَنْ نَصَبَ شَجَرَةً، فَصَبَرَ عَلَى حِفْظِهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا حَتَّى تُثْمَرَ، فَإِنَّ لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُصَابَ مِنْ ثَمَرِهَا صَدَقَةٌ عِنْدَ اللَّهِ وَجَلَّ»^(١).

(١) رواه أحمد (١٦٥٨٦)، وقال مخرّجوه: إسناده ضعيف. وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٣٩٢٨): رواه أحمد وفيه قصة وإسناده لا بأس به. عمّن شهد النبي ﷺ.

وحسبنا هذا الحديث الشريف: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلةٌ (نخلة صغيرة)، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها»^(١).

وفي كل كتب الفقه الإسلامي باب لبحث شؤون المزارعة والمساقاة، وما يجوز منها وما لا يجوز، ممّا يدلُّ على عناية المجتمع الإسلامي بها، ورعايته لها. وباب آخر لـ «إحياء الموات»، ويراد به استصلاح الأرض البور: «ومن أحيأ أرضاً ميتةً فهي له»^(٢).

التجارة:

إنَّ القرآن يخلع عليها وصفًا جميلًا يوحي بالرضا والقبول وهو: «الابتغاء من فضل الله» ويشرع التجارة حتّى في موسم الحج: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨]، ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. ويصف القرآن العباد المتّقين بأنّهم: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]، فهم مع تقواهم وعبادتهم تجار عاملون.

والرسول ﷺ يرفع التاجر الصدوق إلى مكانةٍ لم يحلم بها أحدٌ قبل الإسلام: «التاجرُ الصّدوقُ الأمينُ مع النّبیین والصّدّيقین والشهداء»^(٣).

- (١) رواه أحمد (١٢٩٨١)، وقال مخرّجوه: إسناده صحيح على شرط مسلم. والبخاري في الأدب المفرد (٤٧٩)، والضياء في المختارة (٢٧١٥)، وصحّحه الألباني في الصحيحة (٩)، عن أنس.
- (٢) رواه أحمد (١٤٨٣٩)، وقال مخرّجوه: حديث صحيح. والترمذي في الأحكام (١٣٧٩)، وقال: حسن صحيح. وصحّحه الألباني في صحيح الجامع (٥٩٧٥)، عن جابر.
- (٣) رواه الترمذي (١٢٠٩)، وقال: حديث حسن. والدارمي (٢٥٨١)، والحاكم (٦/٢)، شاهدًا وحكم عليه بالإرسال، والدارقطني (٢٨١٣)، أربعتهم في البيوع، وحسّنه ابن القطان في الوهم والإيهام (٤٧٨/٤، ٤٧٩)، وقال الذهبي في الميزان (٤١٣/٣): جيد الإسناد صحيح المعنى. وقال الألباني في صحيح الترغيب (١٧٨٢): صحيح لغيره. عن أبي سعيد الخدري.

هذا على حين كان رجال الكنيسة في العصور الوسطى يعتبرون ممارسة الأعمال التجارية خطيئة؛ لأنها تصرف النفس عن الله!

كلُّ ما في الأمر أنَّ الإسلام وضع لها قيودًا وشروطًا، بحيث لا تكون تجارة فيما حَرَّمَ الله، ولا تشتمل على ظلم أو ضرر أو غرر فاحش، أو غش أو احتكار، أو تطفيف، أو أي معاملة يحظرها الإسلام.

الصناعة:

لقد جعل فقهاء الإسلام كلَّ صناعة يحتاج إليها المسلم فرض كفاية، إذا لم يقم بها عددٌ كافٍ منهم أثموا جميعًا، وبخاصة أولو الأمر منهم، وقد ذكر القرآن صناعات كثيرة مدنية وعسكرية، كصناعة السفن التي علَّمها الله لنبيه نوح، وصناعة البناء التي كان يحسنها خليل الله إبراهيم وابنه إسماعيل، وصناعة الدروع التي أثنى بها على نبيه داود: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، وصناعة السدود التي أثنى بها على عبده ذي القرنين ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٦، ٩٧]، وصناعة النحاس التي منَّ الله بها على سليمان: ﴿وَأَسْلَمْنَا لَهُ الْكُتُبَ عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]، والصناعات المتعلقة بالحديد حربية ومدنية: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]^(١)، والصناعات الزراعية: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، وصناعة الدباغة والغزل والنسيج ونحوها: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠].

(١) إشارة إلى الصناعات الحربية.

وببارك الإسلام كل حرفة نافعة تغني المسلم عن التكفُّف وسؤال الناس الَّذِي يُحَرِّمُهُ الْإِسْلَامُ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَحْتَطِبَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ»^(١).

إِنَّ الْإِسْلَامَ يَحْتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنْ يَكُونُوا مُتَفَوِّقِينَ فِي وَسَائِلِ الدُّنْيَا لِيَخْدُمُوا بِهَا أَهْدَافَ الدِّينِ، يَرِيدُهُمُ الْإِسْلَامُ أَنْ يَكُونُوا أَسَاتِذَةَ الْأُمَمِ، وَالشَّهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ لِيَكُونُوا دَائِمًا بِحَيْثُ يَسْتَغْنُونَ عَنِ دُنْيَا الْآخَرِينَ، وَالْآخَرُونَ مُحْتَاجُونَ إِلَى دِينِهِمْ.

بِنَاءُ الْإِنْسَانِ الصَّالِحِ:

وَأَهْمُّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَبْنِي هَذَا الْمَجْتَمَعَ التَّقْدُمِيَّ الْمُتَحَرِّرَ عَلَى أُسَاسٍ مَكِينٍ، حَتَّى يَبْنِيَ «الْإِنْسَانَ الصَّالِحَ» الَّذِي هُوَ دَعَامَةُ الْمَجْتَمَعِ، وَرَكِيزَةُ بِنَائِهِ.

إِنَّهُ يَبْنِي هَذَا الْإِنْسَانَ أَوَّلًا بِالْإِيمَانِ، بِالْعَقِيدَةِ السَّلِيمَةِ، الَّتِي تُعَرِّفُهُ بِسِرِّ وَجُودِهِ، وَتُصَلِّهِ بِالْأَزَلِ وَالْأَبَدِ، وَتُجِيبُهُ عَنْ أَسْئَلَتِهِ الْخَالِدَةِ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ الْعِلْمُ التَّجْرِبِيُّ، وَلَا التَّكْنُولُوجِيَا الْمُتَطَوِّرَةُ أَنْ تُجِيبَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا: مَنْ أَنَا؟ وَمَا رِسَالَتِي؟ وَمَنْ أَيْنَ جِئْتُ؟ وَإِلَى أَيْنَ أَذْهَبُ؟ وَلِمَاذَا أَعِيشُ؟ وَلِمَاذَا أَمُوتُ؟

إِنَّهُ يَبْنِي الْإِنْسَانَ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرِسَالَتِهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ، لِيَعْرِفَ الْمَبْدَأَ وَالْمَصِيرَ. ثُمَّ يَبْنِيهِ بِالْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ غَايَةُ خَلْقِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. بِالصَّلَاةِ الَّتِي تُصَلِّهِ بِرَبِّهِ، وَتُعِينُهُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَتَمُنِّحُهُ الْمَدَدَ الرُّوحِيَّ فِي مَعْرَكَةِ حَيَاتِهِ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٧٠)، وَمُسْلِمٌ (١٠٤٢)، كِلَاهُمَا فِي الزَّكَاةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وبالزكاة التي يُزَكِّي بها نفسه، ويُطَهِّر ماله، ويرضي ربّه: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وبالصيام الذي يربي الإرادة ويُعلِّم الصبر، ويُذكِّر بالنعمة، ويُشعر بالمواساة والرحمة، كما يغرس في النفس ملكة التقوى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَنْقُوتٌ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وبالحج الذي هو هجرة إلى الله، بزيارة بيته، وتعظيم شعائره، وتثبيت معنى عالمية دينه وتدريب على معاني الأخوة والمساواة التي دعا إليها، وشهود المنافع الماديّة والمعنويّة المتبادلة بين وفود المسلمين في هذا المؤتمر الرباني.

ثم هو يبني الإنسان بعد ذلك بالأخلاق الفاضلة، والآداب العالية، والتقاليد الصالحة، والأسوة الحسنة، حتّى يتكوّن في ظلها الإنسان المؤمن الصالح في نفسه والمصلح لغيره، إنسان «سورة العصر» الناجي من خسران الدنيا والآخرة، إنسان الإيمان والعمل، والتواصي بالحق والصبر: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ - ٣].

والأخلاق التي يريدتها الإسلام ليست هي أخلاق العبودية والضعف واليأس، إنّما هي أخلاق المؤمن القوي المنتج، الواثق من نفسه، البصير بيومه، الآمل في غده، المتفائل المتفتح على ما حوله ومن حوله.

أجل، إنّ الإسلام أعظم مُوجّه إلى هذه الأخلاق، ومجتمعه الصحيح أفضل بيئة لغرسها وتعهدها ورعايتها.

أما أخلاق العجز والكسل والضعف، فالإسلام يستعيد بالله منها، ويدعو إلى ضدها: «المؤمن القوي خير وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف... واستعن بالله ولا تعجز»^(١)، «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، ومن العجز والكسل»^(٢).

كما يكره الإسلام الذلَّ والخشوع لبشر، كائنًا ما كان، ويعلن أنَّ العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، ويدعو الناس جميعًا ألاَّ يتخذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون الله. وهو يُحرِّض المؤمنين أن يقاوموا الظلم والباطل والمنكر بكلِّ وسيلةٍ يستطيعونها، باليد، ثمَّ باللسان، ثمَّ بالقلب، وذلك أضعف الإيمان.

ويجعل الركون إلى الظالمين والميل إليهم بابًا موصلاً إلى جهنم: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

وخلُق التوكل في الإسلام ليس معناه طرح الأسباب، وترك الحذر والتدبير فقد قال تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]. وقال الرسول لصاحب الناقة: «اعقلها وتوكل»^(٣)، إنَّما معنى التوكل: الثقة بالله وقوة اليقين بما عنده، مهما نزل بالإنسان من نكبات.

والزهد ليس معناه ترك الدنيا يستحوذ عليها الكفار والملاحدة، بل الزهد أن تجمعها في يدك ولا تمكِّنها من قلبك. الزهد أن تملك الدنيا، ولا تملكك، وألاَّ تتخذها لك ربًّا، فتخذك لها عبدًا! وقد كان في

(١) سبق تخريجه ص ٧٢.

(٢) رواه البخاري في الدعوات (٢٨٩٣)، عن أنس.

(٣) رواه الترمذي في صفة القيامة (٢٥١٧)، وقال: حديث غريب. وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٩٠/٨)، وحسنه الألباني في تخريج مشكاة الفقر (٢٢)، عن أنس.

الصحابة المبشرين بالجنة مَنْ يملكون الملايين، وهم عند الله ورسوله من المرضيين المقدمين، إِنَّ الزهد في الشيء إِنَّمَا يكون لمن قدر عليه. والقناعة ليس معناها الرضا بالحرمان، والترحيب بكابوس الفقر، فقد استعاذ الرسول ﷺ من الفقر، وقرنه بالكفر^(١)، وإِنَّمَا معناها ما جاء في الحديث الصحيح: «ليس الغنى عن كثرة العرض، إِنَّمَا الغنى غنى النفس»^(٢).

والصبر ليس معناه السلبية والقعود انتظاراً للفرج، إِنَّمَا هو حبس النفس عن اتباع الهوى، أو الاسترسال في الجزع، وتدريبها على ركوب المصاعب والمشقات، فَإِنَّ الناس لن يدركوا ما يحبون إِلَّا بصبرهم على ما يكرهون، وقد صبر النبي ﷺ والمسلمون في مكة على البلاء، في الوقت الذي سلك فيه كل السبل للبحث عن أرض خصبة ليهاجر إليها، ويبذر فيها دعوته، حتَّى كانت الهجرة إلى يثرب، وأقام فيها دولة الإسلام.

إِنَّ هذا الإنسان هو محور التقدم، وروح الإسلام، ودعامة التنمية الحقيقية. وهذا الإنسان المؤمن الراقى لا تصنعه القوانين الوضعيّة، ولا الأنظمة الأرضيّة، من رأسماليّة أو اشتراكيّة أو ديمقراطيّة، إِنَّمَا تصنعه عقيدة تُفجّر طاقاته، وتبرز مكنوناته. وتستثير ما في داخله من قدرات مبدعة. فيعمل أضعاف ما يعمل غيره، مع إحكام وإتقان. لأنَّ الله يحب

(١) إشارة إلى الحديث: «اللهم إِنِّي أعوذ بك من الكفر والفقر». رواه أحمد (٢٠٤٠٩)، وقال مخرّجوه: إسناده قويٌّ على شرط مسلم. والنسائي في السهو (١٣٤٧)، وابن خزيمة في الصلاة (٧٤٧)، عن أبي بكرة.

(٢) متفق عليه: رواه البخاري في الرّقاق (٦٤٤٦)، ومسلم في الزكاة (١٠٥١)، عن أبي هريرة.



منه إذا عمل عملاً أن يتقنه، ولأنَّ الله كتب عليه إحسان كل شيء يعمله، فهو يؤدِّي ما كتب الله عليه، ليؤدِّي الله له ما كتب على نفسه.

فليت شعري أي رجعية في هذه الأمور؟ وماذا يريد دعاة التقدُّم الحق أكثر من هذا إن كانوا ينصفون؟

إلا أن من المضحك المبكي أن نجد بعض الكتَّاب والصحفيين يقول لنا إذا دعوناهم إلى الإسلام:

نحن لا نريد أن ندع السيَّارات، لنعود إلى ركاب الجمال!

ولا نريد أن ندع القصور والعمارات، لنعود إلى سكنى الخيام!

ولا نريد أن ندع الطبَّ الحديث، لنعالج مرضانا بالتمائم والرُّقى!

ولا نريد أن ندع ماكينات الريِّ، لنستعمل الشادوف والسواقي!

ولا نريد أن ندع مصابيح الكهرباء، لنعود إلى سراج الزيت!

هكذا والله ما كتبه يوماً بعض رؤساء التحرير في صحف عربية سيَّارة!

فهل هؤلاء الكتَّاب يضحكون على أنفسهم أم يضحكون على قرائهم؟

هل هم عُمي عن الحقيقة أم متعاضون؟

﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ * وَمَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[الروم: ٥٢، ٥٣].

دولة إسلامية.. لا دولة دينية

أصدر الدكتور «فرج فودة» كتاباً سمّاه «قبل السقوط» يؤيد به العلمانية، ويهاجم الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، وقد كفانا الردّ عليه أخونا الأديب الباحث الفاضل الأستاذ عبد المجيد صبح حفظه الله. ولكنني أذكر هنا نموذجاً ممّا قاله في تأييد علمانيّته:

قال: «إنّ المنادين بتطبيق الشريعة الإسلامية فوراً دون إبطاء، يُردّدون في ذات الوقت مقولة تبدو في ظاهرها منطقية، يواجهون بها كلّ مَنْ يتصدّى لهم بمجرد النقاش، وهي مقولة تُطرح في شكل سؤال منطقي: ما الذي يخيفك من تطبيق الحدود؟ إنّها لن تُطبّق إلاّ على سارقٍ أو زانٍ أو شاربٍ خمرٍ أو مرتدٍّ أو مفسدٍ في الأرض، وهو تساؤل يبدو في ظاهره مفحماً، لكنّه يخفي حقيقة أرجو أن يلهمني الله القدرة على إيضاحها، وهي أنّ تطبيق الشريعة الإسلامية ليس مسألة «جزئية» تتعلّق بإقامة بعض الحدود، وإنّما هو مدخل لتداعيات يهرب أنصار التطبيق الفوري للشريعة من إيضاحها، أو يغالطون في بيان أبعادها الحقيقيّة.

إنّ تطبيق الشريعة الإسلامية لا بدّ أن يعود إلى دولة دينية، والدولة الدينية لا بدّ أن تقود إلى حكم بالحق الإلهي لا يعرفه الإسلام، أو قلّ

عرفه فقط في عهد الرسول، والحكم بالحق الإلهي لا يمكن أن يُقام إلا من خلال رجال دين، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة»^(١) اهـ.

وقال الدكتور وحيد رأفت: «دعاة تطبيق الشريعة يريدون أن يصبحوا «كهنة آمون» من جديد، لأنّهم وحدهم الذين يملكون تفسير الشريعة، وإقامة «الثيوقراطية» الدينيّة، حيث سيطرة رجال الدين، والحكم بالحق الإلهي، وحافزهم على ذلك النموذج الإيراني»^(٢).

وألح الدكتور فؤاد زكريا - في مقالاته التي نشرها في «الأهرام» في صيف ١٩٨٥م، والتي نشرها في كتابه «الحقيقة والوهم»^(٣) وفي مقدمة كتابه وخاتمته - على ترديد كلمة «الحكم الإلهي» الذي ينادي به دعاة تطبيق الشريعة الإسلاميّة، ليوهم قارئه بهذه العبارة أنّهم يدعون إلى دولة دينيّة «ثيوقراطيّة».

وفي هذا الاتجاه نفسه مضت مقالات الدكتور لويس عوض في مجلة «المُصَوِّر» عن «قصّة العلمانيّة» في مصر (سنة ١٩٨٣م)، وفيها اتّهم حكم الإسلام: أنّه بالرغم من أنّه دين يقوم على الفلسفة الإنسانيّة، وهو في جوهره لا يعرف حكم الكهنوت، قد عرف الدورات الثيوقراطيّة والهيومانية! وزعم في حديث له مع «المُصَوِّر» أنّ معركة الديمقراطية المصريّة كانت دائماً معركة بين الحق الطبيعي وبين من يدعون بالحق

(١) انظر: قبل السقوط لفرج فودة ص ٤٢ - ٤٣، نشر مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

(٢) مجلة فكر، العدد (٨)، ديسمبر ١٩٨٥ ص ٧٣، ٧٤. ندوة التطرف السياسي الديني بتصرف. نقلاً عن مقال أكذوبة الحكم الإلهي للأستاذ فهمي هويدي، جريدة الأهرام، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٦م.

(٣) وقد ردّدنا عليها في كتابنا: الإسلام والعلمانية ص ١٢٤ وما بعدها.

الإلهي، والذين يدعون بالحق الإلهي يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعي كمصدر للسلطات.

وكتب الأستاذ شبلي العيسمي كتاباً عنوانه «العلمانية والدولة الدينية» أُوهم فيه التقابل بين المفهومين، فإمّا العلمانية وإمّا الدولة الدينية، ولا يُتصوّر أمرٌ ثالث في وَهْمه، والدولة الدينية هي دولة «رجال الكهنوت» الذين يُضفون على تصرّفاتهم العصمة والقداسة، فما حلّوه في الأرض فهو محلّول في السماء، وما عقدوه في الأرض فهو معقود في السماء، وليس من حقّ أحدٍ أن يقول لأحدهم: أسأت أو أخطأت، لأنّه بهذا يعترض على الله الذي يتحدث باسمه، والذي هو وكيله على الناس!

دولة الإسلام دولة مدنية:

ونريد أن نقول لهؤلاء الذين يتّهمون دعاة الإسلام بأنهم يدعون لإقامة دولة دينية: إنكم تقولون على دعاة الإسلام غير الحق، وتقولونهم ما لم يقولوا، فهم يدعون أبداً إلى إقامة دولة إسلامية، ولم يدعوا يوماً - ولن يدعوا - إلى دولة دينية.

وفرق كبير بين الدولة الإسلامية، أي الدولة التي تقوم على أساس الإسلام، والدولة الدينية التي عرفها الغرب النصراني في العصور الوسطى. وعلة ذلك أن هناك خلطاً بين ما هو إسلامي وما هو ديني، فكثيرون يحسبون أن كل ما هو إسلامي يكون دينياً. والواقع أن الإسلام أوسع وأكبر من كلمة دين. حتّى إنّ علماء الأصول المسلمين جعلوا «الدين» إحدى الضروريات الخمس أو الست التي جاءت الشريعة لحفظها، وهي: الدين والنفس والعقل والنسب والمال، وزاد بعضهم: العرض.



أضرب مثلاً موضحاً: نحن ندعو إلى تربية إسلامية متكاملة، وهذه التربية تشمل أنواعاً من التربية تبلغ بضعة عشر نوعاً، إحداها: التربية الدينية، إلى جوار التربية العقلية والجسمية والخُلُقِيَّة والعسْكَرِيَّة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والأدبية والمهنية والفنية والجنسية، إلخ. فالتربية «الدينية» شُعبة واحدة من شُعب التربية «الإسلامية» الكثيرة.

فالخطأ كل الخطأ الظنُّ بأنَّ الدولة الإسلامية التي ندعو إليها دولة دينية. إنما الدولة الإسلامية «دولة مدنية» تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى، ومسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعاية أن ينصح لهذا الحاكم، ويأمره بالمعروف، وينهاه عن المنكر، بل يعتبر الإسلام هذا واجباً كفاً على المسلمين، ويصبح فرض عين إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه.

إنَّ الحاكم في الإسلام مُقيَّد غير مطلق، فهناك شريعة تحكمه، وقيم توجهه، وأحكام تُقيِّده، وهي أحكام لم يضعها هو ولا حزبه أو حاشيته، بل وضعها له ولغيره «ربُّ الناس، مَلِك الناس، إله الناس». ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام أو يجمدوها، فلا مَلِك، ولا رئيس، ولا برلمان، ولا حكومة، ولا مجلس ثورة، ولا لجنة مركزية، ولا مؤتمر للشعب، ولا أي قوَّة في الأرض تملك أن تغيِّر من أحكام الله الثابتة شيئاً.

ومن حقَّ أي مسلم أو مسلمة إذا أمره الحاكم بما يخالف شريعة الله، أن يرفض، بل من واجبه أن يرفض؛ لأنَّه إذا تعارض حق الحاكم وحق الله، فحق الله مقدَّم ولا شك، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

والقرآن حين ذكر بيعة النساء للنبي ﷺ وفيها طاعة النبي وعدم معصيته عليه السلام قيّد ذلك بقوله: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [المتحنة: ١٢]، هذا وهو المعصوم المؤيّد بالوحي، فغيره أولى أن تكون طاعته مقيّدة. وفي الحديث الصحيح المتفق عليه: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١)، والحديث الآخر: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(٢).

وقد قال أوّل خليفة في الإسلام في أوّل خطاب له: «أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأتُ فقوّموني»^(٣).

والحاكم أو الإمام، أو الخليفة، في الإسلام ليس وكيل الله، بل هو وكيل الأُمّة، هي التي تختاره، وهي التي تراقبه، وهي التي تعزله، وقد قال عمر: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ فِيَّ اعْوَجَاجًا فَلْيَقْوَمْنِي»^(٤).

ورفض سلمان أن يسمع لأمر المؤمنين عمر، حتّى يُفسّر له: كيف كفته قطعة «القماش» التي وزّع مثلها على سائر الصحابة، وهو رجل طوال، لا تكفيه قطعة واحدة لثوب كامل؟

واستجاب أمير المؤمنين وقام ابنه عبد الله يُفسّر ذلك بأنّه تنازل عن قطعته التي كانت من نصيبه لأبيه^(٥)!

(١) رواه البخاري في الأحكام (٧١٤٥)، ومسلم في الإمارة (١٨٤٠)، عن علي بن أبي طالب.
(٢) متفق عليه: رواه البخاري في الأحكام (٧١٤٤)، ومسلم في الإمارة (١٨٣٩)، عن ابن عمر.
(٣) رواه الطبري في تاريخه (٢١٠/٣)، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٤١٥/٩)، وصحّح إسناده، عن أنس.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في الزهد (٣٥٦٢٩).

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (١٢٣/٢)، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

وَرَدَّتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَمْرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ إِلَى قَوْلِهَا^(١).
وَدَخَلَ الْفَقِيهَ التَّابِعِيَّ الْجَلِيلَ أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيَّ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَهُوَ
خَلِيفَةٌ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْأَجِيرُ! فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَنْ حَوْلَهُ، وَأَعَادَ
قَوْلَهُ، وَأَعَادُوا قَوْلَهُمْ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: دَعُوا أَبَا مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُ^(٢).
وَقَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنَّمَا أَنَا وَاحِدٌ مِنْكُمْ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي
أَثْقَلَكُمْ حِمْلًا^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ الدِّينِ الْأَيُّوبِيُّ: إِنَّمَا أَنَا عَبْدُ الشَّرْعِ وَشَحْنَتُهُ، أَيُّ: شَرْطِيَّةٍ
وَجَنْدِيَّةٍ، أَيُّ مَهْمَتِي الْحِرَاسَةِ وَالتَّنْفِيزِ^(٤).

شُبَهَاتُ الْعِلْمَانِيِّينَ فِي دَعْوَى الدَّوْلَةِ الدِّينِيَّةِ:

فَعَلَامُ اسْتَنْدَ الْعِلْمَانِيُّونَ فِي اتِّهَامِهِمْ لِلْإِسْلَامِيِّينَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى إِقَامَةِ
دَوْلَةٍ دِينِيَّةٍ؟

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ فِيمَا كَتَبُوهُ فِي ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ يَدُورُ حَوْلَ شُبَهَاتٍ مُحَدَدَةٍ،
أَسْجَلُهَا بِأَمَانَةٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ عَلَيْهَا:

١ - فِكْرَةُ «الْحَاكِمِيَّةِ» الَّتِي نَادَى بِهَا فِي عَصْرِنَا إِمَامَانُ مِنْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ
وَالْفِكْرِ، وَهُمَا أَبُو الْأَعْلَى الْمُؤَدُّودِيُّ، وَسَيِّدُ قُطْبٍ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَمُؤَدَّاهَا: أَنَّ

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي النِّكَاحِ (١٠٤٢٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ (٥٠٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي
الصَّدَاقِ (٢٣٣/٧)، وَقَالَ مُنْقَطِعٌ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٧٥٠٢): رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي
الْكَبِيرِ وَفِيهِ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ وَقَدْ وَثَّقَ. وَذَكَرَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ (٣٢٧٦)،
بِسَنَدِ أَبِي يَعْلَى. وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٤٤/٢)، وَالسَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ (٨١٤).

(٢) رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ (١٢٥/٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ (٢٢٣/٢٧).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (٣٤٠/٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي الْمَقَدِّمَةِ (٤٣٣).

(٤) ذَكَرَهُ ابْنُ جَبْرِ فِي رَحْلَتِهِ ص ٢٤٤، نَشْرُ دَارِ وَمَكْتَبَةِ الْهَلَالِ، بَيْرُوتَ.

الحكم لله تعالى، وليس لأحدٍ من البشر، فالكون مملكته سبحانه، وليس لأحدٍ فيها حكم دونه ولا معه: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

٢ - كلمة قالها سيدنا عثمان رضي الله عنه في حصاره، فتلقفها الدكتور فرج فودة وضخمها وجعل منها حُجَّة لا تُدحض، ودعامة لا تُنقض، قال: «لكن الأمر المؤكد أنَّ نظرية الحكم بالحق الإلهي، تجد تأصيلاً قوياً في مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الخلافة، فأجابهم بالعبرة التي أصّلت تصوّر الحكم بالحق الإلهي عند مَنْ تلاه: «لا والله، إنني لن أنزع رداءً سربلنيه الله»^(١). وهي العبرة التي وضعت الفكر السياسي الإسلامي كله عند مفترق طرق بين أغلبية تأخذ برأي عثمان رضي الله عنه، في أن الله سبحانه هو الذي يولي الخليفة، ومن ثمّ فلا حقّ للرعية في نزع الإمام من مكان رفعه الله إليه، وأقلية ترى أن الأمة مصدر السلطات، هي التي تولّي وهي التي تعزل، وهو الرأي الذي تبناه المعتزلة فيما بعد، ولعلّ في تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها»^(٢) اهـ.

٣ - كلمة أخرى تُنسب إلى أبي جعفر المنصور، الخليفة العباسي، فبعد أن استولى العباسيون على زمام الملك، وأصبح الأمر بأيديهم بعد سقوط دولة بني أمية، حيث قال في خطبة له بمكة: «أيُّها النَّاس، إنّما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأيينه، وحارسه على

(١) رواه الدارقطني في الأحباس (٤٤٤٢).

(٢) انظر: قبل السقوط لفرج فودة ص ٥٧.

ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً
إِنْ شَاءَ أَنْ يَفْتَحَنِي فَتَحْنِي لِإِعْطَائِكُمْ وَقَسَمَ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُقْفَلَني
عليها أقفلني»^(١).

٤ - تجربة الثورة الإيرانية المعاصرة، حيث يقوم على الحكم فيها
رجال الدين هناك، وعلى رأسهم رجل الدين الأكبر عندهم آية الله
الخميني، ممّا يعطي انطباعاً لأوّل وهلة أنّ الحكم هناك حكمٌ دينيٌّ
بحت، وأنّ أي حكم إسلامي يقوم عندنا سيكون نسخة من الحكم
الإيراني القائم عندهم.

* * *

(١) رواه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٢٣٦٧)، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، نشر
دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

فكرة الحاكمية ومدى صلتها بالدولة الدينية

ولنبداً بمناقشة فكرة «الحاكمية» التي زعم زاعمون أنها لا تأتي إلا بدولة دينية.

والحقُّ أنَّ فكرة الحاكمية أساء فهمها الكثيرون، وأدخلوا في مفهومها ما لم يُردّه أصحابها. وأودُّ أن أنبّه هنا على جملة ملاحظات حول هذه القضية:

١ - الملاحظة الأولى: أنَّ أكثر مَنْ كتبوا عن «الحاكمية» التي نادى بها المودودي وأخذها عنه سيّد قُطب، ردُّوا أصل هذه الفكرة إلى «الخوارج» الذين اعترضوا على عليّ بن أبي طالب عليه السلام في قبوله فكرة التحكيم من أساسها، وقالوا كلمتهم الشهيرة: «لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ». وردَّ عليهم الإمام بكلمته التاريخية البليغة الحكيمة حين قال: «كلمة حقٌّ يُراد بها باطل»^(١)! نعم، لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إِلَّا لِلَّهِ! ولا بدّ للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ»^(٢)!

وهذا المعنى الساذج للحكم أو الحاكمية أصبح في ذمّة التاريخ، ولم يعد أحد يقول به، حتّى الخوارج أنفسهم وما تفرّع عنهم من الفرق، فهم

(١) رواه مسلم في الزكاة (١٠٦٦)، عن عبيد الله بن أبي رافع.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الجمل (٣٩٠٦٢)، والبيهقي في قتال أهل البغي (١٨٤/٨).

طلبوا الإمارة، وقاتلوا في سبيلها، وأقاموها بالفعل، في بعض المناطق، فترات من الزمان.

أَمَّا الْحَاكِمِيَّةُ بِالْمَعْنَى التَّشْرِيعِيَّةِ، وَمَفْهُومُهَا: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمَشْرِعُ لَخَلْقِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ، وَيَحُلُّ لَهُمْ وَيَحَرِّمُ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ ابْتِكَارِ الْمُؤَدِّدِي وَلَا سَيِّدِ قُطْبٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ مَقَرَّرٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا. وَلِهَذَا لَمْ يَعْتَرِضْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمُبْدَأِ، وَإِنَّمَا اعْتَرِضَ عَلَى الْبَاعِثِ وَالْهَدَفِ الْمَقْصُودِ مِنْ وَرَاءِ الْكَلِمَةِ. وَهَذَا مَعْنَى: «كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ».

وَقَدْ بَحِثَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ عُلَمَاءُ «أَصُولِ الْفَقْهِ» فِي مَقَدِّمَاتِهِمُ الْأَصُولِيَّةِ الَّتِي بَحِثُوا فِيهَا عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالْحَاكِمِ، وَالْمَحْكُومِ بِهِ، وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ.

فَهَا نَحْنُ نَجِدُ إِمَامًا مِثْلَ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ يَقُولُ فِي مَقَدِّمَاتِ كِتَابِهِ الشَّاهِرِ «الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ» عَنِ «الْحُكْمِ» الَّذِي هُوَ أَوَّلُ مَبَاحِثِ الْعِلْمِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ خُطَابِ الشَّرْعِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَاكِمِ، وَهُوَ الشَّارِعُ، وَبِالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَكْلُوفُ، وَبِالْمَحْكُومِ فِيهِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمَكْلُوفِ.

ثُمَّ يَقُولُ: «وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْحَاكِمِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»، وَأَنَّ لَا حُكْمَ لِلرَّسُولِ، وَلَا لِلسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا لِمَخْلُوقٍ عَلَى مَخْلُوقٍ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَوَضْعُهُ، لَا حُكْمَ لْغَيْرِهِ»^(١).

ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ «الْحَاكِمِ» وَهُوَ صَاحِبُ الْخُطَابِ الْمَوْجَّهٍ إِلَى الْمَكْلُوفِينَ، فَيَقُولُ: «أَمَّا اسْتِحْقَاقُ نَفُوذِ الْحُكْمِ فَلَيْسَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ

(١) الْمُسْتَصْفَى ص ٨، نَشْرُ دَارِ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ.

الخلق والأمر، فإنَّما النافذ حكم المالك على مملوكه، ولا مالك إلاَّ الخالق، فلا حكم ولا أمر إلاَّ له، أما النبي ﷺ، والسلطان والسيد والأب والزوج، فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم، بل بإيجاب من الله تعالى طاعتهم، ولولا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره شيئاً كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، فإذن الواجب طاعة الله تعالى، وطاعة مَنْ أوجب الله تعالى طاعته»^(١).

٢ - الملاحظة الثانية: أن «الحاكمية» التي قال بها المؤدودي وقطب، وجعلها لله وحده، لا تعني أنَّ الله تعالى هو الذي يولِّي العلماء والأمراء، يحكمون باسمه، بل المقصود بها الحاكمية التشريعية فحسب، أما سند السُّلطة السياسية فمرجعه إلى الأمة، هي التي تختار حكامها، وهي التي تحاسبهم، وتراقبهم، بل تعزلهم. والتفريق بين الأمرين مهم، والخلط بينهما موهم ومضلل، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد كمال أبو المجد، بحق^(٢).

فليس معنى الحاكمية الدعوة إلى دولة ثيوقراطية، بل هذا ما نفاه كلُّ من سيّد قطب والمؤدودي رحمهما الله.

(١) المستصفى ص ٦٦. وفي فواتح الرحموت: «مسألة: لا حكم إلاَّ من الله تعالى، بإجماع الأمة، لا كما في كتب بعض المشايخ أن هذا عندنا، وعند المعتزلة: الحاكم العقل، فإنَّ هذا ممَّا لا يجترئ عليه أحد ممَّن يدَّعي الإسلام، بل إنما يقولون: إنَّ العقل معرّف لبعض الأحكام الإلهية، سواء ورد به الشرع أم لا، وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضًا (يعني الماتريدية)». فواتح الرحموت المطبوع مع المستصفى (٢٥/١).

(٢) انظر: بحث نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والإسلام ص ٥٣٠، ٥٧٠، ضمن بحوث ومناقشات ندوة القومية العربية والإسلام، التي نظمها ونشر بحوثها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨١م.

أَمَّا سَيِّدُ قُطْبُ فَقَالَ فِي «مَعَالِمِهِ»: «وَمَمْلَكَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ لَا تَقُومُ بِأَنْ يَتَوَلَّى الْحَاكِمِيَّةُ فِي الْأَرْضِ رِجَالٌ بِأَعْيَانِهِمْ - هُمْ رِجَالُ الدِّينِ - كَمَا كَانَ الْأَمْرُ فِي سُلْطَانِ الْكَنِيسَةِ، وَلَا رِجَالٌ يَنْطَقُونَ بِاسْمِ الْأَلْهَةِ، كَمَا كَانَ الْحَالُ فِيمَا يُعْرَفُ بِاسْمِ «الثِّيُوقَرَاطِيَّةِ» أَوْ الْحُكْمِ الْإِلَهِيِّ الْمُقَدَّسِ! وَلَكِنَّهَا تَقُومُ بِأَنْ تَكُونَ شَرِيعَةُ اللَّهِ هِيَ الْحَاكِمَةُ، وَأَنْ يَكُونَ مُرَدُّ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ وَفَقَ مَا قَرَّرَهُ مِنْ شَرِيعَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^(١).

وَأَمَّا الْمُؤَدُّودِيُّ فَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ النَّاسِ جُزْءًا مِنْ كَلَامِهِ وَفَهَمُوهُ عَلَى غَيْرِ مَا يَرِيدُ، وَرَتَّبُوا عَلَيْهِ أَحْكَامًا وَنَتَائِجَ لَمْ يَقُلْ بِهَا، وَلَا تَتَّفَقُ مَعَ سَائِرِ أَفْكَارِهِ وَمَفَاهِيمِ دَعْوَتِهِ، الَّتِي فَصَّلَهَا فِي عَشْرَاتِ الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ وَالْمَقَالَاتِ وَالْمَحَاضِرَاتِ. وَهَذَا مَا يَحْدُثُ مَعَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ، إِذْ أُخِذَ جُزْءٌ مِنْهُ مَعزُولًا عَنْ سِيَاقِهِ وَسَبَاقِهِ، وَعَنْ غَيْرِهِ مِمَّا يَكْمُلُهُ أَوْ يُبَيِّنُهُ أَوْ يُقَيِّدُهُ، فَكَيْفَ بِكَلَامِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْبَشَرِ؟

فَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَدُّودِيُّ خِصَائِصَ الدِّيمُقَرَاطِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ ثُمَّ قَالَ: «وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ. فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ كَلِمَةِ «الدِّيمُقَرَاطِيَّةِ» عَلَى نِظَامِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَلْ أَصْدَقُ مِنْهَا تَعْبِيرًا كَلِمَةُ «الْحُكُومَةُ الْإِلَهِيَّةُ أَوْ الثِّيُوقَرَاطِيَّةُ».

ثُمَّ اسْتَدْرَكَ فَقَالَ: «وَلَكِنْ الثِّيُوقَرَاطِيَّةُ الْأُورُبِّيَّةُ تَخْتَلِفُ عَنْهَا الْحُكُومَةُ الْإِلَهِيَّةُ «الثِّيُوقَرَاطِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ» اخْتِلَافًا كَلِيًّا، فَإِنَّ أَوْرُبَا لَمْ تَعْرِفْ مِنْهَا إِلَّا الَّتِي تَقُومُ فِيهَا طَبَقَةٌ مِنَ السُّدْنَةِ مَخْصُوصَةٌ يَشْرَعُونَ لِلنَّاسِ قَانُونًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ^(٢) حَسَبَ مَا شَاءَتْ أَهْوَاؤُهُمْ وَأَغْرَاضُهُمْ، وَيُسَلِّطُونَ أَلُوْهِيَّتَهُمْ

(١) معالِم في الطريق للشهيد سيد قطب ص ٦٠، نشر دار الشروق، القاهرة.

(٢) لم يكن عند البابوات القساوسة المسيحيين شيء من الشريعة إلا مواضع خُلِقَتْ مَأْثُورَةٌ عَنْ =

على عامة أهل البلاد مستترين وراء القانون الإلهي، فما أجدد مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية!

وأما الشيوعية التي جاء بها الإسلام، فلا تستبد بأمرها طبقة من السدنة أو المشايخ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة، وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله. ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد لآثرت كلمة «الشيوعية الديمقراطية» أو «الحكومة الإلهية الديمقراطية» لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يغلب، ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين، وبيدهم يكون عزلها من منصبها، وكذلك جميع الشؤون التي يوجد عنها في الشريعة حكم صريح لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين.

وكلما مسّت الحاجة إلى إيضاح قانون، أو شرح نص من نصوص الشرع، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين^(١).

فمن هذه الوجهة يُعدُّ الحكم الإسلامي «ديمقراطيًا». فهذا ما يفهم من مجموع كلام المودودي، وإن كان لنا تحفظ على تسميته الحكومة

= المسيح ﷺ ولأجل ذلك كانوا يشرعون القوانين حسب ما تقتضيه شهوات أنفسهم، ثم ينفذونها في البلاد قائلين: إنها من عند الله. كما ورد في التنزيل: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْنُبُونَ الْكِتَابَ بَأْيْدِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيُشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. (المودودي).

(١) نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور لأبي الأعلى المودودي ص ٣٤ - ٣٦،

نشر دار الفكر، ١٩٦٧م.

الإسلاميّة «ثيوقراطيّة» لما فيه من إيهام التشابه بـ «الثيوقراطيات» المعروفة في التاريخ، وإن نفى هو ذلك.

٣ - الملاحظة الثالثة: أنّ الحاكميّة التشريعيّة التي يجب أن تكون لله وحده، وليست لأحدٍ من خلقه، هي الحاكميّة «العليا» و«المطلقة» التي لا يحدّها ولا يقيدها شيء، فهي من دلائل وحدانية الألوهيّة.

وهذه الحاكميّة - بهذا المعنى - لا تنفي أن يكون للبشر قدر من التشريع أذن به الله لهم. إنّما هي تمنع أن يكون لهم استقلال بالتشريع غير مأذون به من الله، وذلك مثل التشريع الديني المحض، كالتشريع في أمر العبادات بإنشاء عبادات وشعائر من عند أنفسهم، أو بالزيادة فيما شرع لهم باتباع الهوى، أو بالنقص منه كمّا أو كيفاً، أو بالتحويل والتبديل فيه زماناً أو مكاناً أو صورة. ومثل ذلك التشريع في أمر الحلال والحرام، كأن يحلّوا ما حرّم الله، أو يُحرّموا ما أحلّ الله، وهو ما اعتبره النبي ﷺ نوعاً من «الربوبيّة» وفَسَّرَ به قوله تعالى في شأن أهل الكتاب: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وكذلك التشريع فيما يصادم النصوص الصحيحة الصريحة كالقوانين التي تقرّ المنكرات، أو تشيع الفواحش ما ظهر منها وما بطن، أو تعطلّ الفرائض المحتّمة، أو تلغي العقوبات اللازمة، أو تتعدّى حدود الله المعلومّة. أما فيما عدا ذلك فمن حقّ المسلمين أن يشرّعوا لأنفسهم. وذلك في دائرة ما لا نصّ فيه أصلاً، وهو كثير، وهو المسكوت عنه الذي جاء فيه حديث: «وما سَكَتَ عنه فهو عفو»^(١). وهو يشمل منطقة فسيحة من حياة الناس.

(١) سبق تخريجه ص ٨٨.

ومثل ذلك ما نصّ فيه على المبادئ والقواعد العامة دون الأحكام الجزئية والتفصيلية.

ومن ثمّ يستطيع المسلمون أن يُشرّعوا لأنفسهم بإذنٍ من دينهم في مناطق واسعة من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير مقيدين إلا بمقاصد الشريعة الكلية، وقواعدها العامة. وكلها تراعي جلب المصالح، ودرء المفاسد، ورعاية حاجات الناس أفراداً وجماعات.

وكثير من القوانين التفصيلية المعاصرة لا تتنافى مع الشريعة في مقاصدها الكلية، ولا أحكامها الجزئية؛ لأنّها قامت على جلب المنفعة، ودفع المضرّة، ورعاية الأعراف السائدة.

وذلك مثل قوانين المرور أو الملاحة أو الطيران، أو العمل والعمال، أو الصحة أو الزراعة، أو غير ذلك ممّا يدخل في باب السياسة الشرعية، وهو باب واسع^(١).

ومن ذلك تقييد المباحات تقييداً جزئياً ومؤقتاً، كما منع سيدنا عمر الذبح في بعض الأيام، وكما كره لبعض الصحابة الزواج من غير المسلمات حتّى لا يقتدي بهم الناس، ويكون في ذلك فتنة على المسلمات^(٢).

(١) انظر كتابنا: شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان ص ١٢٥ وما بعدها، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) رواه ابن جرير في التفسير (٧١٦/٣)، عن شقيق قال: تزوج حذيفة يهودية، فكتب إليه عمر: خلّ سبيلها. فكتب إليه: أتزعم أنّها حرام فأخلي سبيلها؟ فقال: لا أزعم أنّها حرام، ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن. وصحّ إسناده ابن كثير في التفسير (٥٨٣/١).

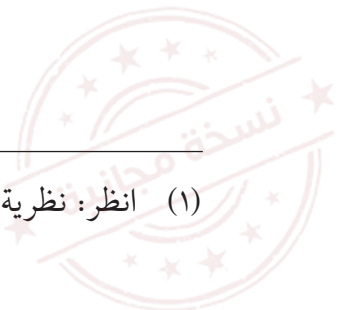


والأستاذ المودودي - وهو أشهر من نادى بالحاكمية، وتشدد فيها -
قد جعل للناس مُتَّسَعًا في التشريع فيما وراء القطعيات والأحكام الثابتة
والحدود المقررة. وذلك عن طريق تأويل النصوص وتفسيرها، وعن
طريق القياس، وطريق الاستحسان، وطريق الاجتهاد^(١).

* * *



(١) انظر: نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور ص ١٧١ وما بعدها.



مقولة عثمان

أما عثمان رضي الله عنه ، فلم يزعم يوماً من الأيام أنه يحكم بحق إلهي. والثابت أنه بويع من المسلمين على أن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وأن يسير سيرة الشيخين قبله.

وليس في سيرته رضي الله عنه ، ولا في أقواله ما يؤيد دعوى أنه كان يحكم في الأرض باسم السماء، بل روي عنه قوله: «أمرني لأمركم تبع»^(١).

وحين ثار عليه من ثار من الغاضبين والطائشين، وأنكروا عليه بعض أمور من سيرته في الرعية - أشاعها من أشاعها من أعداء الإسلام، وصدقها من صدّقها من المغرّرين بهم من المسلمين - لم يقل لهم: إنَّ معي حقاً إلهياً أحكم به، فليس لكم إلا أن تدعنوا. بل دافع عن نفسه وعن تصرفاته دفاعاً مجيداً، بالمنطق العلمي والموضوعي، لا بأيّ دعوى أخرى.

وأما كلمة: «قميص سربلنيه الله لا أخلعه»^(٢)، فقد قيل: إنّما قال ذلك لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أوصاه بذلك في نبوءة من نبوءات الغيب، حيث قال له: «إنَّ الله لعلَّه يُقَمِّصُكَ قميصاً، فإنَّ أَرَادَكَ أَحَدٌ عَلَى خَلْعِهِ، فَلَا تَخْلَعْهُ»

(١) رواه الطبري في تاريخه (٣٤٤/٤، ٣٤٥).

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٠.

ثلاث مرّات^(١). وهنا يكون موقفه موقف امتثال وتنفيذ لوصية النبي ﷺ، وتوجيهه له.

وإذا لم يصح ذلك - عند بعض الناس - فهو إنّما يقصد بكلمته ألاّ تصبح الخلافة ألعوبة في يد الطائشين والمتعجلين، الذين تُحرّكهم قوَى خَفِيَّةٍ، تستغلّ حماسهم وهم لا يشعرون.

ومن المعلوم الذي لا شكّ فيه أنّ الذين طالبوه بالتخلي عن منصبه ليسوا هم أهل الحل والعقد، الذين هم أولو الأمر، وأصحاب الشأن في هذه القضية، حتّى يسلم الخليفة لهم، وينزل على رأيهم.

وفيما ذكره الطبري وابن كثير وغيرهما: أنّه أبى أن ينزع قميصاً قمّصه الله إيّاه - وهو الخلافة - ويترك أُمَّةً محمّداً يعدو بعضها على بعض، ويؤلّي «السفهاء والغوغاء» من يختارونه هم، فيقع الهَرْج، ويفسد الأمر^(٢).

«فعثمان بن عفان - ذلك الخليفة المظلوم - كان يتحدّث عن بيعة له، وكان يعلم أنّ الذين بايعوه لم ينقضوا بيعته، وأنّ الذين خرجوا عليه وطالبوا بخلعه كانوا قِلّة من الغاضبين أو الطائشين، وكان يرى بعينه نُذُر فتنةٍ تُهدّد كيان الأمة، وعندما رفض أن يستجيب للخارجين على خلافته، فإنّه قرر أن يُقدّم نفسه فداءً وقرباناً، وكان بوسعه أن يستنفر مؤيديه

(١) رواه أحمد (٢٤٤٦٦)، وقال مخرّجوه: صحيح. والترمذي في المناقب (٣٧٠٥)، وقال: حسن غريب. وابن ماجه في المقدمة (١١٣)، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح (٦٠٧٧)، عن عائشة.

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٣٧١/٤، ٣٧٢)، والبداية والنهاية (٢٩٥/١٠)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



ليصدّوا الخارجين، إذ تجمّع ببابه كثير من أبطال الصحابة وأبنائهم من المهاجرين والأنصار، وجاءه الحسن والحسين وعبد الله بن عمر، ليقفوا إلى جواره ويدافعوا عنه، لكنّه قال لمن حوله: لا حاجة لي في ذلك. ومنع مَنْ سَلَّ السيوف بين المسلمين، ثمّ اتجه إلى الله ومضى يقرأ القرآن، حتّى دخلوا عليه وقتلوه!

هل يمكن أن تُحمل مقولة ذلك الشهيد العظيم بأنّها احتماء بالحق الإلهي لفرض السلطان على الناس؟ وهل يُقبل عقلاً أن يتمسك حاكم بالتفويض الإلهي - كما يصوّرونه - ثمّ يقدّم نفسه إلى الشهادة راضياً مرضياً؟!^(١)

وأما قول الدكتور فرج فودة: «إنّ كلمة سيدنا عثمان وضعت الفكر السياسي الإسلامي كله، عند مفترق طرق، بين أغلبية تأخذ برأي عثمان رضي الله عنه، في أنّ الله سبحانه هو الذي يولي الخليفة، ومن ثمّ فلا حقّ للرعية في نزع الإمام من مكان رفعه الله إليه، وأقلية ترى أنّ الأمة مصدر السلطات، هي التي تولي وهي التي تعزل، وهو الرأي الذي تبناه المعتزلة فيما بعد. ولعلّ في تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها»^(٢).

فهو قول مَنْ يجهل الإسلام، ويجهل تاريخه، ويجهل القيادات الفكرية فيه، أو فهمه فهمًا مشوّشًا اختلط فيه القصور واتباع الهوى.

والواقع أنّ كلامه مردود من عدة أوجه:

(١) مقال أكذوبة الحكم الإلهي للأستاذ فهمي هويدي، صحيفة الأهرام، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٦م.

(٢) انظر: قبل السقوط لفرج فودة ص ٥٧.

أولاً: أَنَّ جمهور الأمة - وعلى رأسهم أهل السُّنَّة - يرون أَنَّ من حق الأمة - بل من واجبها - ممثلة في أهل الحل والعقد أَنْ تختار الإمام، وأن تحاسبه وتقوِّمه، بل وتعزله، إذا لم يترتب على ذلك منكر أكبر من وجوده، وأنَّ مقاومته واجبة إذا رأت منه كفرًا بواحًا عندها فيه من الله برهان. هذا هو رأي جمهور الأمة، وليس رأي أقلية فيها كما زعم الكاتب! حتَّى علي عبد الرازق - الَّذي ينقل عنه فودة - لم يسعه إِلَّا أَنْ يقرّر من الناحية النظرية: أَنَّ الأصل في الخلافة عند المسلمين أَنْ تكون راجعة إلى اختيار أهل الحل والعقد، إذ الإمامة عقد يحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد لمن اختاروه إمامًا للأمة بعدالته بينهم^(١).

ثانيًا: أَنَّ الكاتب خلط خلطًا فاضحًا بين نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى باعتباره صاحب المشيئة العليا في الكون، وهو ما يدلُّ عليه مثل قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. وهو مذهب أهل السُّنَّة وجمهور المسلمين، وبين مسؤولية العباد عن أعمالهم وإن كانت بمشيئة الله تعالى وخلقه، خلافًا للمعتزلة.

فأهل السُّنَّة جميعًا يرون أَنَّ مشيئة الله تعالى وقدره لا تسقط مسؤولية الإنسان. ولهذا فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشرعت العقوبات، وسُنَّ الثواب والعقاب، وكانت سوق الجنة والنار.

أمَّا ما نسبته إلى المعتزلة، وما اعتبره سبب تسميتهم، فذلك ادّعاء لا أصل له، ولا دليل عليه، ولم يقل به أحد من مؤرخي الفرق

(١) انظر: الإسلام وأصول الحكم لعلّي عبد الرازق دراسة ووثائق لمحمد عمارة ص ١٢٨، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

الإسلامية قديمًا أو حديثًا، لا ابن حزم، ولا الشهرستاني، ولا البغدادي قديمًا، ولا أحمد أمين - في فجر الإسلام وضُحاه - ولا غيره ممن كتب عن المذاهب والفرق الكلامية، وما أكثرهم.

ومن المؤسف أنَّ المعتزلة حين صارت لهم دولة وصولاً - في زمن المأمون والمعتصم والواثق - هم الذين أسكتوا صوت المعارضة بالسياسات والتعذيب والزجَّ في السجون، كما سجَّله التاريخ عليهم في المحنة المعروفة بمحنة «خُلِقَ القرآن». وحسبهم ما صنعوه بالإمام الجليل الممتحن الصابر الشامخ: أحمد بن حنبل رحمته الله.

ثالثًا: أنَّ الذين ثاروا على ذي النورين عثمان رضي الله عنه، لم يكونوا هم جمهور الأمة، ولا أهل الرأي والمكانة فيها، بل جماعة من «الغوغاء» - كما وصفهم المؤرخون - استغلهم آخرون من ذوي الأهواء، ومن الكائدين للإسلام في الخفاء. وقد كان هؤلاء نواة للذين قالوا بعد ذلك بانحصار الحكم في سلالة خاصة تتوارثه بحكم «الحقِّ الإلهي» خروجًا على الخط الإسلامي العام.

* * *

مقولة المنصور

أما مقولة المنصور، فقد نقلها الكاتب عن مؤلف كتاب «الإسلام وأصول الحكم» الذي أشار في حاشيته إلى نقلها من كتاب «العقد الفريد في الأدب»^(١) لابن عبد ربه الأندلسي. فهل يصح - كما يقول الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولي - أن تُعدَّ كتب الأدب في عداد المراجع في المسائل الفقهية^(٢)؟ وعلى فرض ثبوتها عن المنصور - وهذا ما لا يثبتته أي بحث أو تمحيص - فإنما هي كلمة هو قائلها، لا يؤخذ منها حكم ولا توجيه. فلسنا مأمورين باتباع سُنَّة المنصور، ولا قوله حُجَّة في دين الله؛ فقلوه مردود عليه.

هذا لو أخذنا بالكلمة على ظاهرها، وحملناها هنا على أسوأ محمل، والحقيقة أنَّ الكلمة تحتمل التأويل، وأنَّ المراد منها أنَّه يمثِّل شرع الله في الأرض، وتنفيذ حكمه في خلقه، لا أنَّ معه حقًّا إلهيًّا يحكم به.

كيف وقد رأينا في المسلمين مَنْ يعظه ويأمره وينهاه، فلم يقل لهم: أنا معصوم من الخطأ، أو معي حق إلهي. أو نحو ذلك من العبارات؟

(١) العقد الفريد (١٨٦/٤)، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٢) مبادئ نظام الحكم في الإسلام ص ١٩٠، ط ٢، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية.

بل رأينا من القضاة مَنْ يرفض أوامره، ويقضي بما يرى أنّه الحق، فلم يصنع معه شيئاً.

أخرج ابن عساكر في «تاريخه»، عن عبد الله بن صالح قال: كتب المنصور إلى سوار بن عبد الله قاضي البصرة: انظر الأرض التي تخاصم فيها فلان القائد، وفلان التاجر، فادفعها إلى القائد. فكتب إليه سوار: إنّ البيّنة قد قامت عندي أنّها للتاجر، فلست أخرجها من يده إلّا بيّنة. فكتب إليه المنصور: والله الذي لا إله إلّا هو لتدفعنّها إلى القائد. فكتب إليه سوار: والله الذي لا إله إلّا هو، لا أخرجنّها من يد التاجر إلّا بحق. فلمّا جاءه الكتاب قال: ملأؤها والله عدلاً، وصار قضاتي تردني إلى الحق^(١)!

وأخرج عن نمير المدني قال: قدم المنصور المدينة، ومحمد بن عمران الطلحي على قضائه، وأنا كاتبه، فاستعدى الجمالون على المنصور في شيء، فأمرني أن أكتب إليه بالحضور وبإنصافهم، فاستعفيت فلم يعفني، فكتبت الكتاب ثمّ ختمته. وقال: والله لا يمضي به غيرك. فمضيت به إلى الربيع، فدخل عليه ثمّ خرج، فقال للناس: إنّ أمير المؤمنين يقول لكم: إنّني قد دعيت إلى مجلس الحكم، فلا يقومنّ معي أحد. ثمّ جاء هو والربيع، فلم يقم له القاضي، بل حلّ رداءه واحتبى به، ثمّ دعا بالخصوم، فادّعوا، فقضى لهم على الخليفة، فلمّا فرغ قال له المنصور: جزاك الله عن دينك أحسن الجزاء! قد أمرت لك بعشرة آلاف دينار^(٢).

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٠/٣٢١). تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، نشر دار

الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) المصدر السابق (٣٢٦/٣٢٧).

وقال عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي: كنتُ أطلب العلم مع أبي جعفر المنصور قبل الخلافة، فأدخلني منزله، فقَدَّم إليَّ طعامًا لا لحم فيه ثمَّ قال: يا جارية، عندك حلواء؟ قالت: لا. قال: ولا التمر؟ قالت: لا. فاستلقى وقرأ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلَفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، فلما ولي الخلافة وفدتُ إليه فقال: كيف سلطاني من سلطان بني أمية؟ قلتُ: ما رأيتُ في سلطانهم من الجور شيئًا إلاَّ رأيته في سلطانك. فقال: إنَّا لا نجد الأعوان. قلت: قال عمر بن عبد العزيز: إنَّ السلطان بمنزلة السوق يُجَلِّب إليها ما ينفق فيها، فإنَّ كان برًّا أتوه ببرِّهم، وإنَّ كان فاجرًا أتوه بفجورهم. فأطرق^(١).

وذكره بالله أحد الرعية يومًا وهو يخطب، فقال: مرحبًا مرحبًا! لقد ذكرتُ جليلاً، وخوَّفت عظيمًا، وأعوذ بالله أن أكون ممَّن إذا قيل له: اتَّقِ الله أخذته العزة بالإثم^(٢)!

ذكر ذلك كله الحافظ السيوطي في كتابه: «تاريخ الخلفاء»^(٣).

فهل يُعَدُّ مثل هذا الخليفة أو الملك حاكمًا بالحق الإلهي، كما قد يُشْتَمُّ من تلك الخطبة التي قالها، إن صحَّت عنه؟!

ومَن قرأ كتاب «الخراج» لأبي يوسف، وقد ألَّفه لحفيد المنصور: هارون الرشيد أعظم خلفاء العباسيين وأشهرهم، وتأمل ما حفل به من

(١) تاريخ دمشق (٣٤/٣٥٢).

(٢) المصدر السابق (٣٢/٣١٢).

(٣) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٩٣ - ٢٠٠، تحقيق حمدي الدمرداش، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.



الوصايا والأحكام، وما استند إليه من الأحاديث والآثار: يوقن تمام اليقين، ببراءة العباسيين ممّا تقوّله عليهم المتقوّلون. والواقع أنّ دعوى الحكم بالحق الإلهي أبعد ما تكون عن الشرع الإسلامي، وعن الفكر الإسلامي، وعن الحسّ الإسلامي، ولهذا لا وجود لها في تاريخ الحكم الفعلي عند المسلمين.



تجربة الثورة الإيرانية

فإذا جاوزنا وقائع التاريخ التي تمحّك بها هؤلاء - وهي لا تعدو كلمتين قيلتا في مناسبات خاصّة، هما كل ما عثروا عليه خلال أربعة عشر قرناً مرّت على الأُمّة - وجئنا إلى الواقع الحاضر، لم نجد عندهم سوى الاستدلال بالتجربة الإيرانية وقيامها على حكم «الآيات» أو «الملاي» كما يُسمّون.

ولا يخفى على دارس منصف أنّ الاستدلال بالوضع الإيراني في هذا المقام استدلال منقوض من عدة نواح:

فالحكم في المذهب الإيراني الشيعي مخالف له عند أهل السُنّة، وهم جمهور المسلمين.

والخط الشيعي في هذه القضية معروف بمخالفته لخط الفكر الإسلامي العام، في مجال العقيدة، وفي مجال الفقه.

فالإمامة عندهم من مسائل العقيدة والأصول، وهي عند أهل السُنّة من مسائل العمل والفروع.

الإمامة أصلها عندهم النص، وأصلها عندنا الاختيار.

الإمام عندهم معصوم، وهو عندنا بشر من الناس يُخطئ ويُصيب.

الإمام عندهم يرتقي إلى مقام لا يبلغه ملك مُقَرَّب، ولا نبي مرسل، والإمام عندنا يمثله قول الصّديق: «إِنِّي وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ»^(١). وقول عمر بن عبد العزيز: «إنما أنا واحد منكم غير أن الله جعلني أثقلكم حملاً»^(٢).

الإمام عندهم لا يُعزل؛ لأنَّ أحدًا لم يُؤَلَّه حتَّى يُعزل، والأمة عندنا هي التي تملك حق تولية الإمام، فهي التي تملك حقَّ عزله.

هذا هو المقرر عندهم اعتقادًا وفقهًا، ولكن هل ينطبق وصف الإمام المعصوم على حكام إيران اليوم، أم أنَّ الإمامة بهذه الأوصاف أمر تاريخي جُمِد وأغلق بابه، بغياب الإمام الثاني عشر منذ اثني عشر قرنًا؟ ماذا يقول حكام إيران اليوم، وماذا يقول دستورهم، وماذا يقول واقعهم؟ أليس الخميني «إمامًا» له ما للأئمة من قداسة، قد تصل به إلى العصمة أو تقربه منها؟

يجيب عن ذلك الأستاذ فهمي هويدي الكاتب الإسلامي المعروف، الذي زار إيران عدة مرات، ولقي رجالها، ودرس أوضاعها، كتب في رده على «أكذوبة الحكم الإلهي» التي يردّها العلمانيون فيقول: «هم أيضًا يحيلوننا دائمًا إلى التجربة الإيرانية، باعتبار أنَّ الذي يجري هناك هو من قبيل «الحكم الإلهي» الذي تباشره السُّلطة الدينيَّة، وهي مقارنة لا تخلو من مغالطة ذات وجهين:

الوجه الأول: أنَّهم يتحدثون عن تجربة عند أهل الشيعة احتملت فكرة ولاية الفقيه، التي هي أساس النظام القائم هناك، بينما نحن

(١) سبق تخريجه ص ١٨٨.

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٩.

- وثلاثة أرباع مسلمي العالم على الأقل - أهل سُنَّة، والخلاف كبير بين المذهبين في مسألة الإمامة، الَّتِي هي عندهم من أصول الاعتقاد في المذهب، وهي عندنا من الفروع.

الوجه الثاني: أَنَّ النظام القائم في إيران لم يَدَّع لنفسه لا تفويضًا ولا حقًّا إلهيًّا، وهو زعم ليس له من دليل سوى أَنَّ الفقهاء هم الَّذِينَ يحكمون لاعتبارات سياسية بحتة، وليست دينيَّة. ولنذكر أَنَّ قيادة الثورة انحازت في البداية لحكم السياسيين أو المدنيين - إن صح الوصف - فكان المهندس «بازركان» هو أوَّل رئيس للوزراء وأبو الحسن بني صدر - وهو اقتصادي - كان أوَّل رئيس للجمهورية. وأنَّ الرأي المبكر كان يرى أَنَّ يكتفي الفقهاء بمجرد الإشراف والتوجيه دون التنفيذ، وعندما لم ينجح التعاون بين الطرفين لسبب أو آخر، تولَّى الفقهاء السُّلطة، لا باعتبارهم سدنة أو رجالًا للكهنة، ولكن بحسابهم «أهل ثقة»، كما نقول في الصياغات السياسيَّة المعاصرة، وهو مسلك شائع في كل الأنظمة الثورية الَّتِي نعرفها.

الأهم في ذلك أَنَّ الشيعة الإمامية يقولون حقًّا بعصمة الإمام، ولكن هذه العصمة تنسحب فقط على الأئمة الَّذِينَ هم من سلالة النبي ﷺ «فاطمة والحسين بوجه أخص»، وهو ما ثبت عندهم لاثني عشر إمامًا، لم يباشروا الحكم، واكتفوا بالزعامة الروحيَّة دون السياسة، ثمَّ اختفى آخرهم منذ حوالي (١٢) قرنًا يُعد في عقيدتهم إمامًا غائبًا. وفي «عصر الغيبة» فإنَّ الَّذِي يباشر قيادة المجتمع الشيعي يُعد نائبًا للإمام، وله احترامه باعتباره مرجعًا دينيًّا، ولكن ليس له أي نصيب من العصمة، الَّتِي انقطعت بغياب الإمام الثاني عشر، وهو ما ينطبق على النظام

السياسي الإيراني الراهن. واللقب الأصلي لآية الله الخميني بصفته «نائباً للإمام» لكن كلمة «الإمام» سرت على الألسنة، ربما لأنها الأيسر والأسهل. وحكومته لا تحاسب معارضيها باعتبارهم أعداء الله، ولكن بحسبانهم أعداء للنظام فقط. وبين مراجع الفقه الشيعي الكبار من يعارض فكرة «ولاية الفقيه» التي هي أساس نظام الخميني، ولم يكفر أيّ منهم، ولم يحاسب على موقفه. ووزراء الحكومة يحاسبون حساباً عسيراً أمام مجلس الشورى، وليس لأحد منهم حصانة من أي نوع، حتى إنَّ المجلس أسقط سبعة وزراء مرّة واحدة وسحب الثقة منهم، في صيف عام ١٩٨٤م. وطبقاً للدستور فإنَّ نائب الإمام - قائد الدولة - يُنصَّب بالانتخاب، وكذلك رئيس الجمهورية الذي يُختار بالاقتراع العام. الأمر الذي لا مجال في ظلّه للقول بأن الحكم هناك يتم بالحق الإلهي، أو التفويض السماوي»^(١) اهـ.

على أنَّ التجربة الإيرانية - نظراً لطبيعتها الخاصة من حيث أصل الفكرة، ومن حيث النشأة والظروف المحيطة، ومن حيث القائمون على تطبيقها - تظل لها خصوصيتها التي تُحفظ ولا يُقاس عليها كما يقول الفقهاء، ولا يجوز أن يُحتجَّ بها على أهل السُنَّة.

(١) انظر: تزييف الوعي لفهمي هويدي ص ١٠٠ - ١٠٢، نشر دار الشروق، ط ٣، ١٩٩٩م.

ليس الإسلام هو الحدود

الصحة وتطبيق الشريعة:

لا ريب أنَّ من أبرز ما عُنيت به الصحة الإسلامية المعاصرة - حتَّى حسب بعض الناس أنَّه أكبر همِّها، ومبلغ علمها - ما يتعلق بالجانب التشريعي أو القانوني في الإسلام، هو ما يُعبَّر عنه بالدعوة إلى تحكيم الشريعة، أو تطبيق الشريعة. كما اتهمها بعض خصوم الصحة بأنَّ كل تركيزها على تطبيق الحدود فقط من أحكام الشريعة، أي ما يتَّصل بالعقوبات على جرائم السرقة والزنى والقذف والسُّكر والحراقة والرِّدة.

ولا ننكر أنَّ بعض أفراد - وربَّما فئات - من فصائل الصحة قد تتصور هذا التصور، أو - على الأقل - قد يُفهم هذا من تصريحاتها وأقوالها.

ولكن تيار «الوسطية الإسلامية» الذي نتحدَّث باسمه ينظر إلى الأمر نظرة شاملة متكاملة.

مكانة الحدود في التشريع الإسلامي:

فهو لا يهمل جانب الحدود والقصاص من التشريع الإسلامي، فهذه الحدود - على تفاوت بينها - ثبتت بنصوص محكمة من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ.

وهي لازمة لردع المجرمين واستئصال شأفة الجريمة، التي لم يعد يجدي معها مجرد السجن الذي يدخله المجرم، ويخرج منه - بعد انقضاء مدة العقوبة - أكثر خبرة بفن الإجرام، وأشد ضراوة فيه، وإصراراً عليه، إلا ما ندر.

ولسنا مع المستشرقين من أبناء الغرب، ولا مع المستغربين من أبناء الشرق الذين يهولون ويضخمون أمر الحدود، ويستبشعون عقوبتها، بناءً على الفلسفة الغربية الرأسمالية التي تُعظم شأن الفرد، وإن جنى وأجرم في حق الجماعة، ولهذا تتحيز له ضد مصلحة المجتمع وأمنه.

وهي تعتبر الجاني دائماً ضحية، أما المجني عليهم من الرجال والنساء والأطفال، فدماؤهم وأعراضهم وأموالهم وحرمااتهم هدر!

ولكننا نعلم مع هذا أن الشريعة شددت في إثبات الجريمة، كما شددت في شروط إقامتها، وجعلت أي شبهة معتبرة كفيلاً بدرء عقوبة الحد عن المتهم، فأى شك يُفسر لمصلحته، وفي الحديث: «ادرؤوا الحدود ما استطعتم، ومن وجدتم له مخرجاً، فخلُّوا سبيله، ولأن يخطئ الإمام في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة»^(١).

على أن التشريع في الإسلام ليس هو الحدود والعقوبات، إنَّ التشريعات العقابية جزء من تشريع متكامل متناسق، يشمل جوانب الحياة كلها، من الأسرة إلى الدولة، إلى العلاقات الدولية، ولهذا يشمل التشريع الإسلامي مجالات القانون كلها: مدنية ومالية وإدارية ودستورية ودولية وجنائية.

(١) رواه الترمذي في الحدود (١٤٢٤)، وذكر أنه روي مرفوعاً وموقوفاً، وأنَّ الموقوف أصح. والحاكم (٣٨٤/٤)، وصحَّح إسناده، وقال الذهبي: قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك. وضعفه الألباني في الضعيفة (٢١٩٧)، عن عائشة.

وآيات الحدود - مع القصاص - في القرآن الكريم لم تبلغ عشر آيات. في حين أنَّ أطول آية في القرآن نزلت في شأن من شؤون القانون المدني، وهي المتعلقة بكتابة الدِّين.

ليس الإسلام تشريعًا فقط:

ثم إنَّ الجانب التشريعي أو القانوني ليس هو كل الإسلام؛ فالإسلام عقيدة تلائم الفطرة، وعبادة تُغذي الروح، وخلق تزكو به النفس، وأدب تجمل به الحياة، وعمل ينفع الناس، ودعوة لهداية العالم، وجهاد في سبيل الحق والخير، وتواصل بالصبر والرحمة. كما أنَّه - في الوقت نفسه - تشريع يضبط سير الحياة، وينظّم علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بأسرته، وعلاقته بمجتمعه، وعلاقته بدولته، وعلاقة دولته به، وعلاقتها بالدول الأخرى مسالمة ومحاربة.

إنَّ الإسلام توجيه وتربية وتكوين للفرد الصالح، وللمجتمع الصالح، قبل أن يكون قانونًا وعقابًا.

إنَّ العقاب للمنحرفين من الناس، وهؤلاء ليسوا هم الأكثرين، وليسوا هم القاعدة، بل هم الشواذ عن القاعدة.

والإسلام لم يجرَّ لعلاج المنحرفين أساسًا، بل لتوجيه الأسوياء ووقايتهم أن ينحرفوا.

والعقوبة ليست هي العامل الأكبر في معالجة الجريمة في نظر الإسلام، بل الوقاية منها بمنع أسبابها هو العامل الأكبر، فالوقاية دائمًا خير من العلاج.

مكانة الحد في جريمة الزنى:

فإذا نظرنا إلى جريمة كالزنى نجد أن القرآن الكريم ذكر في شأن عقوبة الحد فيها آية واحدة في مطلع سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور: ٢].

ولكن السورة نفسها اشتملت على عشرات الآيات الأخرى التي توجه إلى الوقاية من الجريمة.

وحسبنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

وقوله سبحانه في تنظيم التزاور وآدابه، واحترام البيوت ورعاية حرمتها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ٢٧].

ويدخل فيها آداب الاستئذان للخدم والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨].

وأهم من ذلك تربية المؤمنين والمؤمنات على خلق العفاف والإحسان، بغض البصر، وحفظ الفرج، وذلك في قوله جل شأنه: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١].

وهنا برز عنصر جديد في الوقاية من الزنى وجرائم الجنس، وهو منع النساء من الظهور بمظهر الإغراء والفتنة للرجال، وإثارة غرائزهم وأخيلتهم، حتَّى جاء في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ ثُمَّ تَخْتَمُ الآية بقوله سبحانه: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

وأهم من ذلك كله الأمر بتزويج الأيَامى من الرجال والنساء ومخاطبة المجتمع كله بذلك، باعتباره مسؤولاً مسؤوليَّة تضامنية: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

ومسؤوليَّة المجتمع هنا - وعلى رأسه الحكَّام - تتمثل في تيسير أسباب الارتباط الحلال، إلى جوار سدِّ أبواب الحرام، وذلك بإزالة العوائق الماديَّة والاجتماعيَّة أمام راغبي الزواج، من غلاء المهور، والإسراف في الهدايا والدعوات والولائم والتأثيث، وما يتصل بذلك من شؤون.

فليست إقامة الحدِّ هنا هي التي تحلُّ المشكلة، والواقع أنَّ الحدَّ هنا لا يمكن أن يقام بشروطه الشرعية إلَّا في حالة الإقرار في مجلس القضاء، أربع مرات على ما يراه عدد من الأئمَّة، أو شهادة أربعة شهود عدول برؤية الجريمة رؤية مباشرة أثناء وقوعها، ومن الصعب أن يُتاح ذلك. فكأنَّ القصد هنا هو منع المجاهرة بالجريمة، أما مَنْ ابْتُلِيَ بها مستترًا، فلا يقع تحت طائلة العقاب الدنيوي، وأمره في الآخرة إلى الله سبحانه.

ولهذا نطالب بتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وحدودها، موقنين أنَّ القوانين والعقوبات وحدها لا تصنع المجتمعات، ولا تبني الأمم، إنَّما تُبْنَى الأمم وتُصنَع المجتمعات بالإيمان الصادق، والخُلُق الفاضل،

والتوجيه الرشيد، والتربية المستمرة، يسندها تشريع عادل، وقانون مُحْكَم، لا يَفْرُق بين سيّد ومسود.

مكانة الحد في جريمة السرقة:

وإذا نظرنا إلى جريمة أخرى مثل السرقة، نجد أن القرآن الكريم تحدّث عن عقوبتها في آيتين فقط من سورة المائدة، وهما قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨، ٣٩].

وهذه الآية التي أوجبت قطع يد السارق، إنّما نزلت في سورة المائدة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن، أي بعد أن توطّدت أركان المجتمع الإسلامي الذي أسّسه رسول الله ﷺ، في المدينة، وهو مجتمع يقوم على العدل والتكافل والأخوة، وأهله كالأسرة الواحدة، بل كالجسد الواحد، أو كالبنيان المرصوص يشدُّ بعضه بعضاً، يأخذ قويُّه بيد ضعيفه، ويصب غنيه على فقيره، ويتكافل أهله في سرّائهم وضرّائهم؛ فليس بمؤمنٍ فيه من بات شبعان وجاره إلى جنبه جائع. وليس بمسلم من يستأثر بالخير دون أخيه، الغني فيه مستخلف في ماله، بل في مال الله عنده، وفي ماله حقّ معلوم للسائل والمحروم. والزكاة فريضة دينيّة مالية اجتماعيّة، تُؤخذ من أغنياء المجتمع لُتُرَدَّ على فقرائه، هي الركن الثالث من أركان الإسلام، ومن لم يدفعها طوعاً أُخِذت منه كرهاً. ومن أبى وكان ذا شوكة، أعلنت عليه الحرب حتّى يؤديها، ولو كانت عناقاً أو عقال بغير.

والزكاة هي أوّل الحقوق في المال وليست آخرها. ومن كان عنده فضل مالٍ فليُعِد به على من لا مال له.

لقد نزلت قبل آية حدّ السرقة عشرات الآيات، بل مئاتها، تأمر بإيتاء الزكاة، وتحضّ على طعام المسكين، وتدعو إلى الإنفاق في سبيل الله، وتحثّ على إقامة العدل والقسط بين الناس، وتنهى عن الظلم في كل صوره وأشكاله، وتحذّر من مصاير الظالمين في الدنيا والآخرة.

ولهذا لا يُتصوّر في ظل «الحلّ الإسلامي» الصحيح - الذي ألقينا بعض الضوء على شروطه ومعالمه، في الجزء الثاني من هذه السلسلة - أن تقطع يد السارق في مجتمع لا يجد العاقل فيه عملاً، ولا الجائع خبزاً، ولا العريان كساءً، ولا المريض علاجاً، ولا الأمّي مدرسةً يتعلّم فيها، في حين تلعب فئة قليلة منه بالملايين من الجنيهات، أو الدنانير أو الريالات تنثرها يميناً وشمالاً، إلّا على الفقراء والمتعبين!

إنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف تنفيذ حدّ السرقة في عام المجاعة^(١)، وليس معنى هذا أنّ الحد قد وجب مستوفياً شروطه وأركانه ثمّ أسقطه! فما كان ليفعل ذلك. ولكنّه رأى بما منحه الإسلام من بصيرة، وفقه في الدين، اقتبسه من مشكاة النبوة، أنّ جوّ المجاعة العامّة، بضغوطه وتأثيراته، يثير لونا من الشكّ أو الشبهة يُفسّر لمصلحة السارق المتهم، فإنّ الغالب في مثل هذه الحال، أنّه لم يسرق إلّا من حاجة، ومثل هذا أهل لأن يُرحم ويُعذر، لا أن يُعاقب ويُقطع. ومعنى هذا أنّ الحدّ لم يجب أصلاً حتّى يُقام.

وأكثر من ذلك أن نجد عمر الملهَم المسدّد، يهدّد بالقطع سيّداً سرق غلماناً، لأنّه رآه لا يعطيهم ما يكفيهم، ويغنيهم عن التطلّع إلى

(١) قد ردّدنا على هذه الدعوى ردّاً علميّاً مفصّلاً في كتابنا: السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها ص ١٦٩ - ٢٢٢، نشر مكتبة وهبة، ط ٢، ٢٠٠٥ م.

ما عند الآخرين. لهذا أعفى الغلمان من العقوبة وهدّد سيدهم بها إذا تكرر منهم ذلك^(١).

فالحل الإسلامي الذي ندعو إليه، وتبناه الصحوّة الإسلاميّة المعاصرة وتيارها الوسطي المستنير، هو الذي ينبّه ويؤكّد، قبل تطبيق الحدود، على علاج مشكلات المجتمع، وبخاصّة مشكلات الفئات الضعيفة والمسحوقة فيه: مشكلة البطالة، ومشكلة الفقر، ومشكلة الجهل، ومشكلة المرض، ومشكلات الزواج، والإسكان، والغلاء، والكوارث، ومشكلة التفاوت غير المعقول بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، وغيرها^(٢). ويركز كل التركيز على ضرورة إقامة عدل الإسلام الاجتماعي، تحقيق التكافل المادي والأدبي بين أبنائه وفئاته، وإشاعة الوعي الإسلامي، وإحياء الضمير الإسلامي بين أهله، وليس كل همّه أن يقطع يد السارق، وإن لم يُعلّمه المجتمع من جهل، أو يؤوّه من تشرّد، أو يداوّه من مرض، أو يؤمّنّه من خوف، أو يُطعمه من جوع. إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا، إِنَّمَا طَالَبَ قَرِيشًا أَنْ يَعْبُدُوهُ سَبْحَانَهُ، بعد أن هيأَ لهم أسباب الكفاية والأمن، فقال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قریش: ٣، ٤].

العودة إلى التشريع الإسلامي تحقيق لوجودنا الديني والقومي:

على أن التشريع عندنا نحن المسلمين جزء لا يتجزأ من ديننا، فلا يتم إيماننا إلا بالحكم به والاحتكام إليه، ولا خيار لنا في ذلك بعد

(١) إشارة إلى قصة حاطب وغلّمانه، رواها مالك في الأقضية (٢٧٦٧) تحقيق الأعظمي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب.

(٢) راجع كتابينا: مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام، وفقه الزكاة (٨٩١/٢)، باب أهداف الزكاة وآثارها في حياة المجتمع، نشر مكتبة وهبة، ط ٢٥.

التزامنا بالإسلام، والرضا به ديناً وشرعةً ومنهاجاً: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وتحكيم الشريعة فيه معنى آخر يتصل بأصالتنا وقوميتنا؛ فالقوانين الوضعيّة التي نُحكّم بمقتضاها في بلادنا العربيّة والإسلاميّة، قوانين أجنبية عنّا، دخيلة علينا، لم تنبت في أرضنا، ولم تستمدّ أحكامها من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا ومسلّماتنا. ولهذا أحلّت ما نعتقده حراماً، وحرّمت ما نعتقده حلالاً، وأسقطت ما نعتقده واجباً.

والعودة إلى أحكام الشريعة تعني التحرُّر من بقايا الاستعمار في المجال التشريعي، والرجوع إلى منابعنا الأصيلة، نستقي منها ما لا نصلح بغيره لأنّ فيه هداية ربنا، وأصالة تراثنا، المتجاوب مع أنفسنا وتطلّعاتنا، والمعبر عن حقيقة اتجاهنا، والمحقّق لأهدافنا وحاجاتنا.

لقد كان دخول القوانين الوضعيّة إلى بلادنا، أشبه بدخول اليهود إلى فلسطيننا، بدأ تسليلاً خفياً، ثمّ انتهى اغتصاباً علنياً.

إنّ الذي يقرأ كيف دخل القانون الوضعي إلى بلد كمصر سبق غيره في ذلك ليأخذه العجب كل العجب، كيف تمّ ذلك العدوان في بساطة تثير غضب الحليم. وحسبك أنّ هذا القانون وضعه شخص لا تتعدّى ثقافته العلميّة أو المهنيّة درجة المتوسط. وهو محامٍ أرمنيّ، أتمّه في وقت أقلّ ممّا يستغرقه وضع كتاب صغير جداً.

والحقيقة أنّه لم يضع قانوناً، بل نقله بجملته نقلاً حرفياً، كما قال الأستاذ «مسينا» أحد المستشارين الإيطاليين في المحاكم المختلطة في

مصر. وقد وصف هذه القوانين بأنها: «مجمّعة من هنا وهناك على غير أصول وضع القوانين وفقاً لحاجات الجماعة ومصالحها».

ويقول مسينا: «وإنَّ شبح زعيم المدرسة التاريخية (سافيني) لترتعد فرائضه من تصوّر استيراد أو اقتراض أمة لتشريعاتها»^(١)!

ولكن هذه القوانين استوردت، أو اقترضت دون حاجة إليها، ولا طلب لها، ولا رغبة فيها، ودون أن تُستشار الأمة في شأنها، كأنَّ الأمر لا يخصُّها ولا يتعلّق بحياتها.

وما كان لهذه القوانين أن تدخل وتبقى لولا أنَّ الاحتلال هو الذي أدخلها وحماها بأسنة رماحه.

واليوم تطالب الشعوب العربية والإسلامية بإكمال استقلالها بالعودة إلى أحكام شريعتها، وهو أمرٌ نادى به كبار رجال القانون الوضعي نفسه، الذين أتيح لهم أن يدرسوا فقه الشريعة، ويطلعوا على بعض كنوزه وأسراره. ومن أبرز هؤلاء علامة القانونيين العرب الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الذي أشاد بقيمة الفقه الإسلامي وأصالته وغناه في أكثر من كتاب وأكثر من مناسبة، وخصوصاً في المراحل الأخيرة من عمره، بعد أن تعمّق أكثر في قراءة مصادر الفقه، وكتب كتابه الشهير «مصادر الحق في الفقه الإسلامي».

ففي محاضرة له نشرتها الأهرام في أوّل يناير سنة ١٩٣٧م يقول: «وإنِّي زعيم لكم بأن تجدوا في ذخائر الشريعة الإسلامية من المبادئ

(١) انظر: في أصول النظام الجنائي الإسلامي للدكتور محمد سليم العوا ص ٢٠، نشر دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٣م.

والنظريَّات ما لا يقل في رقي الصياغة وفي إحكام الصنعة، عن أحدث المبادئ والنظريَّات وأكثرها تقدُّمًا في الفقه الغربي»^(١).

شُبَهَاتُ الْعِلْمَانِيِّينَ حَوْلَ تَشْرِيعِ الْحُدُودِ:

هذا هو شأن التشريع الإسلامي عامّة، وشأن تشريع الحدود فيه خاصّة.

ورغم وضوح ما ذكرناه نجد للعلمانيّين هنا شُبَهَاتٍ وتمحُّلات، وأحيانًا أباطيل وافتراءات.

ولسنا هنا بصدد الردّ على كل العلمانيّين ومقولاتهم، حول الشريعة الإسلاميّة وتطبيقها وصلاحيّتها لكل زمان ومكان، وقد ردّدنا على ما قاله أحد رؤوسهم حول هذا الموضوع، وهو الدكتور فؤاد زكريا، في كتاب صدر بحمد الله تعالى، وهو «الإسلام والعلمانيّة وجهًا لوجه»^(٢).

على أنّ بعض ما يثيره العلمانيّون، وما يسوّّدونه من صفحات، لا يساوي المداد الذي يكتب به، ولا يستحقّ إضاعة الوقت في الرد عليه. وأقرب مثل لذلك ما كتبه حسين أحمد أمين، في بعض المجلات المصريّة، التي تتخذ موقفًا معيّنًا من الإسلام ودعائه.

وسأكتفي هنا بالردّ على أحد العلمانيّين الذين ينتسبون إلى القانون ويقومون - للأسف - بتدريسه لأبنائنا المسلمين، الذين وضعتهم الأمة أمانةً بين أيديهم، وذلكم هو الدكتور نور فرحات أستاذ القانون وعميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق.

(١) انظر: في أصول النظام الجنائي الإسلامي ص ٢٢.

(٢) الإسلام والعلمانية ص ١٠٩ - ١٤٨، فصل: العلمانية والدعوة إلى تطبيق الشريعة.

يقول الدكتور نور فرحات: «لا يختلف علماء الشريعة والباحثون فيها، والمؤرخون لها، على أنها تتضمن ثوابت ومتغيرات، فثوابتها هي تلك المبادئ والأحكام والأفكار التي لا تتغير أو تتبدل بتغير الأمكنة أو تبدل الأزمنة. أما متغيراتها فهي ذلك القدر النسبي من المبادئ والأحكام والأفكار، الذي يتبع أعراف الناس ومعتقداتهم وأحوالهم ودرجة التقدم والمدنية التي يعيشون عليها. فقضية احتواء الشريعة على بعض من الثوابت وبعض من المتغيرات قضية لا خلاف عليها، ولكن الخلاف هو حول محتوى هذه الثوابت وتلك المتغيرات، أي حول ما يُعدُّ ثابتاً، وما يُعدُّ متغيراً من أحكام الشريعة ومبادئها.

ولا خلاف أيضاً على أن أول ثوابت الشريعة وأساسها ما تعلّق منها بالعقائد وبأركان الإسلام وبالعبادات، فهذه أحكام أساسية في الإسلام تُعدّ بمثابة الدعائم الكبرى له، لا يُقبل من مسلم إلا أن يسلم بها كحقائق كلية لا تتغير بتغير الزمان والمكان. ولا خلاف أيضاً أن ما لم يرد فيه نصّ قطعيّ الثبوت وقطعيّ الدلالة، يُعتبر من المتغيرات، التي تختلف باختلاف الظروف، التي تمرّ على المجتمعات الإسلامية، ما دام داخلاً في إطار المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ولكن الخلاف هو حول ما ورد فيه من مسائل المعاملات نصّ شرعي قطعي الثبوت - أي ثابت بمصدره على وجه القطع واليقين - قطعي الدلالة - أي لا شبهة في تأويله - هل يُطبّق حتّى ولو كان فيه إضرار بمصالح المسلمين؟ وهل يؤخذ به حتّى لو اختلف السياق التاريخي وقت التطبيق عن السياق التاريخي وقت نزول النصّ؟ وهل تؤخذ هذه النصوص الأخيرة بالحكمة منها دون تمسك بحرفية تطبيقها عملاً بمبدأ «إن الدين يُسر لا عُسر»، وإن الأحكام مبناهم مصالح العباد؛ لأن الله ﷻ ما جعل علينا في الدين

من حَرَج؟ أم أَنَّهَا واجبة التطبيق دون النظر لما نتصوره عن آثارها الاجتماعية التي قد تبدو لنظرنا القاصرة أَنَّهَا غير ملائمة؛ لِأَنَّهَا تمثل شرع الله، وشرع الله أولى بالتطبيق من شرع الناس؟!».

يقول الكاتب: «في هذه الفئة الأخيرة من الأحكام العملية، التي ثار الخلاف حول ثباتها أو تغيرها، يدخل أغلب ما ينادي بالأخذ به وتطبيقه اليوم دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية، وأظهرها مسائل الحدود، وإبطال الربا في المعاملات المالية.

إذن يبقى الخلاف محصوراً في مسائل الحدود والمعاملات التي أتى بها نص شرعي قطعي الثبوت والدلالة، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿يَمَحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]، وقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١)، إلى آخر ذلك من الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة التي تضع حكماً قطعياً لأمر من أمور الدنيا يهتم معاش المسلمين، وينظم علاقاتهم الاجتماعية».

ويتكئ الكاتب هنا - كما اتكأ غيره من الكتاب العلمانيين الذين عرفوا قشوراً مشوّهة من تراثنا، وجعلوا لبابه وجذوره وآفاقه وأعماقه - على مقولة نجم الدين الطوفي الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٠هـ) في شرحه لحديث: «لا ضَرَر ولا ضِرار»^(٢) من «الأربعين النووية» الشهيرة، وفيها

(١) رواه البخاري في الجهاد والسير (٣٠١٧)، عن ابن عباس.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٩.

يقول: «من المحال أن يراعي الله وَعَجَلَ مصلحة خلقه في مبدئهم ومعادهم، ومعاشهم، ثم يهمل مصلتهم في الأحكام الشرعية، إذ هي أهم، فكانت بالمراعاة أولى، ولأنها أيضاً من مصلحة معاشهم؛ إذ بها صيانة أموالهم ودمائهم وأعراضهم، ولا معاش بدونها. فوجب القول: إنه رعاها لهم. وإذا ثبت رعايته إياها لم يجز إهمالها بوجه من الوجوه، فإن وافقها النص والإجماع وغيرهما من أدلة الشرع فلا كلام، وإن خالفها دليل شرعي وُفِّقَ بينه وبينها بما ذكرناه، من تخصيصه بها، وتقديمها بطريق البيان»^(١).

أي: أن الإمام الطوفي الحنبلي يرى أنه إذا تعارضت المصلحة مع نصٍّ مثبت لحكم شرعي قُدمت المصلحة على النص، ويبرر الإمام ذلك بقوله: «ولا يقال: إنَّ الشرع أعلم بمصالحهم - مصالح العباد - فلتؤخذ من أدلته، فهذا ممَّا يقال في العبادات، التي تخفى مصالحها عن مجاري العقول والعادات، أما مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم، فهي عملية معلومة لهم بحكم العادة والعقل، فإذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن إفادتها، علمنا أننا أُحِلْنَا في تحصيلها على رعايتها»^(٢).

يقول الكاتب: «ولو قُدِّرَ لنا أن نخاطب شيخنا الجليل الإمام سليمان الطوفي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه، لسألناه سؤال الفتى الحائر لشيخه العالم الوقور:

أستاذنا وشيخنا الجليل، أنت تعلم أن النصَّ الشرعي الموجب لقطع يد السارق قد نزل في مجتمع كان يعتمد في نشاطه الاقتصادي على التجارة، التي لا يزرع مباشرها حقلاً، ولا يدير آلة في مصنع، فهل ترى

(١) انظر: التعيين في شرح الأربعين للطوفي ص ٢٤٦، تحقيق أحمد حاج محمد عثمان، نشر مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ بتصرف.

أَنْ نُبْقِيَ عَلَى تَطْبِيقِ النَّصِّ بِعَقُوبَةِ النَّصِّ فِي مَجْتَمَعِنَا الَّذِي نَحْنُ أَحْوَجُ مَا نَكُونُ فِيهِ إِلَى سَوَاعِدِ أَبْنَائِهِ عَلَى اسْتِقَامَتِهِمْ وَانْحِرَافِهِمْ؟!»^(١).

ليعذرني القارئ المسلم في نقل هذا الكلام الطويل الممل للكاتب المذكور، فقد أردتُ ألاّ أختصره، ولا أتصرّف فيه؛ لأبيّن عواره وتهافته، وفساد استدلاله، من نصّ كلامه ذاته، الَّذِي حسب أنه ساق به الحُجَّةَ الَّتِي لَا تُدَحِّضُ، والمنطق الَّذِي لَا يُنْقِضُ، وهو كما ترى أوهن من بيت العنكبوت!

وأنا هنا أكتفي ببعض النقاط الأساسية الَّتِي تغني عن سواها في بيان فساد كلام الكاتب:

أولاً: ليس صواباً ما يصوّره الكاتب من التقليل والتهوين لحجم الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فهو يتحدث عن «دعاة تطبيق الشريعة» كأنّهم حفنة من الناس.

والواقع أنّ الَّذِي يريد تطبيق الشريعة، وينادي بها، ويصرُّ عليها هو: مجموع الشعب المصري، وأنّ المخالفين لهذا التيار العارم الكاسح إنّما هم حفنة من الناس، تملك إمكانات كثيرة، وتسندها قوًى خارجية كبيرة، وهذا وحده هو الَّذِي جعل صوتها عالياً.

وطالما ناديتُ - ولا أزال أنادي - أَنْ يُحْتَكَمَ إِلَى اسْتِفْتَاءِ حَرِّ نَزِيهِ، تشرف عليه هيئات قضائية، يُجاب فيه عن سؤال واحد: مَنْ مع الشريعة الإسلامية؟ وَمَنْ ليس معها؟

(١) المجتمع والشريعة والقانون للدكتور محمد نور فرحات ص ٧٧ - ٨١، نشر دار الهلال،

على أنّ الدستور قد حسم الأمر بالنصّ الصريح على أنّ أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولم يكتفِ بالنص القديم القابل للتفسيرات المختلفة، وهو: أنّ دين الدولة الإسلام.

ثانيًا: خالف الكاتب القواعد الشرعية القطعية التي أجمع عليها المسلمون في جميع العصور، ومن كل المذاهب، حيث جعل المسائل التي أتى بها (نص شرعي قطعي الثبوت والدلالة) قابلة للخلاف، وهو مخالف للإجماع اليقيني، ومخالف لطبيعة هذه النصوص، باعتبارها «قطعية الثبوت والدلالة».

فالمفروض أنّ هذه «القطعيات» هي التي يُحتكم إليها عند الخلاف، ويُرجع إليها عند النزاع، لا أن تكون هي نفسها موضعًا للخلاف، وإلاّ لما صحّ وصفها بالقطعية في الجانبين: الثبوت والدلالة معًا.

ويبدو من الأمثلة التي ذكرها الكاتب أنّه حشر نفسه فيما لا يحسنه، وأنّه لا يفهم معنى قطعية الثبوت، ولا معنى قطعية الدلالة!

ثالثًا: أوهم الكاتب أنّ نصوص الشريعة القطعية يمكن أن تتعارض مع المصالح الاجتماعية للناس. وهذا لا يمكن أن يقع إلاّ من باب الوهم والخطأ.

فإمّا أن يتوهم غير المصلحة مصلحة، وإمّا أن يتوهم غير القطعي قطعيًا. وقد لمسنا هذا وشاهدناه فيما طالب ويطالب به دعاة العلمانية والتبعية للغرب أو الشرق.

فمنهم من طالب باسم المصلحة بإباحة البغاء، ومنهم من طالب بإباحة الخمر، ومن طالب بإباحة الربا، ومنهم من طالب بتعطيل فريضة

الصيام، ومنهم مَنْ طالب بتجميد فريضة الحج، ومنهم مَنْ طالب بالتسوية بين الأبناء والبنات في الميراث!

كل هذا بدعوى الحرص على المصلحة، مع اليقين أن لا مصلحة في شيء من ذلك على التحقيق. وهؤلاء يزعمون أنهم أعلم بمصالح الناس من ربِّ الناس، أو أنهم أبرُّ بهم ممَّن خلقهم فسوّاهم، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة.

ولم يجد الكاتب مَنْ يعتمد عليه في دعاواه المرفوضة والمنقوضة إلا ما نقله عن نجم الدين الطوفي، الذي انفرد بمقولة لم يوافقها عليها فقيه في القديم أو الحديث، واعتبرت من «زلات العلماء» التي يُستعاذ بالله من شرِّها.

على أن الطوفي - وإن تجاوز وشطح - حين تحدّث عن تعارض النصِّ والمصلحة لم يقيّد النصَّ بأنه «القطعي الثبوت والدلالة» فكلامه عن مطلق النصوص، وهذا قد يراد به النصوص الظنيّة التي تحتل التخصيص بالمصلحة القطعيّة. وهو فعلاً جعل ذلك من باب التخصيص لا من باب الإلغاء، أو الافتيات على النص.

رابعاً: ذكر الكاتب - كما ذكر غيره من الخطّافين المتعجّلين - استدلالاً على جواز تعطيل النص بالمصلحة: موقف عمر من المؤلّفة قلوبهم، حيث منعهم ما كانوا يأخذوه على عهد النبي ﷺ، وعهد أبي بكر رضي الله عنه^(١).

(١) رواه ابن أبي حاتم في التفسير (١٠٣٧٧)، تحقيق أسعد محمد الطيب، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط ٣، ١٤١٩هـ.

ولا أدري - والله - أي نصّ في القرآن الكريم أبطله عمر بن الخطاب رضي الله عنه؟!

إنّ القرآن الكريم نصّ على أنّ للمؤلّفة قلوبهم سهمًا في الصدقات، كما لسائر المصارف السبعة الأخرى، المذكورة في آية التوبة المعروفة، ولم ينصّ القرآن على أنّ يظل عيينة بن حصن الفزاري، أو الأقرع بن حابس التميمي، وأمثالهما من زعماء القبائل مؤلّفة قلوبهم أبد الدهر.

وكلّ الذي فعله عمر رضي الله عنه، أنّه أوقف الصرف لهؤلاء، إذ لم يعد يعتبرهم من المؤلّفة قلوبهم، إمّا لأنّهم قد حسن إسلامهم بمضي الزمن والتفقه في الإسلام، والاندماج برجاله الصادقين. وإمّا لأنّ قبائلهم التي كانوا هم القوّة الأولى المؤثرة عليها، قد حسن إسلامها، ولم تعدّ تبالي بهم، حتّى لو ارتدّوا والعياذ بالله. وإمّا لأنّ الإسلام نفسه قد قويت شوّكته وعزّت دولته، ولم يعد يخشى من فتنة يقوم بها بعض الطامعين في المال من القبائل أو زعمائها.

أيّا ما كان السبب، فلم يعد هؤلاء - في رأي عمر - من المؤلّفة قلوبهم الذين يستحقّون الأخذ من الصدقات أو غيرها.

أما «تأليف القلوب» نفسه، فهو عمل سياسي، يتصل بمهمّة الدولة المسلمة ذاتها، وبولي الأمر المسلم وأهل شوراها، ومدى احتياجها للتأليف أو لا. ولهذا كان الصحيح، بل الصواب، هو بقاء سهم «المؤلّفة قلوبهم» إلى اليوم وإلى ما شاء الله، كما وضّحنا ذلك بأدلّته في موضعه من كتابنا «فقه الزكاة»، فليرجع إليه من يهمله استيفاء البحث في الموضوع^(١).

(١) راجع كتابنا: فقه الزكاة (٦٠٦/٢ - ٦٢٢)، الباب الرابع: مصارف الزكاة، الفصل الثالث: المؤلّفة قلوبهم.

خامساً: أما ما ذكره الكاتب حول «الحدود» فقد سقط فيه سقطات لا نهوض له منها، إلا أن يتداركه الله بتوبة منه ورحمة، فقد ظهر فيما كتب قلة معرفته بمقام الله تعالى في علاه، وبالشرع والفقه، وبالقرآن، وبالتاريخ، وبالواقع.

(أ) أما قلة معرفته بالله تعالى، فقد وقف ممّا شرعه الله من الحدود موقف الحائر المرتاب، وحاول أن يستنجد بشيخه (الطوفي) في قبره، ليخرجه من حيرته وشكّه.

وكان يكفيه قول الله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] ليحزم أمره ويعلن كما أعلن المؤمنون دائماً: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

أما أن يتعالم على الله، ويستدرك عليه، ويحسب أنه أعلم منه بأحوال خلقه، وأبّر بهم منه ^{جلاله}، فهذه هي الطامة: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]!

(ب) وأما ضحالة معرفته بالشرع فيتمثل في أمرين:

أولاً: توهمه أنه قد يأتي بما ينافي مصلحة الخلق، والشرع إنما أقيم لمصلحة العباد في المعاش والمعاد، كما حقق علماء الأمة، وكما دلّ عليه استقراء الأحكام الثابتة بالنصوص الصحيحة الصريحة.

وإذا قيل فيما لا نصّ فيه: «حيث توجد المصلحة، فثمّ شرع الله»، فأولى أن يقال فيما فيه نصّ: «حيث يوجد شرع الله، فثمّ المصلحة».

غير أن عقول بعض الناس تقصر عن فهم حقيقة المصلحة فيتصوّرونها جزئية، فردية، محلية، مادية، آنية، دنيوية. والشرع ينظر إلى

المصالح نظرة شمولية: جزئية وكلية، فردية وجماعية، محلية وعالمية، مادية ومعنوية، آنية ومستقبلية، دنيوية وأخروية.

ولا يقدر على الإحاطة بهذه الجوانب كلها إلا مَنْ أحاط بكل شيء علمًا، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض.

ثانيًا: أنّه يريد أن يحيل الثوابت إلى متغيّرات. أعني أنّه يريد أن يجتهد فيما لا يقبل الاجتهاد، إذ محل الاجتهاد - بالإجماع اليقيني - هو ما كان ظنيًا في ثبوته أو في دلّالته أو فيهما معًا.

أما الأحكام القطعية، ثبوتًا ودلالة - مثل أحكام الحدود الثابتة بمحكم القرآن - فليست محلًا للاجتهاد والكيل والقال، إلا في تفصيلات أحكامها وتطبيقاتها.

ولو كان كل حكم شرعي قابلاً للأخذ والرد، والجذب والشد، لأصبح شرع الله مادة «هلامية» يشكّلها كلُّ مَنْ شاء بما شاء، وكيف شاء. ولم يصبح الشرع ميزانًا يحتكم الناس إليه إذا اختلفوا، ويرجعون إليه إذا انحرفوا، بل يصبح هو نفسه في حاجة إلى ميزان آخر، ومعيّار آخر، ويتشكّل وفق أهواء الناس وأوضاعهم، يستقيم باستقامتهم ويعوجُّ باعوجاجهم. وفي هذا إلغاء لمهمة شرع الله، ورسالته في ضبط أحوال الناس، وتقويم مسيرتهم بالقسط، وردّهم إلى عدل الله وصراطه المستقيم.

واستنجد الكاتب بالشيخ الطوفي هنا لا ينجده، لأنّ الطوفي لم يقل: إنّ المصلحة تلغي النصوص القطعية أو تنسخها. ولا يُتصور من مسلم - فضلًا عن فقيه أصولي - أن يقول هذا، لأنّ مقتضى هذا أن ينسخ الناس أحكام الشرع بأهوائهم أو آرائهم القاصرة، وأن يكون رأي البشر فوق

وحي الله، وأن يكون الإنسان أعلم من الله بمصلحة عبادته، وهذا ما يرفضه الطوفي ومَن دونه بيقين لا ريب فيه.

كل ما يؤخذ من كلام الطوفي أَنَّ النصوص الظنيّة تخصّصها المصالح القطعيّة؛ فالمصلحة عنده لا تفتت على النصّ ولا تُلغى، ولكنّها تخصّصه وتقيّده. وهذا لا يكون في النصوص القطعيّة الثبوت والدلالة؛ لأنّ طبيعتها القطعيّة تأبى أن تقبل التخصيص أو التقييد.

ثم إنّ الطوفي استثنى «العبادات والمقدّرات» من تأثير المصالح عليها. و«العبادات» معروفة. أما «المقدّرات» فيعني ما قدّر الشرع فيه مقادير وحدوداً معينة، مثل أنصبّة الميراث، وعِدَد الطلاق والوفاة، وعَدَد الجلدات في الحدود ونحوها.

فلا يُقبل عند الطوفي أن يقول قائل: إنّ المصلحة تقتضي أن نجعل حدّ الزنى ثمانين جلدة مثل حدّ القذف، لعموم البلوى بالزنى، وغير ذلك من الأعذار والتعلّلات؛ لأنّ هذا التقدير من حقّ الشرع، وليس للناس أن يجتهدوا فيه بدعوى المصلحة أو غيرها.

وأبعد من ذلك - بلا ريب - أن يقال: نغيّر حد السرقة بالجلد بدل القطع، إذ لا يجوز لنا أن نضع حدّاً مكان حد آخر، فنبدّل أحكام الله تعالى.

وأبعد ثمّ أبعد من ذلك أن يقال: «إنّ المصلحة في عصرنا تقتضي أن نلغي الحد بالكلّيّة، ونستبدل به عقوبة أخرى من عندنا، أو لا نستبدل به شيئاً قط كما في كثير من جرائم الزنى التي لا يرى القانون الوضعي المستورد أي عقوبة عليها، ما دامت برضا الطرفين الراشدين!

إنَّ الطوفي لا يقبل إنقاص الحد المنصوص عليه عشر جلدات، فكيف يُتصور أن يلغي حدود الله كلها باسم المصالح المزعومة؟ (ج) وأمّا ضحالة معرفته بالقرآن الكريم، فهي ضحالة فاضحة، مع جرأة بالغة، فهو يريد أن يفسّره بهواه، ويحرّف كلمه عن مواضعه، ويقول على الله بغير علم، مخالفاً الأولين والآخرين.

وضحالته هنا تتمثل في عدم إلمامه بمعاني القرآن، وأحكامه، وتاريخ نزوله، وكل ما يتعلق بعلوم القرآن.

فهو يزعم أنَّ القرآن نزل في مجتمع لا يحتاج إلى سواعد أبنائه في زراعة ولا صناعة، كما يحتاج مجتمعنا اليوم! إذ كان ذلك المجتمع يعتمد على التجارة، فلهذا شرع له حدُّ السرقة بقطع اليد، ومعنى كلامه أنَّ حد السرقة لا يشرع إلّا في المجتمعات التجارية دون غيرها!

ولا أدري كيف اجترأ الكاتب أن يقول مثل هذا القول؟ وعلى أيّ منطقٍ استند؟

فالمجتمع الذي نزلت فيه آية حد السرقة - وهو مجتمع المدينة - كان في أساسه مجتمعاً زراعياً، على خلاف مجتمع أهل مكّة.

ثم كان هو مجتمع جهاد وكفاح مسلح، كل أبنائه في حالة تعبئة ضد القوى المعادية والمتربصة: وثنية ويهودية وبيزنطية ومجوسية. وهو في حاجة إلى سواعد أبنائه للجهاد العسكري، كما هو في حاجة إلى سواعدهم للجهاد من أجل العيش والحياة الطيبة.

ثم هل القرآن نزل لمجتمع المدينة وحده، أم أنزله الله للعالمين؟ فهو هداية الله للناس، ورحمة الله للعالم، في كل زمان ومكان، ونصوص القرآن نصوص عامّة خالدة.

ومن ناحية أخرى هل شرع الله الحكيم حدَّ السرقة ليحرم المجتمع من سواعد أبنائه؟! أم ليحمي المجتمع من الذين يستخدمون سواعدهم لتدمير أمن المجتمع وحرمان الذين يستعملون سواعدهم من ثمرات عملهم؟

وليت شعري كم ساعدًا ستقطع من السواعد المعتدية، لتحمي آلافًا وملايين من السواعد والرؤوس التي لا يبالي أولئك المجرمون بقطعها في سبيل الوصول إلى مآربهم، والنجاة بأنفسهم من أيدي العدالة!؟

(د) وأما قلة معرفته بالتاريخ، فواضح للعيان، برغم ما يدّعيه أنه من قارئ التاريخ، ومستنطقيه، ولكنه يقرأ منه ما يوافق مشربه، ويخدم غرضه، ويهمل منه ما لا يلائم هواه، ثم هو يستنطقه بما لا ينطق، ويستلهم منه ما لا يلهم. فهي قراءة انتقائية موجهة مغرضة.

لقد جهل الكاتب أو تجاهل أن الإسلام - منذ القرن الأول - حكم أقطارًا شتّى تضم بلاد الحضارات العريقة الكبيرة: حضارات الفرس والروم، وبابل، ومصر، واليمن وغيرها، ولم يقل أحد في تلك الأقطار: إنَّ أحكام القرآن إنما نزلت لمجتمع بسيط غير مجتمعاتنا هذه العريقة في المدنيّة، فلا يليق بنا أن نطبقها!

بل وجدت كل هذه المجتمعات في أحكام القرآن حمايتها وأمنها ومصلحة دنياها وآخرها، برغم أنّها كلها كانت في حاجة إلى سواعد أبنائها!

وجهل الكاتب أو تجاهل أن المجتمعات التي سعدت بالإسلام، وطبقت فيها أحكامه، وأقيمت حدوده، كانت في طليعة المجتمعات البشرية إنتاجًا وازدهارًا وتقدمًا، ولم يمنعها قطع يد السارق أن تنتج

وتتقدم وتتبوأ مكانتها تحت الشمس، بل وفرت الحدود لها الأمن الذي لا بدّ للناس منه لكي يعملوا وينتجوا.
وكأنّي بالكاتب يتخيل أنّ إقامة حدّ الله في السرقة ستملاً الطرقات بمقطوعي الأيدي!

وهذا ما لم يحدث قط في التاريخ. فعقوبة السرقة عقوبة رادعة زاجرة، فهي تردع السارق نفسه أن يعود لمثل جريمته، وتردع غيره أن يمضي في نفس طريقه، فيصيبه ما أصابه، ولهذا وصفها القرآن بقوله: ﴿نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

على حين نرى عقوبة السجن لا تردع المجرم، ولا تزجر غيره، ولهذا كثر «أصحاب السوابق» الذين يُكرّرون الجريمة، برغم السجن عليها مرات ومرات، فالسجن لا يردع ولا يؤدّب، بل كثيرًا ما يعطي فرصة لمزيد من المهارة في السرقة وفنونها، ومزيد من الضراوة في اقتحام المخاطر.

(هـ) وأما قلة معرفته بالواقع، فإنّ ما يحدث في العالم الإسلامي كلّ يردّ عليه. فقد عطلّ المسلمون في شتّى أوطانهم أحكام الشريعة، ومنها الحدود، وحد السرقة على الأخص، وسلمت «السواعد» التي أظهر الكاتب الإشفاق عليها، فماذا كانت النتيجة؟

هل انتقل المسلمون بتعطيل حدّ السرقة وببقية أحكام الشريعة من دنيا التخلف إلى دنيا التقدم؟ هل لحقوا بعصر الفضاء والكومبيوتر؟ بل هل صنعوا السلاح الذي يحميهم، وأنتجوا الغذاء الذي يكفيهم؟

للأسف لم يفعلوا شيئًا من ذلك، وما زالوا في مؤخرة القافلة، في العالم الثالث، أو الرابع، لو كان هناك رابع!



لقد أشفق الكاتب - بقلبه الحنون - على سواعد اللصوص المجرمين أن تُقطع، ولم نر لديه مثل هذا الحنان والإشفاق على ضحايا المجرمين الذين تُسلب أموالهم وتُهَدَّد بيوتهم، وتُنتهك حرمتهم، وقد تُقطع أيديهم، ورقابهم، إذا همُّوا بالتعرض للجاني أو الإمساك به.

وبجوارنا بلد عربي إسلامي، كان يُضرب به المثل في الفوضى واختلال الأمن، حتَّى كان يُقال فيمن يرحل إليه لحج أو عُمرَة: الذهاب مفقود، والراجع مولود. فما إنَّ حكمه المرحوم الملك عبد العزيز بن سعود، وأقام فيه الحدود حتَّى تغيَّر الحال، وغدا يُضرب به المثل في الأمان والاطمئنان. حتَّى تمر الأشهر ولا تُقطع فيها يد واحدة. بفضل تنفيذ هذا الجانب من أحكام الإسلام، وإن كان هناك تقصير في بعض الجوانب الأخرى.

إنَّ مصلحة الناس الحقيقيَّة تتجلَّى في طاعتهم لربهم، وتحكيم شرعه في حياتهم وإقامة حدوده - بشروطها - على مَنْ يستحقها منهم.

فلم يشرع ربُّ الناس للناس إلَّا ما فيه خيرهم وصلاحهم، وإنَّ جهل ذلك مَنْ جهل منهم. فهو أبرُّ بهم من آبائهم وأمهاتهم، وأعلم بمصلحتهم من أنفسهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

* * *



الحل الإسلامي .. والبرامج التفصيلية

تصوير الشبهة:

يقول بعض الناس: إذا كنتم تنادون بالحل الإسلامي، والعودة إلى شريعة الإسلام، ومنهج الإسلام؛ فأين هي برامجكم التفصيلية، ومناهجكم الشاملة، وأنظمتكم الدقيقة لكل شأن من شؤون الحياة، ولكل ناحية من نواحي المجتمع؟ وما حلولكم للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ كيف تعالجون مشكلات البنوك وما يجري في عروقتها من الربا؟ وكيف تصنعون بشركات التأمين؟ وما موقفكم من قضية المرأة، والاختلاط والتبرج والأزياء؟ وهل أعددتكم قوانين جديدة تحلّ محلّ القديمة؟ أم تريدون أن تقودونا إلى متاهات لا يُعرف فيها دليل، ولا يُهتدى فيها إلى سبيل؟ أو تخوضوا بنا بحارًا من التجارب، لا ندرى أين شواطئها، ولا كيف عواقبها؟

الرد عليها:

والذين يتساءلون هذا التساؤل أحد رجلين:

إما رجل غافل حسن النية، خيّل إليه، أو ألقى في رُوعه أنّ الذي ذُكر من الحلول والتفصيلات شيء متعذر أو متعسر، فيظنه عقبة كؤودًا في سبيل الحل الإسلامي حقًا.

وإما رجل مدخول مضلل، يعرف الحقيقة، ولكنه يريد أن يشغل دعاة الإسلام بما ليس بمشغله، ويُصعّب عليهم الطريق بما ليس بصعب. وجوابنا عن هذا الصنف وذاك يتمثل في بيان حقيقتين مهمّتين:

الحل الإسلامي واضح المعالم:

الحقيقة الأولى: أنّ الاتجاه إلى الحلّ الإسلامي ليس اتجاهاً إلى مفازة ولا متاهة، بل إلى حلّ واضح المعالم، بيّن الحدود، أصوله العامة معروفة، وقواعده الكلّية مدروسة، وخطوطه العريضة بارزة، وقد حُكمت به أمة الإسلام الكبرى ثلاثة عشر قرناً، فلم يضق بواقعة جديدة، ولم يعجز عن تقديم العلاج لأيّ مشكلة، وإذا جمد بعض علمائه في بعض العصور، وأغلقوا باب الاجتهاد على أنفسهم، فالذنب ذنبهم، ومن ضيق على نفسه ضيق الله عليه.

إنّه حل له مصادره الثابتة من نصوص القرآن والسنة الصحيحة الصريحة، وله مصادره المتجدّدة من القياس، والاستصلاح، والاستحسان، وغيرها من أوجه النظر والاجتهاد.

إنّ الأصول والخطوط الإسلامية العريضة التي يهدي إليها القرآن والسنة، وبجوارها الثروة الفكرية والتشريعية التي خلفها لنا أئمة الإسلام وفقهاؤه من شتّى المدارس والمذاهب، على مدى الأعصار والقرون، منذ عهد الصحابة - أفقّه الناس للإسلام - فمن بعدهم، ستكون هي المصابيح الهادية في طريقنا إلى العودة المنتظرة إلى الإسلام، واستئناف حياة إسلامية صحيحة توجّهها عقيدة الإسلام، وتحكمها شريعته، وتسودها مثله وأخلاقه، وتضبطها آدابه وتقاليده.

وقد ذكرنا في الجزء الثاني من هذه السلسلة الحد الأدنى، الذي يلزم معرفته من «معالم الحل الإسلامي» المنشود في شتى جوانب الحياة، الفكرية والتربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وغيرها^(١).

المكتبة الإسلامية غنية بالبحوث:

وقد حفلت المكتبة الإسلامية الحديثة - وخاصة في السنين الأخيرة - بمجموعة قيّمة من الكتب والدراسات العلمية الناضجة في شتى جوانب الحقل الإسلامي، سدّت فراغاً ملموساً في هذه الناحية، ولا زالت العقول الإسلامية تبحث وتنتج، وستظل تبحث وتنتج، وسيزداد بحثها وإنتاجها طولاً وعرضاً وعمقاً، يوم تتبنى ذلك دولة مسلمة حقاً، تخطّط وتوجّه، وتجنّد وتشجّع.

وإذا أخذنا مجالاً كالمجال الاقتصادي الإسلامي مثلاً، نجد أن ثمة عشرات من الرسائل العلمية الأكاديمية من رسائل الماجستير والدكتوراه: قُدمت للجامعات والكليات، والأقسام المعنية بالدراسات الإسلامية، عالجت موضوعات شتى تدور حول الاقتصاد الإسلامي بفروعه المختلفة.

وهناك مئات من الكتب والبحوث المتنوعة، منها البسيط والوسيط والوجيز، كتبت بأكثر من لغة حول الاقتصاد الإسلامي.

وفي المؤتمر الإسلامي العالمي الأوّل للاقتصاد الإسلامي، الذي انعقد بمكة المكرمة منذ نحو عشر سنوات، قدّم أحد المشاركين فيه

(١) انظر كتابنا: الخصائص العامة للإسلام ص ١٨٥ - ٢١٢، خصيفة الوضوح.

- الأستاذ الدكتور محمد نجات الله الصديقي - دراسة ببلوغرافية، أحصى فيها ما وصل إليه علمه ممّا كُتِبَ عن الاقتصاد الإسلامي باللغات العربيّة والأردية والإنجليزية، فبلغ مجموعها بضع مئات.

وبعد ذلك ظهرت كتب ودراسات أخرى كثيرة، أشارت إليها مجلة «المسلم المعاصر» في أكثر من عدد من أعدادها.

وقامت مؤسسات مالية إسلاميّة: مصارف وشركات استثمار، وشركات تأمين أو تكافل إسلاميّة، حتّى بلغ عدد البنوك الإسلاميّة أكثر من خمسين^(١).

وقد أحيت هذه المصارف الإسلاميّة كثيرًا من فقه المعاملات، الذي كان مهجورًا أو مطمورًا في بطون الكتب، وبدأت تظهر فتاوى ودراسات، وتُعقد ندوات خاصّة ومؤتمرات عامّة، حول المصارف الإسلاميّة، وقد عقد منها الآن خمسة، قُدِّمت لها دراسات، وصدرت عنها توصيات.

كما صدرت فتاوى لهيئات الرقابة الشرعية فيها مثل: فتاوى «بيت التمويل الكويتي»، وفتاوى «بنك فيصل الإسلامي السوداني»، و«بنك فيصل الإسلامي المصري»، ومقرّرات وتوصيات ندوات «بنوك البركة» السنوية. وكذلك صدر عن بعضها مجلات تعنى بهذا الجانب مثل مجلة «الاقتصاد الإسلامي» عن بنك دبي، ومجلة «النور» عن «بيت التمويل

(١) كان ذلك منذ أكثر من عشرين سنة، حين صدر الكتاب في طبعته الأولى، ١٩٩٢م. ومنذ خمس سنوات في عام ٢٠٠٨م نشرت جريدة الشرق الأوسط في العدد (١٠٧٧٦)، الجمعة ٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ - ٣٠ مايو ٢٠٠٨م، مقالاً يشير إلى تزايد أعداد البنوك الإسلامية حول العالم إلى حوالي ثلاثمائة (٣٠٠) بنك، أما الآن فالمتوقع أن يصل هذا العدد إلى الضعف أو أكثر.

الكويتي»، كما أنشئ المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وصدرت عنه بحوث وكتب قيّمة، ومجلة متخصصة.

وأنشئ مركز آخر، تابع لكلية التجارة بجامعة الأزهر.

وأنشئت جمعية الاقتصاد الإسلامي في القاهرة.

وكم عُقدت ندوات وحلقات متخصصة في أكثر من بلد إسلامي عن الاقتصاد الإسلامي أو عن جانب منه مثل «التنمية»، أو «الزكاة»، أو «الموارد»، أو «البنوك»، في القاهرة، وجدة، والكويت، ودبي، وأبو ظبي، وقطر، وباكستان، وتركيا، والخرطوم، والأردن، وغيرها.

وقام «بيت الزكاة» في دولة الكويت، الذي عقد مؤتمرات علميين حول الزكاة وأحكامها، وأصدرت اللجنة العلميّة في المؤتمر الأوّل عدة فتاوى وتوصيات، ثمّ تكوّنت الهيئة العلميّة العالميّة لقضايا الزكاة المعاصرة.

كما صدرت عدة قوانين للزكاة في عدد من البلاد الإسلاميّة.

ومما يذكر هنا أنّ عددًا من الجامعات العلميّة مثل مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يمثل كل الدول الإسلاميّة المشاركة في المنظمة، والمجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، كلها قد شغلت بموضوعات عدة تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وما يتطلبه من اجتهاد، وصدرت عن هذه المجمع فتاوى أو توصيات أو قرارات في بعض الأمور المعروضة، ولا زال بعضها تحت البحث.



ومِمَّا لَهُ عِلَاقَةٌ بِهَذَا الْجَانِبِ: الدِّرَاسَاتُ الَّتِي تَنَاولَتْ مَوْضُوعَ التَّأْمِينِ مِثْلَ مَا كَتَبَهُ الْأَسَاتِذَةُ: مُصْطَفَى الزَّرْقَا، وَعَلِي الْخَفِيفُ، وَحُسَيْنُ حَامِدِ حَسَّانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ عَيْسَى، وَالبَّهْيُ الْخَوْلِيُّ، وَعَيْسَى عَبْدُهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْمُحَمَّدِ، وَدَاوُدُ حَمْدَانِ، وَمُحَمَّدُ الدَّسُوقِيُّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبَحْثِ الَّتِي صَدَرَ بَعْضُهَا فِي كُتُبٍ أَوْ نُشِرَ فِي الْمَجَلَّاتِ.

وَبَعْضُهَا أُلْقِيَ فِي مُؤْتَمَرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ كَمَجْمَعِ الْبَحْثِ بِالْأَزْهَرِ، وَأُسْبُوعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي عَقَدَهُ الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلْفَنُونِ وَالْآدَابِ وَالْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِدَمَشَقٍ فِي عَهْدِ الْوَحْدَةِ بَيْنَ مِصْرَ وَسُورِيَا، وَصَدَرَتْ بِحُوثُهُ فِي مَجْلَدٍ كَبِيرٍ. وَكَانَ مَوْضُوعُ التَّأْمِينِ يَشْغُلُ نِصْفَ هَذِهِ الْبَحْثِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ.

بَقِيَ اخْتِيَارُ رَأْيٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْاءِ، وَذَلِكَ مُوَكَّوْلٌ إِلَى «جَمَاعَةِ الْمُجْتَهِدِينَ» أَوْ إِلَى الدَّوْلَةِ الْمُسْلِمَةِ مُمَثَّلَةً فِي مَجْلِسِ تَشْرِيعِهَا أَوْ شُورَاهَا.

وَفِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ الْآنَ كِفَايَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ، تَسْتَطِيعُ أَنْ تَضَعَ الْحُلُولَ الْجَزْئِيَّةَ، وَالصُّوَرِ التَّفْصِيلِيَّةَ لِكُلِّ مُشْكَلَةٍ مِنْ مُشْكَلاتِ الْحَيَاةِ الْمَعَاصِرَةِ، وَفِي ضَوْءِ الْإِسْلَامِ. وَمَنْ الْيَسِيرُ أَنْ يَتَجَمَّعَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْكِفَايَاتِ، وَيَبْدُؤُوا الْعَمَلَ فَوْرًا عِنْدَمَا يَجْنِدُهُمْ حَاكِمٌ مُسْلِمٌ، وَتَسْتَفْزُهُمْ دَوْلَةٌ مُسْلِمَةٌ.

الْمُهْمُ أَنْ يَصِحَّ مَنَّا الْعِزْمُ، وَتَصْدُقَ النِّيَّةُ فِي الْعَوْدَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَطْبِيقُ شَرِيعَتِهِ فَسْرَعَانِ مَا يَتَضَحُّ الطَّرِيقُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تَقُومَ الْآنَ مَجَامِعُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ فِي جَدَّةَ وَمَكَّةَ، أَوْ الْبَحْثُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْأَزْهَرِ، بِدَوْرِ عِلْمِيٍّ فِي بَيَانِ مَلَامَحِ الْمَجْتَمَعِ الْمُنْشُودِ فِي ضَوْءِ اجْتِهَادِ مَعَاصِرِ قَوِيمٍ، تَحَدَّثْنَا عَنْ مَعَالِمِهِ وَضَوَابِطِهِ

في كتابنا عن «الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر».

الحركات الانقلابية الكبرى لا تُغنى بالتفصيلات:

والحقيقة الثانية: أنَّ الحركات الكبرى التي غيّرت وجه الحياة، وحوّلت مجرى التاريخ، لم تقدّم للناس إلا فلسفة أو هداية كلية، ومفاهيم عامّة، تندرج تحتها أحكام وتعاليم جزئية كثيرة.

فالأديان حين ظهرت لم تدع إلا إلى مبادئ عامّة، تجدد بها وجه الحياة، وتقوم بها عوج المجتمع، كالتوحيد، والإيمان بالجزاء، والعمل الصالح، ومكارم الأخلاق. ولم تقدّم للناس مجموعات قانونية، أو مجلدات في تطوير الآداب والفنون والإصلاح الاجتماعي.

كان مجرد نداء الرسل في أقوامهم المشركين: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] يشير إلى وجه المجتمع الجديد، ويرسم تقاطيعه.

فإذا كان في المجتمع رذيلة معينة ندّد الرسول بها، وحذّر منها وأنذر، كقول لوط: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٥، ١٦٦]، وقول شعيب: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَبُّكُمْ بِخَيْرٍ﴾ [هود: ٨٤].

كان رسول الإسلام يبعث إلى ملوك الأرض، وأباطرة الدول الكبرى بهذه الآية الكريمة: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] فيفهمون - بهذه الآية وحدها - أي حياة ينشد، وأي مجتمع



يريد. ثمَّ لما قام المجتمع الإسلامي في المدينة، جاء التشريع المفصَّل لكل نواحي الحياة.

وليست الأديان وحدها هي التي اقتصرت على المفاهيم الكلِّية، والمبادئ العامَّة، فكل الحركات «الأيدولوجيَّة» الكبرى كانت كذلك.

فالثورة الفرنسيَّة الليبرالية، إنَّما جمعت الناس حول مبادئ ثلاثة: الحرية، والإخاء، والمساواة. وفهم أنصارها وخصومها ماذا تعني هذه الكلمات، وعرفوا من خلال هذا الشعار القسَمات العامَّة لوجه المجتمع الجديد.

ولهذا أقول: إنَّ مطالبة الدعاة إلى نظام الإسلام - وحدهم - بالحلول الجزئيَّة، والمناهج التفصيليَّة لكلِّ شيء، ضَرْبٌ من التعسف والتزمت، لا يقبله منطق، ولا يرضاه منصف، ولم تقدِّمه أية أيدولوجيَّة جديدة، فضلاً عن أيدولوجية قديمة أصيلة مرتبطة بعقيدة المجتمع ومشاعره وتراثه.

ولنأخذ «الماركسيَّة» مثلاً، هل كانت أعدَّت لكل أمر عُدَّتْه، ووضعت لكل جانب من الحياة برنامجها المفصَّل، قبل استيلائها على الحكم في «روسيا» أو غيرها؟

كلَّا، بل كانت ترفض ذلك، وكان كل همِّها موجَّهًا إلى الجانب السلبي، أي الجانب الَّذي يجب أن تزيله وتهدمه في الحياة القديمة، أما ماذا يجب أن تبنيه، فلم يضع ماركس، ولا لينين، أي تفصيلات للمجتمع الَّذي ينشده.

وقد علَّقت على ذلك الكاتبة الماركسيَّة «روزا لوكسمبرج» فقالت: «إنَّنا نعرف ماذا يجب أن نزيل أولاً، كي نحرِّر الطريق، ونعدُّها لاقتصاد

اشتراكي. ولكن عندما نتطلع إلى الخطوات الجزئية، والعملية الضرورية، لإشادة المبادئ الاشتراكية في الاقتصاد والقانون، وجميع العلاقات الاجتماعية، لا نجد مفتاحاً لذلك في أي من الكتب الاشتراكية. ليس في الأمر نقص، بل ميزة تجعل الاشتراكية العلمية متفوقة على الاشتراكية المثالية. ففي إمكان المجتمع الاشتراكي أن يكون - بل يجب أن يكون - نتاجاً تاريخياً ينشأ عن تجارب الاشتراكية الخاصة، ويظهر أثناء تحقيقها. فتطور التاريخ تطوراً حياً ينطوي دائماً على إنتاج الحل المناسب لكل حاجة اجتماعية حقيقية».

ثم تنتهي «لوكسمبرج» إلى القول: «بأنه من الممكن تخطيط الوجه السلبي، وجه الهدم، وإعلانه بقرار، ولكن ليس بالمستطاع تحقيق البناء - أي الناحية الإيجابية - عن طريق القرارات»^(١).

ومن هنا يقرر «فدلوب ميلا»: أن «ماركس» كان «بخيلاً» جداً في تحديد المجتمع الجديد، وفي امتناعه عن إعطاء أية صورة واضحة عنه.

أما «سوريل» فيقول: «إننا لن نتهم بالترديد مهما كررنا القول بأن الماركسيّة تنقض أية فكرة عن المجتمع المقبل، كما تصوره الاشتراكيون المثاليون، لأنّ رفض أي تحديد له يُشكّل أحد العناصر الرئيسية الأولى في الماركسيّة»^(٢).

وكتب «ماركس» عام ١٨٦٩م إلى صديقه «بيسلي» - الذي نشر مقالاً عن مستقبل الطبقة العاملة - رسالة يقول فيها: «إنّه كان يعتبره - قبل هذا

(١) الأيديولوجية الانقلابية للدكتور نديم البيطار ص ٣٩٤، نشر المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م.

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٥.

المقال - الثوري الإنجليزي الوحيد، ولكنه أخذ يعتبره رجعيًا بعدئذٍ، لأنَّ أي اشتراكي يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيًا»^(١)!

كل ما أكدت عليه الماركسيّة هو تربية «البروليتاريا» تربية ثورية، حتّى إذا تولت هي زمام السُّلطة، وتحققت دكتاتوريتها، برز المجتمع الشيوعي آنذاك، دون أي توجيه أو تنظيم أو مشروع، لأنَّ مشاريع من هذا النوع هي من صفات المثاليين!

اعتبر «ماركس» - كما يلاحظ «سوريل» وغيره - أنَّ «البروليتاريا» لا تحتاج إلى دروس من مخترعي الحلول للمشاكل الاجتماعية، بل تسلم الإنتاج حيث تتركه الرأسماليّة. فليست هناك أية حاجة لبرامج عن المستقبل؛ لأنّها تبتدئ تدريجيًا في المعامل^(٢).

وهذا الاتجاه النظري لمؤسس «الاشتراكيّة العلميّة» يؤكده الواقع التاريخي لتطور الاشتراكيّة في روسيا السوفيتية.

يقول مؤلفو «علم الاقتصاد الحديث»: «لقد ركز كلٌّ من «ماركس» و«لينين» اهتمامهما في العقائد الاقتصادية والاجتماعيّة. ولذلك عندما تسلّم «البولشفيك» زمام السُّلطة سنة ١٩١٧م لم يكن أمامهم أي مخطط جاهز للنظام الاقتصادي الذي ستنشئه ديكتاتوريّة العمال، وقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظريّة ماركس في «القيمة المنبثقة من العمل» ولكنهم تخلّوا عن هذه المحاولة. وأظهر «البولشفيك» براعة سياسيّة أمّنت لهم البقاء في الحكم، وأخذوا يطبقون التجارب على مرّ السنين حتّى أنشؤوا النظام الروسي الحالي. وربّما كان باستطاعة الزعماء

(١) الأيديولوجيا الانقلابية للدكتور نديم البيطار ص ٣٩٥.

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٦.

الروس أن يكشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر، وكلفة أقل، لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية، ولكن عقيدتهم الماركسيّة كانت تنكر هذا العلم من أساسه»^(١).

وهذا الاتجاه إلى الاهتمام بالعقائد والمفاهيم الرئيسية، الذي كان من سمات الماركسيّة، هو ما تبناه «اليسار العربي» أيضًا. كما يتضح ذلك في اتجاه حزب «البعث العربي» قبل أن يتسلم السُلطة، فقد كانت كتاباته - كما يقول الدكتور منيف الرزاز - قليلة الاهتمام بتصوّر مجتمع المستقبل، بل إنّ فيلسوف الحزب - ميشيل عفلق - يرفض في إحدى مقالاته أن يبحث صورة هذا المجتمع^(٢).

والعجب بعد هذا كله أن نجد من الماركسيّين واليساريين العرب من يجادل دعاة الفكرة الإسلامية حول صور تفصيليّة للمستقبل الذي ينشدون، ويورّطونهم في أسئلة متلاحقة عن الحلول الجزئيّة، والبرامج المفصّلة لكل صغيرة وكبيرة من شؤون المجتمع، ومناحي الاقتصاد، والقانون، والتعليم، والآداب، والفنون، وإلخ.

وكثيرًا ما سمعنا منهم هذه الأسئلة: ما موقفكم من البنوك؟ وما رأيكم في مشكلات الإسكان والصحة والمجاري والماء والكهرباء، ورواتب الموظفين، والقطاع العام والخاص، والاستيراد والتصدير، وأزياء النساء، و«التواليت» و«المانوكير» وأزمة المواصلات، وخطف الطائرات، وإلخ؟!

(١) علم الاقتصاد الحديث ص ٤٤٥.

(٢) انظر: التجربة المرة للدكتور منيف الرزاز ص ٦٥، نشر دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط ١، ١٩٦٧م.

إِنَّ بِحَسْبِنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّنَا نَحَارِبُ الْإِلْحَادَ وَالْإِبَاحِيَّةَ، وَالْخُلَاعَةَ وَالتَّهْتِكَ، وَنَرَفُضُ الرِّبَا وَالْإِحْتِكَارَ، وَالْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ، وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَسَائِرَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي حَرَّمَهَا الْإِسْلَامُ، وَلَمْ تَعُدْ خَافِيَةً عَلَى أَيِّ مُسْلِمٍ.

بِحَسْبِنَا أَنْ نَعْلَنَ: إِنَّنَا نَرِيدُ مَجْتَمَعًا وَصَفَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١] وبِقَوْلِهِ: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَنْهَاهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

بِحَسْبِنَا أَنْ نَبَيِّنَ مَلَامِحَ الْمَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ الْمُنَشُودِ، وَمَعَالِمَ نِظَامِهِ لِلْحَيَاةِ، مِنَ الشُّورَى فِي الْحُكْمِ، وَالْعَدْلِ فِي تَوْزِيعِ الثَّرْوَةِ، وَالْمَسَاوَاةِ فِي تَطْبِيقِ قَانُونِ الشَّرْعِ، وَالْإِخَاءِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ وَفَنَائِهِ، وَحُرِيَّةِ الْجَمَاعَةِ وَالْقَوْلِ، وَالنَّقْدِ فِي غَيْرِ فَحْشٍ وَلَا عَدْوَانٍ عَلَى حَقِّ الْآخَرِينَ، وَسَيَادَةِ الْقِيَمِ الْإِيمَانِيَّةِ وَالْمُثُلِ الْأَخْلَاقِيَّةِ عَلَى كُلِّ قِيَمَةٍ فِي الْمَجْتَمَعِ، وَإِعْلَاءِ رَابِطَةِ الْأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْعَمَلِ عَلَى تَحْقِيقِ الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكُبْرَى، بَدَأًا بِالْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي تَعْتَبَرُ خُطْوَةً مَهْمَةً فِي طَرِيقِ الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْعَرَبِ هُمْ عَصَبَةُ الْإِسْلَامِ، وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ هِيَ لِسَانُ عِبَادَتِهِ، وَوَعَاءُ ثِقَاتِهِ، وَجَعَلَ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَبِالْآخِرَةِ وَبِرِسَالَةِ الْإِسْلَامِ الشَّامِلَةِ أَسَاسَ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَمَحَوْرَ التَّثْقِيفِ وَالْإِعْلَامِ، وَتَطْهِيرَ الثَّقَافَةِ مِنَ السُّمُومِ الْفِكْرِيَّةِ الْغَازِيَةِ، وَمِنْ رَوَاسِبِ عَصُورِ التَّخَلُّفِ، وَإِحْيَاءِ التَّقَالِيدِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأَصِيلَةِ، وَمُحَارَبَةِ الْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ الضَّارَّةِ الدَّخِيلَةِ، مِنَ الْمَيُوعَةِ وَالْخُلَاعَةِ وَالتَّحُلُّلِ، وَتَرْبِيَةِ الشَّبَابِ عَلَى مَعَانِي الْجَدِّ وَالْإِسْتِقَامَةِ، وَالْفَتَيَاتِ عَلَى مَعَانِي الْعِفَافِ وَالْحَيَاءِ، وَالشَّعْبِ كُلِّهِ عَلَى مَعَانِي الْحَقِّ وَالْخَيْرِ وَالطَّهَرِ وَالْقُوَّةِ، وَالدَّعْوَةَ إِلَيْهَا وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِهَا.

وبجوار هذا كله الاستفادة كل الاستفادة بـ «العلم الحديث» ووضع خطة للتفوق فيه، والتبريز في كل ميادينه، واستخدام أقصى ما تقدمه «التكنولوجيا» المعاصرة لتطوير مجتمعنا، واستغلال طاقاته الضخمة كلها الماديّة والبشريّة، وبناء اقتصاده، وقواته المسلحة على أحدث الأسس العلميّة العصرية، إلى غير ذلك من الملامح والمعالم العامّة.

وبحسبنا أن نعمل على تربية الجيل المسلم الجديد الذي يقود الاتجاه الجديد، ويبني المجتمع الجديد على تقوى من الله ورضوان، مستهدياً بهدي الإسلام.

أقول: هذا حسبنا، وهو كافٍ للردّ على المجادلين والمناورين من خصوم الاتجاه الإسلامي، وبخاصّة الماركسيّون واليساريون منهم.

ومع هذا لم نكتف بالملاح والخطوط العريضة، بل قدّم الإسلاميون - كما ذكرت - كثيرًا من الحلول والصور التي لا تخلو من تفصيل، قطعًا للألسنة الممارية، وزيادة في البيان والإيضاح، وإقامة للحجّة على المرتابين والمتوجّسين من قدرة الفكر الإسلامي على مواجهة الحياة الحديثة، والعلم المتطور، والمجتمع المتغيّر، بحلول وعلاجات تواكب تقدّمه، وتوائم تطوره، وتهديه سبله، وبعد هذا البيان، لا عذر لمتخوّف ولا مرتاب.

حقائق يجب أن تُعلم:

وأحبُّ أن أنبّه هنا على بعض أشياء قد تغيب عن بعض الناس: أولها: أن كثيرًا من المشكلات التي نعانيها اليوم، ونشكو منها، ونختلف في وصف علاج إسلامي لها، قد لا تبرز أصلًا في ظل

المجتمع الإسلامي الصحيح؛ لأنَّ بروزها الآن ثمرة لأوضاع غير إسلاميَّة، ونتيجة لمجتمع غير ملتزم بمنهج الإسلام، ونظام الإسلام. فإذا تغيَّرت صفة المجتمع، وتغيَّرت أوضاعه بظهور المجتمع المسلم المتوازن المتكامل، بمقوماته وخصائصه وأوضاعه، تلاشت تلك المشكلات أو انكششت، ولم تعد تكون مشكلة حقيقيَّة.

مثال ذلك: أنَّ غياب نظام التكافل الإسلامي بما فيه فريضة الزكاة، وتخلى الدولة عن مسؤوليتها تجاه رعاياها، تلك المسؤوليَّة التي تتمثل في قول الرسول ﷺ: «أنا أولى بكل مسلم من نفسه، مَنْ ترك مالا فلورثته، وَمَنْ ترك دينًا أو ضياعًا - أولادًا صغارًا لا مال لهم - فإليَّ وعليَّ»^(١). والتي جعلت عمر بن الخطاب يفرض لكل مولود في الإسلام نصيبًا في بيت المال.

أقول: إنَّ غياب هذا النظام الإسلامي مع تعقُّد الحياة الحديثة، وغلبة الأنانية على الناس، وتفكُّك الروابط الأسرية، جعل الناس يخافون على أنفسهم، وعلى أولادهم من بعدهم، ممَّا جعلهم يرحَّبون بنظام التأمين الغربي على الحياة وغيرها.

وفي اعتقادي أنَّه لو طُبِّق نظام التكافل الإسلامي، وجمعت الزكاة كما يريد الإسلام، وصُرفَت كما يريد الإسلام في المصارف الشرعية، ومنها الفقراء والمساكين والغارمون، وقد وضَّحتها بتفصيل في كتابي «فقه الزكاة»^(٢)؛ لاستغنى الناس عن اللجوء إلى التأمين الغربي، بكفالة الإسلام، وتأمين الإسلام.

(١) متَّفَق عليه: رواه البخاري في الكفالة (٢٢٩٨)، ومسلم في الفرائض (١٦١٩)، عن أبي هريرة.

(٢) فقه الزكاة (٥٥١/٢ - ٧٥٤).

ثانيًا: أن من الناس من يتصور أن كل ما في مجتمعنا الحالي مخالف للإسلام، وأن كل الأنظمة والقوانين والمؤسسات ستُهدم وتُبنى من جديد. وهذا ليس بتصوّر سليم. فأكثر الأنظمة والقوانين والمؤسسات القائمة ستبقى، ولكن بعد أن تُنقى من العناصر الغربية المناوئة للإسلام، وتُطعم بالعناصر الإسلامية الخالصة، وبهذا تكتسب الشرعية، وتستحق البقاء باسم الإسلام.

لنأخذ مؤسسة كـ «السينما» مثلاً، فهل يهدم النظام الإسلامي دور «السينما»؟ أو يبقّيها مثلاً لغير المسلمين، ويُحرّمها على المسلمين؟ كلا، إن نظام الإسلام لا يمنع قيام دور للسينما، لكن مع بعض القيود، مثل:

١ - أن يكون عددها معقولاً وملائماً لمجتمع جاد، لا مجتمع عابث.

٢ - ألا تكون أداة لإثارة الشهوات الدنيا، وتحطيم القيم العليا، وإفساد أخلاق الشبان والشابات، وإفساد العقول بالأفكار الدخيلة المخالفة لعقائد الأمة ومفاهيمها، ولهذا كان لا بدّ من انتقاء «الأفلام» التي تعرضها، وتوجيه المؤلفين والمخرجين والمنتجين إلى النافع منها، سواء أكانت توجيحية أم ترفيحية. أما «الأفلام» المخربة والغثة، فلا موضع لها في مجتمع صاحب رسالة.

٣ - ألا تصادم مواقيت الصلوات، فلا يجوز أن يبدأ عرض فيلم قبيل المغرب لينتهي بعد العشاء؛ حتّى لا يكون المجتمع ممّن أضاعوا الصلاة، واتبعوا الشهوات.

٤ - أَلَّا تُتَّخَذَ أَعْشَاشًا لِلْغَرَامِ، وَأَوْكَارًا لِلْمُتَفَلِّتِينَ وَالْمُتَفَلِّتَاتِ مِنْ قِيُودِ الْفَضِيلَةِ.

٥ - أَلَّا تُتَّخَذَ وَسِيلَةٌ لَابْتِزَازِ أَمْوَالِ الشَّعْبِ، نَتِيجَةً لاحتكار طائفة من الناس لها، وبيع تذاكرها بأعلى الأثمان، دون رقيب ولا حسيب.
هذا مثل واحد أذكره هنا، وهو كافٍ للتدليل على ما أريد.

ثالثاً: أَنَّ قِيَامَ نِظَامِ إِسْلَامِيٍّ فِي مَجْتَمَعٍ، لَا يَعْنِي تَغْيِيرَ كُلِّ مَا يُرَادُ تَغْيِيرُهُ فِيهِ مَا بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاهَا، فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ - بِمَجْرَدِ انتصار الاتجاه الإسلامي، والعودة إلى تطبيق شريعة الله - لا يطلع صباح اليوم التالي إلا وقد صدرت الأوامر بإغلاق المصارف «البنوك» الربوية السائدة، وتسريح موظفيها، وفرض الحراسة على ممتلكاتها، إلخ، وتبعاً لهذا التصور يتوقعون زلزلة الاقتصاد، وتعطيل المصالح، واختفاء رؤوس الأموال، وغير ذلك من النتائج والآثار.

وهذا التصور إنما جاء نتيجة القصور في فهم المنهج الإسلامي في علاج الواقع الفاسد، وتغيير المنكر القائم، وبناء المجتمع الصالح.

فهناك مبادئ ثلاثة لا بدَّ أن توضع في الاعتبار عند الاتجاه إلى تطبيق النظام الإسلامي، وإقامة المجتمع المسلم المنشود.

رعاية الضرورات:

(أ) هناك مبدأ «الضرورات» التي اعترف بها الشرع، وجعل لها أحكامها، وتقرَّرَ ذلك في قواعد فقهية عامة أصَّلها علماءنا في كتب «القواعد الفقهية» وفي كتب «الأشباه والنظائر» هي: «الضرورات تبيح المحظورات»، «الضرورة تُقَدَّرُ بقدرها»، «الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة».

ولهذا المبدأ أدلته الكثيرة من الشرع في باب الأطعمة وغيره. وهو مبدأ مُسَلَّم به مُجْمَع عليه. والضرورات الشرعية ليست كلها فردية، كما قد يُتوهم. فللمجتمع ضروراته، كما للفرد ضروراته، فهناك ضرورات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، واجتماعية، لها أحكامها الاستثنائية، التي توجبها الشريعة، مراعاة لمصالح البشر، التي هي أساس التشريع الإسلامي كله.

ارتكاب أخف الضررين:

(ب) مبدأ السكوت على المنكر إذا ترتب على تغييره منكر أكبر منه، دفعا لأعظم المفسدتين، وارتكابا لأخف الضررين، وبناء على هذا المبدأ يقرّر الفقهاء طاعة الإمام الفاسق إذا لم يمكن خلعه إلا بفتنه وفساد أكبر من فسقه. ومما يُستدل به لهذا المبدأ حديث النبي ﷺ لعائشة: «لولا أن قومك حديث عهدٍ بجاهلية لهدمتُ الكعبة، وبنيتها على قواعد إبراهيم»^(١). ومن ذلك إبقاؤه ﷺ على المنافقين، وترك التعرّض لهم، مع علمه بنفاق بعضهم على التعيين، وتعليقه ذلك بقوله: «أخشى أن يحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(٢).

وفي القرآن الكريم يذكر الله تعالى في قصّة سيدنا موسى عليه السلام: أن سيدنا هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذي صنعه لهم السامري، وفتنهم به، حتّى يعود أخوه موسى، ويفصل في الأمر، وكان سكوته حفاظاً على وحدة القوم في هذه المرحلة حتّى يجيء زعيمهم. وفي هذا

(١) متفق عليه: رواه البخاري (١٥٨٦)، ومسلم (١٣٣٣)، كلاهما في الحج، عن عائشة.

(٢) متفق عليه: رواه البخاري في التفسير (٤٩٠٥)، ومسلم في الزكاة (١٠٦٣)، عن جابر.

يذكر القرآن هذا الحوار بين موسى وأخيه هارون: ﴿ قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا * أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي * قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحَتِي وَلَا بِرَأْسِي * إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ﴾ [طه: ٩٢ - ٩٤].

ولم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر، ممّا يدلُّ على إقراره وموافقته، وليس شيء أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبي من دون الله، ولكنه سكوت موقوت، لا اعتبار مقبول.

مراعاة سُنَّة التدرج:

(ج) المبدأ الثالث: هو مبدأ «التدرج» الحكيم الذي نهجه الإسلام عند إنشاء مجتمعه الأول، فقد تدرّج بهم في فرض الفرائض كالصلاة والصيام والجهاد، كما تدرّج بهم في تحريم المحرّمات كالخمر ونحوها. وعند تجدد ظروف مماثلة لظروف قيام المجتمع الأوّل أو قريبة منها، نستطيع الأخذ بهذه السُنّة الإلهيّة - سُنّة «التدرج» - إلى أن يأتي الأوان المناسب للحسم والقطع. وهو تدرج في «التنفيذ»، وليس تدرّجاً في «التشريع» فإنّ التشريع قد تمّ واكتمل بإكمال الدين، وإتمام النعمة، وانقطاع الوحي.

ومن الشواهد التي تُذكر هنا ما رواه المؤرخون عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، الذي عدّه كثير من أئمّة الإسلام خامس الراشدين، أنّ ابنه عبد الملك قال له يوماً: ما لك لا تنفذ الأمور؟! فوالله ما أبالي لو أنّ القدور غلت بي وبك في الحق!

يريد الشاب التقي المتحمّس من أبيه - وقد ولّاه الله إمارة المؤمنين - أن يقضي على المظالم وآثار الفساد دفعة واحدة، دون تروّث ولا أناة،



وليكن بعد ذلك ما يكون. فماذا كان جواب الأب الصالح، والخليفة الراشد، والفقيه المجتهد؟

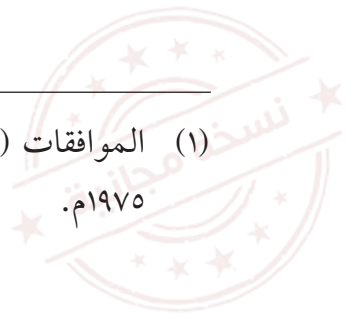
قال عمر: «لا تعجل يا بني، فإنَّ الله ذمَّ الخمر في القرآن مرَّتين، وحرَّمها في الثالثة، وإنِّي أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة»^(١).

وهذا هو اليُسْر، وتلك هي الواقعيَّة في منهج الإسلام العظيم.

* * *



(١) الموافقات (٩٤/٢)، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، نشر دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ -



الأقليات الدينية والحل الإسلامي

من أبرز الشُّبهات التي يثيرها أعداء الاتجاه الإسلامي كلما نادى منادٍ بحتمية الحل الإسلامي، وبوجوب العودة إلى نظام الإسلام وأحكام الإسلام: أنَّ في البلاد الإسلامية أقليات لا تدين بالإسلام، ففي البلاد العربية - مثلاً - توجد أقليات مسيحية أرثوذكسية أو كاثوليكية، وربما بروتستانتية، كما يوجد بعض اليهود في بعض الأقطار.

فكيف يقبل هؤلاء «الحل الإسلامي» وهو يستمد أحكامه من دين لا يؤمنون به، ولا يرضونه حكماً في شؤون حياتهم؟ وكيف يُرغم هؤلاء على أمرٍ يخالف دينهم، وهذا ينافي مبدأ «الحرية» الذي قرَّره إعلان حقوق الإنسان، كما ينافي مبدأ «عدم الإكراه» الذي قرَّره الإسلام نفسه منذ أربعة عشر قرناً حين قال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]؟

لهذا يكون الأولى أن يُحكم المواطنون جميعاً حكماً قومياً علمانياً، يستوي فيه أهل الأديان جميعاً، ولا مجال فيه لطائفية أو لعصبية دينية، كما هو مفهوم الدولة الحديثة، فالدين لله والوطن للجميع!

هذه هي شُبهة القوم حول الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي، وهي شُبهة واهية، بل باطلة. كما سنبيِّن ذلك فيما يلي:

حق الأكثرية في حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحيته لهم:

(أ) أما دعواهم: أنَّ الاتجاه إلى الحل الإسلامي والشرع الإسلامي ينافي مبدأ الحرية لغير المسلمين وهو مبدأ مقرر دوليًا وإسلاميًا، فقد نسوا أو تناسوا أمرًا أهم وأخطر، وهو أنَّ الإعراض عن الشرع الإسلامي والحل الإسلامي من أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافي مبدأ الحرية للمسلمين في العمل بما يوجبه عليهم دينهم، وهم أكثرية.

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكثرية فأيهما نقدم؟

إنَّ منطق الديمقراطية - التي يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدَّم حق الأكثرية على حق الأقلية.

هذا هو السائد في كل أقطار الدنيا، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس. فالناس خُلِقُوا متفاوتين مختلفين، وإنَّما بحسب نظام ما أن ينال قبول الأكثرين ورضاهم، بشرط ألاَّ يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدي على حرمتهم، وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حرج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضى الله عنهم، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين، إذا لم يحكموا بما أنزل الله. كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ولو لم تفعل الأقلية الدينية ذلك، وتمسكت بأن تنبذ الأكثرية ما تعتقده دينًا يعاقب الله على تركه بالنار، لكان معنى هذا أن تفرض

الأقلية ديكتاتورية على الأكثرية، وأن يتحكّم مثلاً ثلاثة ملايين أو أقل في أربعين مليوناً أو أكثر. وهذا ما لا يقبله منطق ديني ولا علماني.

الحكم الإسلامي خير للمسيحي من الحكم العلماني:

(ب) وهذا على تسليمنا بأنّ هناك تعارضاً بين حق الأكثرية المسلمة، وحق الأقلية غير المسلمة.

والواقع أنّه لا تعارض بينهما.

فالمسيحي الذي يقبل أن يُحكم حكماً علمانياً لا دينياً، لا يضيره أن يُحكم حكماً إسلامياً.

بل المسيحي الذي يفهم دينه ويحرص عليه حقيقة، ينبغي أن يرحّب بحكم الإسلام؛ لأنّه حكم يقوم على الإيمان بالله ورسالات السماء، والجزاء في الآخرة. كما يقوم على تثبيت القيم الإيمانية، والمُثل الأخلاقية، التي دعا إليها الأنبياء جميعاً. ثمّ هو يحترم المسيح وأمه والإنجيل، وينظر إلى أهل الكتاب نظرة خاصّة، فكيف يكون هذا الحكم - بطابعه الربّاني الأخلاقي الإنساني - مصدر خوف أو إزعاج لصاحب دين يؤمن بالله ورسله واليوم الآخر؟ على حين لا يزعجه حكم لا ديني علماني يحقّر الأديان جميعاً، ولا يسمح بوجودها - إن سمح - إلّا في ركن ضيق من أركان الحياة؟!

من الخير للمسيحي المخلص أن يقبل حكم الإسلام ونظامه للحياة، فيأخذه على أنّه نظام وقانون ككل القوانين والأنظمة، ويأخذه المسلم على أنّه دين يرضي به ربّه، ويتقرّب به إليه.

ومن الخير للمسيحيين - كما قال الأستاذ حسن الهضيبي رَحِمَهُ اللهُ - أن يأخذه المسلمون على أنّه دين؛ لأنّ هذه الفكرة تعصمهم من الزل في

تنفيذه، وعين الله الساهرة ترقبهم، لا رهبة الحاكم، التي يمكن التخلص منها في كثير من الأحيان^(١).

ومن هنا رَحَّب العقلاء الواسعو الأفق من المسيحيين بالنظام الإسلامي بوصفه السدّ المنيع في وجه المادّيّة الملحدة التي تهدّد الديانات كلها، على يد الشيوعيّة العالميّة كما سنذكر شيئاً من ذلك من كلام العلامة فارس الخوري.

وأودُّ أنْ أَصَحِّح هنا خطأ يقع فيه كثيرون، وهو الظنُّ بأنّ القوانين الوضعيّة المستوردة من الغرب المسيحي قوانين لها رحم موصولة بالمسيحيّة، فهذا خطأ مؤكد، والدارسون لأصول القوانين ومصادرها التاريخيّة يعرفون ذلك جيّداً، بل الثابت بلا مرأى أنّ الفقه الإسلامي أقرب إلى المسيحيّة والمسيحيين في أوطاننا من تلك القوانين، لأصوله الدينيّة من ناحية، ولتأثره بالبيئة المحيطة التي هم جزء منها.

الحكم الإسلامي لا يرغب المسيحيين على أمر يخالف دينهم:

(ج) الادعاء بأنّ سيادة النظام الإسلامي فيه إرغام لغير المسلمين على ما يخالف دينهم، ادعاء غير صحيح.

فالإسلام ذو شُعَب أربع: عقيدة، وعبادة، وأخلاق، وشرعية.

فأما العقيدة والعبادة فلا يفرضها الإسلام على أحد.

(١) رسالة دستورنا للأستاذ حسن الهضيبي المرشد العام السابق للإخوان المسلمين ص ١٤ - ١٥،

نشر مكتبة المنار، الكويت.

وفي ذلك نزلت آيتان صريحتان حاسمتان من كتاب الله: إحداهما
مكية والأخرى مدنية، في الأولى يقول تعالى مخاطباً رسوله الكريم ﷺ:
﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

وفي الثانية يقول سبحانه في أسلوبٍ حازم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
[البقرة: ٢٥٦]، وقد نزلت هذه الآية في شأن رجال من الأنصار كان لهم أبناء
على الديانة اليهودية أو النصرانية، فأرادوا أن يجبروهم على تغيير دينهم
إلى الإسلام، فنزلت الآية قاطعة مانعة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدُ
مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وجاء عن الصحابة في أهل الذمّة: «اتركوهم وما يَدِينُونَ»^(١).

وأما العبادة: فمنذ عهد الخلفاء الراشدين، واليهود والنصارى يؤدون
عباداتهم، ويقىمون شعائرهم، في حرية وأمان، كما هو منصوص عليه
في العهود التي كُتبت في عهد أبي بكر وعمر، مثل عهد الصلح بين
الفراروق وأهل إيلياء (القدس).

ومن شدة حساسية الإسلام أنه لم يفرض الزكاة ولا الجهاد على غير
المسلمين، لما لهما من صبغة دينية، باعتبارهما من عبادات الإسلام
الكبرى، مع أن الزكاة ضريبة مالية، والجهاد خدمة عسكرية. وكلّفهم
مقابل ذلك ضريبة أخرى على الرؤوس، أعفى منها النساء والأطفال
والفقراء والعاجزين وهي ما سُمّي «الجزية».

ولئن كان بعض الناس يأنف من إطلاق هذا الاسم، فليسمّوه
ما يشاؤون. فإنّ نصارى بني تغلب من العرب طلبوا من عمر أن يدفعوا

(١) ذكره ابن الهمام في فتح القدير (٣٦٢/٩)، نشر دار الفكر.

مثل المسلمين صدقة مضاعفة ولا يدفعوا هذه الجزية، وقبل منهم عمر، وعقد معهم صلحاً على ذلك، وقال في ذلك: «هؤلاء القوم حمقى، رضوا بالمعنى، وأبوا الاسم»^(١)!

أما شُعبة الأخلاق: فهي - في أصولها - لا تختلف بين الأديان السماوية بعضها وبعض، فجميعها تدعو إلى العدل والرحمة والإحسان والمحبة والعفاف والشجاعة والسخاء، والتعاون على الخير (إلا ما وضعه اليهود في شريعة «التلمود» الخارجة على الأديان والأخلاق جميعاً).

فالزنى - مثلاً - محرّم في هذه الديانات كلّها.

والمسيح يقول: «مَنْ نظر بعينه فقد زنى». والرسول ﷺ يقول: «العينان تزنيان وزناهما النظر، واليدان تزنيان وزناهما البطش»^(٢) إلخ.

والظلم والغش، وأكل مال اليتيم، والقسوة على الضعفاء، وغير ذلك من الرذائل، تحرّمها كل الأديان.

بقيت شُعبة الشريعة بالمعنى الخاص: معنى القانون الذي ينظم علائق الناس بعضهم ببعض: علاقة الفرد بأمته وعلاقته بالمجتمع، وعلاقته بالدولة، وعلاقة الدولة بالرعية، وبالدول الأخرى.

فأمّا العلاقات الأسرية فيما يتعلق بالزواج والطلاق ونحو ذلك، فهم مخيرون بين الاحتكام إلى دينهم والاحتكام إلى شرعنا. ولا يُجبرون على شرع الإسلام باعتبار هذه «الأحوال الشخصية» - كما تسمّى - ممّا له علاقة مباشرة بالدين ومساس به، وقد أمرنا بتركهم وما يدينون:

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٣٤٤/٩)، نشر مكتبة القاهرة.

(٢) رواه مسلم في القدر (٢٦٥٧) وأحمد (٨٥٢٦)، عن أبي هريرة.

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فَمَنْ اخْتَارَ مِنْهُمْ نِظَامَ الْإِسْلَامِ فِي الْمَوَارِيثِ مِثْلًا - كَمَا فِي بَعْضِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ - فَلَهُ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يَرِدْ، فَهُوَ وَمَا يَخْتَارُ. وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ التَّشْرِيعَاتِ الْمَدْنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَنَحْوِهَا فَشَأْنُهُمْ فِي ذَلِكَ كَشَأْنُهُمْ فِي آيَةِ تَشْرِيعَاتٍ أُخْرَى تُقْتَبَسُ مِنَ الْغَرْبِ أَوْ الشَّرْقِ، وَتَرْضِيهَا الْأَغْلَبِيَّةُ.

وَفِي الْعُقُوبَاتِ قَرَّرَ الْفُقَهَاءُ: أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ عَلَيْهِمْ إِلَّا فِيمَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ كَالسَّرْقَةِ وَالزَّوْنِ^(١)، لَا فِيمَا يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ كَشَرْبِ الْخَمْرِ. وَمَنْ هُنَا كَانَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ مُحَاكَمُهُمُ الْخَاصَّةُ يَحْتَكُمُونَ إِلَيْهَا إِنْ شَاءُوا وَإِلَّا لَجَّؤُوا إِلَى الْقَضَاءِ الْإِسْلَامِيِّ، كَمَا سَجَّلَ ذَلِكَ التَّارِيخُ.

يَقُولُ الْمُؤَرِّخُ الْغَرْبِيُّ «آدَمُ مَتَز» فِي كِتَابِهِ عَنْ «الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ»: «لَمَّا كَانَ الشَّرْعُ الْإِسْلَامِيُّ خَاصًّا بِالْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ خَلَّتِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَلَلِ الْأُخْرَى وَبَيْنَ مُحَاكَمَتِهِمُ الْخَاصَّةَ بِهِمْ. وَالَّذِي نَعْلَمُهُ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الْمُحَاكَمَةِ أَنَّهَا كَانَتْ مُحَاكَمَةً كَنْسِيَّةً، وَكَانَ رُؤَسَاءُ الْمُحَاكَمَةِ الرُّوْحِيُونَ يَقُومُونَ فِيهَا بِمَقَامِ كِبَارِ الْقَضَاءِ أَيْضًا، وَقَدْ كَتَبُوا كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ الْقَانُونِ. وَلَمْ تَقْتَصِرْ أَحْكَامُهُمْ عَلَى مَسَائِلِ الزَّوْجِ، بَلْ كَانَتْ تَشْمَلُ - إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ - مَسَائِلَ الْمِيرَاثِ وَأَكْثَرَ الْمُنَازَعَاتِ الَّتِي تَخْصُ الْمَسِيحِيِّينَ وَحَدَهُمْ مِمَّا لَا شَأْنَ لِلدَّوْلَةِ بِهِ.

(١) وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّ عَقُوبَةَ الذِّمِّيِّ وَالذِّمِّيَّةِ فِي الزَّوْنِ هِيَ الْجُلْدُ أَبَدًا لَا الرَّجْمُ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ فِي تَوْفُرِ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلتَّغْلِيظِ فِي الْعُقُوبَةِ. عَلَى أَنْ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَامَةً عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ كَلَامًا وَخِلَافًا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ. انْظُرْ: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِابْنِ الْهَمَامِ (٢٣٨/٥)، وَالْمُنْتَقَى شَرْحُ الْمَوْطَأِ (٣٣١/٣)، نَشْرُ مَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ، مِصْرَ، ط ١، ١٣٣٢هـ، وَحَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ (٣٢٠/٤)، نَشْرُ دَارِ الْفِكْرِ، وَالْمَغْنِيِّ لِابْنِ قِدَامَةَ (٣١٧/١٢).

على أنه كان يجوز للذمّي أن يلجأ إلى المحاكم الإسلامية، ولم تكن الكنائس بطبيعة الحال تنظر إلى ذلك بعين الرضا. ولذلك ألف الجاثليق تيموتيوس (حوالي عام ٢٠٠هـ - ٨٠٠م) كتاباً في الأحكام القضائية المسيحية؛ لكي يقطع كل عذر يتعلّل به النصارى الذين يلجؤون إلى المحاكم غير النصرانية بدعوى نقصان القوانين المسيحية».

إلى أن يقول: «وفي عام ١٢٠هـ (٧٣٨م) ولي قضاء مصر خير بن نعيم، فكان يقضي في المسجد بين المسلمين، ثمّ يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضي بين النصارى، ثمّ خصّص القضاة للنصارى يوماً يحضرون فيه إلى منازل القضاة ليحكموا بينهم، حتّى جاء القاضي محمّد بن مسروق الذي ولي قضاء مصر (عام ١٧٧هـ)، فكان أوّل من أدخل النصارى في المسجد ليحكم بينهم».

ثم قال متز: «أما في الأندلس، فعندنا أكثر من مصدر جدير بالثقة أنّ النصارى كانوا يفصلون في خصوماتهم بأنفسهم، وأنّهم لم يكونوا يلجؤون للقاضي إلّا في مسائل القتل»^(١).

وبهذا نرى أنّ الإسلام لم يجبرهم على ترك أمر يروونه في دينهم واجباً، ولا على فعل أمر يروونه عندهم حراماً، ولا على اعتناق أمر ديني لا يرون اعتقاده بمحض اختيارهم.

كل ما في الأمر أنّ هناك أشياء يحرمها الإسلام مثل الخمر والخنزير، وهم يرونها حلالاً، والأمر الحلال للإنسان سعة في تركه، فللمسيحي أن يدع شرب الخمر ولا حرج عليه في دينه، بل لا أظنّ ديناً يشجّع شرب

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لأدم متز ص ٩٣ - ٩٥، ترجمة د. أبي ريدة، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥.

الخمور وبيارك حياة السُّكر والعربدة. وكل ما في الإنجيل: أَنَّ قَلِيلاً من الخمر يُصلح المعدة^(١). ولهذا اختلف المسيحيون أنفسهم في موقفهم من الخمر والسُّكر.

وكذلك بوسع المسيحي أن يعيش عمره كله ولا يأكل لحم الخنزير، فأكله ليس شعيرة في الدين، ولا سُنَّة من سُنَنِ النَّبِيِّينَ، بل هو محرَّم في اليهودية قبل الإسلام. ومع هذا نرى جمهرة من فقهاء الإسلام أباحوا لأهل الذمة من النصارى أن يأكلوا الخنزير، ويشربوا الخمر ويتاجروا فيهما فيما بينهم وفي القرى التي تخصُّهم، على ألا يظهر ذلك في البيئات الإسلامية، ولا يتحدثوا مشاعر المسلمين.

وهذه قمة في التسامح لا مثيل لها: ألا يُضَيَّق عليهم حتَّى في شيء أُحِلَّ لهم، وحرَّمه الإسلام تحريمًا قطعياً، مع أَنَّ المباحات لا حَرَجَ في تركها ديناً ولا خُلُقاً. بل يحبِّذ تركها إذا كان فيه إيذاء للآخرين. فكيف إذا كان هذا المباح عندهم مثل الخمر التي أجمع على أضرارها أهل الدين والدنيا جميعاً؟ وقامت جمعيات لمنع المسكرات ومقاومة الكحوليات في العالم كله؟ ومنعها بعض الدول بقوانين وضعية، وحاول ذلك آخرون، وإن أخفقوا في النهاية.

الحكم القومي العلماني لا يُرضي كل المواطنين:

(د) أما القول بتفضيل الاتجاه القومي العلماني على الاتجاه الإسلامي؛ لأنَّه يجمع المواطنين جميعاً دون تفرقة ولا طائفية ولا عصبية دينية، فهذا القول مردود.

(١) وهو من أقوال بولس، وليس من قول المسيح ﷺ. انظر رسالة بولس إلى تيموثاوس (٢٣/٥).

فالأتجاه القومي دائماً تعارضه - من الناحية القومية البحتة - أقليات ترى أن لنفسها قومية غير قومية الأغلبية.

فإذا نادينا في بلادنا العربية بالقومية العربية طابعاً للسياسة والحكم، قام في العراق قوم يقولون: نحن أكراد أو تركمان. وقام في لبنان من يقول: نحن فينيقيون سوريون أو أرمن. وقام في الجزائر أو المغرب من يقول: نحن بربر لا عرب، إلخ، وبذلك لم تحلّ عقدة الأقليات التي هربنا منها. وقد ثبت بالإحصاء والأرقام أن الأقليات العرقية في الوطن العربي أكبر بكثير من الأقليات الدينية.

فإذا نظرنا إلى القومية العلمانية من الوجهة الفكرية (الأيديولوجية) وجدنا جماهير الأمة تعارضها بحكم التزامها بالإسلام الذي لا يقبل من المسلم أن يحتكم إلى شريعة غير شريعة محمد ﷺ، ولا من الحاكم أن يحكم بغير هذه الشريعة الخاتمة، وإلاّ دمغه القرآن بالكفر والظلم والفسوق: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فإذا كان المسيحي يقبل الحكم العلماني؛ لأنّه غير ملزم بشريعة، ولأنّ كتابه يقبل قسمة الحياة بين قيصر والله: «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»^(١)، فالمسلم ما دام مسلماً لا يقبله؛ لأنّه مقيد بشريعة مفصلة تحدد له منهج حياته من أدب المائدة، إلى بناء الدولة، وشؤون الخلافة أو الإمامة العظمى، ولأنّ الحياة عنده لا تقبل القسمة بين الله وبين أحدٍ سواه، فقيصر وغيره، والناس جميعاً عباد لله، يجب أن يخضعوا لأمر الله وشرع الله.

(١) إنجيل متى (٢٢: ٢١).

فالحكم العلماني بطبيعته ضد رغبات المسلمين، لأنَّه ضد التزامهم بعقيدتهم وشريعة ربهم، فكيف يقال إنَّه يجمع المواطنين جميعًا، وهو يعارض دين الأغلبية واتجاهها؟

عقوبة المرتد:

بقيت قضية لا أحبُّ أن أهرب من مواجهتها بصراحة، وهي قضية عقوبة المرتد عن الإسلام التي أثارت مواطنينا الأقباط في مصر يومًا ما، حتَّى دعوا إلى الصيام احتجاجًا على الاتجاه إلى هذا الحكم خاصَّة، وإلى تطبيق الشريعة بصورة عامَّة.

وأود أن أبين هنا أنَّ المرتد عن الإسلام نوعان:

إما مسلم جديد، دخل الإسلام حديثًا، ثمَّ أراد أن يعود مرَّة أخرى إلى دينه القديم.

وإما مسلم قديم الإسلام، أصيل فيه، برقت له بارقة ما، فأراد أن يخرج منه ليدخل في دين آخر، أو ليبقى زنديقًا بغير دين.

فأي هذين النوعين هو الذي يخاف الأقباط عليه، ويريدون أن يحموه من عقوبة المرتد، وأن يبقى حبله على غاربه، يؤمن متى شاء، ويكفر متى شاء؟

فأما الأول، فلا شكَّ أنَّ الجميع يعلمون أنَّ الإسلام لا يُكره أحدًا على الدخول فيه بأيِّ حالٍ من الأحوال، وهو في هذا واضح كلِّ الوضوح، حاسم كلِّ الحسم، والقرآن الكريم مكِّيُّه ومدنيُّه ينكر هذا ويمنعه كما أشرنا من قبل. ففي المكي يقول تعالى لرسوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وفي المدني يقول:

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، كما جاءت آيات شتى تلغي اعتبار أي إيمان لا يصدر عن إرادة حرة واختيار كامل.

ولكن الإسلام لا يرضى من الناس أن يجعلوا الدين «العبوة» يدخل أحدهم فيه اليوم ليخرج منه غداً. على طريقة اليهود الذين قالوا في عهد النبوة: ﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُّوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

ولطالما شكا المسيحيون في مصر من أولئك المتلاعبين بالدين من النصارى، حتّى إنَّ أحدهم لترك دينه رغبةً في التخلص من زوجته المسيحيّة، وآخر يدخل الإسلام ليتزوَّج من حبيبته المسلمة. ولا مانع لدى هذا أو ذاك أن يرجع لدينه القديم متى حنَّ إلى زوجته، أو نفر من حبيبته، والإسلام غنيٌّ عن هذا الصنف الذي لا يعتنقه إلّا لغاية دنيويّة زائلة، والمسلمون لا يعتزون بهؤلاء، ولا يُرحّبون بهم.

والعلاج الناجع لهؤلاء وأمثالهم: أن يعلموا مقدّمًا أنّ الإسلام لا يقبل الهزل والتلاعب والتنقل بين الأديان كتنقل المتفرج بين المسارح والملاهي، وأنَّ مَنْ دخل في الإسلام يجب أن يدخله بعد اقتناع كامل بصحته ويقين تام بأحقيته، وأنَّ مَنْ دخله بإرادته الحرة لم يجز له الخروج منه، فمَنْ أراد الإسلام فليؤمّن به على هذا الشرط. فإذا آمن بهذا الوصف أصبح واحداً من جماعة المسلمين، ومن حقّ الجماعة أن تُعاقب مَنْ يخونها ويتمرّد عليها من أبنائها، بعد أن التزم مختاراً بشريعتها. فهذا ما يتعلق بمن دخل جديداً في الإسلام ثمَّ أراد الخروج منه.

وأما المسلمون القدماء فلا وجه للاعتراض على عقوبة المرتدّ منهم، ولم تحدث في تاريخ مصر ردّة تكون إشكالاً، فإنّ ارتداد المسلم إلى النصرانية أمر في غاية الندرة بل الشذوذ، والمجتمع الإسلامي في بلد كمصر لا يقبله - ولا يسكت عليه لو حدث - وإن لم يكن هناك تشريع بعقوبة المرتد.

وقد حدث منذ سنوات أن حاولت الكنيسة تنصير طالبين في الإسكندرية فقامت الدنيا وقعدت، وهاج الرأي العام في مصر من أقصاها إلى أقصاها، وكادت تحدث فتنة طائفية لا يعلم عواقبها إلا الله، فالأولى منع هذا بالتشريع المحكم، بدل أن يُترك لعواطف العامة، ومشاعر الجماهير، التي لا أساس لها، ولا قيود تضبطها.

على أنّ هذه الحالات الشاذة ليست هي المقصودة بالتشريع المذكور «عقوبة المرتد» أولاً بالذات، إنّما المقصود الأوّل هو مَنْ يرتدّ عن الإسلام إلى غير دين، بل يعتنق مذاهب ماديّة لا تؤمن بالله ولا برسالته، لا بمحمد ولا بالمسيح، وتريد هدم الأديان كلها كالشيوعية التي تزعم أنّ الدين أفيون الشعوب، وتعمل على اقتلاع المجتمعات الدينيّة قاطبة لحساب الإلحاد العالمي الأحمر. ولا أحسب الأقباط في مصر ولا المسيحيين في أيّ بلدٍ يشجعون هذا اللون من الردّة؛ لأنّه خطر علينا وعليهم جميعاً. ولهذا يتنادى المؤمنون بالدين في العالم كله بالتعاطف والتكاتف لصدّه، والوقوف في وجهه.

إذن، لا داعي لهذه الضجّة ولا مبرّر لها، ولا ثمرة لمثل هذا الموقف إلا الاستفزاز وإثارة الحزازات.



الحكم العلماني والعصبية الدينية:

(هـ) وأما القول بأنَّ الحكم العلماني لا مجال فيه لطائفية ولا عصبية دينية ممَّا يُفهم أنَّ الحكم الإسلامي يثير التفرقة الطائفية والتعصب الديني، فكلًا الأمرين غير صحيح.

فقد يوجد الحكم العلماني، وتوجد معه التفرقة الطائفية والعصبية الدينية.

وهذا لبنان بلد علماني الحكم، ولا تزال الطائفية فيه على أشدها، ولا يزال المسلمون والدروز يشكون من سوء نصيبهم في مناصب الدولة ومغانم الحكم، حتَّى انتهى الوضع إلى الحرب الأهلية الأخيرة، التي جرَّت الخراب على الجميع، والتي يأسف لها كل ذي دين وكل ذي عقل. وفي بريطانيا مظاهرات الكاثوليك واحتجاجاتهم المتكررة في أيرلندا، وقد تحوّلت في السنوات الأخيرة إلى ثورة دامية.

وفي الهند تقوم المذابح الرهيبة بين حين وآخر، يذهب ضحيتها عشرات الألوف من المسلمين، الذين يكوّنون أقلية ضخمة تزيد على مائة مليون. مع أنَّ الحزب الذي يحكمها كان هو حزب «المؤتمر» المعروف بعلمانيته. وفي الفترة الأخيرة وقعت - ولا زالت تقع - مصادمات عنيفة بين السيخ والهندوس، ذهبت ضحيتها رئيسة الوزراء السيدة «أنديرا غاندي»، والأتون مشتعل بين الطرفين إلى اليوم ووقوده الضحايا البشرية، في ظل حكم الدولة العلمانية!

وفي البلاد الشيوعية التي يقوم حكمها على الإلحاد وعدم الاعتراف بأي دين يُعامل المسلمون خاصّة معاملة شاذة، مصدرها بقايا الحقد

القديم من أيام بطرس ودولة الخلافة العثمانية، ويُجمع المراقبون على أنَّ المسلمين في الاتحاد السوفييتي يتناقصون ولا يزدون، كما هو شأن المسلمين في كل أنحاء العالم حيث تضاعفت أعدادهم في نحو ثلث قرن، بل تدل الوقائع والأخبار أنَّ هناك إبادة منظمة للسكان المسلمين يمارسها ضدهم الشيوعيون الملحدون^(١).

وبهذا - وأمثاله كثير - تسقط الدعوى القائلة بأنَّ الحكم العلماني لا يدع مجالاً للفرقة الطائفية، ولا للعصبية الدينية.

الحكم الإسلامي والتعصب الديني:

(و) بقي ما يُلَمَّح به فريق، ويُصرَّح به آخرون، من اتهام الحكم الإسلامي بالتعصب الديني، والحيث على الفئات الأخرى، التي تعيش في ظل دولته وفي كنف سلطانه.

وهو اتهام ظالم، ليس له أساس من شريعة الإسلام ولا من تاريخه.

دليل العدل والتسامح من شريعة الإسلام:

أما شريعة الإسلام فحسبنا قول الله تعالى:

﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ * إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩]. والخلط يقع دائماً بين الصنفين المذكورين:

(١) انظر: الإسلام في وجه الزحف الأحمر للغزالي ص ١٠٣ - ١٤٠، فصل: المسلمون في الاتحاد السوفييتي، نشر مكتبة الأمل، الكويت.

الَّذِينَ نَهَى اللَّهُ عَنْ تَوَلِّيهِمْ؛ لَأَنَّهُمْ عَادُوا الْمُسْلِمِينَ وَآذَوْهُمْ وَأَعَانُوا عَلَيْهِمْ،
وَالَّذِينَ رَغَّبَ اللَّهُ فِي بَرِّهِمْ وَالْإِقْسَاطِ إِلَيْهِمْ؛ لَأَنَّهُ يَحِبُّ الْمَقْسُطِينَ.

وإذا كانت هاتان الآيتان نزلتا في شأن المشركين، كما هو مبين في أسباب نزول السورة - الممتحنة - فإنَّ لأهل الكتاب منزلة خاصة في اعتبار الإسلام، فقد أباح القرآن مؤاكلتهم ومصاهرتهم. أي اعتبر ذبيحتهم حلالاً، كذبيحة المسلم على حين حرَّم ذبيحة الملحدين والوثنيين، وأجاز للمسلم أن يتزوَّج كتابية عفيفة كما قرَّرت ذلك سورة المائدة. ومعنى هذا أنَّه أباح للمسلم أن تكون ربَّة بيته وشريكة حياته وأم أولاده كتابية، وأن يكون أصهاره وأخوال أولاده وخالاتهم وأجدادهم وجدَّاتهم من أهل الكتاب. وهذا ذروة التسامح.

أطلق الإسلام على اليهود والنصارى، الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي كَنَفِ دَوْلَتِهِ اسْمِينَ يُوْحِيَانُ بِمَعَانٍ كَرِيمَةٍ سَامِيَةٍ:

الأول: اسم «أهل الكتاب» إشارة إلى أنَّهم في الأصل أصحاب كتاب سماوي، وهذه التسمية لسائر اليهود والنصارى وإن لم يعيشوا في دار الإسلام.

والثاني: اسم «أهل الذِّمَّة» إيماءً بأنَّ لهم ذمَّة الله وذمَّة رسوله. أي: عهد الله وعهد رسوله ألاَّ يُؤْذَوْا، ولا تُهدَر حقوقهم، أو تُخدش حرمتهم. وهذا الاسم خاص بالذين يعيشون في ظل سلطان الإسلام.

وفي الحديث الشريف: «مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرْحُ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»^(١) والمعاهد يشمل مَنْ لَهُ عَهْدٌ

(١) رواه البخاري في الجزية (٣١٦٦)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

مؤقت بأمان ونحوه، وهو المستأمن. ومَن له عهد مؤبد، وهو الَّذي عهده أوثق وأوكد، وهو الذمي.

وفي حديث آخر: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ معاهداً، أو انتقصه، أو كَلَّفَهُ فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه، فأنا حججه يوم القيامة»^(١).

وقد كتبتُ بحثاً مستقلاً وضّحت فيه حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي وضمنات الوفاء بهذه الحقوق، وما عليهم من واجبات بإزاء هذه الحقوق، فليُرجع إليه^(٢).

العدل والتسامح في تاريخ المسلمين:

أما تاريخ المسلمين في معاملة غير المسلمين، فلم ترَ البشريّة مثله نصاعةً وإشراقاً. إنّه صحائف رائعة من التسامح الفذ المنقطع النظير بين المؤمنين بالأيدولوجيّات، دينيّة أو علمانيّة، ممّا جعل الشعوب المسيحيّة وغيرها ترحّب بالحكم الإسلامي منقذاً لها من تعصّب حكامها الَّذين كانوا في بعض الأحيان على دينها، ولكن يخالفونها في المذهب.

ولن أنقل هنا كلام أحد من المسلمين، وأكتفي بما سجّله المؤرخون الباحثون من غير المسلمين.

يذكر لنا المؤرخ «لودفيج» في كتابه «النيل حياة نهر» كيف استقبل أقباط مصر الجيش الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص استقبالا

(١) رواه أبو داود في الخراج (٣٠٥٢)، وحسّنه الألباني في الصحيحة (٤٤٥)، وجوّد إسناده العراقي في التبصرة والتذكرة (٧٧/٢)، عن بعض الصحابة.

(٢) غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ومؤسسة الرسالة، بيروت.

المنقذين، لا استقبال الغزاة الفاتحين، وكيف كان ترحيبهم بالغًا حدّ الحماسة^(١). ويقول لودفيج: «إنّ ما عدا فرض الجزية على المسيحي فإنّ عمراً لم يُفرّق في المعاملة بين المسلمين والمسيحيين، بل إنّ أعلن حمايته لحرية الأديان جميعاً، ولإقامة شعائرها، وكفل المساواة المطلقة بين المسلمين والمسيحيين على السّراء، مساواةً شملت كلّ حقّ لهم، وكلّ واجب عليهم، بما في ذلك وظائف الدولة، بغض النظر عن الجنس أو الدين»^(٢).

ويقول «جيروم وجان تارو»: «إنّ فضيلة التسامح التي كانت أزهى السمات الخُلُقِيّة في العرب، والتي ندر أن تتوافر لغيرهم في جميع الأزمان، هذه السّجية الكريمة قد أفادت العرب كثيراً، ولم يكن ليفيدهم ذكاؤهم الفطري وذوقهم الفني ونزعاتهم: لو لم يتميزوا بفضيلة التسامح»^(٣).

ويقول المؤرخ والفيلسوف الفرنسي «جوستاف لوبون» في كتابه «حضارة العرب» متحدثاً عن عدل الفاتحين المسلمين وسماحتهم: «كان يمكن أن تُعمي فتوح العرب الأولى أبصارهم، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادة، وسيئوا معاملة المغلوبين ويكرهوهم على اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم... ولكنّ العرب اجتنبوا ذلك فقد أدرك الخلفاء السابقون - الذين كان عندهم من العبقرية السياسيّة ما ندر وجوده في دعاة الديانات الجديدة - أنّ النظم والديانات

(١) الشرق والغرب من الحروب الصليبية إلى حرب السويس (المرحلة الأولى) للأستاذ محمد علي الغيت ص ٧٤، ٧٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ليست ممَّا يُفرض قسراً^(١)، فعاملوا - كما رأينا - أهل سوريا ومصر وأسبانيا، وكل قُطر استولوا عليه بلطف عظيم، تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم، غير فاضين عليهم سوى جزية زهيدة في الغالب، إذا ما قيسَت بما كانوا يدفعونه سابقاً، في مقابل حفظ الأمن بينهم، فالحقُّ أنَّ الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم^(٢).

وينقل عن «جوتيه» في كتابه «أخلاق المسلمين وعاداتهم»: «لقد ثبت أنَّ الفاتحين من العرب كانوا على غاية فضيلة المسامحة، لم تكن تُتوقع من أناس يحملون ديناً جديداً. وما فكَّر العربيُّ قط في أشد أدوار تحمُّسه لدينه الجديد أن يطفئ بالدماء ديناً منافساً لدينه.

وقد جاءنا العالم «متز» في باب التسامح الإسلامي بتفاصيل أشد غرابة من هذه. قال: إنَّ من أعظم بواعث الاستغراب كثرة عدد غير المسلمين من رجال الأسر في الدول الإسلامية، وقد شوهده المسلم في بلاده يحكم عليه النصراني، وحدث مرتين في القرن الثالث للهجرة أن كان من النصراني وزراء حرب، وكان على القوَّاد - حماة الدين - أن يُقبَّلوا أيدي الوزراء وينفذوا أمره هذا، والدواوين غاصة بالكتَّاب من النصراني.

ولم يكن التسامح مقصوداً على عهد الراشدين أو المسلمين الأولين، أو جنس العرب كما يظنُّ ذلك بعض الناس، بل بقي هذا

(١) الواقع أنَّ هذا الإدراك من الخلفاء الأولين ليس راجعاً إلى مجرد عبقرية سياسية، كما ذكر الكاتب، بل إلى تعاليم الإسلام التي كانت هي الموجَّه الأول لهؤلاء الخلفاء، والتي علَّمتهم أن: لا إكراه في الدين. وغرست فيهم روح العدل والسماحة منقطعة النظير.

(٢) حضارة العرب ص ٦٠٥.

التسامح صفة أصيلة ملازمة للمجتمع المسلم، وللحكم الإسلامي في كل عصر وفي كل مكان، أيًا كان الحاكمون وكان المحكومون، حتّى في أشدّ العصور اشتهاً بالعصبية الدينيّة، بل كانت الدولة الإسلاميّة هي الملاذ الذي يلجأ إليه المضطّهدون من أيّ دين، فيجدون فيها التسامح والأمان والاطمئنان.

يقول «توماس أرنولد» في كتابه «الدعوة إلى الإسلام»: «وحدث أن هرب اليهود الأسبانيون المضطّهدون في جموع هائلة، فلم يلجؤوا إلّا إلى تركيا في نهاية القرن الخامس عشر»^(١).

ويقول أيضًا: «حتى إيطاليا كان فيها قوم يتطلّعون بشوق عظيم إلى التركي، لعلهم يحظون كما حظي رعاياهم من قبل بالحرية والتسامح اللذين يؤسوا من التمتع بهما في ظل أي حكومة مسيحيّة»^(٢).

ويقول «ريتشارد ستينز» من أبناء القرن السادس عشر: «على الرغم من أنّ الأتراك بوجه عامّ شعب من أشرس الشعوب، فقد سمحوا للمسيحيين جميعًا: للإغريق منهم واللاتين أن يعيشوا محافظين على دينهم، وأن يصرفوا ضمائرهم كيف شاؤوا، بأن منحوهم كنائسهم لأداء شعائرهم المقدسة في القسطنطينية وفي أماكن أخرى كثيرة جدًّا، على حين أستطيع أن أوّكد بحق - بدليل اثني عشر عامًا قضيتها في إسبانيا - إنّنا لا نرغم على مشاهدة حفلاتهم البابوية فحسب، بل إنّنا في خطر على حياتنا وأحفادنا. وهذا ما جعل بطريك أنطاكية واسمه

(١) انظر: الدعوة إلى الإسلام لتوماس أرنولد ص ١٨٢، ترجمة د. إبراهيم حسن وزميله، نشر مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٠م.

(٢) المصدر السابق ص ١٨٣.

«مكارْيوس» يقول: أدام الله دولة الترك خالدةً إلى الأبد فهم يأخذون ما فرضوه من جزية، ولا شأن لهم بالأديان سواء أكان رعاياهم مسيحيين أو يهودًا أو سامرة^(١).

والعجيب أن يتم هذا التسامح في الوقت الذي كان المسلمون يُبادون من الأندلس بعد أن أقاموا فيها ثمانية قرون ينشرون العلم والحضارة، ويهدون أوربا إلى طريق النور، في زمن لم تكن ترى فيه الضوء إلا من مثل سمّ الخياط، وظل هذا التسامح ساريًا في كل الديار الإسلاميّة، ومع كل الطوائف والأقليات، ما دام الشرع الإسلامي هو الذي يحكم ويسود.

حتى اليهود الذين يتصرّفون كثيرًا تصرفات تثير مواطنيهم عليهم، وتوقد شعلة الكراهية لهم، وخاصة حين يدبرون المكائد خفية، أو ينشرون الفساد جهرة، حتّى هؤلاء اليهود عاشوا في المجتمع الإسلامي آمن ما يكونون على أنفسهم ومعابدهم وأعراضهم وأموالهم، التي لم يتورّعوا عن استخدامها في الربا المحرّم عند المسلمين.

وأكتفي هنا بذكر وثيقة تاريخيّة تبين لنا كيف يعامل الحكم الإسلامي الأقليات ولو كانت يهودية.

وهذه هي الوثيقة: نصّ فرمان «الظهير» الذي نشره السلطان محمّد بن عبد الله سلطان المغرب في (٥ فبراير سنة ١٨٦٤م): «بسم الله الرحمن الرحيم. ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم. نأمر من يقف على كتابنا هذا، من سائر خدّامنا وعمّالنا والقائمين بوظائف أعمالنا: أن يعاملوا اليهود الذين بسائر إيالتنا بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان

(١) الدعوة إلى الإسلام لتوماس أرنولد ص ١٨٣، فهو يحوي مئات الوقائع والأمثلة على سماحة المسلمين.

الحق، والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام، حتّى لا يلحق أحدًا منهم مثقالُ ذرّةٍ من الظلم ولا يُضام، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام، وألّا يعتدوا هم ولا غيرهم على أحدٍ منهم، لا في أنفسهم ولا في أموالهم، وألّا يستعملوا أهل الحِرَف منهم إلّا عن طيب أنفسهم، وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم، لأنّ الظلم ظلمات يوم القيامة، ونحن لا نوافق عليه، لا في حقهم، ولا في حق غيرهم، ولا نرضاه، لأنّ الناس كلهم عندنا في الحق سواء. ومَن ظلم أحدًا منهم أو تعدّى عليه، فإنّا نعاقبه بحول الله.

وهذا الأمر الذي قرّرناه وأوضحناه وبَيّناه كان مقررًا، ومعروفًا محرّرًا، لكن زدنا هذا المسطور تقريرًا وتأكيّدًا ووعدًا في حق مَن يريد ظلمهم وتشديدًا؛ ليزيد اليهود أمنًا إلى أمنهم، ومَن يريد التعدي عليهم خوفًا إلى خوفهم.

صدر به أمرنا المعتز بالله في السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ١٢٨٠هـ (ثمانين ومائتين وألف)»^(١).

وكفى بهذه الوثيقة وحدها ردًّا على الأفّاكين، الذين يشيرون العجاج، ويفتعلون الضجيج، بغير مسوّغ ولا برهان.

ما سر هذه الضجة حول الأقليات؟

(ز) وليت شعري إذا كان هذا هو موقف الإسلام الواضح المبين في شريعته وفي تاريخه، وهو البر والإقسط والتسامح مع غير المسلمين،

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١١٣/٣، ١١٤)، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء، وخطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية للأستاذ عبد الله التل رَحِمَهُ اللهُ ص ٢٢٧، ٢٢٨، نشر دار القلم، ١٩٦٤م.

فما سرُّ هذه الضجّة حول «الأقليات»؟ وما معنى هذا التوجس والقلق الذي يبديه جماعة من غير المسلمين كلّما ذُكر الحكم الإسلامي، وكلّما دعا الداعون بضرورة العودة إلى نهج الإسلام وشرع الإسلام؟

والجواب: إنّ هذا التوتر لم ينبع من الداخل، وإنّما جاء من الخارج، جاء من الغرب الذي شنَّ على المنطقة حملات صليبية وحشية متكرّرة، ولم يرفع يده عنها بعد. والعجب أنّه شنَّها باسم المسيح، رسول المحبة والسلام، والمسيح منها ومن أهلها براء.

ولا زال الغرب يكيّد للمنطقة وأهلها، متذرّعاً إلى ذلك بشتّى الذرائع المختلفة، ومنها مسألة الأقليات.

إنّ السياسة التي اتبعتها الغرب خلال ثمانية قرون هي استخدام مسألة الأقليات المسيحيّة في الشرق؛ لإثارة الفتن والقتال التي تخدم أغراضه دائماً، وذلك بخلق جوٍّ من الريبة والعداء الدائم بين المسلمين والمسيحيين.

ويصف المؤرخ «ليدوفيك دي كونتش» هذه السياسة فيقول: «كان الغرب يعمل جاهداً على تأصيل بذور الكراهية والحقد ضد المسلمين في نفوس المسيحيين يتلقّونها خَلْفاً عن سَلَف، ويرضعها الطفل من شعور أمه كما يرضع اللبن من ثديها، فتسري في كيانه مسرى الدم في عروقه وينشأ على عقيدة تقضي على العلاقة بين المسيحي وبين المسلم إلى الأبد»^(١).

وفي سبيل هذه الغاية الشريرة حاول الغربيون أن يشوّهوا تاريخ التسامح الإسلامي، الذي لم تعرف الإنسانية له نظيراً، متذرّعين بحوادث

(١) الغرب والشرق، مرجع سابق ص ٩٧.

جزئية قام بها بعض العوام والرعاع في بعض البلاد وبعض الأزمان، نتيجة لظروف خاصة تحدث في كل بلاد الدنيا إلى يومنا هذا.

من هذه الظروف أنَّ التسامح الإسلامي هيئاً للكثير من أهل الذمة مراكز قوية في النواحي المالية والإدارية، فلم يحسنوا معاملة المسلمين، بل أظهروا التسلط والتعنت والجبروت.

وفي هذا يقول «متز»: «وكانت الحركات التي يُقصد بها مقاومة النصارى موجهة أولاً إلى محاربة تسلط أهل الذمة على المسلمين»^(١).

ويقول أيضاً: «إنَّ أكثر الفتن التي وقعت بين النصارى والمسلمين بمصر - يعني في القرون الأولى - نشأت عن تجبُّر المتصرِّفين الأقباط»^(٢).

ومن هذه الظروف أنَّ بعض النصارى كانوا يبدون ارتياحاً إذا انتصر الروم النصارى على المسلمين فيؤدي ذلك إلى هياج العوام عليهم.

ولا ننكر أنَّ هناك حكَّامًا ظلموا أهل الذمة أو تشدَّدوا عليهم، ولكن مثل هذا يعتبر شذوذاً عن القاعدة العامة في التسامح الإسلامي مع غير المسلمين.

وفي الغالب أنَّ هذا النوع من الحكَّام يظلم المسلمين قبل اليهود والنصارى، فإنَّ الظالم لا يقف ظلمه عند حد.

بل إنَّ كثيراً من ظلام الحكام كان يرفق بأهل الذمة، رعايةً لذمتهم، على حين يقسو على أهل ملته من المسلمين ويحيف عليهم، حتَّى

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه ص ١١٢.

وجدنا الشيخ الدردير علامة المالكية، وشيخ علماء عصره في مصر، يذكر عن أمراء زمانه: أَنَّهُمْ أَعَزُّوا أَهْلَ الذِّمَّةِ ورفعوهم على المسلمين. حتَّى يقول: «ويا ليت المسلمين عندهم كمعشار أهل الذمة! وترى المسلمين كثيرًا ما يقولون: ليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود، ويتركونا بعد ذلك كما تركوهم! ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]»^(١).

ولكنَّ الرجاء معقود بعقلاء المسيحيين الذين يدركون كيد الغرب ونواياه الشريرة، الَّتِي لم تشرب روح المسيحية قط، حتَّى يوم غزت هذا الشرق باسم المسيح، وتحت عنوان الصليب.

فإن كان المسيحيون وغيرهم من الأقليات يخافون سيادة الإسلام، فلا محل لهذا الخوف، وقد آمنوا في ظله قرونًا طويلاً. وإن كان بينهم مَنْ يحقدون على الإسلام، ويكرهون سيادته، فهذا ما لا حيلة لنا فيه، ونسأل الله أن يطهر قلوبهم وقلوبنا من الضغن والسخيمة.

ويسرُّني أن أنقل هنا كلمات نيِّرة للمفكر المسلم المستشار طارق البشري من مقال له حول «الفتنة الطائفية» في مصر، يقول حفظه الله: «من نقاط التماس في العلاقة بين المسلمين والأقباط: موضوع المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وفي هذه المسألة هناك أمور يجب أن تجلّى بدقة ووضوح، فإنَّ تطبيق الشريعة الإسلامية هدف يطمح إليه كثير من المواطنين، وهو هدف تسعى إليه الحركات السياسية الإسلامية، وهو حكم في الدستور، حكمٌ نصَّ أولاً على أنَّ دين الدولة هو الإسلام، ثمَّ ارتقى بالنصِّ إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرًا للتشريع، ثمَّ ارتقى

(١) الشرح الصغير للدردير المطبوع مع حاشيته للعلامة الصاوي (٣١٥/٢)، نشر دار المعارف.

إلى اعتبارها المصدر الرئيسي، وحتى الآن لم يجد هذا الحكم مجالاً له في التطبيق.

وأنَّ ما يشيع من قلق لدى الأقباط في هذه النقطة يتعين مواجهته من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، من حق الأقباط كمواطنين أن يؤمنوا على مركزهم القانوني وحقوقهم ومستقبلهم، وأن تُبسط وجهة النظر الإسلامية في ذلك، وأن تجري التفرقة الدقيقة بين أحكام الشريعة الإسلامية من حيث هي أحكام ثابتة بالقرآن والسنة الصحيحة، وتمثل وضعاً إلهياً ثابتاً على مدى الزمان، وبين الآراء الفقهية الاجتهادية، التي يُؤخذ منها ويُترك، ويمكن أن تتعدّل بمراعاة تغير الزمان والمكان. وهذه النقطة مجال سعي فكري وفقهي دؤوب ومخلص ومثمر. ومن حقّ الجميع بموجب المواطنة أن يتحاوروا في هذه الأحكام التطبيقية، لنصل إلى الصيغة التي تستوعب كل إيجابيات تاريخنا ومنجزاته، ومن أهم هذه المنجزات إقرار المساواة بين المصريين جميعاً.

وبعد الإقرار بهذا الجانب وضمّانه، لا تقوم «حُجّة قبطية» في وجه تطبيق الشريعة الإسلامية، إلّا أن تقوم على أساس طائفي ضيق يُعلي المصلحة الخاصة على غيرها، وأي دعوة لأية جماعة تتقلص في إطار مصلحة خاصة لها لا تراعي الأوضاع العامة، يتعيّن أن تواجه بما يمليه الصالح العام، وحق الأغلبية في التقرير مع ضمان المساواة والمشاركة في كل الأحوال.

ويتعين هنا الإشارة إلى أمرين أساسيين:

الأول: أنَّ مواطنًا لا يضمن لمواطن آخر إلّا حقه في المساواة والمشاركة، وأن أي مواطن لا يحقُّ له أن يطالب بأكثر من المساواة

والمشاركة، أما ما دون ذلك من الأمور التي تتعلق بنظم الحكم والاقتصاد والسياسات فهي أمور شائعة بين المواطنين.

الأمر الثاني: أنَّ المطالبة بالنظام الإسلامي كانت دائماً وما تزال تقوم في مواجهة حركة التغريب في المجتمع، وهي لم تقم قط في مواجهة الأقباط، ومبلغ علمي أنَّ الأقباط كمواطنين مصريين وككنيسة ومذهب، عانوا من التغريب مثل ما عانى إخوانهم المسلمون، وأنَّ مَنْ يرفض النظام القانوني الإسلامي لا يرفضه ترجيحاً لنظام قانوني أكثر اتصالاً بالبيئة المصريَّة، وأكثر ارتباطاً بتاريخ الشعب المصري وتراثه، ولكنه يجري ترجيحاً لنظم قانونية وافدة من الغرب، ومع تقرير المساواة وضمانيها، لا وجه لترجيح نظام وافد بالنسبة للجميع، على نظام موروث، عاش في البيئة قرونًا، وتفاعل مع مكوناتها، واستوعب ما استطاع من أعرافها، وله اتصال ديني بعقيدة الأغلبية.

وينبغي الحذر من مقولة: إنَّ أمن القبطي وضماني وجوده السياسي والاجتماعي، مرتبط بإضعاف إسلاميَّة المسلم! لأنَّ وضع المسألة على هذا النحو - حسبما تُؤثر بعض الأعلام العلمانيَّة أن تضعها - لن يفضي إلَّا إلى خداع عقائدي. ثمَّ إنَّ إضعاف الإسلام في مصر لن يتم لحساب الأقباط، إنَّما هو يتم في الماضي والحاضر والمستقبل لحساب الحضارة الغربيَّة، التي تكتسح قبطية القبطي، فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد.

إنَّ للمسلمين والقبط معًا هدفًا كبيرًا في الدفاع عن ثوابت عقائدهم وجذورها في هذا البلد، ضد غوائل الحضارات الوافدة، وهم يواجهون مخاطر واحدة وعدوًا مشتركًا واحدًا، واجهوه معًا في السياسة والاقتصاد، ويواجهونه معًا في الفكر والحضارة.

وفي ظنّي أنّ بعض العلمانيّين ينحون نحوًا ضارًّا عندما يعملون على استغلال وضع غير المسلمين، ويستثمرون قلقهم ليواجهوا بهم الحركات الإسلامية، بدل أن يواجهوا معركتهم الفكرية بأنفسهم، وبدل أن يعملوا من موقع المسؤولية إزاء التكوين الشامل للجماعة الوطنية على تنمية أواصر التفاهم بين الفكرية الإسلامية وغير المسلمين. فنحن جميعًا في مركب واحد، ولن يستطيع فريق منّا أن ينفي الآخر. وإنّ دَعَمَ أواصر الجامعة الوطنية مهمة كفاحية يتعيّن علينا جميعًا أن نشارك فيها، وأن يُيسّر كل فريق على غيره إمكانيات توثيقها، بدلًا من استغلال سلبيات كل فريق للتشنيع عليه وإفساد طريقه لمعالجتها والوقية بين الجماعات الوطنية.

وإنّ استخراج مبدأ المساواة من الشريعة الإسلامية يكفل ضماناً لا يوفرها ولم يوفرها الفكر العلماني الوافد؛ بدليل التقلصات التي ما تزال تعاني منها. ومن جهة أخرى فإنّ لأقباط مصر خاصّة أن يروا في فقه الشريعة الإسلامية معنى من معاني قوميتهم. وقد استوعب هذا الفقه عادات وأعرافاً، وضمّها إلى رحابه في المعاملات والعلاقات، وتأثر مثقفو الكنيسة القبطية بصياغات فقه الشريعة على نحو ما نرى في كتابات «ابن العسال» الفقيه القبطي في القرن الثالث عشر الميلادي. وليس أضمن للمساواة وأفعل من أن يرى المسلم في تحقيقها إيفاءً منه بواجبٍ لدينه عليه، بدل أن توضع كما لو كانت منافية له»^(١).

(١) مجلة الشراع اللبنانية، العدد (٢٨٧) بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٨٧م.

الإسلام تراث حضاري للمسلمين وغير المسلمين في دار الإسلام:

(ح) على أن هنا أمراً له أهميته، ويجب التنبيه عليه، وهو أن الإسلام بالنظر للمسيحيين - العرب بالذات - يعتبر تراثاً قومياً وحضارياً لهم، فهم وإن لم يؤمنوا به ديناً، يؤمنون به ثقافة وحضارة، يعتزون بها، ويفخرون بأمجادها وآثارها.

وهذا ما جعل بعض المنصفين من المسيحيين في مصر وفي سوريا وغيرها يقول: «أنا مسيحي ديناً، مسلم وطناً وثقافة»!

ولا عجب أن رأينا كثيراً من أدباء النصارى يحفظون القرآن كله أو جلّه، باعتباره كتاب العربيّة الأكبر.

كما كان السياسي المصري المسيحي الشهير «مكرم عبيد»، وكما حكى عن نفسه الكاتب الأديب الدكتور «نظمي لوقا» في مقدمة كتابه القيم «محمد: الرسالة والرسول»^(١).

ووجدنا كثيراً من هؤلاء الأدباء يكتبون عن محمد ﷺ رسول المسلمين مقالات وقصائد جيدة بوصفه عندهم أعظم شخصية عربيّة.

يقول الشاعر الماروني «رشيد الخوري»:

شَغَلْتُ قَلْبِي بِحُبِّ الْمُصْطَفَى، وَغَدْتُ عُرُوبَتِي مَثَلِي الْأَعْلَى وَإِيمَانِي

ويقول «أمين نخلة»: «الإسلام إسلامان: واحد بالديانة، وواحد بالقوميّة واللغة، ومن لا يمتُّ إلى محمد بعصبية، ولا إلى لغة محمد، وقوميّة محمد، فهو ضيف ثقيل علينا، غريب الوجه بيننا.

(١) انظر: محمد الرسالة والرسول ص ٣٤ وما بعدها، نشر دار الكتاب العربي بمصر، ط ٢،

ويا محمد: يمينًا بديني ودين ابن مريم، إننا في هذا الحي من العرب نتطلع إليك من شبابيك البيعة، فعقولنا في الإنجيل، وعيوننا في القرآن»^(١)!

ولا غرو أن وجدنا أيضًا بعض القانونيين المسيحيين يدرسون الفقه الإسلامي ويدافعون عنه، ويعتبرونه تراثًا تشريعيًا للأمة كلها، مسلمين وغير مسلمين.

بل وجدنا من زعماء المسيحيين المعدودين من يدعو إلى تبني النظام الإسلامي في السياسة والحكم والاقتصاد والاجتماع.

من أقوال فارس الخوري عن الإسلام:

وأبرز مثل لذلك هو الزعيم السوري الشهير «فارس بك الخوري»، الذي شغل منصب مندوب سوريا في هيئة الأمم، كما شغل منصب رئيس الوزراء مدة من الزمن.

فهذا الأستاذ «محمد الفرحاني» تلميذه وملازمه وراويته يحكي عنه فيقول: قال لي «فارس الخوري» ذات يوم في مجلسه بحضور عدد من زواره ومن بينهم القسيس البروتستانتي «داود متري»: «أنا مسيحي ولكنني أجاهر بصراحة: إن عندنا النظام الإسلامي، وبما أن الدول العربية المتحدة - كان ذلك في عهد الوحدة المصرية السورية واتحادهما مع اليمن - بأكثريتها الساحقة مسلمة، فليس هناك ما يمنعها من تطبيق المبادئ الإسلامية في السياسة والحكم والاجتماع.

(١) راجع: مقدمة الشيخ محمد الغزالي للطبعة الثانية من كتابه: الإسلام والمناهج الاشتراكية

ص ١٨، نشر دار نهضة مصر، ١٩٩٨م.

عقيدتي و يقيني أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مُحَارَبَةُ النِّظَرِيَّاتِ الْهَدَامَةِ الَّتِي تَهْدِدُ كُلًّا مِنَ الْمَسِيحِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَحْدُ مِنْ نَشَاطِ الشَّيْوَعيَّةِ وَيَقْضِي عَلَيْهَا الْقَضَاءُ الْمَبْرَمَ؛ لِأَنَّ حَقَائِقَهُ تَهْزُمُ أَبَاطِيلَهَا وَتَدْمُرُهَا»^(١).

«فَالْإِسْلَامُ هُوَ الدَّرْعُ الْحَصِينَةُ ضِدَّ الشَّيْوَعيَّةِ، وَهَذَا مَا صَرَحْتُ بِهِ مَرَارًا وَتَكَرَّرًا سِوَاءَ فِي الْمَحَافِلِ الدَّوْلِيَّةِ أَوْ فِي مَجَالِسِي الْخَاصَّةِ، فَلَا حَيَاةَ لِلْعَرَبِ وَلَا قُوَّةَ بَغَيْرِ الْإِسْلَامِ، هَذَا أَمْرٌ أَنَا أَوْمِنُ بِهِ. وَلَقَدْ كُنْتُ فِي هَيْئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ مَنْسَجَمًا كُلِّ الْإِنْسَجَامِ مَعَ وَفْدِ الْبَاكِسْتَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْوُفُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَكَانَ الْبَاكِسْتَانِيُّونَ يَدَافِعُونَ عَنْ قَضَايَانَا بِأَشَدِّ مِنَ الرُّوحِ الَّتِي يَدَافِعُونَ بِهَا عَنْ قَضَايَاهُمْ، إِنَّهُمْ يَحُبُّونَ الْعَرَبِيَّ حُبًّا عَظِيمًا بَلْ يَقْدِّسُونَهُ تَقْدِيسًا»^(٢).

وَيَقُولُ الْأُسْتَاذُ الْفَرَحَانِي: «قَالَ لِي فَارَسُ الْخُورِيِّ: هَذَا هُوَ إِيمَانِي. أَنَا مُؤْمِنٌ بِالْإِسْلَامِ وَبِصَلَاحِهِ لِنَتْنِيزِ أَحْوَالِ الْمَجْتَمَعِ الْعَرَبِيِّ، وَقُوَّتِهِ فِي الْوُقُوفِ بِوَجْهِ كُلِّ الْمُبَادِئِ وَالنِّظَرِيَّاتِ الْأَجْنَبِيَّةِ مَهْمَا بَلَغَ مِنْ اعْتِدَادِ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا. لَقَدْ قُلْتُ وَلَا زِلْتُ أَقُولُ: لَا يُمْكِنُ مَكَافَحَةُ الشَّيْوَعيَّةِ وَالْإِسْتِرَاكِئِيَّةِ مَكَافَحَةً جَدِيدَةً إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ وَحْدَهُ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى هَدْمِهَا وَدَحْرِهَا.

وَلَقَدْ نَقَلْتُ هَذَا الْكَلَامَ فِي حِينِهِ إِلَى الْأُسْتَاذِ مُحَمَّدِ الْمُبَارَكِ عَمِيدِ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ دِمَشْقَ فَقَالَ لِي: مِنَ الْغَرِيبِ حَقًّا أَنْ يُسْتَهَانَ بِأَمْرِ الْإِسْلَامِ مِنْ قَبْلِ بَعْضِ أَبْنَائِهِ، وَيَعْمَلُ عَلَى إِبْعَادِهِ عَنْ وَاقِعِ الْحَيَاةِ، فِي

(١) فَارَسُ الْخُورِيِّ وَأَيَّامُ لَا تَنْسَى لِلأُسْتَاذِ مُحَمَّدِ الْفَرَحَانِيِّ ص ٢٦٧.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ص ٢٧٠، ٢٧١.

حين يقف أعظم مسيحي في الشرق يجهر بضرورة الأخذ بأحكام الإسلام والعمل بشريعته»^(١).

والأعجب من ذلك أننا نراه يؤيد قيام حكومة إسلامية قوية حازمة، بل ديكتاتورية لتضرب بشدة على أيدي مروجي الإلحاد والفساد والانحلال فيقول: «نحن بحاجة إلى حكومة حازمة تؤمن بالإسلام كدين ونظام متكامل، وتعمل لتطبيقه، فكما أن الشيوعية تحتاج لديكتاتورية حازمة تشق لها طريق الانتشار والازدهار والثبات، فالإسلام أشد حاجة لمثل ذلك.

ومن ذا الذي يرضى ضميره، ويطمئن قلبه إلى سلامة أمته وكيان بلده، وهو يعلم أن التحلل والفساد منتشران لدرجة يصعب معها صدهما وإيقاف تيارهما؟ ومن ذا الذي ينكر على المسؤولين فيه مكافحة ذلك التحلل وذلك الفساد بشريعة هي من تلك الأمة وفيها»^(٢)؟

وفي مناسبة أخرى يبين الأستاذ الخوري فضل التشريع الجنائي الإسلامي في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع، والقضاء على الجريمة والمجرمين فيقول: «تذكرون ولا شك عندما تضعون الموازنة العامة للدولة المبالغ الطائلة التي تُخصّص للأمن العام، والشرطة والدرك والمحاكم كرواتب ونفقات.

فلو طبّق الشرع الإسلامي وقُطعت يد في حلب مثلاً، وجُلِد آخر في دير الزور، ورُجِم ثالث في دمشق، وكذلك في بقية المحافظات، لانقطع دابر هذه الجرائم، ولتوفر على الدولة ثلاثة أرباع هذه الموازنة».

(١) فارس الخوري وأيام لا تنسى ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٦٩.

واستدرك الأستاذ فارس الخوري يقول: «في العهد العثماني كان في دمشق ثلاث محاكم شرعية وُضِّلِحِيَّة تنظر في الدعاوي الجزائية والبدائية، وكان قضاة هذه المحاكم يقضون أغلب أوقاتهم في مراكز عملهم بدون عمل، فإذا قسنا ذلك الظرف وقارنناه بظرفنا الحالي، وجدنا أنَّ السبب في كثرة المحاكم اليوم يعود إلى تدني الأخلاق، وانتشار الفساد، وعدم الاكتراث بما تفرضه الدولة من عقوبات غير رادعة ولا زاجرة، لعدم تطبيق التشريع الإسلامي في الحكم»^(١).

ولقد انتبه هذا السياسي الكبير إلى علاقة العرب بالعالم الإسلامي وما لهم من رصيد كبير لدى الشعوب المسلمة ينبغي الحرص عليه، والاستزادة منه، فكان يقول: «إننا نستطيع أن نشير بهذا الإسلام، قوَى خطيرة جبارة، ليس في العالم الإسلامي فحسب، وإنما في جميع أقطار الدنيا. فالمسلمون بروابطهم الدينية الوثيقة، واتجاههم نحو قبلة واحدة، وإيمانهم بكتاب واحد، وعملهم بسُنَّة نبيٍّ واحد، إنما هم يشكلون أمة واحدة متماسكة مفروض بها أنَّها تتعاون على البرِّ والتقوى، والعدل والإحسان، وإن لم تكن كذلك تختفي عنها صفة الإسلام، هذه الأمة الإسلامية إذا ما أثَّرت بأفرادها العاطفة الدينية بشكل جيد، وأحسن تسييرها، فباستطاعتها أن تغير مجرى التاريخ»^(٢).

وممَّا لفته إلى هذا الأمر ما لمسه من حماس المندوبين الإسلاميين في هيئة الأمم للقضايا العربية - كما ذكر ذلك من قبل - كما أنَّه شهد مرَّة حفلًا أقيم لتكريم رئيس إندونيسيا ورفقائه، فلمَّا وصل ضيف الشرف

(١) فارس الخوري وأيام لا تنسى ص ٢٧٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧٢.

الرئيس الإندونيسي ومن معه من وزراء وسفراء إندونيسيين، فوجئ المرحوم فارس بك بأنهم يحدّثونه باللغة العربيّة الفصحى فعجب، وسألهم أين تعلموا اللغة العربيّة؟ فأجابوه بأنهم تعلّموها في إندونيسيا، حيث تقوم ألوف من المدارس العربيّة المختصة بتعليم اللغة العربيّة، حيث جُعِلت اللغة العربيّة لغة التدريس الأساسيّة لجميع العلوم.

فأعجب فارس بك جدًّا بما سمع، وخاطب الحاضرين من المدعوين العرب قائلاً: «ما أعظم رصيد الأمة العربيّة الثقافي في البلاد الإسلاميّة، وما أجدرنا، نحن العرب المسيحيّين منا والمسلمين أن نَعَضَّ بالنواجذ على صلاتنا بالأقطار الإسلاميّة، وأن نوثق علاقاتنا بمئات الملايين من سكانها، الذين يَكُونُ لنا أصدق مشاعر الحب والولاء، فإنّ لنا بذلك فوائد عظيمة ثقافية وسياسيّة واقتصادية، وإنّ من واجب الأمة العربيّة أن تسعى إلى هذه الحقيقة، وتعرف كيف تفيد من هذه الكنوز الثمينة المدّخرة لنا في أقطار العالم الإسلامي»^(١).

وبعد هذه النقول الناصعة من زعيم مسيحي منصف، لم يبقَ هناك مجال لمتوجّس أو متعنّت، فقد حصّص الحق، ووضح الصبح لذي عينين.

ومع هذا - زيادة في البيان وقطعاً لكلّ تعلّة - نسجل هنا ما كتبه مجلة «الدعوة» القاهرية في عددها الصادر في ربيع الأوّل سنة ١٣٩٧هـ تحت عنوان: «المسيحيون في مصر والحكم بشرع الله» فقد وجّهت بعض الأسئلة إلى بعض أهل الفكر من ممثلي الطوائف المسيحيّة في مصر، فكانت إجاباتهم امتداداً لما نقلناه عن الزعيم السوري فارس الخوري.

(١) فارس الخوري وأيام لا تنسى ص ٢٧٢.

قالت «الدعوة»: «وربما انبعثت أصوات هنا أو هناك تتساءل: وماذا عن الأقليات في مجتمع يطبق شرع الله؟ وربّما كان السؤال ليس له ما يستدعيه، فشرعة الله لكل خلق الله: عدل وإنصاف وصون للمال والعرض والحياة، ومع ذلك توجّهت الدعوة بأسئلة محددة إلى إخواننا أهل الرأي الممثلين للطوائف المسيحيّة في هذا البلد، تستطلع رأيهم في تحكيم شرع الله، وهجر كل القيم والقوانين والنظريّات الوضعيّة».

وقد وجّهت «الدعوة» سؤالين محدّدين:

١ - إذا كان الإسلام والمسيحيّة ملتقيين في تحريم الزنى - مثلاً - ومحاربتة، فهل عندكم مانع في تطبيق حدّ الزنى وبقية الحدود الإسلاميّة الأخرى على مَنْ استوجب إقامتها عليه في المجتمع المصري، وهل ترى في تطبيقها ما يمسّ حقوق المسيحيين أو يضايقهم؟

٢ - من خلال دراستكم للتاريخ، ماذا ترون في حكم الإسلام بالنسبة للأقليات من ناحية العبادة، والأموال، والأعراض؟

• عن السؤال الأوّل يجيب الكاردينال اسطفانوس بطريرك الأقباط الكاثوليك:

«الأديان السماويّة تشير إلى تجريم القتل أو الزنى، وإلى المحبة. والمعروف أنّ مَنْ يحبُّ الله يجب أن يحبَّ أخاه، ومَنْ يدّعي أنّه يحب الله، ولا يحب أخاه، فهو كاذب، فالقتل والزنى والسرقه إلى آخر المنكرات ضد المحبة؛ لأنّ الله خلق الإنسان ليكون مستقيماً غير منحرف، ويستفيد من التعاليم الإلهيّة، ولذلك فالذي يشذ عن نظام الله وتعاليمه بعد أن تُكفّل له أسباب العيش ومستلزماته يجب أن تُطبّق عليه

حدود شريعة الله ليرتدع ويكون عبرة لغيره، وحتى لا تعم الفوضى عندما يقتل أحد أخاه ولا يُقتل، أو يسرق ولا تُقطع يده، أو يزني ولا يُقام عليه حدُّ الزنى. وهذا ما وجدناه في القوانين الوضعيّة التي تجامل الناس، وتلتمس لهم مختلف الأعذار، ممّا جعل المجتمع غير آمن على نفسه أو ماله أو عرضه.

وأعود فأكرّر: إنّ تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ضروري على الشخص، وعلى المجتمع حتى تستقيم الأمور وينصلح حال الناس، وليس في تطبيقها أبداً ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم.

كما يجيب غبطة الكاردينال عن السؤال الثاني فيقول:

«إنّ الذي يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان، وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء، وأي إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً، أو يلقي بغضاً من أحد. ولقد وجدت الديانات الأخرى - والمسيحية بالذات - في كل العصور التي كان الحكم الإسلامي فيها قائماً بصورته الصادقة، ما لم تلقه في ظل أي نظام آخر، من حيث الأمان والاطمئنان في دينها ومالها، وعرضها وحريتها».

• أما الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي والدراسات العليا اللاهوتية بالكنيسة القبطية، وممثل الأقباط الأرثوذكس، فيجيب على السؤال الأوّل السابق قائلاً:

«إنّ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مصر أمر لا شك فيه ولا اعتراض عليه، فالشرائع السماوية نور وهداية للبشر، ونحن نؤمن أنّ الدين لم يُعط للناس إلّا ليكون عوناً لهم، لتصير حياتهم به أفضل ممّا

تكون بغيره، والهدف من الوحي الإلهي تحديد الطريق الذي يساعد الإنسان على أن يعيش بمبادئ الدين سعيداً كريماً.

وقال: «إنَّ موضوع تطبيق الحدود السماويَّة في نظري يجب أن نتناوله من شقين:

الأول: شق التوجيه والحض على الفضيلة والتمسك بالقيم الروحيَّة الدينيَّة. ولكي يجدي هذا لا بدَّ من إصلاح الأسرة حتَّى تستقيم العلاقة بين أفرادها، والاهتمام بتعليم الدين بجميع مراحل التعليم عن طريق المدرسين الأكفاء المنتقين لهذه الرسالة علماً وقدرة، فالدرس هو المدرس! كما يجب صرف مكافآت للمدرسين الذين يؤدون واجبهم في هذا المجال بأمانة، وكذلك للطلاب الذين ينبغون في مادة الدين. ولكي تثمر هذه المادَّة في تقويم النشء والشباب يجب ألا ننسى دور وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وسينما، حيث يجب أن تتضمن بث الدعوة الروحيَّة بين الشباب وتقديم الأمثلة والنماذج الحية من الماضي والحاضر، وتبغيض الناس في الشر، وتنفيرهم من الرذيلة عن طريق التلميح من غير عرض لصور الخطيئة الفاضحة، التي تستثير الشباب وتغريهم على الخطيئة.

أما الشق الثاني: وهو جانب الردع والعقاب والمنع لما يتعارض مع مبادئ الدين والفضيلة والقيم الروحيَّة، وهذا ما تتولاه الحدود السماويَّة، التي شرعت لردع المستهترين ومعاقبتهم؛ ليكونوا عظة لأنفسهم، وعبرة لغيرهم».

وأضاف الأنبا غريغوريوس قائلاً: «رغم أنَّ الديانة المسيحيَّة ليس في نصوصها قطع يد السارق أو قتل القاتل، إلخ.

إلّا أننا كمسيحيين لا نعارض في تطبيق حدود الشريعة الإسلامية في مصر إذا كانت هذه رغبة إخواننا المسلمين. وفي نظري أنّ هذا لن يتحقق كما يجب إلّا إذا ضمنّا للقضاء سيادته الكاملة، التي تعطي له حرية التحقيق الشامل، والتقصي للجريمة وأسبابها».

أما السؤال الثاني فيجيب عنه أسقف البحث قائلًا: «لقد لقيت الأقليات غير المسلمة - والمسيحيون بالذات - في ظل الحكم الإسلامي الذي كانت تتجلى فيه روح الإسلام السمحة كل حرية وسلام وأمن في دينها، ومالها، وعرضها».

• أما القس برسوم شحاتة وكيل الطائفة الإنجيلية في مصر فكان رده على السؤال الأول:

«إنّ الأديان كافة تحرّم الجريمة، والنفس الإنسانية يجب أن تعالج من الوقوع في الجريمة وقبل الوقوع بكل وسائل الإصلاح والتربية الجادة، القائمة على إحياء القيم الروحية وسريانها في النفوس، والارتباط بالشرائع السماوية في إرشادها وهداياها، أما النفوس المتحجرة، والقلوب القاسية، التي لا يجدي معها النصيح والإرشاد والتوجيه، فهذه تعتبر شاذة وجرثومة في جسم المجتمع يجب إنقاذه منها، وهنا لا بد من تطبيق حدود الشريعة الإسلامية؛ لتحقيق العدالة والسلام والحب في المجتمع. ويُطالب في نظري بدقة التنفيذ الجاد لهذه الحدود وزير الداخلية الذي يمثل سلطة الأمن شخصيًا. مع ضرورة أن تعود للقضاء سيادته وحرمة التي تعطيها الحرية الكاملة في البحث والتقصي عن كل حادثة أو جريمة».

ويضيف وكيل الطائفة الإنجيلية مجيبًا على السؤال الثاني بقوله: «في كل عهد أو حكم إسلامي التزم المسلمون فيه بمبادئ الدين الإسلامي

كانوا يشملون رعاياهم من غير المسلمين - والمسيحيين على وجه الخصوص - بكل أسباب الحرية والأمن والسلام، وكلّما قامت الشرائع الدينيّة في النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصّب الممقوت والرياء الدخيلين على الدين، كلما سطعت شمس الحريات الدينيّة، والتقى المسلم والمسيحي في العمل الإيجابي، والوحدة الخلّاقة».

نضيف إلى هذه الأجوبة الواضحة من رؤوس الأقباط في مصر، ما دلت عليه الأرقام في «استطلاع الرأي» الذي نظمه كدراسة ميدانية «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية» بمصر، حول «تطبيق الشريعة الإسلاميّة» في مصر، والذي شارك في الإجابة على أسئلته مسلمون ومسيحيون.

فكانت هذه الأرقام ذات الدلالة الحاكمة:

• مع «التطبيق الفوري» للشريعة الإسلاميّة زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٣٢ إلى ٣١٪)؟!!

• ومع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع، بصرف النظر عن اختلاف الدين زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٧١ إلى ٦٩٪)؟!!

وكان تعليل الإجابات: «إننا مجتمع واحد، وهذه الجرائم حرّمها الله على كل الناس، ولا فرق بين المسلم والمسيحي أمام القانون، ولأننا دولة إسلاميّة»^(١)؟!!

ثم ها هو رأس الكنيسة القبطية وبابا الأقباط الأرثوذكس الأنبا شنودة، يقول: «إنّ الأقباط في ظل حكم الشريعة، يكونون أسعد حالاً

(١) جريدة الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٨٥م، نقلاً عن: العلمانية ونهضتنا الحديثة للدكتور محمد عمارة ص ٢٠١، نشر دار الشروق، ط ١، ١٩٨٦م.

وأكثر أمناً، ولقد كانوا كذلك في الماضي، حينما كان حكم الشريعة هو السائد، نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل: «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا». إنَّ مصر تجلب القوانين من الخارج حتّى الآن، وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصّلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام»^(١)؟!

من أسباب تحريك الفتنة الطائفية:

وفي رأيي أنّ من الأسباب العميقة للفتنة الطائفية، التي تبرز بين حين وآخر: عدم تحكيم الشريعة الإسلامية التي تؤمن الأغلبية بأنّها ملتزمة بها ديناً، وأنّ ذلك جزء من إيمانها الذي لا خيار لها فيه.

وعدم هذا التحكيم أو التطبيق يخلق شعوراً بالتوتر لدى الإنسان المسلم الغيور على دينه، الحريص على إرضاء ربه، وهذا التوتر يظل ينمو ويقوى كلما شعر المسلم باتساع المسافة، وعمق الهوة بين عقيدته وواقعه، حتّى ينفجر في صورة اضطرابات، أو فتن طائفية.

وقد يذكي هذا التوتر ويؤججه: اعتقاد بعض المسلمين أنّ الأقلية غير المسلمة وراء هذا الإعراض عن الشريعة.

وربما أكّد هذا كتابات بعض هؤلاء، وتصريحات آخرين منهم، من شأنها أن تصبّ الزيت على النار.

إنّ من غير المقبول ولا الممكن أنّ نطالب المسلمين أن يتنازلوا عن دينهم ويتخلّوا عن عقيدتهم، حتّى يطمئن مواطنوهم من غير المسلمين.

(١) العلمانية ونهضتنا الحديثة ص ٢٠١، ٢٠٢.



كما أنه - في المقابل - لا يجوز أن يُطلب من غير المسلمين أن يلغوا شخصيتهم الدينيّة، ويفنوا في الأكثرية.

إذن يجب أن يظل المسلمون مسلمين، والنصارى نصارى، واليهود يهوداً، ما دام هذا هو اختيارهم، إذ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ومن الخير لغير المسلمين أن يكون المسلمون مستمسكين بإسلامهم، مؤتمرين بأمره، منتهين عن نواهيه، وبهذا يعتبرون برّهم والإقساط إليهم ديناً يدينون الله به، ويلقون الله عليه، ولا يجيزون لأنفسهم في ظلّ الدّين ظلمهم أو الإساءة إليهم بوجهٍ من الوجوه، حتّى الجدل يجب أن يكون بالتي هي أحسن.

ولأن يتعامل المسيحيّ - مثلاً - مع مسلم يراقب الله في كل أعماله وعلاقاته، خير له بمراحل من التعامل مع ملحد أو فاسق، لا يرجو الله وقاراً، ولا يحسب للآخرة حساباً.

وأيضاً من الخير للمسلمين أن يكون مواطنوهم من أهل الكتاب، مستمسكين بتعاليم دينهم التي تحث على السماحة والمحبة، والزهد والإيثار، وتربط الإنسان المسيحي بملكوت السماوات، لا بشهوات الأرض. ولهذا نحن نرحّب ونفسح صدورنا للتدوين الخالص، لا للطائفيّة البغيضة.

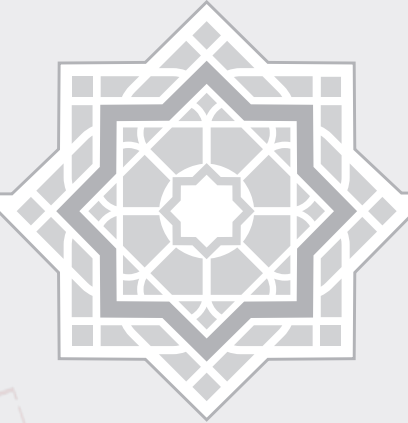
التدوين تعلّق بالحقّ، والطائفيّة تعصّب للباطل.

التدوين يجمع ويبني، والطائفيّة تُفرّق وتهدم.

التدوين همّة النجاة بالنفس من الغرق، والطائفيّة همّها إغراق الآخرين.



مَوْسُوعَةُ الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ
لِسَمَاحَةِ الْإِمَامِ
يُوسُفَ الْقَرَضَاوِيِّ



الفهارس العامة



- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الموضوعات.







فهرس الآيات القرآنية الكريمة



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾	٤٥	١٧٩
﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	٧٩	١٩٥
﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾	١٤٠	٢٣١
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	١٦٤	١٧
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾	١٧٠	١٤٨
﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	١٨٠
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	١٧٥
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾	١٩٨	١٧٧
﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾	٢٥٦	١١، ١٣٢، ١٧٣، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٩٧
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾	٢٧٥	٢٢٥
﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾	٢٧٦	٢٢٥





الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾	٢٨٢	٩٨
﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾	٢٨٥	٢٣١
سورة آل عمران		
﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ﴾	٢٦	٢٠٣
﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾	٣٠	٥١
﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾	٦٤	٢٤٤
﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكُفُّوا ءَاخِرَهُ﴾	٧٢	٢٦٨
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾	١٩٠	٥٠، ١٧
سورة النساء		
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ﴾	٥٨	٨٩
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	٢٦٦، ١٣٤
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾	٧١	١٨١، ١٧٤
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ظَالِمِي أَنْفُسِهِنَّ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾	٩٧	٧١
﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾	١٠٢	١٧٤
﴿فَلْيُعَذِّبْ خَلْقَ اللَّهِ﴾	١١٩	١٠٦
سورة المائدة		
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾	٣٣	٢٢٥
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾	٣٨	٢٣٦، ٢٢٥، ٢١٨
﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾	٣٩	٢١٨



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾	٤٤	٢٥٨
﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	٤٥	٢٥٨
﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	٤٧	٢٥٨
﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ﴾	٤٩	١٢٢ ، ٤ ، ٨
﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	٥٠	١٢٢ ، ٤
﴿قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾	٥٨	١٨
سورة الأنعام		
﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾	٩٩	١٧١
﴿لَا تَدْرِيكَ أَالْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾	١٠٣	١٥٩
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾	١٥٣	١١٢
﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾	١٦٤	١٥٦
سورة الأعراف		
﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾	٣٢	١٧٦
﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَهْلِكَ عِدْوُكُمْ وَيَسْتَخْلَفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	١٢٩	٢٠٧
﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾	١٥٧	١٧٦
﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾	١٨٥	١٦٩
سورة الأنفال		
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	٢٥	٦٩
﴿فَتَاوَنُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	٢٦	١٧٥

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾	٤١	٩٥
﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	٦٠	١٧٤
سورة التوبة		
﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	٣١	١٩٧
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾	٧١	٢٤٩
﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾	١٠٣	١٨٠
سورة يونس		
﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾	٣٩	١٣١
﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾	٨٢، ٨١	١١١
﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾	٩٩	٢٦٧، ٢٦١
سورة هود		
﴿وَلَا تَقْصُرُوا الْمَكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَبُّكُمْ بِخَيْرٍ﴾	٨٤	٢٤٤
﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	٨٨	١٤
﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فْتُمْسِكُمْ النَّارُ﴾	١١٣	١٨١، ٦٩
سورة يوسف		
﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾	٤٠	١٩٠
سورة الحجر		
﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾	١٦	١٧١
سورة النحل		
﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾	٦	١٧١



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾	٣٦	٢٤٤، ١٠٣
﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾	٦٧	١٧٨
﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾	٨٠	١٧٨
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾	٩٧	١٧٥
سورة الإسراء		
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾	٧٠	١٣٢، ٧١
﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾	٧٧	١٠٦
سورة الكهف		
﴿أَتُوبِي رَبِّيَ الْحَدِيدَ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾	٩٦، ٩٧	١٧٨
سورة مريم		
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾	٦٤	٨٨، ٥
سورة طه		
﴿قَالَ يَهْرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾	٩٢ - ٩٤	٢٥٥
سورة الأنبياء		
﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ﴾	٨٠	١٧٨
سورة الحج		
﴿وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾	٥	١٧١
﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾	٢٨	١٧٧
سورة النور		
﴿الرَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾	٢	٢١٦

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٩	٢١٦
﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾	٢٧	٢١٦
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾	٣٠، ٣١	٢١٦، ٢١٧
﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾	٣٢	٢١٧
﴿رِجَالٌ لَا نُلْحِمْهُمْ يَحَرَّةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	٣٧	١٧٧
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾	٥١	١٣٤
﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِذَّ نَكْمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾	٥٨	٢١٦
سورة الفرقان		
﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾	٤٣، ٤٤	١٦٠
سورة الشعراء		
﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾	٤٤	١١
﴿إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا	١٤٣، ١٤٤	١٠٤
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ	١٥٠ - ١٥٢	١٠٤
﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رِيبَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ	١٦٥، ١٦٦	٢٤٤
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٢٨١
سورة النمل		
﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾	٦٠	١٧١
﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾	٦٦	٥١
﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	٨٨	١٧٠



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة العنكبوت		
﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	٤١	٨٠
سورة الروم		
﴿كَذَلِكَ نَقُصُّلُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	٢٨	١٨
﴿فَاقْمْ وُجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾	٣٠	١٥٢، ١٠٦، ٥٤
﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾	٥٣، ٥٢	١٨٣
سورة السجدة		
﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾	٧	١٧٠
سورة الأحزاب		
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾	٣٦	١٣٤، ٧، ٤ ٢٣١، ٢٢١
﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾	٦٢	١٠٦
سورة سبأ		
﴿وَأَسْلَمْنَا لَهُ، عَيْنَ الْقَاطِرِ﴾	١٢	١٧٨
﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِثْلٍ خَفًّى ثُمَّ تُنْفَكُّرُوا﴾	٤٦	١٦٩
سورة فاطر		
﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾	٤٣	١١٤، ١٠٦
سورة الزمر		
﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٩	٣١

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة خافر		
﴿وَصَوِّرَكُمْ فَاَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾	٦٤	١٧١
سورة فصلت		
﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِيْ اَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُوْنَ اِلَيْهِ وَفِيْٓ اٰذَانِنَا وَقْرٌ﴾	٥	١٤
﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾	٤٢	١٣٤
﴿سَرُرِيْهِمْ ءَايٰتِنَا فِى الْاَفَاقِ وَفِىٓ اَنْفُسِهِمْ حَتّٰى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ اَنَّهُ الْحَقُّ﴾	٥٣	٣٠
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهٖ شَيْءٌ﴾	١١	١٠٣
﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِىٓ اَوْحَيْنَا اِلَيْكَ﴾	١٣	١٠٤
﴿وَاَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾	٣٨	٢٤٩، ١٨٩
سورة الزخرف		
﴿فَاَسْتَمْسِكْ بِالَّذِىٓ اُوْحِىَ اِلَيْكَ ۖ اِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ﴾	٤٣	١٠٣
سورة الجاثية		
﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيْعَةٍ مِّنَ الْاَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ اَهْوَاءَ الَّذِيْنَ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾	١٨	١٢٢، ٨، ٤
﴿اِنَّهُمْ لَن يَغْنُوْا عَنْكَ مِنْ اِلٰهِ شَيْئًا ۚ وَاِنَّ الظَّالِمِيْنَ بَعْضُهُمْ اَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾	١٩	١٢٢
سورة ق		
﴿اَفَلَمْ يَنْظُرُوْا اِلَى السَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا هٰٓا مِنْ فُرُوْجٍ﴾	٦	١٧١
سورة الذاريات		
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْاِنْسَ اِلَّا لِيَعْبُدُوْنَ﴾	٥٦	١٧٩



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الحديد		
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	٣	١٠٣
﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾	٢٥	١٧٨
سورة الممتحنة		
﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾	٩ ، ٨	٢٧١
﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾	١٢	١٨٨
سورة المنافقون		
﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨	٧١
سورة الطلاق		
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾	٢	٩٨
سورة الملك		
﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾	٣ - ٥	١٧١ ، ١٧٠
﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾	١٤	٢٣٧
سورة نوح		
﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾	١٤	١١٢
سورة المرسلات		
﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ * فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾	٢٠ - ٢٣	٥٠
سورة الانفطار		
﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾	٧ ، ٨	١٧١



الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة المطففين		
﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٦	١٠٤
سورة الأعلى		
﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾	٣، ٢	٥٠
سورة التين		
﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾	٤	١٧١
سورة الزلزلة		
﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ﴾	٨ - ٦	٥٠
سورة العصر		
﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٣ - ١	١٨٠
سورة قريش		
﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾	٤، ٣	٢٢٠
سورة الإخلاص		
﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	٤، ٣	١٠٣

* * *





فهرس الأحاديث النبوية الشريفة



الحدث	رقم الصفحة
أ	
أخذ الرسول ﷺ برأي سلمان في حفر الخندق حول المدينة	١٩، ١٢٣
أخشى أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه	٢٥٤
ادروا الحدود ما استطعتم، ومن وجدتم له مخرجاً، فخلوا سبيله	٢١٤
إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة	١٧٧
أشيروا علي أيها الناس	١٠٠
أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل	١٣٩
اعقلها وتوكل	١٨١
اكتبوا لي من تلقط بالإسلام من الناس	١٩، ٥
ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته	٢٧٣
اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفرُك ونتوبُ إليك	٧٢
اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر	١٨٢
اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل	١٨١، ٧٢
اللهم وسع لي داري	١٦٧
إن الله لعله يُقَمِّصُك قميصاً، فإن أرادك أحدٌ على خلعه، فلا تخلعه	٢٠٠



رقم الصفحة	الحديث
٧١	إِنَّ اللَّهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ
١٧٥	إِنَّ لِبَدَنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا
٢٥١	أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا
١٩	أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ
١٢٣، ٢٠	انْظُرِي غَلَامَكَ النِّجَارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَكَلَّمُ النَّاسَ عَلَيْهَا
١٨٨	إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ
٦٩	إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ وَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ
ت	
١٧٧	التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ
ح	
١٢٣، ٩٧، ٢٠	الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، أَنَّى وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا
س	
١٨٨	السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ
٧٠	سَيِّدُ الشَّهَدَاءِ حَمْزَةٌ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ، فَأَمَرَهُ وَنَهَاةً، فَقَتَلَهُ
ش	
٩٠	الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، وَالشَّابُّ يَفْسِدُ صَوْمَهُ
ص	
١٢٨	صَنَفَانِ مِنْ أُمَّتِي إِذَا صَلَحَا صَلَحَ النَّاسُ، وَإِذَا فَسَدَا فَسَدَ النَّاسُ: الْأَمْرَاءُ وَالْفُقَهَاءُ
ع	
١٠١	عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ
٢٦٢	الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ وَزَنَاهُمَا الْبَطْشُ



الحديث	رقم الصفحة
ف	
فِرٌّ من المجذوم فرارك من الأسد	١٧٥
فراشٌ للرجل، وفراشٌ للمرأة، وفراشٌ للضيف، والرابع للشيطان	١٦٧
فضل العالم على العابد كفضلي على أدنى رجلٍ من أصحابي	٢٨
فما أنزل الله داءً إلَّا أنزل له دواء	١٧٥
ك	
كلمةٌ حقٌّ عند سلطانٍ جائر	٧٠
ل	
لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ	٢٢٥، ٨٩
لأنَّ يأخذَ أحدكم حَبْلَه على ظهره فيحتطب، خيرٌ له من أن يسأل الناس	١٧٩
لقد أوتيتَ مزمارةً من مزامير آل داود	١٧٢
لهم ما لنا، وعليهم ما علينا	٢٩٦
لولا أنَّ قومك حديث عهدٍ بجاهلية لهدمتُ الكعبة، وبنيتهما على قواعد إبراهيم	٢٥٤
ليس الغنى عن كثرة العرض، إنَّما الغنى غنى النفس	١٨٢
م	
ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام	١٩٧، ٨٨، ٥
ما تصنعون؟ قالوا: كنَّا نصنعه. قال: لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا	٥
مثل أمتي كالمطر، لا يُدرى أوله خير أو آخره	١٣٨
مَنْ بَدَّل دينه فاقتلوه	٢٢٥
مَنْ رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه	٧٠

رقم الصفحة	الحديث
١٧٤	مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ، ثُمَّ تَرَكَهُ، فَلَيْسَ مَنًّا
٢٧٢	مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا
١٧٤	مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النِّفَاقِ
١٧٦	مَنْ نَصَبَ شَجَرَةً، فَصَبَرَ عَلَى حِفْظِهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا حَتَّى تُثْمَرَ
١٨١، ٧٢	الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ
و	
٨٨	وَتَرَكْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِكُمْ غَيْرَ نَسْيَانٍ، فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا
١٦٦	وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ
١٧٧	وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ
٩٠	وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحُومِ الْأَضْحَاكِ فَوْقَ ثَلَاثِ، فَأَمْسَكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ
ي	
١٢٢	يَا بَلَالُ، قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ

* * *



فهرس الموضوعات

- ❖ من الدستور الإلهي للبشرية ٤
- ❖ من مشكاة النبوة الخاتمة ٥
- ❖ مقدمة ٧
- ❖ الدين في عصر العلم ١٥
- حُجَّة هؤلاء ١٥
- الحضارة والعلم ١٦
- موقف الإسلام من العلم ١٦
- أثر العلم الإسلامي في الحضارة ٢١
- الإسلام يوحد بين الدين والعلم ٢٧
- مشكلة التعارض بين الدين والعلم وأين نشأت؟ ٢٨
- العلوم لا تعارض الدين، بل تخدمه من جهتين ٣٠
- تفسير المصادمات التي وقعت بين العلم والدين ٣٢
- دور الدين لم ينتهِ ولن ينتهي ٣٥
- مناقشة نظرية (أوجست كونت) ٣٥
- ملاحظة جديرة بالتنبيه ٤٣
- رفض تخزُّصات الفلسفة الميتافيزيقية ٤٣
- المراد بالدين (دين الكنيسة الغربية) ٤٥



- ٤٨..... حاجة الإنسان إلى الدين
- ٤٨..... حاجة العقل إلى معرفة الحقائق الكبرى في الوجود
- ٥٢..... حاجة الفطرة البشرية
- ٥٤..... حاجة الإنسان إلى الصحة النفسية والقوة الروحية
- ٥٧..... حاجة المجتمع إلى بواعث وضوابط أخلاقية
- ٥٨..... شهادة التاريخ والواقع
- ٦٠..... لا بديل عن الدين
- ٦٠..... العلم ليس بديلاً عن الدين
- ٦٥..... الأيديولوجيات الحديثة لا تُغني عن الدين
- ٦٨..... الرد على دعوى الماركسيين
- ٦٨..... الوجه الأول
- ٧٥..... أثر الإسلام في حركات المقاومة والتحرُّر من الاستعمار
- ٧٦..... والوجه الثاني في الرد على الماركسيين
- ٨٠..... ❖ إسلام متطور.. أم تطوّر مُسلم؟!.....
- ٨١..... نموذج لتبرير العلمانية بتهمة جمود الشريعة
- ٨٣..... ادّعاء مردود
- ٨٥..... ❖ الثابت والمتغير من أحكام الدين
- ٨٧..... مجال الثبات والتطور في الفقه
- ٨٨..... أسباب المرونة في الشريعة الإسلامية
- ٩١..... تهمة «الجمود» ومعارضة «التطور»
- ٩١..... تحديد المفاهيم أولاً
- ٩١..... الجمود الذي نرفضه
- ٩٢..... الدعوة إلى العلم



- ٩٤.....الدعوة إلى الاجتهاد
- ٩٧.....مشروعية الاقتباس ممّا عند غيرنا وحدوده
- ١٠٣.....الجمود الذي نُصِرُ عليه
- ١١٢.....مفهوم التطور
- ١١٤.....حقيقتان يجب أن نتفق عليهما
- ١١٤.....جوهر الإنسان والحياة لا يتطوّر
- ١١٦.....التطوّر ليس دائماً إلى الأفضل
- ١١٧.....الإسلام والتطوّر
- ١١٧.....المجتمع الثابت المتحرّك
- ١١٩.....متى يتعرض مجتمعنا للخطر؟
- ١٢١.....مجتمع متميز عن المجتمعات الأخرى
- ١٢٤.....العصور الذهبية
- ١٢٥.....كلمة أخيرة
- ❖ ١٢٧.....أصالة لا رجعية.. وتحديث لا تغريب
- ١٢٧.....ما مفهوم الرجعية؟
- ١٢٩.....الرجعية والتراث
- ١٢٩.....أهمية التراث لأمتنا
- ١٣١.....خصائص تراثنا
- ١٣٣.....نحن والتراث
- ١٣٤.....المستوى المعصوم من التراث
- ١٣٥.....المستوى البشري من التراث
- ١٣٥.....ضرورة الانتقاء
- ١٣٨.....عبقريات في عصور التخلف



الحكمة ضالة المؤمن	١٣٩
الاستفادة من كل المدارس الفكرية	١٤٠
إحياء التراث	١٤٢
بين القديم والحديث	١٤٣
تعظيم السابقين للقديم	١٤٣
ظاهرة التعظيم للحديث	١٤٦
القدم والحداثة لا علاقة لهما بقيمة الأشياء	١٤٨
القدم والحداثة نسيان	١٥٠
الغلو في التحديث مرفوض	١٥٠
حقيقتان لا بد من التنبيه عليهما	١٥٥
المفاضلة بين القديم والحديث	١٦١
بين التغريب والتحديث	١٦١
الإسلام يفي بكل حاجات المجتمع التقدمي	١٦٩
العلم	١٦٩
الفن	١٧٠
الحرية	١٧٢
المال	١٧٤
القوة العسكرية	١٧٤
الصحة العامة	١٧٥
الحياة الطبية	١٧٥
الزراعة	١٧٦
التجارة	١٧٧
الصناعة	١٧٨
بناء الإنسان الصالح	١٧٩



- ❖ دولة إسلاميّة .. لا دولة دينيّة ١٨٤
- دولة الإسلام دولة مدنية ١٨٦
- شُبُهَاتُ الْعِلْمَانِيِّينَ فِي دَعْوَى الدَّوْلَةِ الدِّينِيَّةِ ١٨٩
- ❖ فكرة الحاكميّة ومدى صلتها بالدولة الدّينيّة ١٩٢
- ❖ مقولة عثمان ٢٠٠
- ❖ مقولة المنصور ٢٠٥
- ❖ تجربة الثورة الإيرانيّة ٢٠٩
- ❖ ليس الإسلام هو الحدود ٢١٣
- الصّحوة وتطبيق الشريعة ٢١٣
- مكانة الحدود في التشريع الإسلامي ٢١٣
- ليس الإسلام تشريعاً فقط ٢١٥
- مكانة الحد في جريمة الزنى ٢١٦
- مكانة الحد في جريمة السرقة ٢١٨
- العودة إلى التشريع الإسلامي تحقيق لوجودنا الديني والقومي ٢٢٠
- شُبُهَاتُ الْعِلْمَانِيِّينَ حَوْلَ تَشْرِيعِ الْخُدُودِ ٢٢٣
- ❖ الحل الإسلامي .. والبرامج التفصيليّة ٢٣٨
- تصوير الشُّبهة ٢٣٨
- الرد عليها ٢٣٨
- الحل الإسلامي واضح المعالم ٢٣٩
- المكتبة الإسلاميّة غنية بالبحوث ٢٤٠
- الحركات الانقلابية الكبرى لا تُعْنَى بالتفصيلات ٢٤٤



- ٢٥٠.....حقائق يجب أن تُعلم
- ٢٥٣.....رعاية الضرورات
- ٢٥٤.....ارتكاب أخف الضررين
- ٢٥٥.....مراعاة سُنّة التدرج
- ❖ ٢٥٧.....الأقليات الدينيّة والحل الإسلامي
- ٢٥٨.....حق الأكثرية في حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحيته لهم
- ٢٥٩.....الحكم الإسلامي خير للمسيحي من الحكم العلماني
- ٢٦٠.....الحكم الإسلامي لا يرغم المسيحيين على أمر يخالف دينهم
- ٢٦٥.....الحكم القومي العلماني لا يُرضي كل المواطنين
- ٢٦٧.....عقوبة المرتدّ
- ٢٧٠.....الحكم العلماني والعصبية الدينيّة
- ٢٧١.....الحكم الإسلامي والتعصّب الديني
- ٢٧١.....دليل العدل والتسامح من شريعة الإسلام
- ٢٧٣.....العدل والتسامح في تاريخ المسلمين
- ٢٧٨.....ما سر هذه الضجة حول الأقليات؟
- ٢٨٥.....الإسلام تراث حضاري للمسلمين وغير المسلمين في دار الإسلام
- ٢٨٦.....من أقوال فارس الخوري عن الإسلام
- ٢٩٦.....من أسباب تحريك الفتنة الطائفية
- ❖ ٣٠١.....فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- ❖ ٣١١.....فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- ❖ ٣١٥.....فهرس الموضوعات



